الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء السادس

عالم الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٣٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[قسم الحروف]

(ص): «الحرف ما دل على معنى في غيره».

(ش): قد مضى شرحه في حدِّ الاسم.

[احتياج الحرف إلى الاسم والفعل]

(ص) : «ومن ثمَّ احتاج في جزئيَّته إلى اسم وفعل».

(ش): أي: ومن أجل أن معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين في : زيدٌ قائمٌ، أو فعل نحو :«قد» في: قد قام زيد، فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات[1]. وقد ذكرنا في أول الكتاب: أن الكلام أخصّ من الجملة، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو: قام زيد، وأمَّا الحرف، فلا بدَّ في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط، وقد يحذف المحتاج إليه في نحو: نَعَم، ولا، وكأنْ قدِ، وخرجت ولَمَّا.

[معاني حروف الجرّ]

(ص): «حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي: مِنْ، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربّ، وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا.

فمن لابتداء الغاية والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجب خلافًا للكوفيين، والأخفش، وقد كان من مَطر، متأول.

---

(١) علق ناشر نسخة ب على ذلك بقوله: «في الجملة الأولى اسمان وتنوينان، وفي الجملة الثانية حرف وفعل، واسم وتنوين» انظر هامش ٤ / ٢٦٠.

(ش): الإفضاء : الوصول، والباء بعده للتعدية، أى لإيصال فعل.

والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ﴾(١).

وتسمية بعضهم حروف الإضافة، لهذا المعنى، أى تضيف الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها، [قال بعضهم](٢): ومن هذا سميت حروف الجرِّ، لأنها تجرَ معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها: حروف الجر، لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما سميت بعض الحروف حروف/ الجزم وبعضها حروف النصب. ٢/ ٣٢٠

وأراد بقوله: شبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، كما ذكرنا فى الحال، نحو: مررت بزيد، وأنا مارٌّ بزيد، وزيدٌ ممرور به، ومرورى بزيد حَسن، وزيد بعيدٌ عن الأذى.

ويعنى بمعناه: الظرف، والجار والمجرور نحو قولك: زيد عندك أو فى الدار لإكرامك، فاللام فى : لإكرامك ، يُعدِّى الظرف إلى إكرامك ، وهو فى الحقيقة مُعدٍّ للفعل المقدر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير: زيدٌ استقرَّ أو مستقرّ، لكن لَمَّا سدَّ الظرف مقام الفعل أو شبهه، جاز أن يقال: إن الجارَّ معدٍّ للظرف، وكذا فى : يا زيد، فإن «يا» قائم مقام أنادى.

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل: هذا فى الدار أبوه، ولا أراه من ذلك لأن: فى الدار حال، والعامل فيه معنى الإشارة كما فى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٣).

ولو صرحت بما هو معناه لقلت: أشيرُ إليه فى الدار، أى كائنًا فى الدار ، فلفظ أشير يعمل النصب فى لفظ «فى الدار» لكونه حالاً، لقيامه مقام الحال المحذوف،

(١) المائدة: ٦.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٦١.

(٣) هود / ٧٢.

وعمل الشيء فى الحال غير عمله فى المفعول به، وكلامنا فى عمل معنى الفعل فى المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه فى الحال لا يحتاج إلى حرف الجر.

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم: «أين أنت منى» لأن معنى أين: أنت بَعُدت.

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جَر، أو، لا، من: لولا، وكى، ولات، وقد اختلف فى «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف: فالعشرة الأوَل، لا تكون إلا حروفًا، والخمسة التى تليها تكون حروفًا وأسماء، والثلاثة البواقى تكون حروفًا وأفعالاً.

قال: ولم أعُدّ «على» اسمًا وفعلاً وحرفًا، لأنّى أراعى فى العدّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين فى النوع، المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، كتشارُك «على» الحرفية والاسمية فى معنى العلوّ، فلهذا لم أعدّ «مِن» فعلاً أيضًا، مع أنه يكون أمرًا من: مانَ يَمينُ، وكذا «فى» مع كونه أمرًا للمؤنث من وَفى يَفى، و«لهْ» أمرًا من: وَلِى يلى، وكذا، لم أعدّ «إلى» اسمًا، مع كونه يجيء بمعنى النعمة، كل ذلك لاختلاف المعنيين،

قال: وأُراعى، أيضًا، فى العدّ، مع التشارك فى المعنى: التساوى فى أصل الوضع، و«عَلَى»، إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو، بخلافه إذا كان اسمًا أو حرفًا وكذا «مِن» و«فى»، و«لِهْ» أفعالاً، أصلها: أمْين، وأوْفى، وأوْلى.

وفيما قال نظر، لأن «على» الاسمية تكتب ألفًا، وأصله واو اتفاقًا، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياءً، تشبيهًا بعلى الحرفية .

وقوله:

٩٧٥= * باتتْ تنَوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا *[١]

«علا» فيه، مبنى على الضم، كقولهم: من عَلُ، بحذف المضاف إليه.

ثم اعترض على نفسه، وقال: فحاشا وخلا وعدا الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية.

وأجاب. بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف فى عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها.

وهذا عذر بارد.

[مِنْ]

قوله: «فمِن للابتداء»، كثيراً ما يجرى فى كلامهم أن «مِن» لابتداء الغاية، و«إلى» لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدَى، كما أن الأمَد، والأجل[٢]، فإنهما[٣] ، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل فى الزمان والمكان، بخلاف الأمد، والأجَل، فإنهما يستعملان فى الزمان فقط. والمراد بالغاية فى قولهم: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية: جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية.

---

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «علا» فيه مبنى على الضم كقولهم: من علُ بحذف المضاف إليه.

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعلم قائلها عند البغدادى. ونسبه فى اللسان : «نوش» إلى غيلان بن حريث. والضمير للإبل: «والنَّوْش» الأخذ والبطش، والقوى القلب يريد أن الإبل عالية الأجسام، طويلة الأعناق، وهذا النوش الذى ترتوى به يعينها على قطع الفلوات، والأجواز : الوسط وبعده:

نوشًا به تقطع أجواز الفلا.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٢٣، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ٣٦٥ والحجة لابن خالويه/ ٢٩٥، وابن يعيش ٤/ ٨٩، والأشباه والنظائر رقم / ٨٢٥، ورصف المبانى / ٣٧١.

(٢) فى ب ٤/ ٢٦٣ : «والأجل أيضًا» بزيادة: «أيضًا» .

(٣) كلمة :«فإنهما» سقطت من ب٤/ ٢٦٣.

فمن، للابتداء فى غير الزمان عند البصريّة، سواء كان المجرور بها مكانًا نحو: سرت/ من البصرة، أو غيره، نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو. ٢/ ٣٢١

وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضًا استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[٢].

وقوله:

لِمَنِ الـديّار بقُنَّة الحَجْرْ أقوين من حِجَجٍ ومن دَهر[٣] =٩٧٦

وأنا لا أرى فى الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء فى «من»، أن يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئًا ممتدًا، كالسير، والمشى ونحوه، ويكون المجرور بمن: الشىء الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدى بها أصلاً للشىء الممتد، نحو: تبرّأت من فلان إلى فلان، وكذا خرجت من الدار، لأن الخروج ليس شيئًا ممتدًا، إذ يقال: خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثين ممتدّين، ولا أصلين للمعنى الممتدّ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد «مِن» وهذا معنى «فى»،

---

(١) التوبة/١٠٨.

(٢) الجمعة/٩.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا استعمال مِن الابتدائية فى الزمان أيضًا كما فى الشاهد، وقد طعن الشارح فى الدليل قائلاً: الإقواء لم يبتدأ من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، فـ «من» فيه تعليلية لا ابتدائية.

والشاهد مطلع قصيدة زهير، والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده فى أول القصيدة والسبب فى ذلك أن الرشيد سأله عن المشار إليه فى قول زهير:

دع ذا وعد القول فى هرم خير البداة وسيّد الحضر

فقال: إن هذا ليس أول القصيدة، وارتجل الأبيات، ثم إن المفضل بين المشار إليه فاعترف حماد للرشيد أنه وضع الأبيات الثلاثة.

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٩٣، ٨/ ١١، والمغنى ٢/ ٢١، والعينى ٣/ ٣١٢، والتصريح ٢/ ١٧، والأشمونى ٢/ ٢٢٩، وانظر تفسير القرطبى ٨/ ٢٦٠.

فـ«منْ» فـى الآيتين بمعنى «فى» ، وذلك لأن «من»، فى الـظروف كثيرًا مـا تقع بمـعنـى «فى» نـحـو: جئـت من قـبـل زيد، ومـن بعـده، و: ﴿ومِنْ بَيْنِنا وبَيْنِك حِجَاب﴾[1]، وكنـت من قدَّامك، وقـد ذكرنا ذلك فـى الظروف المبنية، وإقـامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيـزة، وكذا الإقواء، لم يبتدئ من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حـجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفـيين إذ لا منع من مثل قولك نمت من أول الليلَ إلى آخره، وصمـت من أول الشهر إلى آخره وهو كثير الاستعمال.

وتعرف «من» الابتدائية[2]، بأن يَحسُن فى مقابلتهـا «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قـولك «أعوذ بالله من الـشيطان الرجـيم»، لأن معنـى أعوذ به: ألتجـئ إليه وأفرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء.

وإذا قصدت بـمن مجرَّد كون المجـرور بها موضعًا انـفصل عنه الـشىء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشىء ممتدّ، وجاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجىء ، تقول: خرجت مـن المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعـنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العَيْمة[3]، وعنها، أى بعَّده عنها.

وأمَّا «مـن» التفـضيـلية فهـى، وإن كانت لمجـرد المجاوزة- كمـا مرَّ- لكـنه لا يستعمل «عن» مكـانها، لأنها صارَت عَلَمًا فى التفضيـل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغيَّر ولا تُبدَّل.

وأجاز ابن السرَّاج، كون« مـن» لابتداء غايتى الفاعل والمفعـول ، لكون الفعل مشتركًا بينهما، نحو: رأيت الهَلال مـن مكانى من خَلَل السحاب . فمبدأ رؤيتك: مكانك، ومبـدأ كون الهلال مرئيًا: خلـل السحاب، وكذا قولهم شـممت المسك من دارى من الطريق.

---

(١) فصلت/ ٥.

(٢) علق الشريف بقوله: وتعرف «من» الابتدائية بأن يصـبح معها إلى للانتهاء لفظًا أو تقديرًا نحو: سرت من البصرة إلى بغداد، وقد يأتى من لغـرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص، إذا كان المعنى لا يقتضى إلا المبتدأ منه نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

(٣) العيمة كـما فى القاموس: شهوة اللـبن والعطش، عام يعيم ويـعام عيمًا وعيمة فهـو عيمان، وهى عيمى، وأعامه الله تعالى تركه بغير لبن فأعام.

ومثال التبعيض: أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت، محذوف، أى أخذت من الدراهم شيئًا ، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفًا، نحو: أخذت من الدراهم: هذا. فمن متعلقة بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أُخِذ من الدراهم، والدراهم مأخوذ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئًا من الدراهم جاز أن يكون الجار متعلقًا بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشىء ، فيتعلق بمقدر، أى: شيئًا كائنًا من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على النكرة أن يكون، أيضًا، حالاً عن النكرة/ المؤخرة، قال تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[١] . ٢/ ٣٢٢

وتعرف «من التبعيضية، بأن يكون هناك شىء ظاهر، وهو بعض المجرور بمن، نحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ أو مقدّر نحو : أخذت من الدراهم ، أى من الدراهم شيئًا.

قال المبرد، وعبد القاهر، والزمخشرى، إن أصل «مِنْ» المبعضة: ابتداء الغاية ، لأن الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين»، كما فى قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[٢]، وتعرفها بأن يكون قبل «من» ، أو بعدها، مبهم، يصلح أن يكون المجرور بمن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً للرجس: إنه الأوثان ولعشرين[٣] ، إنها الدراهم فى قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير فى قولك: عزَّ مِن قائل: إنه القائل، بخلاف التبعيضية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده، لأن ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض، فإن قلت عشرون من الدراهم ، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم

---

(١) التوبة / ١٠٣ .

(٢) الحج : ٣٠.

(٣) فى ط : «ولعشرون» تحريف.

معيَّنة أكثر من عشرين فمن مبعِّضة، لأن العشرين : بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس الدراهم فهيَ مبيِّنة، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين.

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو: أخذت من الدراهم، أقلَّ من النصف، كما قال بعضهم، لأنه لا يمتنع أن تصرح وتقول: أخذت من الثلاثين: عشرين، ومن العشرة : تسعة.

وقال الزمخشري : كونها للتبيين : راجع إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد ، لأن الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان : نفس الرجس، فلا تكون مبتدأ[١] له .

إنما جاز تقديم «من» المبنية على المبهم في نحو قولك: أنا من خطه[٢] في روضة، ومن رعايته في حَرَم، وعندي من المال ما يكفي، ومن الخيل عشرون، لأن المبهم الذي فسَّر بمن التبيينية مقدم تقديرًا، كأنك قلت: أنا في شيء من خطه في روضة، وعندي شيء من المال ما يكفي، وكذا قولك: يعجبني من زيد كرمه، أي من خصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيءٌ من خصال زيد: كرمه، ومثله: كُسِرت من زيَد يده، أي: شيء من أعضاء زيد: يدهُ.

ففي جميع هذا: المعطوف عليه محذوف والذي بعد «من» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام، لأن معنى يعجبني من زيد، أي شيء من أشيائه بلا ريب، فإذا قلت: وجهه، أو كرمه، فقد بينت ذلك الشيء المبهم.

وأمَّا ما يُسمّى «من» التجريدية، نحو: لقيت من زيد أسدًا ، فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف، أي لقيت من لقاء زيد أسدًا ، أي حصل لي من لقائه لقاء أسد، والمراد تشبيهه بالأسد.

---

(١) في ب ٤/٢٦٦ : «مبدأ».

(٢) في ظ: «حظه» بالظاء والحاء.

وكذا البـاء التجريدية فـى نحو قوله تـعالى: ﴿فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[١] وقولـك لقيت بزيد أسداً ، أى : سَلْ بسؤاله خبيراً، ولقيت بلقاء زيد أسداً.

وقد تـكون «مِن» للـبدل، فى نحـو قوله تعـالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[٢] .

وقوله:

فلَيْتَ لنا من ماء زمزَم شَرْبةً مبرَّدةً باتتْ على طَهَيانِ[٣] ٩٧٧=

وتعرف بصحة قيام لفظ «بدل» مقامها.

قوله: «وزائدة فى غير الموجب» هو إمَّا نـفى، نحو: ما رأيت من أحد، أو نهى، نحو : لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو: هل ضربت من أحد؟.

وغيرالأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين: كونها فى غير الموجب، ودخولها فى النكـرات، والكوفيون والأخفش لا يشـترطون/ ذلك استدلالاً بقولـه تعالى: ٢/ ٣٢٣ ﴿يَغفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُم﴾ ، فمِن : فى حيِّز الإيجاب ، وهى داخلة على المعرفة.

وهى، عنـد سيبويه: مبـعِّضة، أى يغفر لـكم من ذنوبكـم شيئًا، قالوا: فـقوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ يَغفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٤] يناقضه، وأجيب بأن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُم﴾[٥]: خطاب لـقوم نوح عليـه السلام، وقوله تـعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ خطاب لأمة محمد ﷺ ولو كانـا أيضًا، خطابًا لأمة واحدة،

---

(١) الفرقان/ ٥٩. (٢) التوبة/ ٣٠.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن «من» قد تأتى للبدل، أى فليت لنا شربة بدل ماء زمزم.
وطهيان: جبل، وانظر الشاهد الثالث والثمانون بعد الثلاثمائة .
والبيت منسوب إلى الأحول الكندى، ونسبه فـى الخزانة إلى يعلى الأزدى وفى ط والنسخ المخطوطة وب: «الطهيان» بـ «أل».

(٤) الزمر/ ٥٣. (٥) نوح/ ٤.

فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها[١] يناقض غفران كلها.

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب: «قد كان من مطر»، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سُئل: هل كان من مطر، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت فى الموجب، لأجل حكاية المزيدة فى غير الموجب، كما قال: «دعنى من تمرتان»، كما مرَّ فى الموصولات.

وقول المصنف: شيء من مطر، ومن، للتبعيض أو التبيين، فيه نظر، لأن حذف الموصوف، وإقامة الجملة أوالظرف مقامه بلا شرط ذكرناه فى باب الموصوف، قليل وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً، لأن الجارَّ والمجرور، لا يكون فاعلاً للفعل المبنى للفاعل إلا إذا كان الجارّ زائداً، نحو: كفى بزيد، لأن حرف الجار موصل للفعل القاصر إلى ما كان يقصر عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

ولو صح تأويله، لجاز أن يكون الكاف فى قوله:

٩٧٨ = لاتنتهون، ولن ينَهى ذَوِى شَطَطٍ كالطَّعن يَهلِك فيه الزيتُ والفُتُلُ[٢]

حرف جر وقد حُذِف الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم.

---

(١) فى ط : «عدم غفرا تعضاً تحريف».

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه لو صح قول المصنف فى توجيه كلام العرب: «قد كان من مطر» بأن أصله: قد كان شيء من مطر ، فحذف الفاعل الموصوف بالظرف لجاز أن تكون: الكاف فى هذا البيت حرف جر، ويكون الفاعل محذوفًا وقد أقيم الظرف مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم مع أنها اسم وجوبًا فى البيت.

والشاهد للأعشى: ديوانه / ١٥٠ .

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٣، وابن عقيل ١/ ٢٣٣، والهمع والدرر رقم ١١٠٦، والأشباه والنظائر رقم ٧٤٨، وانظر تفسير القرطبى ١/ ٢١١ والمقتضب ٤/ ١٤١، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وسر الصناعة / ٢٨٣، وابن الشجرى ٢/ ٢٢٩، ٢٨٦، ورصف المبانى/ ١٩٥ ، وحاشية يس ٢/ ١٨ .

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[١] يجوز أن يُستدَلَّ به على ما ذهب إليه المصنف، ويجوز أن يقال: إن ضمير: «جاء» للقرآن، وقوله: من نبأ، حال.

والدليل على زيادة «مِن» الاستغراقية: دخولها على ما لا تُوصِّل الفعل إليه، أعنى الفاعل، فى نحو: ما جاءنى من أحد، فعند سيبويه: لا تزاد «مِن» إلا استغراقية. وعند الكوفيين والأخفش، تزاد غير استغراقية كما فى الموجَب، وفائدة «من» الاستغراقية: ما ذكرنا فى باب «لا» التبرئة، أعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحًا أن يكون معنى ما جاءنى رجل: ما جاءنى رجل واحد بل جاءنى رجلان أو أكثر، فهى، إذًا لتأكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق، وذلك أن النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتمل غير ذلك، وليس كذا: زيادة الباء فى نحو: ألقى بيده، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملين.

وقيل: إن أصل «من» الاستغراقية فى الأصل: ابتدائية، أى: ما جاءنى من أحد إلى ما لا يتناهى.

وقد تجئ للتعليل ، نحو: لم آتك من سوء أدَبك، أى من أجله، وكأنها ابتدائية لأن ترك الإتيان، حصل من سوء الأدب.

وتكون «من» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن، إلا على لفظ «الربّ»[٢] كاختصاص التاء بالله.، وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الأخرى، نحو: تَربِّى، و: مُن الله ، وهى حرف جر عند سيبويه، جاز ضم ميمه فى القسم خاصة ، وقيل: المكسورة الميم، مقصورة من يَمين، والمضمومتها مقصورة من أيمن.

---

(١) الأنعام / ٣٤.

(٢) بعده فى ظ نحو «من ربى».

وتكون «من» فى الظروف بمعنى «فى» كما تقدم، وتختص «من» بجرِّ: قبل، وبعد، وعندَ، ولدى، ومع، يقال جئت من مَعه أى من عنده، وكذا« بَلْه» نحو: فمن بله أن يأتى بالصخرة، وقد ذكرنا ذلك فى أَسماء الأفعال.

واختصّت أيضًا بجرّ: عن، وعلى اسمين.

[معانى حروف الجر إلى: - حتى - فى - الباء - اللام]

(ص): «وإلى للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً، و«حتى» كذلك، وبمعنى مع كثيرًا، وتختص بالظاهر، خلافًا للمبرد، و«فى» للظرفية، وبمعنى على قليلاً. والباء للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة فى الخبر فى النفى والاستفهام قياسًا ، وفى غيره سماعًا نحو: بحسبك زيد وألقى بيده.

واللام للاختصاص والتعليل وزائدة، وبمعنى «عن» مع القول وبمعنى «الواو» فى القسم للتعجّب.

[إلى]

(ش): «اعلم أن «إلى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1]. والأكثر عدم دخول حدَّى الابتداء، والانتهاء فى المحدود، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً فى الشراء. ويجوز دخولهما فيه مع القرينة.

وقال بعضهم: ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها. فلا تستعمل فى غيره إلا مجازاً.

وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو: أكلت السمكة إلى[2] رأسها، فالظاهر الدخول، وإلا، فالظاهر عدم الدخول، نحو: ثم «أتموا الصيام إلى الليل»، والمذهب هو الأول.

قوله: «وبمعنى مع قليلاً»، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ

(١) البقرة/ ١٨٧ .

(٢) فى ب فقط ٤/ ٢٧١ : «حتى» بدل «إلى» تحريف لأن الحديث عن «إلى لا «حتى».

أَمْوَالِكُم﴾[١]. والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أى تضمُّونها إلى أموالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[٢]، أى مضافة إلى المرافق، و«الذود إلى الذود إبل»[٣]، أى : مضافة إلى الذود.

وقوله:

وأنتِ التى حَبَّبْتِ شغْبًا إلى بدًا   إليّ وأوطانى بلادٌ سواهما[٤] =٩٧٩

أى مضافًا إلى بدا [وقيل: يجيء بمعنى فى][٥] كما فى قوله:

فلا تتركنّى بالوعيد كأننى   إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ[٦] =٩٨٠

(١) النساء / ٢   (٢) المائدة/ ٦.

(٣) هذا مثل نسب إلى أحيحة بن الجُلاح، وهو بكماله : «التمرة إلى التمرة تمر والذود إلى الذود إبل».

وكان أصل هذا أنه دخل حائطًا له ، فرأى تمرة ساقطة، فتناولها فعوتب فى ذلك، فعندها قال هذه المقالة .

وقال ابن الأعرابى: «الذود» لا يوحّد، وقد يجمع أذواد، وهو اسم مؤنث يقع على قليل الإبل ولا يقع على الكثير، وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ولا يجاوز ذلك .

ويضرب المثل فى اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدى إلى الكثير.

انظر كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ١٩٠ ، ومجمع الأمثال للميدانى ٣٧/ ٢٧٧.

(٤) هو الشاهد السابع والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن : «إلى» الأولى فيه للانتهاء أى مضافاً إلى بدا وذكر المتعلق لإفادة أنّ إلى مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب، ولإفادة أن الغاية داخلة فى المُغيّا.

و«وشغباً» و«بدا» موضعان، وبعده:

حَللْت بهذا حَلّةً ثم حَلّةً   بهذا فطاب الواديان كلاهما

والشاهد لكثير عزة، ديوانه/ ٢٩٣ أول أبيات أربعة فى ديوانه.

من شواهد المغنى رقم ٢٩٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى رقم /١٢٥٧، والهمع والدرر رقم/١٥٩٨، واللسان : «بدا» وحاشية يس ٢/ ١٧، وانظر شرح الحماسة للمرزوقى /١٢٨٨.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٧٢.

(٦) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قيل «إلى» فيه بمعنى فى، والوجه أن تكون على أصلها للانتهاء، لأن قوله: مطليّ به القار معناه: مكرّه مبغض وهو يتعدى بـ «إلى».

والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه/١٨، من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر يستعطفه فيها.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/٢٦٨، والمغنى ١/ ٧٠٠ ، والأشمونى ٢/ ٢١٤، والهمع والدرر رقم/١٠٤٧، ورصف المبانى/ ٨٣.

والوجه أنها بمعناها، وذلك لأن معنى مطليٌّ به القار أجرب: مكرَّه مبغض، والتكريه يتعدى بإلى، قال تعالى: ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾[١] حملاً على التحبُّب المضمَّن معنى الإمالة ، قال تعالى:﴿وحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ﴾[٢] كما قيل: بِعت منه، حَمْلاً على: اشتريت منه، ورضيت عليه، حملاً على سخطت، قال:

٩٨١= إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَير لعَمرُ الله أعجبنى رضاها[٣]

وقيل: إن «إلى» فى نحو: أنت إليَّ حبيب أو بغيض، وجلست إليه بمعنى «عند» ، والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هى فى قوله:

٩٨٢= وإنْ يَلْتَقِ الحيُّ الجميعُ تُلاقِنى إلى ذِروة البيت الكريمِ المُصَمَّدِ[٤]

بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «فى» كما قيل.

[حتى]

قوله: «وحتى كذلك» أى لانتهاء الغاية مثل «إلى»، إلاَّ أنّ بينهما فروقًا[٥]، كما يجىء، وعتّى بالعين لغة هذلية.

---

(١) الحجرات / ٧.

(٢) الحجرات / ٧

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أنه إنما تعدى «رضى» بـ«على» مع أنه يتعدى بـ «عن» لحمله على ضده، وهو سخط، فإنه يقال: سخط عليه.
ومن العجب أن البغدادى نسى الحديث عن هـذا الشاهد فى هذا الموضع مع أن ط، والمخطوطات، سجلت هذا الشاهد فى هذا الموضع وكان عليه أن يتعرض له،ولكنه أخره عن مكانه ، ولعله سهو
والشاهد من قصيدة للقحيف العقيلى يمدح بها حكيم بن المسيب القشيرى.
من شواهد: الخصائص ٢/ ٣١١، وابن الشجرى ٢/ ٣٦٩، وابن يعيش ١/ ١٢٠، والخزانة ٤/ ٢٤٧، والمغنى ١/ ١٢٩، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٩٥٤، والعينى ٣/ ٢٨٢، والهمع والدرر رقم / ١٠٨٦، والتصريح ٢/ ١٤، والأشمونى ٢/ ٢٢٢.

(٤) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن «إلى» فيه على أصلها، وهى مع مجرورها حال من الياء، فى «تلاقنى»، متعلقة بمحذوف تقديره: تلاقنى منتسبًا إلى ذروة البيت ، والشاهد لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة.
يقول: إن اجتمع الحىّ لافتخار تلاقنى انتهى إلى ذروة البيت الشريف أى إلى أعلى الشرف.
من شواهد: الأزهية / ٢٨٤، وابن الشجرى ٢/ ٢٦٨، ورصف المبانى/ ٨٣.

(٥) فى ب فقط ٤/ ٢٧٢- «فرقًا» مكان «فروقًا».

وهى على ثلاثة أضرب: حرف جر، وحرف عطف، وحرف استئناف،
فإذا كانت حرف جرّ فلها معنيان: إلى وكى.

ولا تجر بمعنى «كى»، إلا مصدراً مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة . ولا تقول: حتى دخول الجنة.

والتى بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو: سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم الصريح أيضًا ، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1] .وينبغى أن يكون المجرور بها مؤقتًا، لأنه حدّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد ، ونحو قوله تعالى : ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[2] ، بمعنى المؤقت، أى: حين أخذهم.

ومذهب الكسائى: أن جرّ ما بعدها بإلى، لا بحتّى، لأن العامل ينبغى أن يكون لازمًا لأحد القبيلين و«حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهى، كـ «ما» فى لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك فى النواصب.

وأمّا العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كى» ويجب توقيت ما بعدها، كما فى حتى. الجارّة، فلا تقول/ : جاءنى القوم حتى رجل ، لأنه حدّ فلا فائدة فى إبهامه. ٢/ ٣٢٥

وتشترك الجارّة والعاطفة فى أنه لابدّ قبلهما من ذى أجزاء ، إلاّ أن ذلك يجب إظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفًا عليه، نحو: قدم الحُجَّاج حتى المشاة، وأما فى الجارّة فيجوز إظهاره نحو: ضربت القوم حتى زيد ، ويجوز تقديره أيضًا ، نحو: نمت حتى الصباح، أى: نمت الليلة حتى الصباح.

ويتفارقان أيضًا ، بأنّ ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلها نحو: ضربت القوم حتى زيداً ، أو كجزئه بالاختلاط، نحو: ضربنى السادةُ حتى عبيدهم، أو جزءاً لما دلّ عليه ما قبلها، كما فى قوله:

ألقى الصَّحيفة كى يخفِّف رَحلَهُ والزّاد حتى نعلَه ألقاها[3] =٩٨٣

(١) القدر/ ٥ .

(٢) المؤمنون / ٥٤ وفى ب ٤/ ٢٧٣ : «ذرهم» بدون فاء.

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٦٧.

عند من قال : إن نعله عطف على الصحيفة، أى ألقى جميع ما معه. لأنه إذا ألقى الصحيفة التى لا يمشى إلا لها فقد ألقى كل شىء.

ويجب أيضًا دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها، فالضرب فى : ضربت القوم حتى زيدًا، لا محالة واقع على زيد أيضًا.

وأمَّا الجارَّة فالأكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كنمت البارحة حتى الصباح، وصمت رمضان حتى الفطر ، كما يكون جزءًا منه نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها. بالجرِّ.

والسيرافى مع جماعة، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءًا أيضًا مما قبلها، كما فى العاطفة، فلم يجيزوا: نمت البارحة حتى الصباحِ، جرًا، كما لم يجيزوا نصبه، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(١).

وأمَّا دخول الفجر، المجرور بحتى فى حكم ما قبلها، ففيه أقوال:

جَزَم جارُ الله بالدخول مطلقًا ، سواء كان جزءًا مما قبلها، أو مُلاقِيَ آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف.

وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول، جزءًا كان، أو مُلاقِي آخر جزء منه.

وفصَّل عبد القاهر، والرمَّانى، والأندلسى، وغيرهم فقالوا: الجزء داخل فى حكم الكل ، كما فى العاطفة ، والملاقى غير داخل.

وقال الأندلسى : إنما ذكرت «زيدًا» مع دخوله فى القوم، فى قولك: ضربت القوم حتى زيد بالجرّ، لغَرَض التعظيم أو التحقير.

واستدل بأنَّ حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل فى الإجمال، دخل فى التفصيل وإذا لم يدخل، لم يدخل .

ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقًا أكثر وأغلب .

---

(١) القدر / ٥

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة، آخر أجزاء ما قبلها حسًا، ولا آخرها، دخولاً فى العمل ، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء ، إذا رتبت الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعداً، كان آخرُ الأجزاء أقواها ، نحو: مات الناس حتى محمد ﷺ، بالعطف ، وليس هو . عليه الصلاة والسلام، آخرهم حسًا، ولا دخولاً [فى الموت][1] بل هو آخرهم قوة وشرفًا، وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدراً، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، عطفًا، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأمَّا الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك، وألا يكون / فإذا لم يكن، وجب أن يكون آخر الأجزاء حسًا أو ملاقيًا له، نحو قولك: قرأت القرآن حتى سورة الناس جرًا، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق أيضًا. ٢/ ٣٢٦

والتزم صاحب المغنى [2]: التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضًا ، وليس بمشهور، وكأنَّ الجارة محمولة على «إلى» ، فى جواز عدم كون ما بعدها جزءاً ، خلافًا للسيرافى، وفى جواز عدم دخوله فى حكم ما قبلها، كما قال ابن مالك، وفى جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًا، لا قوة . [ولا ضعفًا، لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفًا][3]. أوقوة وجب فى حتى كون آخرها حسًا، كما ذكرنا [فلا يجوز: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها][4]. ويجوز[5] ذلك فى «إلى» نحو: أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وب ٤/ ٢٧٥.

(٢) صاحب المغنى هو تقى الدين منصور بن فلاح اليمنى، فرغ من تصنيفه فى محرم ٦٧٢ هـ، وتوفى ابن فلاح سنة ٦٨٠هـ وليس هو ابن هشام صاحب المغنى المتوفى ٧٦١ هـ ومما يجدر ذكره أن الرضى توفى ٦٨٤ هـ أو ست وثمانين وستمائة أى قبل وفاه ابن هشام ٧٥ سنة تقريبا.
انظر فى ذلك المدرسة النحوية فى مصر والشام للمحقق / ٣٧٨

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ، والعبارة فى ط : «قوة أو ضعفًا» لا أنك إذا لم تقصد كون آخرها ضعفًا أو قوة، وجب» إلخ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٧٥.

(٥) فى ب ٤/ ٢٧٦ «ولا يجوز» تحريف.

والعاطفة كـواو العطف فى دخول ما بعدها فـى حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافًا لمن توهـم ذلك، لأن «حتى» لابد فيها من معنـى الانتهاء ، بخلاف الواو.

وهذا كما توهَّم المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة فيما قبلها كثيراً[١] كما بعد «مع»: أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال : وبمعنى مع كثيراً.

وإذا عطفت بحتى الـعاطفة على مجرور، فالاختيار إعـادة الجار. دفعًا لتوهم كونها جارَّة. نحو: مررت بالقوم حتى بزيد.

وقد يكون ذو الأجزاء الذى قبل «حتى» ، جارة كانت أو عاطفة، من تمام جملة بعد حتى[٢]، نحو : القوم حتى زيداً رأيت، عطفًا وجراً.

وكل مـا ذكرنـا من الأحـكام: هو لحـتى الـعاطـفة لـلاسم[٣]، وأما العـاطفة للجملة[٤] فنحـو: نظرت إليه حتـى أبصرته، ويجـوز أن يقال: إن حتى فى مـثله ابتدائية، وإنها لا تعطف الجملة أبدًا.

قوله:«وتـختص بالظـاهر خلافًا للمـبرد» إذا كانت عاطـفة جاز دخولهـا على المضمر نـحو: جاءنى القوم حتى أنـت، ورأيت القوم حتى إياك ، ومـررت بالقوم حتى بـك، وأمَّا الجارة فلا تدخـل على المضمر، اجـتزاءً بإلى، لكـون «إلى» أشد تمكنًا وأوسـع تصرفًّا ، فلهـذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطـها وتقوم مقام الـفاعل نحو: قيم إلى زيد، ولا يقال: قيم حتى عمرو.

وشبهَة[٥] المبرد قوله:

٩٨٤= وأكْفيه ما يخشى وأُعْطيه سُؤْلَه وأُلحِقه بالقوم حتاهُ لاحُق[٦]

(١) فى ب فقط : «حتى الجارة كثيرًا فيما قبلها».
(٢) فى ب فقط : «ما بعد» مكان: «بعد» بدون «ما».
(٣) فى المخطوطات: «إن العاطفة للاسم على الاسم».
(٤) فى المخطوطات: «والعاطفة للجملة على الجملة».
(٥) فى ب ٢/ ٢٧٦«وشبهه المبرد» تحريف.
(٦) هو الشاهد الثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشـهد به على أن المبـرد زعم أن «حتى» هنا جـرّت الضمير، ولـيس كذلك، وإنما حتـى هنا ابتدائية، والضمير أصله «هو» فحذف الواو ضرورة.
وفى ب فقط ٤/ ٢٧٦ : «وألحقه حتاه بالقوم لاحق» وليس فى ط والمخطوطات على هذا النحو.
والشاهد قائله مجهول.

وليس ما فى البيت بـ «حتى» الجارّة، وإلاّ لم يكن لرفع «لاحق» وجه ، بل هى ابتدائية ، أى حتى هو.

كما فى قوله:

فبيناه يَشْرِى رحله قال قائل [١]..... البيت =٩٨٥

وتمسك بقوله أيضًا:

فلا والله، لا يَلْقى أناسٌ فتى حتَّاك يا ابن أبى يزيدِ[٢] =٩٨٦

وهو شاذ:

ومن الفرق بين حتى،وإلى، أنَّ حتى يلزمه تقدم ذى الأجزاء ، إمًا لفظًا أو تقديرًا - كما ذكرنا- بخلاف إلى ، وأن الأظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا. بخلاف إلى، فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلاّ مع القرينة، وإن كان أيضًا جزءًا.

وقال الأندلسى: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدهما جزءاً مما قبلهما، فالظاهر الدخول فيهما ، وإن لم يكن جزءاً، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا أظهر عند النحاة.

ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدى بحتَّى، يجب أن يستوفى أجزاء المتجزئ

---

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم: ٤٤١ أى بينا هو يشرى رحلَهُ، فحتّى حرف ابتداء داخلة على الجملة وهو الضمير المحذوف واوه ضرورة فهو فى محل رفع على الابتداء، ولاحق خبره، ولو كانت حرف جر لم يكن لذكر «لاحقٌ» بالرفع وجه .

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المبرّد تمسك به على أنَّ «حتى» تجر الضمير وأجاب الشارح المحقق بأنه شاذ، والأحسن أن يقول: ضرورة فإنه لم يرد فى كلام منثور.

وفى رواية : «لا يلقاه ناس فتى» فـ «فتى» مفعول: «يلقى» وروى العينى: لا يُلْفى بكسر الفاء فـ «أناس» فاعله، وينظر: أين مفعولاً: «ألفى»؟ فإن «ألفى من النواسخ، وروى آخر: يابن أبى زيادِ.

والشاهد قائله مجهول .

من شواهد : العينى ٣/ ٢٦٥، والأشمونى ٢/ ١١٠، والمقرب ١/ ١٩٤، والهمع والدرر رقم ١٠٦٠، ورصف المبانى/ ١٨٥.

الذى قبل حتى ، شيئًا فشيئًا ، حتى ينتهى إلى ما بعد حتى، من الجزء، أو الملاقى .

وأما «إلى» ، فإن كان قبلها ذو الأجزاء، وبعدها الجزء أو الملاقى، فحكمها أيضًا كذلك، وإلاَّ فلا، نحو: قلبى إليك.

ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى، بعد «إلى»، وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف كما مرَّ .

واعلم أن «حتَّى» لا يكون مستقراًّ إلا فى نحو: كان سيرى حتى أدخلها بنصب أدخل، وأعنى بالمستقر: ما يتعلّق بمقدره.

وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها فى نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك.

وفائدة الابتدائية ، أيضًا، إما التحقير، كما فى قوله:

٩٨٧ = فواعَجَبَا حتى كُلَيْبٌ تَسبُّنى كأنّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ[1]

أوالتعظيم كقوله:

٩٨٨ = فما زالت القتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَها بدجلة حتى ماءُ دِجلةَ أشكلُ[2]

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حتى» فيه ابتدائية، وفائدتها هنا التحقير . وروى: «فيا عجبا» بتنوين وبدونه، أمّا الأول فيحتمل أن يكون عجبًا منادى منكرًا، ويحتمل أن يكون يا «حرف» تنبيه، وعجبًا مصدر منصوب بفعل محذوف، أى تعجبوا عجبًا وأمّا الثانى فإنه أراد: فيا عجبى فقلب ياء المتكلم ألفاً وهى لغة.

والشاهد للفرزدق ، ديوانه/ ٥١٨ من قصيدة يهجو بها جريرًا، ويردّ قصيدة له فى هذا الرّوى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤١٣، وابن يعيش ٨/ ٦٢، والهمع والدرر رقم /١٠٦٣ والمغنى ١/ ١١٤، والمقتضب ٤/ ٤٠٦ ورصف المبانى / ١٨١.

(٢) هو الشاهد الثلاث والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فائدة حتى الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة. والشُّكلة: الحمرة المختلطة ببياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر أى التبس.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل ، ديوانه / ٣٦٧.

من شواهد : ابن يعيش ٨/ ١٨، والمغنى ١/ ١١٤، ٢/ ٤٩، والعينى ٤/ ٣٨٦، والأشمونى ٣/ ٣٠٠، والهمع والدرر ٩٦٩، ١٠٦٢

ويلزم فى الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم[١] نحو: ركب القوم، حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يُفِد.

ويجوز حذف الخبر مع القرينة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسُها، أى رأسُها مأكول.

[فى]

قوله: «وفى للظرفية»، إما تحقيقًا، نحو: زيدفى الدار، أو تقديراً، نحو نَظَر فى الكتاب، وتفكر فى العلم، وأنا فى حاجتك ، لكون الكتاب، والعلم والحاجة شاغلة للنظر، والتفكر[٢] والمتكلم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنها محيطة بها من جوانبها، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام:«فى النفس المؤمنة مائة من الإبل»، أى: فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمنٍ الظرف للمظروف، وهذه هى التى يقال إنها للسّببية .

وقوله تعالى :﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٣] قيل:إن «فى» فيه،وفى قوله:

=٩٨٩ * بطلٌ كأن ثيابَه فى سَرْحةٍ *[٤]

(١)فى ب فقط ٤/٢٧٨، «المتقدم»

(٢) فى ب فقط ٤/٢٧٨: «والفكر». (٣) طه: ٧١.

(٤) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «فى» بمعنى على «فيه» لأنه معلوم أن ثيابه ليست فى جوف سرحة، وهى الشجرة العالية، وإنما هى على بدنه.

وعجز الشاهد:

يُحذى نعالَ السِّبت ليس بتوءم

والشاهد من معلقة عنترة العبسى

قال البغدادى :«يُحذى نعال السبت» نائب الفاعل ضمير البطل، و«نعال» مفعول ثان له أى تجعل النعال السِّبتيّة. حذاء بالكسر والمد.

وفى الصحاح: الحذاء : النعل، واحتذى : انتعل .

و«السِّبت» بكسر السين وسكون الموحدة: الجلد المدبوغ بالقرظ ولم ينجرد من شعره، وما لم يدبغ فهو محرّم .

وقول عنترة: يحذى نعال السبت يريد أنه من الملوك الذين يلبسون النعال السِّبتية الرقيقة الطيبة الرّيح.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣١٢، والأزهية/ ٢٧٧، وابن يعيش ٨/ ٢١، ورصف المبانى/ ٣٨٩، والمغنى/ ١٨٣، والأشمونى ٢/ ٢١٩، والمنصف ٣/ ١٧.

بمعنى :«على» والأولى أنـها بمعناها لتمكن المصلـوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله:

٩٩٠= ويركبُ يومَ الرّوع منا فوارسٌ   بصيرون فى طعن الأباهرِ والكُلَي[١]

والأولى أن تكون بمعناها، أى لهم بَصَارَة، وحذق فى هذا الشأن.

وقيـل: هى بمعـنى «إلى» فى قـوله تعـالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[٢] والأولى أن نقول هى بمعناها والمراد التمكن.

وقيل: هى بمعنى «مـع» فى قوله تعالى:﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[٣] وبمعنى الباء فى قوله:

٩٩١= نُحابى بها أكفاءَنا ونُهينهُا   ونشرب فى أثمانها ونُقامر[٤]

والأولى فى الموضعين بمعناها، أى حاصـلة فى زمرة عبادى، أو بمعنى ادخلى أيها الروح فى أجسام عبادى.

---

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهـد به على أنه قيل: إنّ «فـى» بمعنى الباء أى بـصيرون بطعن الأباهـر، والأوْلى أن تكون بمعناها، أى لهم بصارة، وحذق فى هذا الشأن
والشاهد من أبيات تسعة لزيد الخيل الطائى.
وفى ط: «الكلى والأباهر» وهى كذلك فى بعض المخطوطات. على التقديم والتأخير تحريف.
من شـواهد: ابن الشـجرى ٢/٢٦٨، والمغنـى ١/١٤٦، والتصريـح ٢/١٤، والهمع والـدرر رقم /١٠٩٥، ونوادر أبى زيد/٣٠٣ وذيل الأمالى /٢٤، والأزهية /٢٨١، والأشمونى ٢/٢١٩ وانظر شعر زيد الخيل / ٦٧. والأباهر والكلى مقتلان، والأبهر :عرْق فى المتن جمعه: أباهر.

(٢) الفجر: ٢٩.   (٣) الفجر :٢٩.

(٤) هو الشاهد السادس والثمانون بعد السبعمائة .
واستشهد به على أن «فى» قيل: إنها بمعنى الباء فى البيت أى ونشرب بأثمانها، والأولى أيضًا أن تكون على معناها بجعل أثمانها» ظرفًا للشراب والقمار مجازًا.
والبيت آخر أبيات أربعة لسبْرة بن عمرو الفقعسى.
وقوله:«نحابى بها»: بيّن وجوه تـصرفهم فيما عيّرهم به فقال: نجعلها حباء لنـظرائنا فتتهادى بها بابتذالها وإهانتها.
ويقال: حابيت فلانًا أى باريته فى الحباء مثل : باهبته فى العطاء.
من شواهد: ابن الشجرى ١/٢١٩، والحماسة بشرح المرزوقى /٢٣٩.

والشاعر جعل أثمانها ظرفًا للشرب والقمار مجازًا.

وقولهم: «فـى الله من كل فائت خَلَـف»، أى: فى ألطافه؛ وقولـهم: أنت أخى فى الله، أى فى رضاء الله، أى: رضاه تعـالى مشتمل على مؤاخاتـنا، لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيويَّة، وكذا قولهم: «الحب فى الله، والبغض فى الله».

[الباء]

قوله: «والباء للإلصاق»، نحو: بـه داء، أى التصق به، وقولك: مررت به، أى: ألصقت المرور بمكان يقرب منه.

ومنه: أقسمت بكَ، وبحياتك أخبرنـى، وتكون مستقرًا نحو: الذى به: ضعفٌ، وبه داء؛ وتـكون للاستـعانة نـحو: كتبـت بالقَلَـم، وخِطت بـالابرة، وبتوفـيق الله حججت، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق.

وتكون بمعـنى «مع»، وهى التى يقـال لها: باء المصاحـبة، نحو ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾[1]، واشتـر الدار بآلاتـها. قيـل: ولا تكون بـهذا المعـنى إلا مستقرًا، أى: كائـنين بالكفر، وكائنة بـآلاتها، والظاهر أنه لا منع من كـونها لغوًا. وتكون للـمقابلة نحـو: اشتريته به، وبـدَّلته به، وتكون مـستقرًا أيضًا، نـحو: هذا بذاك.

قوله: «وقـد تكون للتـعدية»؛ جميع حـروف الجر: لتعديـة الفعل القـاصر عن المفـعول، إليـه، لكن مـعنى الـتعديـة المطلقـة: أن يَنقُـل معنـى الفعـل، كالهـمزة والتضعيف، ويغيرِه.

وهذا المعنى مخـتصّ بالباء من بين حروف الجر نحو: ذهـبت به وقمت به، أى أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقرًا.

وما سمعته مقدرًا إلا فى قـراءة من قرأ: «ائتونى زُبَرَ الحديد»[2] أى ائتونى بزبر الحديد.

---

(١) المائدة/ ٦١.

(٢) الكهف/ ٩٦. القراءة: رَدْمنِ ائتونى» وهى قراءة عاصـم- حمزة- شعبة- المفضل- انظر قراءة رقم ٤٨٩٨ فى معجم القراءات.

٢/ ٣٢٨ قوله: «والظرفية»، أى بمعنى/ «فى» نحو:

٩٩٢= *ما بكاءُ الكبير بالأطلال*(١)

أى: فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾(٢)

وقوله:

٩٩٣= غُلْبٍ تَشذَّر بالذُّحولِ*(٣)

وهى فرع الاستعانة.

وقيل: جاءت للتبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾(٤).

قال ابن جنِّى إن أهـل اللغة لا يعرفون هذا المـعنى، بل يورده الفقهـاء، ومذهبه أنها زائدة، لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه.

---

(١) هو الشاهد السابع والثمـانون بعد السبعمائة فى الخزانة، واستشهد به علـى أن الباء فيه للظرفية أى فى الأطلال. وهذا صدر عجزه:

وسؤالى ومايردّ سؤالى

مطلع قصيدة للأعشى، ديوانه/ ٢٩٥، وهى قصيدة مـدح بها الأسود بن المنذر اللخمىّ أخا النعمان ابن المنذر.

من شواهد: أدب الكاتب لابن قتيبة/ ٥١٥.

(٢) النساء/ ١٦٠.

(٣) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة. واستشهد به على أن الباء فيه للسببيّة. والشاهد قطعة من بيت، من معلقة لبيد، والبيت بتمامه:

غُلْبٍ تشذّر بالذحول كأنها جنُّ البَدِىِّ رواسيًا أقدامهُا

و«الغُلب»: الغلاظ الأعناق، الواحد: أغلب: و«البدىّ»: وادتسكته الجن فيما يزعمون

وقبل الشاهد:

وكثيرةٍ غرباؤها مجهولةٍ تُرْجى نوافلُها ويُخْشى ذامُها

وبعده:

أنكرتُ باطلها وبُؤتُ بحقّها عندى ولـم يَفخَرْ علىّ كرامُها

وفى الخزانة: شبههم بجـمال غُلب تشذّر بأذنابها: إذا تصاولت وهاجت يقال: تـشذّر البعير بذنبه إذا استفثربه أى أدخله بين فخذيه حتى يلزقـه ببطنه. والثّفر: فرج الحيوان والذّحول: جمع ذَحْل، وهو الحقد.

من شواهد: الأزهية/ ٢٩٧، والإنصاف/ ١٧٢، والبيان والتبين ١٠/ ٣٧١، ٣/ ٩.

(٤) المائدة/ ٦.

وتجيء بمعنى «من»، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾(١)، وبمعنى «عَن» نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾(٢).

وتجي للتجريد نحو: رأيت بزيدٍ أسدًا، أي برؤيته أسدًا- كما مرّ [فى «من»](٣).

قوله: وزائدة فى الخبر والاستفهام»، بهل، لا فى مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائم، [كما يقال: هل زيد بقائم](٤)؟

قوله: «والنفى»، بليس، نحو: ليس زيد براكب، وبما، نحو: ما زيد براكب، وقيل: بلا التبرئة أيضًا، نحو: «لا خيرَ بخير بعده النار» والأولى أنها بمعنى «فى»، ولم يُسمع فى النفى بـ«إن»، فما كان للمصنف أن يطلق النفى والاستفهام.

وتزاد قياسًا في مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقّنت وأحسست، وقولُهم: سمعت بزيد وعَلِمْت به، أى بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياسًا، أيضًا، فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكَفَى ومتصرفاته، وفى فاعل أفعِل فى التعجب على مذهب سيبويه، وفى المبتدأ الذى هو: حسبك؛ وتزاد شاذًا فى خبر المبتدأ الموجب [شاذًا](٥) نحو: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾(٦)، عند الأخفش؛ وتزاد سماعًا بكثرة فى المفعول به نحو ألقى بيده، ونحو:

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج(٧)

(١) الدهر/ ٦.

(٢) المعارج/ ١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٢٨٢.

(٦) يونس/ ٢٧ وفى ط: «جزاء سيئة سيئة بمثلها» بزيادة: «سيئة» الثانية.

(٧) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد السبعمائة فى الخزانة =994

واستشهد به على أن «الباء الثانية» زائدة فى المفعول به سماعًا وقبل الشاهد: =

وقليلاً فى خبر لكنّ، قال:

٩٩٥= ولكنَّ أجرًا لو فعلتِ بهيِّن وهل يُنكَر المعروفُ فى النّاسِ والأجرُ(١)

ومع «أنَّ» مرفوعة، قال:

٩٩٦= ألا هل أتاها والحوادثُ جَمّةٌ بأنَّ امرأُ القيس بنَ تَمْلِكَ بيْقَرا(٢)

* نحن بنى جعدة أربابُ الفلَجْ *

وهذا الرجز لم ينسبه أحد رلى قائله عند البغدادى

«والفلج»: الماء الجارى، وقال أبو عبيد: الفلج: النهر.

والرجز للنابغة الجعدى من أرجوزة تقع فى ثلاثة أبيات فى ملحقات ديوانه/ ٢١٥ وهى:

نحن بنوجعدة أربابُ الفلجْ

نحن منعنا سُبْلَة حتى اعتلجْ

نضرب بالبيض ونرجو بالفرج

وفى هامش الديوان: «فلج» مدينة بأرض اليمامة لبنى جعدة ويوم فلج لبنى عامر على بنى حنيفة.

وقال البغدادى فى الخزانة: اعتلجت الأرض: طال نباتها.

من شواهد: الإنصاف/ ٢٨٤، والمغنى رقم ١٦٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ ٥٢٢، ورصف المبانى/ ١٤٣ وانظر تفسير الطبرى ١٢/ ١٢، ١١٥.

(١) هو الشاهد التسعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الباء تزاد سماعًا بقلة فى خبر «لكن».

وقائله مجهول.

من شواهد ابن يعيش ٨/ ١٣٩، وأوضح المسالك رقم/ ١١٦. والعينى ٢/ ١٣٤، والتصريح ١/ ٢٠٢، والأشمونى ١/ ٢٥٢ واللسان: «كفى». والهمع والدرر رقم/ ٤٥٢.

(٢) هو الشاهد الواحد والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن البـاء قد تزاد بقلة مع «أنّ» الواقعة مع معموليها فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل «أتاها»

قال البغدادى: قال أبو عبيد: بيقر الرجل بيقرة: إذا هاجر من أرض إلى أرض.

وقال الجوهرى: بيقر الرجل: أقام بالحضر، وترك قومه بالبادية

وقال ابن دريد: بيقر الرجل: إذا خرج من الشام إلى العراق.

و«تملك» ام امرئُ القيس.

والشاهد من قصيدة طويلة لامرىء القيس، ديوانه/ ١٠٤، مطلعها:

سمابك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سُليمى بطن قوٍّ فعرعرا =

وقد ذكرت مواضع زيادتها فى «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزاد فى المجرور، نحو قوله:

فأصبحْن لا يسألنه عن بما به أصعَّد فى عُلو الهوى أم تصوَّبا[1] =٩٩٧

وتضمر كثيراً مع «الله» فى القَسَم، نحو: أَللهِ لأفعلنَّ، وشاذًّا قليلا فى غيره، كقول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت؟

[اللام]

قوله: «واللاّم للاختصاص»، لام الجرّ مكسورة مغ غير المضمر[2]، مفتوحة معه، وكسرها معه أيضًا: لغة خزاعية، وربَّما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو: لَيعلم بفتح الميم، ونُقِل[3] فتحها مع جميع المظهرات.

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء... فحقها الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف.

وإنما كسرت باء الجرِّ ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسمًا أيضًا، فجرّها إذًا ليس بالأصالة، بل للقيام مقام الحرف عند من قال: إنّ المضاف هو الجارُّ.

= من شواهد: والمنصف ١/ ٨٤، والإنصاف/ ١٧١ وابن يعيش ٨/ ٢٣، ٢٤، واللسان: «بقر» وانظر شرح القصائد السبع الطوال/ ٤٥٩.

(١) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه من الغريب زيادة الباء فى المجرور، فإنها زيدت مع «ما» المجرور بـ «عن».

و«صعّد» فى الجبل بالتثقيل: إذا علاه، وصَعِد فى الجبل من باب تعب لغة قليلة والشاهد قائله مجهول.

من شواهد معانى القران ٣/ ٢٢١، وسر الصناعة ١/ ١٣٦ والمغنى/ ٣٩١، والتصريح ٢/ ١٣٠، والأشمونى ٣/ ٨٣.

(٢) فى ب فقط ٤/ ٢٨٣: «الضمير» بدل المضمر.

(٣) فى ب ٤/ ٢٨٣، «وتقل» بالتاء مكان: و«نقل» بالنون تحريف.

وإنما أبقى[١] لام الجر، الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقًا لها بسائر اللامات كَلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما خُصّ[٢] لام المضمر بذلك[٣]، لأنها لا تلتبس إذًا، بغيرها من اللامات إذ المضمر المجرور غير المرفوع؛ ولو فتحت فى غير المضمر لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالاعراب لا يتمّ، إذ ربَّما يكون الظاهر مبنيًا؛ أو موقوفًا عليه.

وفائدة اللام: الاختصاص، إمَّا بالملكيَّة، نحو: المال لزيد، أو بغيرها، نحو: الجُلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتى تسمَّى لام العاقبة نحو:

٩٩٨= *لـــدوا للمـــــوت وابنوا للخرابِ* [٤]

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّم﴾[٥]، فرعُ لام الاختصاص، كأنَّ ولادتهم للموت، وخلقهم/ لجهنم. ٢/ ٣٢٩

(١) فى ب فقط ٤/ ٢٨٤: «بقيت» مكان: «أبقى».

(٢) فى ب فقط ٤/ ٢٨٤- «خصت» مكان «خُصّ».

(٣) فى بعض المخطوطات: «وإنما خصّ الإلحاق بحال دخولها فى المضمر» لأنها لا تلتبس إلخ.

(٤) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن اللام فى قوله: «للموت» تسمى لام العاقبة، وهى فرع لام الاختصاص.

والشاهد قطعة من بيت وهو بتمامه:

له ملَكٌ ينادى كُلَّ يوم

من أبيات نسبت إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه، وهى

عجبت لجازع باكٍ مصابٍ ... بأهلٍ أو حبيب ذى اكتئابِ

شقيق الجيب داعى الويل جهلاً ... كأن الموت كالشىء العجابِ

وسوّى الله فيه الخلق حتىً ... نبىّ الله عنه لم يحابِ

له ملك... إلخ.

انظر ديوان على بن أبى طالب/ ٣٨.

من شواهد «الهمع والدرر رقم/ ١١١٣، والتصريح ٢/ ١٢، والحيوان ٣/ ٢٢٤.

(٥) الأعراف/ ١٧٩.

وكذا التى للتعليل نحو: جئتك للسِّمن ولِلضّرَب(١)، إذ المجيء مختص بذلك.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو: لزيد ضربت، وبكونه اسمَ فاعل نحو: أنا ضاربٌ لزيد، أو مصدراً، نحو: ضَرْبى لزيد حَسَن، وبكونه مقدَّراً نحو: يا لزيد، ويا للماء: لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، عَلَمًا للاستغاثة أو التعجب.

وقد تجيء بمعني «إلى» نحو: «سمع الله لمن حمده» أى: استمع الله إلى من حمده، و: ﴿وَجَّهتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى﴾(٢)، أى إلى الذى؛ وبمعنى «على» نحو ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِين﴾(٣) أى عليه، و: ﴿يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾(٤)، أى عليها.

قوله: «وزائدة»، في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٥)، لأن ردف يتعدَّى بنفسه، وكذا فى: شكرت له، على ما مرَّ فى باب المتعدِّى، وأمَّا فىَ: وزنته المال، ووزنت له(٦)، فاللام ليست بزائدة، بل هى معدِّية قد تحذف تخفيفًا.

وهى فى: لا أبا لك، زائدة عند سيبويه؛ وكذا اللام المقدرة بعدها «أن»، بعد فعل الأمر والإرادة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا﴾(٧) وقولك: ما أريد لأنسى حاجتى، وقيل: هما بمعنى «أن». والظاهر هو الأول، لقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾(٨)؛ وهى زائدة أيضًا فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لإِبْرَاهِيمَ

(١) الضّرَب «بتحريك اللام: العسل
(٢) الأنعام/ ٧٩.
(٣) الصافات/ ١٠٣.
(٤) الإسراء/ ١٠٧.
(٥) النمل/ ٧٢.
(٦) فى المخطوطات بعد قوله: «وزنت له»: «وكلته البر وكلت له، وعددته الدراهم وعددت له، فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له، لأنها أوصلت الأفعال الثلاثة إلى المفعول الأول، ثم حذفت تخفيفًا، ومثله: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة/ ٤٧]. ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا﴾ [آل عمران/ ١١٨] وكذا اللام زائدة فى لا أبالك».
(٧) البينة/ ٥.
(٨) الزمر/ ١٢.

مَكَانَ الْبَيْتِ﴾[١]، لقوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[٢].

وكذا اللام فى قوله:

٩٩٩= فلا والله لا يُلفَى لما بِى ولا لِلِما بهم أبداً دواء[٣]

ويجوز أن يقال: إن الثانية للتأكيد، تأكيداً لفظيًا.

قوله: «وبمعنى عَن، مع القول»، يعنى فى نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[٤].

ولو كانت كاللام فى قولك: قلت لزيد لا تفعل لقال: ما سبقتمونا إليه، وقد ذكرنا فى أفعال القلوب، الكلام على هذا.

قوله: «وبمعنى الواو فى القسم للتعجب» نحو: لِله لا يؤخرَّ الأجل.

وقولهم فى التعجب، يعنون: فى الأمر العظيم الذى يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل فى الأمور العظام، نحو: لله لتُبعثُنَّ.

وقيل: ان اللام فى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[٥]، و: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا﴾[٦]، للتعجب، والأولى أن تكون للاختصاص، إذ لم يثبت لام التعجب إلاَّ فى القسم.

وقيل: تجيء بمعنى «فى» وبمعنى «بَعد» وبمعنى «قبل»، فى قوله تعالى: ﴿جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ﴾[٧]، أى فى يوم، وكتبته لثلاث خلون، أى بعد ثلاث، ولثلاث بَقين، أى: قبل ثلاث، والأولى بقاء الثلاثة عَلى الاختصاص، كما مرَّ فى باب العدد.

---

(١) الحج/ ٢٦.

(٢) يونس/ ٩٣.

(٣) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم. ١٤١

(٤) الأحقاف/ ١١.

(٥) قريش/ ١.

(٦) البقرة: ٢٧٣.

(٧) ال عمران / ٩.

[رُبَّ]

(ص): «وربَّ للتقليل، ولها صدر الكلام، مختصة بنكرة موصوفة» على الأصحّ، وفعلها ماض محذوف غالبًا، وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة، والضمير مفرد مذكر خلافًا للكوفيين فى مطابقة التمييز.

ويلحقها «ما» فتدخل على الجمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة.

(ش): فى «رُبَّ» ثمانى لغات: أشهرها ضم الراء وفتح الباء مشدَّدة؛ والثانية: ضم الراء وفتح الباء مخففة، والثالثة: بضم الراء وضم الباء المخففة، والرابعة: ضم الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة، والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة؛ والسابعة والثامنة: ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة[1].

ووضع «ربَّ» للتقليل، تقول فى جواب من قال: ما لقيت رجلاً، ربَّ رجل لقيت، أى لا تنكر لقائى [للرجال] [2] بالمرة، فإنى لقيت منهم شيئًا وإن كان قليلاً.

قال ابن السرَّاج: النحاة كالمجمعين على أن «ربَّ» جواب لكلام إمَّا ظاهر أو مقدَّر، فهى فى الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفى، فلهذا لا يجوزون: رب رجل كريم أَضرِب/ بل: ضَرَبت، وإنما كان محذوفًا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه. ٢/ ٢٣٠

هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل فى معنى التكثير، حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله:

---

(١) علق الشريف بقوله: «والتاسعة والعاشرة: ربت وربت بفتح الراء وفتح الباء مشدّدة ومخففّة مع تاء التأنيث.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٨٧.

=١٠٠٠ *ربّ هيْضَلٍ لَجِبٍ لففَتُ بهيْضَلِ*[١]

وقوله:

=١٠٠١ ماوِيَّ، يا ربَّتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم[٢]

وقوله

=١٠٠٢ فإن تُمس مهجورَ الفناء فربَّما أقام به بعد الوفودِ وفودُ[٣]

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين فى المدح.

---

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «رب» فيه للتكثير، أى كثيرًا ما لففت هيضلا بهيضل.

وصدره:

أزهير إن يَشب القذال فإنه

والشاهد من قصيدة لأبى كبير الهذُلىْ، وأولها:

أزهير هل عن شيبة من مَعْدلِ أم لا سبيل إلى الشباب الأوّلِ

و«القذال»: ما بين النقرة وأعلى الأذن: و«الهيضل»: الجماعة وقوله: لففت بهيضل، يريد جمعت بينُهم فى القتال. والجيش اللّجب: العَرمرم.

وفى ب ٤/ ٢٨٧: «لفقت» بالقاف، تحريف

من شواهد: المحتسب ٢/ ٣٤٣ والأزهية/ ٢٧٤، وابن الشجرى ٢/ ٣٠٢٤، والإنصاف/ ٢٨٥، وابن يعيش ٥/ ١١٩، ٨/ ٣١، والمقرّب ١/ ٢٠٠، ورصف المبانى/ ٥٢، واللسان: «هِضل» وشرح ديوان الهذليين للسكرى/ ١٠٧٠.

(٢) هو الشاهد الستّون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٩٥٥.

(٣) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «ربّما» فيه للتكثير وهو ظاهر.

والشاهد من أبيات أربعة لأبى عطاء السِّندى يرثى بها يزيد بن هبيرة الفَزارى، وهى:

ألا إن عينا لم تَجد يوم واسطٍ عليك بجارى دمعها لَجَمودُ

عشيّة قام النائحات وشققت جيوبُ بأيدى مأتم وخدود

فإن تُمْسِ مهجورَ الفناء فربَّما أقام به بعد الوفودِ وفودُ

فإنك لم تبعُدْ على متَعهِّد بلى كل من تحت التراب بعيدُ

من شواهد: الأشباه والنظائر رقم/ ٣٢٩.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾[١]، لأن «قد» لتقليل المضارع فى الأصل، وذلك كما يقول المتمدِّح بكثرة العلم: لا تنكر أنى أعرف شيئًا من العلم وإن كان قليلاً.

وهى حرف جر عند البصريين، خلافًا للكوفيين والأخفش.

وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفًا مع أنها فى التقليل، مثل «كمْ» فى التكثير، ولا خلاف فى اسميتها؛ بل هى مفيدة للتكثير فى الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم»: أنهم لم يروها تنجرٌ بحرف جر ولا بإضافة، كما تنجر «كم» فلا يقال بِرُبَّ رجل، ولا: غلام رُبَّ رجل.

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: ربَّ رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر: هى ما يُفضى الفعل إلى المفعول الذى لولاها لم يفض إليه، وأكرمت، يتعدَّى بنفسه؛ قال صاحب المغنى: إنما ذلك لأنه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢] ولا سيما إذا وجب تأخر الفعل كما فى ربّ.

والجواب، أن العادة، أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص، حتى تخصَّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو: لِزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد، وضربى لِزيد حسن.

ويشكل أيضًا بمثل قولك: رب رجل كريم أكرمته، لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معًا، فلا يقال: لزيد ضربته.

واعتذروا بأن أكرمته، صفة[٣] وأن العامل محذوف؛ وهو عذر بارد، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت، وأكرمته: شىء واحد، والأول جواب بلا خلاف، ولا

---

(١) الأحزاب/ ١٨. (٢) يوسف/ ٤٣.

(٣) فى ظ: «صفة والجواب أى العامل» إلخ.

شك أنك إذا قلت فى جواب من قال، ما أكـرمت رجلاً: ربَّ رجل كريم أكرمته، لم يحتج معنى الكلام إلى شىء آخر مقدر، مثل: تحققت أو: ثبت، على ما ادَّعوا.

وإن اعتذروا بأن الضمير فى أكرمته، لـلمصدر، أى: أكرمت الإكرام، كما قيل فى قوله:

١٠٠٣= *هذا سراقة للقرآن يدرسه*(١)

كان أبرَد، لأن ضمير المصـدر المنصوب بالفعل قليل الاستـعمال بخلاف نحو: ربَّ رجل كريم لقيته.

وإن قالوا: إن «لقيـته مفسّر للقيـت المقدّر كما فى: زيدًا ضربـته جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يـثبت فى كلامهـم تفسير النـاصب للجار والمجرور بـفعل آخر، نحو: بزيد جاوزته، أى: مررت بزيد جاوزته.

ويشكل، أيضًـا، بنحو: رب رجل كريم جاءنى، فى جـواب مَن قال: ما جاءك رجل، ولا شك أن: جاءنى، هو جواب رُبَّ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شىء آخر، بل تمَّ بقـولك: جاءنى، فيكـون كقولك: بزيد مُـرَّ، والضمير فى مُـرَّ، لزيد، وكقولك: زيدًا اضرب، والضمير للمنـصوب، وقد مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير؛ امتناع ذلك.

فإن ارتكب مـرتكب متمحِّـلاً أن جاءنى صفة، والعـامل تحققت ونحـوه، فهو محال لـعدم توقف مـعنى الكلام عـليه؛ مع أن المصـنف صرَّح فى شـرح/ قوله: «محذوف غالبًا» بأنه قد يظهر نحو: ربَّ رجل كريم قد حصل.

ويَقْوَى عندى مذهب الكوفيين والأخـفش، أعنى كونها اسمًا؛ فربَّ: مضاف إلى النـكرة، فمعنى ربَّ رجـل، فى أصل الوضع: قـليل من هذا الجنـس، كما أن معنى كم رجل: كثير من هذا الجنس، وإعـرابه: رفع أبدًا، على أنه مبتدأ لاخبر له،

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦ وتمامه:

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ

كما اخترنا فى باب الاستثناء فى قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد، فإنهما يتناسبان، بما فى «ربَّ» من معنى القلَّة،

وكما أن نواسخ المتبدأ لا تدخل فى نحو:

١٠٠٤= *غير مأسوف على زمن*[١]

وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه» لتضمّنه معنى النفى الذى له صدر الكلام، فكذا لا تدخل على «ربَّ»، لأن القلة، عندهم، تجرى مجرى النفى، فمن ثمَّ كان لِرُبَّ صدر الكلام.

قال أبو عمرو: رُبَّ لا عامل لها، لأنها ضارعت النفى، والنفى لا يعمل فيه عامل؛ ولتضمنها معنى النفى، كان القياس ألاَّ يجىء وصف مجرورها إلا فعلية، كما فى: أقلُّ رجل، المتضمن معنى النفى، وذلك لأن النفى يطلب الفعل؛ إلاَّ أن «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكثرة فى أكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها: اسمية كما فى قوله:

١٠٠٥= * يارُبَّ هيْجا هى خير مِن دَعَهْ*[٢]

ويكثر وقوعه، أيضًا، صفة معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب: أقل رجل، كما مرَّ فى باب الاستثناء، قال ﷺ: ألا ربَّ نفس طاعمة ناعمة فى الدنيا جائعة

(١) هو الشاهد الثالث والخمسون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٦.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتًا لمجرور «رَبّ» و«هى» مبتدأ، و«خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجا». و«الدعة»: الخفض والراحة، والهاء عوض من الواو.

والشاهد/ رجز منسوب للبيد، ديوانه/ ٥٩ـ وقبله:

لا تُزجر الفتيان عن سوء الرِّعة

والرِّعة كما فى الخزانة: حالة الأحمق التى رضى بها

من شواهد: مجالس ثعلب ٢/ ٣٨١، وأمالى المرتضى ١/ ١٩١، والهمع والدرر رقم/ ١٠٦٧.

عارية يوم القيامة»، ويتم الكلام بقوله: جـائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافًا لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل.

والأكثـر مراعاة الأصـل فى وقوعـه فعلـية، إما ظـاهرة، أو مقـدرة، فالظـاهرة كقوله:

١٠٠٦= رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو م وأَسْرى من معشرٍ أقيال[1]

وليس الجواب محذوفًا [2]، كما قال أبو على لأنه قد تمَّ الكلام بقوله: ربَّ رِفدٍ هرقته، ولا يتوقف على شيء آخر.

والرِّفد: القدح الضخم، يقال: هُريق رِفده، إذا مات، وهو كناية كقولهم: صَفِر وطابُه؛ والمقدرة كما فى قوله.

١٠٠٧= *وأسرى من معشر أقيال*[3]

أى: أسرى من معشر، حصلت لى.

---

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة
واستشهد بـه على أن الأكثر مراعاة الأصل فى وقوع صـفة: مجرور رُبّ جملة فعلـية، سواء كانت مذكورة أو مقدّرة.
وقد اجتمعنا فى هذا البيت، أما الأول فهو جملة «هرقته» صفة لـ «رِفْد»، وهو القدح الكبير، وإراقة الرفد كناية عن القتل والإماتة.
وأما الثانى فـإن «أسرى» مجرور برب المذكورة بطريق الـتبعيّة، و«من معشر» متـعلق بـ «أسرى» وصفة «أسرى» محذوفة تقديره: حصلت لى:
قال البغدادى: قال شارح ديوان الأعشى: معناه: رُبّ رجل كانت له إبل يحلَبُها، فاستقتها، فذهب ما كان يحليه فى الرفد وهو القدح.
و«أقيال» بالقاف والـياء: جمع قَيل، مخفف قيِّل كـسيِّد، وهو الملك مطلقًا وقيـل: الملك من ملوك حمير.
ورواية «أقتال» بالقاف والتاء: جـمع قِتْل بكسر القاف وسكون التاء ولها معـينان: أحدهما: العدو المقاتل، والـثانى: الشِّبه والـنظير أى العِدْل فـى المقاتلة، يقـال: هما قتلان أى مثـلان. والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٧٠.
من شواهد: ابن يعـيش ٨/ ٢٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٧، والعينـى ٣/ ٢٥١، والهمع والدرر رقم/ ١٣.

(٢) فى ظ: «وليس الخبر منتظرًا» مكان: «وليس الجواب محذوفًا.

(٣) سبق ذكره انفًا رقم ١٠٠٦.

وأمَّا نعـت مجرور «أقلّ»، ففـعلية أو ظرفـية، كما اختـرنا فى باب الاستـثناء، واستشهد الأخفش على اسمية «ربّ» بقوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ[1] =١٠٠٨

وقال: ربَّ مبتدأ، وعَـارٌ خبره، والأولى أن يكون «على» خبر مـبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رُبَّ، كقوله.

يارُبَّ هيجا هى خير مِن دَعه[2] =١٠٠٩

قولـه: «لها صدر الـكلام»، لما ذكرنـا. قوله: «مـختصة بـنكرة، كمـا أنَّ «كم» مختصة بالنكـرات، وإنما وجب دخولهما[3] على الـنكرة، لأن[4] النكرة محتملة للقلة والكثرة، نـحو: جاءنى رجل، وما جاءنى رجل، فلو لم تحتملـها لم تستعمل فيهما. والمعرفة إمَّـا دالة على القلة فقط، كالمفرد والمثنى المـعرَّفين، وإمَّا دالة على الكثـرة دون القلة كـالجمع المعرف؛ ورُبَّ، وكَـمْ، علامتان للـقلة والكـثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة فى المحتمل، حتى يصير بها نصاً.

قولـه: «موصوفة عـلى الأصح»، هذا مـذهب/ أبى عـلى وابن السـرَّاج، ومَن تبعهما. ٢/ ٣٣٢

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الأخفش استدل به على اسمية «رب».
والشاهد من قصيدة لثابت قُطْنة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبى صفرة
من شواهـد: المقتضب ٣/ ٦٦، والأزهـيّة/ ٢٦٩، والمقرب ١/ ٢٢٠، والمـغنى ١/ ٢٤ ٢/ ١٠٨، والهمع والدرر رقم/ ٣١٦.
(٢) سبق ذكره رقم ١٠٠٥.
(٣) فى ب فقط ٤/ ٢٩٠: «دخولها» تحريف.
(٤) بعد قوله: «على النـكرة إلى قوله: موصوفة على الأصح ورد النص التـالى فى المخطوطات وهو: «على النكرة لأن أحديهما علم الـقلة، والأخرى علم الكثرة، وإنما يحتاج إلى الـعلامة فى المحتمل حتى يصير بالعلامة نـصًا فى أحد المحتملات، فينبغى ألا يؤتى بكم إلا فيما يـحتمل القلة احتمال الكثرة. ولا يؤتى برب إلا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة.
والمعرفة إما دالة على قلـة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرّفين وإما دالـة على كثرة من دون القلة كما فى المجموع المعرّف، وأمّا النكرة فهى صالحة للقلة والكثرة معًا نحو: جاءنى رجل أى واحد وما جاءنى رجل أى هذا الجنس إذا فصلته واحداً واحداً، فلو لم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها. وكذا جاءنى رجلان أو رجال، وما جاءنى رجلان أو رجال».

وقيل: لا يجب ذلك، والأَولى: الوجوب، لأن «ربَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما فى: أقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا[١]. وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه»،

ولا يوصف «ربَّ» فلا يقال: ربَّ رجل كريمٌ بالرفع، كما لا يوصف «أقل»، لكون «ربَّ» كحرْف[٢] النفى فإن التقليل عندهم كالنفى، فلهذا لايتقدّم عليه ناسخ، ولزم الصدر.

قوله: «محذوف غالبا»، إذا كان الكلام الذى ربَّ جواب عنه مصرَّحًا به نحو: ما لقيتَ رجلاً[٣]، لم يمتنع حذف نعت مجرور ربَّ، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما فى قوله.

١٠١٠= وأسرى من معشر أقيال[٤]

أى: أسرتهم.

وإن لم تكن هناك قرينة وجب وصف مجرور «ربَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا فى: أقلّ رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمَّا فعلية، نحو: ربَّ رجل كريم لقيته، أو: جار ومجرور أو ظرف، نحو: ربَّ رجل فى الدار، أو، أمامَك، أو اسمية نحو:

١٠١١= يارُبَّ هيجا هى خير من دَعه[٥]

(١) بعده فى المخطوطات: «لما ذكرنا أن رب كحرف النفى».

(٢) فى ب فقط ٤/ ٥٩٢: «كحروف».

(٣) فى المخطوطات بعد قوله: «ما لقيت رجلاً»: فالأغلب حذف الفعل بعد رُبّ لدلالة القرينة عليه، وإن لم يكن مصرحًا به، ولم يكن هناك قرينة أخرى، فالواجب المجىء به نحو قوله:

فمثلك حبلى قد طرقت

* ورب رفد هرقته*

وهذا الفعل ليس عاملاً فى: «رُب» على ما اخترنا، بل هو صفه مجرورة كما تقدّم. ويجوز أن يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله: يارُبّ... » إلخ.

(٤) سبق ذكره رقم/ ١٠٠٦ ـ ١٠٠٧.

(٥) سبق ذكره رقم/ ١٠٠٥.

أو صفة مشتقة، نحو قوله ﷺ: «رب نفس طاعـمة ناعمة» الخبرَ بتمامه، وليس شيء مـن هذه الأشيـاء عاملاً فـي «ربَّ» بل هـو وصف لمجرورهـا، كما ذكـرنا، وتسميته بجواب «ربَّ»: بَعيد.

ويجوز أن يُعطفَ قياسًا على المجرور بربَّ، وبكَمْ، وعلى النكرة المجرورة بكلّ، وأيّ: اسمٌ مضـاف إلى ضميـرها، لكون ذلك الـضمير نـكرة ـ كما مـرَّ فى باب المعارف ـ نحو: ربَّ شاةٍ وسخلتها، وكم نـاقة وفصيلها، وكل رجل وأخيه، وأيّ رجل وغلامه.

وقال الجُزولى: هذا المعطوف معرفة، لكـنه جاز ذلك لأنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع؛ ولو كان كما قال، لجاز ربَّ غلام والسيِّد.

قوله: «وتدخل على مضمر»، هذا الضمير نكرة كما مرَّ فى باب المعارف[1].

قوله: «مميَّز بنكرة، إلى قـوله: فى مطابقـة التمييـز» مضى شرحه فى بـاب نعم وبئس.

قوله: «ويلحقها «ما»، إذا دخلها «ما» فـالأكثر كونها كافَّة، وربَّ المكفوفة، لا محل لـها من الإعراب، وإن كانـت اسمًا على ما اخـترنا لكونـها بمعنى «قـلما»، وكونها كحرف النفى الداخل على الجملة.

وقد جاءت «ما» بعد «ربَّ» زائدة، قال:

رُبَّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ بين بُصري، وطَعْنَةٍ نجلاءِ[2] =١٠١٢

وقال:

---

(١) بعده فى ظ: «خلافًا لمن ذهب إلى تعريفه».

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» المتصلة بـ «رب» فيه زائدة، لا كافة ولذا عملت «رب» الجرّ».

والشاهد أول أبيات ستة لعدىّ بن الرعلاء الغسانى

من شـواهد: ابن الـشجرى ٢/ ٢٤٤، والمـغنى ٢/ ١٠، والـعينـى ٣/ ٣٤٢، والتصـريح ٢/ ٢١، والأشمونى ٢/ ٢٣١، والهمع والدرر رقم/ ١١٥٤.

=١٠١٣ ماويَّ، يا ربتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم[١]

ومثلها «ما» التى تلى كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافة، نحو: كن كما أنت، أى: كما أنت كائن، وزيد صديقى كما عمرو أخى.

وشذ إعمال الكاف مع «ما»؛ و «ما» لا تكف «عن» نحو: ﴿عَمَّا قَلِيل﴾[٢] وأمَّا إذا وَليت الباءَ ومن، فالأولى زيادتـها، وإعمال الجارَّين، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٣]، وأمَّا إذا ولَـيت الـباءَ ومـن، فالأولـى زيادتـها، وإعـمال الجـارَّين، نـحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِم﴾[٤]، وقد تكفهما كما يجىء.

و«رُبّ» المكفوفة لا تدخل إلاّ على الفعل كما قال سيبويه، وقوله:

=١٠١٤ ربَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمْ وعنا جيجُ بينهنَّ المِهارُ[٥]

شاذ عنده.

ومثله قياس عند الجزولى، فيجيز: ربما قائم.

والتـزم ابن السـرَّاج وأبو علـى فى الإيضاح: كـون الفعـل ماضيًـا، لأن وضع

---

(١) هو الشاهد الستون بعد السبعمائة، وتقدم ذكره رقم ٩٥٥.

(٢) المؤمنون/ ٤٠. (٣) آل عمران/ ١٥٩.

(٤) نوح/ ٢٥. (٥) هو الشاهد الموفى للثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «رُبّ» المكفوفة بـ «ما» لا تدخل على الفعل عند سيبويه، وهذا البيت شاذ عنده لدخول «رب» المكفوفـة فيه على الجملة الاسميـة، فإن الجامل مبتدأ، والمؤبل «صفـته»، و«فيهم» هو الخبر.

والشاهد من قصيدة طويلة لأبى دؤاد الإيادى و«الجامل» بـالجيم: القطيع من الإبل مع راعيها. وقيل اسم جمع الأبل لا واحد له من لفظه.

و«المؤبل»: المعـد لِلْقُنية. و«الـعناجيج»: جيـاد الخيل، واحدها: عنـجوج كعصفُور، وهـى الخيل الطويلة الأعناق.

«والمهار» بكسر الميم: جمع مُهْر بضمها وهو ولد الفرس، والأنثى مُهرة

من شواهد: ابن الشجرى ٢/٢٤٣، وابن يعـيش ٨/٢٩، والمغنى ١/١٢١، وأوضح المسالك رقم/ ٣١٢، وحاشية الشمّـنّى على المغنى ورقة/ ٤٢، والعينـى ٣/٣٢٨، والهمع والدرر رقم/ ١٠٧٥، والتصريح ٢/٢٢، والأشمونى ٢/ ٢٣٠.

«ربَّ»، للتقليل فى الماضى، كما ذكرنا ـ والعذر عندهما فى نحو قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذين﴾(١) (٢)، أن مثل هذا المستقبل، أى الأمور الأخروية: غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى، نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذين﴾(٣) و: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّة﴾(٤).

وقال الربَّعى: أصلـه: ربما كان يَوَد، فحذف «كان» لكثرة استـعماله مع «ربما»، والأوَّل أحسن، وقال:

قُتِلنْا ونال القتلُ منَّا وربَّما يكون على القوم الكرام لنا الظفرْ(٥) =١٠١٥

أى: ربما كان، مثل قوله:

*فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائِح(٦) =١٠١٦

---

(١) الحجر/ ٢.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «بما يودّ الذين» النصّ التالى: «فإنما» دخل ربّما المختصة بالماضى فيما هو مستقبل فى الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل فى القرآن بلفظ الماضى كثيراً.

(٣) الزمر/ ٧١ - ٧٢.

(٤) الأعراف/ ٤٤.

(٥) هو الشاهد الحادى بعد الثمانمائة فى الخزانة
واستشهد به علـى أن الربعى زعم أن المضارع بعد ربما بمعنى الماضــى وإنما أول بـ «كان» لأن المعنى عليها، إذ مراد الشاعر: إن فشافينا القتل فكثيراً ما قتلنا قومًا كرامًا قبْل، فإن الحرب سجال، وبهذا يحسن الاعتذار والتمدّح، لا بأنه سيحصل لهم الظّفر.
من شواهد آمالى المرتضى ٢/ ١٩٩.

(٦) هو الشاهد الثانى بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المضارع مؤوّل بالماضى، أى ولقد كان
والشاهد من قـصيدة طويلة عدّتها خـمسون بيتا لزياد الأعـجم رثى بها المغيرة من المـهلب بن أبى صفرة.
وصدره:

* وانضح جوانب قبره بدمائها *

وقبله.

فإذا مرزت بقبره فاعقِربه كوم الجلاد وكُلّ طِرْف سابح

من شواهد: الشعـر والشعراء ١/ ٤٣٨، وذيل الأمالى/ ٩، وابن الشجرى، ١/ ٤٥. وانـظر تفسير القرطبى ٢/ ٤٢.

والمشهور جواز: دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو على فى غير الإيضاح، وقوله:

١٠١٧= ربَّما تكره النَّفوسُ*(١)

«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة، لا كافة، كما مرّ فى الموصولات.

وقد يحذف الفعل بعد ربَّما عند القرينة قال:

١٠١٨= فذلك إن يلق الكريهة يلْقَها حميداً وإن يستغنِ يوماً فَرُبَّما(٢)

أى: ربَّما يتوقع ذلك.

قوله: «وَاوها»، أى واو ربَّ، مثل قوله:

١٠١٩= وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ(٣)

(١) وهو قطعة من بيت من قصيدة لأمية بن أبى الصلت وهو:
ربما تكره النفوس من الأمـــــــر له فَرْجةٌ كحلّ العقال
وهو الشاد السابع والثلاثون بعد الأربعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٥١٤.

(٢) هو اشاهد الثالث بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد يحذف الفعل بعد «ربما»، والتقدير: ربما يتوقع ذلك وقدّره بعضهم: ربما أعانك أو هو معين لك.
وقد عرض البغدادى الشعراء الذين نسب إليهم هذا الشاهد، ولم تصل هذه النسبة إلى درجة التأكيد ويرجح أن القائل هو حاتم الطّائى.
والإشارة فى قوله: «فذلك» للصعلوك المذكور فى بيت قبل الشاهد وهو:
ولكن صعلوكًا يساورهمَّه ويمضى على الهيجاء ليْثًا مصمما
والبيت الذى قبل الشاهد جاء فى ديوان حاتم/ ٨٣ على النحو التالى.
ولله صُعلوك يساور همه ويمضى على الأحداث والدهر مُقدِمًا
من شواهد الهمع والدرر رقم/ ١١٥٥.

(٣) هو الشاهد الرابع بعد الثمانمائة فى الخزانة
واستشهد به على أن الواو فى: «وبلدة» واو رُبّ» و«بلدة» مجرورة بـ «رُبّ» المحذوفة.
والرجز لجران العود، ديوانه/ ٥٢.
من شواهد: الإنصاف/ ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠، ٧/ ٢١، ٨/ ٥٢، والتصريح ١/ ٣٥٢، والهمع والدرر رقم ٨٨٦، والأشباه والنظائر رقم ١٣٩، كتاب سيبويه ١/ ١٣٣، ٣٦٥، والشذور/ ٣٤٤، والعينى ٣/ ١٠٧، والمقتضب ٢/ ٣١٨- ٣٤٦، ٤/ ٤١٤، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٢.

اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسًا، إلا فى: «الله» قسمًا، عند البصريين.

وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به، على «الله» نحو: المصحفِ لأفعلنَّ، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليستَ لغيرها تبعًا لاختصاص مسمّاها بخصائص فمنها»: اجتماع «يا» واللام فى: يا الله، ومنها: قطع الهمزة فى: يا ألله، و: أفألله، وها ألله، ومنها الجر بلا عِوض من الجار، ومع عِوض عنه بهاء التنبيه نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام نحو: آلله، ومنها: تعويض الميم عن حرف النداء نحو: اللهمَّ، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح، وترقيقها بعد الكسر.

ويُحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، إذا كان الجارّ «ربَّ» بشرطين: أحدهما: أن يكون ذلك فى الشعر خاصة، والثانى أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بَلْ؛ وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو:

رسمِ دارٍ وقفتُ فى طللِهْ كدت أقضى الحياة من جَلَلِهْ[1] =١٠٢٠

فشاذ فى الشعر، أيضًا.

فالواو، كقوله:

وقاتِمِ الأعماق خاوى المخترق[2] =١٠٢١

---

(١) هو الشاهد الخامس بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «رسم» مجرور برب المحذوفة، وهو شاذفى الشعر، والشاهد مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى، ديوانه/ ١٨٧.

من شواهد: المغنى ١/١٠٩- ١٢٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٣٦٥، والهمع والدرر رقم/ ٩٨٧، وأمالى القالى ١/٢٤٦، والسّمط/ ٥٥٧، والخصائص ١/٢٨٥، ٣/ ١٥٠، وسر الصناعة ١/١٣٣، والإنصاف/ ٣٧٨، وابن يعيش ٣/٢٨- ٧٩، ٨/٥٢، ورصف المبانى ١٥٦- ١٩١- ٢٥٤- ٣٨٧- والعينى ٣/٣٣٩، والتصريح ٢/٢٣.

(٢) هو الشاهد الخامس فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٥.

والفاء، كقوله:

١٠٢٢= فإن أهلكْ فذى حَنَقٍ لظاهُ عليَّ تكاد تَلْتَهِب التهابا[1]

وبَلْ، كقوله:

١٠٢٣= بل بلدٍ ذى صُعُد وأصْبابْ[2]

وأمّا الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجرّ ليس بهما، بل لـ «رُب» المقدرة بعدهما، لأن «بل» حرف عُطِف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط.

وأمَّا الواو فللعطف أيضًا عند سيبويه، وليست بجارَّة؛ فإن لم تكن فى أول القصيدة أو أوَّل الرجز كقوله:

١٠٢٤= وليلةِ نَحْسٍ يصطلى القوسَ ربُّها وأقْطُعَهُ اللاَّتى بها يتَنَّبل[3]

(١) هو الشاهد السادس بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن «ربّ» المحذوفة بعد الفاء تعمل الجرّ فى الشعر، و«ذى حنق» مجرور بها.

والشاهد لربيعة بن مقْروم الضبى من أبيات ثمانية أولها.

أخوك أخوك من يدنو وترجو مودّته وإن دُعى استجابا

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٤٣، والمغنى ١/ ١٧٧، وانظر الحماسة بشرح المرزوقى/ ٥٤٤.

(٢) هو الشاهد السابع بعد الثمانمائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «رب» المحذوفة بعد بل تعمل الجرّ فى الشعر و«البلد»: القفر. و«الصُعُد»: جمع صَعود بفتح أوّله، وهو المرتفع من الأرض و«الأصباب» جمع: «صَبَب» وهو ما انحدر من الأرض.

من أرجوزة طويله لرؤبة، ديوانه/ ٦

من شواهد: اللسان: «صبب».

(٣) هو الشاهد الثامن بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ واورب إن كانت فى أثناء القصيدة فهى للعطف على سابق كهذا البيت، فإنه من أواخر قصيدة لامية الشنفرى والواو فيه للعطف، والمعطوف عليه متقدم عليه بثلاثة وثلاثين بيتًا وقال البغدادى ينبغى أولا أن نبين المعطوف قبل المعطوف عليه فتقول: إن «ليلة» مجرورة بـ «رب» المحذوفة، وهى حرف زائد صناعة عند الجمهور لا يتعلق بشىء وجوابها أول البيت بعدها وهو:

دَعَسْتُ على غَطْشٍ وبَغْشٍ وصُحبتى سُعارٌ وإرزيز ووجر وأفكَلُ

فـ «دعست» هو جواب «رب». ومعنى دعست: دفعت دفعًا باسراع وعجلة و«ليلة» مجرورة لفظاً، منصوبة محلاً على الظرفية لدعست. ولا يجوز أن يكون مفعولاً به لدعست، لأنه فعل لازم. =

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت فى أولهما، كقوله.

وقاتم الأعماق[1] =١٠٢٥

فإنه يقدِّر معطوفًا عليه، كأنه قال: ربَّ هول أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين والمبرد، أنها كانت حرفَ عطف، ثم صارت قائمة مقام «رُبَّ»، جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرون فى نحو: «وقاتم الأعماق» معطوفًا عليه، لأن ذلك تعسُّف. وكذا إذا كان فى وسط الكلام نحو: «وليلة نحس» / لا يقدرونه عاطفًا على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «ربَّ»، وجارٌّ مثله. ٢/ ٢٢٤

ولو كان للعطف لجاز إظهار «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم، كانت حرف عطف قياسًا على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى «ربَّ» فجرَّت كما تجّر؛ ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف فى وسط الكلام نحو: وليلة نحس، ولا: فوليلة نحس اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم، فإنها لما لم تكن فى الأصل واوَ العطف، فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو: وواللهِ، و: فواللهِ، و: ثم واللهِ.

وأضمر[2] الباء باقيًا عملها فى قول رؤبة: خيرٍ لَمَّا قيل له: كيف أصبحت وهو شاذ[3]. وقيل فى: كم رجلٍ: إنه مجرور بمِن، وقد مرَّ فى بابه.

= والنحس: ضد السعد، وقيل: البرد، وجملة يصطلى صفة لليلة وربها فاعل مؤخر. و«القوس» منصوب بنزع الخافض.

والاصطلاء: التدفؤ بالنار. و«أقطعه»: جمع قطع بكسر القاف وسكون الطاء وهو سهم بكون نصله قصيراً. و«يتنبل»: يرمى بها. و «الغطش» الظلمة، والبَغْش: المطر الخفيف و«الإرزيز»: هى الرّعدة. . و«الوجر»: هو الخوف، ويقال: أنا أوجر منه أى أخوف، ووجرت منه بالكسر أى خفتَ، والأفكل: الرعدة ولا يبنى منه فعل، يقال: أخذه أفكل: إذا ارتعد من برد أو خوف. انظر ديوان الشنفرى/ ٦٩- ٧٠- من قصيدة لامية مشهورة مطلعها:

أقيموا بنى أمِّى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ١٠٢١.

(٢) فى ب فقط ٤/٢٩٩: وإضمار.

(٣) فى ب فقط ٤/٢٢٩ «شاذ» بسقوط»: «هو».

وأما قوله:

١٠٢٦= * أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابعُ* (١)

فشاذ.

وقال الخليل فى: لاَه أبوك: إنه مجرور باللام المقدره كما قال فى أمس فى نحو: فعلته أمس إنه مجرور بالباء؛ والأَولى بناؤهما، كما ذكرنا فى الظروف المبنيَّة.

هذا الذى ذكرنا فى «ربَّ» المقدرة: على مذهب البصريين فى «ربَّ»، وأمَّا على ما اخترنا، فرُبَّ مضاف مقدر، مدلول عليه بالحروف الثلاثة.

★★★

(١) هو الشاهد السادس بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٨٥.

[أحرف القسم]

(ص): «واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعمٌّ» منهما فى الجميع، ويُتَلَقَّى القسم باللام، وإنَّ وحرف النفى، ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه».

[واو القسم]

(ش): اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط: أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم والله، وذلك لكثرة استعمالها فى القسم، فهى أكثر استعمالاً من أصلها، أى الباء.

والثانى: ألاَّ تستعمل فى قَسَم السؤال، فلا يقال: والله أخبرنى، كما يقال: بالله أخبرنى.

والثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال: وَكَ، كما يقال: بِكَ.

واختصاصها بالحكمين الأخيرين، لكونها فرع الباء وبدَلاً منها، وإنما حكم بأصالتها لأن أصلها الإلصاق، فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به[1].

وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسبًا لفظيًا لكونهما شفهيتين[2]، ومعنويًا، ألا ترى أن فى واو العطف وواو الصَّرف[3] معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

والتاء مبدل من الواو، كما فى وُرَاث وتُرَاث، ووُكَلة وتُكلة[4]، واتَّعد، فلهذا قصُرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاث[5] التى كانت فى الواو.

---

(١) «بالقسم به» سقط من ظ. (٢) فى ظ: شفويتين.

(٣) المراد بواو الصرف واو الجماعة.

(٤) فى ب ٤/ ٣٠٠ «ونكلة» بالنون تحريف». وعلق الشريف على هذه الكلمة بقوله!!.

يقال: رجل وكُلَ، ووكُلة أيضًا على مثال: همزة، وتُكلة أيضًا، أى عاجز يكل أمره إلى غيره، ويتكل عليه.

(٥) فى ب فقط ٤/ ٣٠٠: الخصائص الثلاثة، تحريف.

وحكى الأخفش: تَربِّى، و: تَرَبِّ الكعبة وهو شاذ.

ولام الجرّ تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة أيضًا بلفظ «الله» فى الأمور العظام؛ وكذا «مِن» مكسورة الميم، وقد تضم، والكسر أكثر، مختصة بلفظ «ربِّى».

ومذهب سيبويه، كما ذكرنا أنها حرف جر، قامت مقام الباء، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها؛ كما تقول فى العَلَم: شُمس بن مالك، بضم الشين.

ومذهب بعض الكوفيين: أن المضمومة الميم مقصورة من أَيْمُن، والمكسورتها[1] من يمين.

وفيه نظر؛ لأن «أيمن» كما يجيء، مختص بالله أو بالكعبة، و«من» مختصة بلفظ «ربِّى».

ولا منع أن يقال: تغيَّر حكمه عند اختصاره. ويمكن أن يستدلَّ ببنائه على أنه ليس محذوفًا من «أيمن» المعرب، لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما فى: يد، ودَم[2].

والأولى أن يقال: إن ما رُوى من قولهم: مُنُ الله، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها: هى «من» الجارة، المستعملة مع «رَبى»، اتبعت النون الميم ضمًا وكسرًا، للساكنين.

٢/ ٢٣٥ وأمَّا: مَنَ الله بفتحتين، فتقول: أصلها/ مِنَ الله بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضة للساكنين، طلبًا للتخفيف، فعلى هذا، «من» الجارة تختص فى القسم بربِّى، أو بالله.

(١) فى ب فقط ٤/ ٣٠٠: «والمكسور تها مقصورة من أيمن، بزيادة كلمة: «مقصورة».
(٢) فى ظ: كما فى: غد، ويد.

وقيل: بل الثلاثة، أى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما[١] مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن.

أمَّا اختصار: مُنُ الله بضمتين، فظاهر؛ وأما المسكورتهما والمفتوحتهما فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهًا، لأن «أيمن»، عندهم واجب الرفع سماعًا ـ كما يجيء ـ والقصر لا يوجب البناء، فمن أين جاء كسر النون وفتحها؟ بَلَى، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه، أى بالرفع والنصب والجر، كما جاء يمين الله رفعًا ونصبًا عند الجميع، وجرًا، أيضًا عند الكوفيين، جاز أن يقال: أتبع الميم النون فتحًا وكسرًا.

ويجوز أن يكون: مَنَ الله بفتحتين، مقصوراً من: يمينَ الله بإتباع الميم للنون بعد القصر، ولا يجوز أن يكون: مِنِ الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله بإتباع النون للميم، لأن حركة الإعراب لا تُزَال لأجل الإتباع.

وأمَّا: أيم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم، فمقصوران من إَيمنَ الله، بفتح الهمزة وكسرها.

وقد يقال: هَيم الله بقلب الهمزة هاءً مفتوحة.

وقد تحذف الياء مع النون، فيقال: أم الله بفتح الهمزة وكسرِها؛ وكل ما قُصِر من أيمن لا يستعمل إلا مع لفظة «الله»، ولا يُستعمل مع الكعبة، كما استعمل أيمن، معها. وقد يقال: مُ الله، ومِ الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من «مِن» و «مُن» على ما قال سيبويه.

وقيل: هما مقصورتان من أيمن، ففى كسر الميم، إذن، إشكال؛ وقيل:

---

(١) فى المخطوطات: ومكسورتهما ومفتوحتهما.

المكسورة مقصورة من يمين، وقيل: هما بدلان من الواو، كالتاء، لكون الميم والواو شفهيتين فاختصا بلفظ الله كالتاء؛ وفيه نظر، [لأن الكلمة التى على حرف لم تجىء فى كلامهم مضمومة][1].

وإذا حذف حرف القسم الأصلى، أعنى الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجارّ بلا عِوض.

والكوفيون يجوِّزون الجر فى كل ما حذف منه الجارّ من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو: الكعبة لأفعلن، و: المصحفِ لآتِيَنَّ.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجارّ. وكذا يعوَّض من الجارِّ فيها: قطع همزة «الله» فى الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدَّت عوضًا من الحرف.

وجار الله جَعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعلَّ ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جذتت بهاء التنبيه بدلاً فلابدَّ أن تجىء بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا ها الله ذا، وإى ها الله ذا، وقوله:

١٠٢٧ = *تعلَّمنْ ها لعمر الله ذا قسمًا*[2]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتى فى حروف التنبيه، قدِّم على لفظ المقسَم به عند حذف الحرف، ليكون عوضًا عنها[3].

---

(١) ما بين معقوفين جاء مكانه فى المخطوطات: «لأن الحرف الواحد لم يجىء فى كلامهم مضمومًا».

(٢) هو الشاهد الثانى عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة، وسبق ذكر، رقم ٤٧٨.

واستشهد به على أنه إذا جيىء بهاء التنبيه بدلاً من حرف القسم فلابد من مجىء ذا بعد المقسم به، سواء كانت لفظة الجلالة مفردة مجرورة بالحرف المقدر نحو: لاها الله ذا، وإى ها الله ذا، أى والله فيهما أو كانت مجرورة بإضافة لعمر الله إليها.

(٣) فى ب ٤/٣٠٢: «منه» مكان: «عنها».

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعة أوجه:

أكثرها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله»، فيلتقى ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر فى كلمة واحدة، كالضالّين، أمَّا فى كلمتين، فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف، فى الأغلب، ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام «ذا»، فإن: ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يُوهم أن الهاء عوض عن همزة «الله»، كهرقت، فى أرقت، وهيَّاك فى إياك.

والثانية: وهى المتوسطة فى القلة والكثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما فى: ذالله، وما الله؛ ولكونها حرفًا، كلا، وما، وذا.

والثالثة/ : وهى دون الثانية فى الكثرة: إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها فى الدرج، تنبيهًا على أن حقَّ «ها»، أن يكون مع «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع فى الدرج. ٢/ ٣٣٦

والرابعة: حكاها أبو علي، وهى أقل الجميع: هأَلله، بحذف همزة الوصل وفتح ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما فى: الضأَلّين ودأَبَّة.

قال الخليل: ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أى: الأمر ذا، أو فاعل، أى: ليكونَنَّ ذا، أو لا يكون ذا. والجواب الذى يأتى بعده نفيًا أو إثباتًا، نحو: ها الله ذا لأفعلنَّ، أو: لا أفعل: بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك، أى لأنا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش: ذا، من تمام القسم، إمّا صفة لله، أى: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أى: ذا قسمى، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب، أو يحذف مع القرينة.

وأمَّا همزة الاستفهام، فإما أن تكون للإنكار، كقول الحجاج فى الحسن البصرى، رحمه الله: «آلله ليقومَنّ عبد من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا».

أو للاستفهام، كما قال ﷺ، لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه لمَّا قال «هذا رأس أبى جهل: آلله الذى لا إله غيره».

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله»، فإمَّا أن تبدل الثانية ألفًا صريحة، وهو الأكثر، أو تسهَّل كما هو القياس فى: آلرجل، ونحوه، ولا تحذف للبَّس، ولا تبقى للاستثقال.

وأما قطع همزة «الله»، فهو فى مكان مخصوص، وذلك إذا كان قبله فاء، قبلها همزة الاستفهام، تقول لشخص، هل بِعتَ دارك؟ فيقول نعم، فتقول: أفألله لقد كان كذا. ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو: فألله لقد كان كذا. وهمزة الاستفهام ليست عوضًا من حرف القسم ههنا، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف.

وعند الأخفش: الفاء: فى: أفألله، زائدة.

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً، معاقبتها لحرف القسم، ولزوم الجر معها دون النصب، مع أن النصب بلا عِوض أكثر، كما تقدم.

واعلم أن الجملتين، أعنى القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة.

فإن كانت القسمية اسمية، فإمَّا أن يتعيَّن الاسم الذى جعلته مبتدأ للقسم، كأَيْمُن الله، ولَعمرك، أو، لا؛ فإن تعيَّن وجب حذف الخبر، كما مرَّ فى باب المبتدأ، لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر، وهو ما أقسم به، وسد الجواب مسدّ الخبر.

وإن لم يتعيَّن، كأمانة[1] الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته،

(١) فى ط: «كأمسالة» باللام تحريف واضح.

نحو؛ أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلنْ. والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمانة له تعالى عندهم، يجب عليهم أن يؤدُّوها إليه تعالى سالمة[1]، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ﴾[2] الآية.

ومعنى يمين الله تعالى: ما حلف به تعالى من قوله: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[3]، و: ﴿وَاللَّيْلِ﴾[4] و: ﴿وَالضُّحَى﴾[5]، ونحوها، أو اليمين التى تكون باسمائه تعالى نحو: والله ورب الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يمينى، ويجوز إثبات الخبر، نحو: علىَّ أمانة الله، وعلىّ عهد الله، وعلىّ يمين الله، وكذا تقول: الكعبة أو المصحفِ لأفعلن، أو: الكعبة يمينى لأفعلنَّ.

وقال الفراء: إن كان المبتدأ اسم معنى نحو: لعمرك وأيمن الله فجواب القسم: خبره، ولا يحتاج إلى تقدير خبر آخر، لأن: لعمرك: يمين، ولأفعلن: يمين أيضًا، فهو هو.

وليس بشىء، لأن العَمر، معناه البقاء فهو مقسم به، و: لأفعلن، مقسم عليه، فكيف يكون هذا ذاك؟ وكذا الكلام فى: أمانة الله، وأيمن الله، ونحوه.

والمبتدأ/ المحذوف خبره، إن اقترن بلام الابتداء، نحو: لَعمرُك ولأ يمنُ الله: وجب رفعه. ٢/ ٣٣٧

قال الجزولى[6]:

(١) فى ط: «سالمًا» بدل: «سالمة» تحريف واضح.

(٢) الأحزاب/ ٧٢.

(٣) الشمس/ ١.

(٤) الليل/ ١.

(٥) الضحى/ ١.

(٦) فى المخطوطات: قال الجزولى: وكذا أيمن الله، وإن لم يتصل باللام سماعاً منهم وما سوى المقترن باللام. وإيمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو: عهد الله، والكعبة والمصحف، وكذا تقول: إياك لأفعلن، والنّصب أكثر من الرفع فى مثله. ويروى قوله:

* فقلت يمينُ الله أبرح قاعدا*

رفعًا ونصباً. =

لم يُسمع فى لفظ «الله»[١] إلا النصب أو الجر، دون الرفع، وجوَّز الأندلسى الرفعَ أيضًا[٢] قياسًا.

وأيمن الله عند الكوفيين، جمع يمين، فهو مثل: يمين الله، جُعلت همزة القطع فيه وصلاً، تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما قال الخليل فى همزة «أَل» المعرِّفة.

وعند سيبويه: هو مفرد مشتق من اليُمن، وهو البركة، أى: بركة الله يمينى، وهمزته للوصل فى الأصل، والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويُستبعد أن تكون الهمزة فى الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفًا، لعدم «إفعُل» بكسر الهمزة فى الأسماء والأفعال، ولذا قالوا فى الأمر من: نَصر: انصُر بضم الهمزة، ويُستبعد أَصالة «أفعُل» فى المفردات أيضًا، فيصدق ههنا قوله:

١٠٢٨= ***كلا مَرْكَبَيْهَا تحت رِجْلَيْك شاجر*[٣]**

= وهذا الشاهد ليس فى ط، وإنما هو فى المخطوطات التى اعتمد عليها البغدادى فى تخريج شواهد الرضى وهو الشاهد التاسع بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «يمين الله» روى مرفوعًا ومنصوبًا بالوجهين» أما الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف أى لازمى ونحوه. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله. فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبًا به والبيت بتمامه:

فقلت يمينُ الله أبرح قاعدًا ولو قطَّعوا رأسى لديك وأوصالى

والشاهد لامرىء القيس، ديوانه/ ١٨٢، من قصيدة مطلعها:

الاعم صباحًا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٧/ ٨/ ٣٧، والخزانة ٤/ ٢٠٩، ٣٢١

والمغنى ٢/ ١٧١، والعينى ٢/ ٣١، والهمع والدرر رقم/ ١٦١١

والتصريح ١/ ١٨٥، والأشمونى ١/ ٤٨٨، وانظر تفسير القرطبى ٩/ ٢٤٩

(١) هكذا فى ط والمخطوطات، ولعل المراد فى لفظ: «يمين الله» لأن الحديث عنها.

(٢) كلمة «أيضًا سقطت من ب ٤/ ٣٠٥.

(٣) هو الشاهد الثالث عشر بعد الخمسمائة فى الخزانة

وقال البغدادى: أورده مثالاً لاستبعاد أن يكون همزة: «أيمن» فى الأصل مكسورة، ثم فتحت تخفيفًا، إذ هو مشكل سواء قدّرتها زائدة أم أصلية، فإن قدّرتها زائدة لزم أن يكون وزن: إيمن»: إفْعُلا بكسر الهمزة وضم العين، وهذا الوزن غير موجود لافى الأسماء ولا فى الأفعال وإن قدرتها =

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[١]، فمذهب سيبويه والخليل، أن المتكررة واو العطف.

وقال بعضهم هي واو القسم، والأوَّل أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، بل يكون التقدير: أقسم بالليلِ، أقسم بالنهار: أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقل، وكل قسم لابدَّ له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة؛ فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقى بعد الحذف، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جوابًا للمجموع، مع أن كل واحد منها، لاستقلاله، يطلب جوابًا مستقلاً، فهو، أيضًا، خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن نقول: القسم شيء واحد، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب، لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد، فكأنه قال أقسم بالليل والنهار وما خلق الله: إن سعيكم الشتى أى أقسم بهذه الثلاثة إن الأمر كذا.

= أصلية لزم أن يكون وزنه: «فعْلُلا» بكسر الفاء، وضمّ اللام الأولى وهذا الوزن أيضًا غير موجود كذلك فهو مشكل على كل اعتبار، فلا يصح فرض كونها مكسورة فى الأصل.

ويجب أن تكون همزة وصل أصلها السكون كما هو أصل كل همزة وصل، فإذا احتيج إلى تحريكها بأن يبتدأ بها فى النطق حركت بالكسرة لدفع أصل التخلص من التقاء الساكين، وكذلك همزة أيمن وضعَت ابتداء ساكنة فى الدرج، ولما ابتدىء بها حرّكت بالكسر، ثم عرض لها كثرة الاستعمال ففتحت تخفيفًا.

وصدر الشاهد:

فأصبحتَ أنَّى تأتها تبتئس بها

وهو من شعر لبيد يقول: من أى جانب أتيت هذه الناقة وجدت كلا مركبيها شاجرًا، دافعالك. وتبتئس»: يصبك منها بؤس، أى كيفماركبت منها التبس عليك الأمر. «وشاجر»: ملتبس. «ومركباها» ناحيتاها اللتان ترام منهما.

يخاطب رجلاً بأنك ركبت امرًا لاخلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالمًا، لأن رجليه قد اشتبكا بركابيها، وكلا مركبيها لا يستقر عليه، إن ركب على مركبها المقدَّم وهو الرحل وجده مركباً صعباً، وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكَفَل مال به، وصرعه، والقصد من هذا المثل أن النظر إلى أيمن بأنه مفرد يوقع فى إشكال فتحت همزته أو كسرت؟ والشاهد للبيد، وقد سبق ذكره رقم ٦٢١.

(١) الليل/ ١-٢.

وأيضًا،، فإنك تقول مصرحًا بالعطف: بـالله فالله لأفعلن، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، ولا تقول: أقسم بالله، أقسم بالنّـبىّ ﷺ لأفعلنَّ، والحمل على ما ثبت فى كلامهم أولى.

واعتُرِض علـى كون واو العطف، يلزم العـطف على عامليـن، لأن النهار إذًا، يكـون معطـوفًا عـلى اللـيل. و﴿إِذَا تَـجَلَّى﴾، مـعطـوف علـى: ﴿إِذَا يَغْشَى﴾، والعاطف واحد.

أجاب جار الله بأن قال: الواو كأنها عِوض عن حـرف القسم وفعله معًا، وذلك لأنه لكثرة ما استعمل فى القسم لم يستعمل الفعل معه، فصار لَمَّا لَم يجامع الفعل كأنه عِـوض من الفعـل أيضًا، كما أنـه عَوض من الحرف، فقـوله: والنهـار، كأنه معطوف على عامل واحد، هو الواو.

قال المصنف: فيلزم عـلى هذا: ألاَّ يجيز: أقسم[1] بالليل إذا يغـشى والنهار إذا تجلَّـى، وقد جاءَ قـوله تعـالى: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾[2]، فقولـه تعالى: والـليل، وإن لم يـكن قبلـه معمولان، إلا أنـه يكون الواو فيه قائمة مقام أقسم والباء؛ حتى كأنه يجرُّ وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف: إنما جاز هذا، لأنه مثل: إنَّ فى الدار زيدًا والحجرة عمرًا، كما مرَّ فى باب العطف.

وعلى ما قدَّمنا فـى باب الظروف المبنية: أن التقدير: وعَظَمـة الليل إذا يغشى، فالعامل فى الليـل، فى الحقيقة، هو العظمة المقدَّرة، وكذا فـى: إذا يغشى، فيكون الواو قائمًـا مقام العظمة، وهـى عامل واحد فيكون التـقدير: بعظمة الـليل وقت عسعسته، فالعامل فى المجرور والمنصوب شيء واحد/ . ٢/ ٣٣٨

واعلم أن القسم عـلى ضربين: إمَّا قَسَم السؤال، وهو: نـشدتك الله، وعمَّرتك

(١) كلمة: «أقسم» سقطت من ب ٤/ ٣٠٧.

(٢) التكوير/ ١٥- ١٦- ١٧.

الله، وعمرَك الله، وقعدك الله، وبالله لتفعلنَّ؛ وقد يستعمل «لعمرك» فى قسم السؤال، فجواب قسَم السؤال: أمر أو نهى، أو استفهام كقوله:

=١٠٢٩ *بدينك هل ضَمَمْت إليك لَيْلي*(١)

ويُجاب بإلاَّ، ولمّا أيضًا، نحو: نشدتك بالله إلاَّ فعلت، أو: لَمَّا فعلت وقد مضى فى باب الاستثناء.

وقوله:

=١٠٣٠ *فَعيدكَ ألاَّ تُسْمِعينى ملامةً*(٢)

(١) هو الشاهد العاشر بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن جواب قسم السؤال يكون استفهامًا، فإن قوله: «هل ضممت» إلخ جواب القسم الذى هو قوله: بدينك، وهو قسم سؤال، ويقال له: القسم الاستعطافى يستعطف به المخاطب، وعجز الشاهد:

قُبيل الصبح أو قبّلت فاها

وبعده:

وهل رفّت عليك قرونُ ليلى رفيف الأقحوانةِ فى نداها

وهذان البيتان لم أجدهما فى ديوان قيس بن الملوح، تحقيق يسرى عبدالغنى نشر دار الكتب العلمية - بيروت أو فى ديوان مجنون ليلى بتحقيق عبدالمتعال الصعيدى نشر مكتبة القاهرة.

من شواهد: المنصف ٣/ ٢١، وابن يعيش ٩/ ١٠٢، والمغنى/ ٦٤٧ وفى المنصف زاد على البيتين بيتًا ثالثًا وهو:

كأن قرنَفُلاً وسحيق مسكِ وصوبَ الغاديات شَمِلْن فاها

وروايته: سعدى بدل ليلى.

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون فى الخزانة فى باب المفعول المطلق، وسبق ذكره رقم ٩٠

واستشهد به على أنّ «أن» فيه زائدة، والجواب إنما هو النهى، وهذا جواب سؤال مقدّر، وتقديره: أنك ذكرت أنّ جواب قسم السؤال أن يكون أمرًا أو نهياً أو استفهامًا، أو مصدّرًا بـ «إلاّ» أو «لمّا»، وهذا ليس أحد تلك الخمسة، فأجاب بأن «أن» زائدة، والجواب هو النهى، وهذا وإن أمكن هنا فلا يتأتى فى نحو: نشدتك بالله أن تقوم

وعجز الشاهد:

ولا تنكئى قرح الفؤاد فَييجعا

أَن فيه زائدة.

وربما قيل فى قسم الطلب أيضًا: لتفعلنَّ، ولنفعلنَّ، فيكون خبرًا بمعنى الأمر.

قوله: «ويُتَلقَّى القسم باللام، وإنَّ، وحروف النفى».

معنى يُتَلقَّى: أى يُستقبل، والمعنى: يجاب القسم؛ يقال: تلقَّاه بكذا واستقبله به، أى أجابَه به.

اعلم أن جواب القسم: إمَّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمَّا مثبتة، أو منفية.

فالمثبتة تصدَّر بإنَّ مشدَّدةً، أو مخففة؛ أو باللام، وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إنَّ»، إلاَّ مِن حيث العمل.

وإنما أجيب القسم بهما، لأنهما مفيدان للتأكيد الذى لأجله جاء القسم، واللام الداخلة بعد إنّ المكسورة فى الأصل لام ابتداء أيضًا كما يجىء فى باب إنّ فلا تدخل هذه اللام، أعنى لام جواب القسم، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إنَّ»[١].

ومذهب الكوفيين: أن اللام فى مثل، لزيدٌ قائم، جواب القسم أيضًا، والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس فى الوجود، عندهم، لام الابتداء، قالوا: لأنك تقول: لَطعامَك زيدا آكلٌ، فقد دخلت على غير المتبدأ.

وأجيب بأنها فى التقدير داخلة على المبتدأ؛ ورُدَّ عليهم بنحو: ظننت لَزيدٌ قائمٌ، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائم مقام العلم، فهو مثل قولهم: يعلم الله إن زيداً قائم، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيص﴾[٢]: ﴿ظَنُّوا﴾ كالقسم، و: ما لهم جوابه، وليس بنصّ، إذ يحتمل

---

(١) علق الشريف بقوله: «إلا إذا دخلت على المفرد نحو: إن زيدًا لقائم، فلا يدخل عليه لام جواب القسم فلا يقال: والله لقائم، لأن جواب القسم لا يكون جملة».

(٢) فصلت/ ٤٨.

التعليق؛ بلَى، لـو جاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصـاً [فى إجراء ظننت مجرى القسم](١).

ثم نقول: ان الأَولى كونُ اللام فى: لَزيد قائم: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدِّر القسم [كما فعله الكوفية](٢)، لأن الأصل: عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم: حاصل من اللام.

ثم انها لا تجامع حـرف النفى، وإن جاز أن تؤكد الجملة التـى فى خبرها حرف النفـى نحو: لزيد مـا هو قائم، ولا يقـال: لَما زيد قائـم، وذلك لأَن اللام للتـقرير والإثبـات، وحرف النفـى للرفع والإزالـة، فبينـهما فى ظـاهر الأمر تنـاف؛ وأمَّا قولك: لَزيد ما هو قائم، وإن زيداً لم يقم، فإنّ، واللام: أثبتا نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفَين.

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ(٣) فى كونه أول جزأى الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم؛ قال المتلمس:

لأورِثَ بعدى سُنةً يُقتدَى بها   وأَجلوَ عَمَى ذى شُبهةٍ إن توهَّما(٤) =١٠٣١

وتدخل على مـضارعٍ مصدَّر بحرف التنـفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾(٥)، خلافًا للكوفيين كما مرَّ.

ولا تدخل على الماضى وإن كان أوَّل جزأى الجملـة، لبعده عن مشابهة الاسم،

٢/ ٢٣١

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ظ بعد قوله: «للمبتدأ» «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرّد عن العامل كالمبتدأ» قال الخ.

(٤) هو الشاهد الحادى عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الـلام فيه لام الابتداء، دخلت على المضارع للتوكيـد، وليست فى جواب قسم والشاهد للمتلمّس شاعر جاهلى، ديوانه/ ٣٩ من قصيدة مطلعها:

يُعيرنى أُمِّى رجالٌ ولا أرى   أخا كرم إلاّ بأن يتكرّما

رواية الديوان: «أن توهما» بفتح همزة أن، «وفى الخزانة المحققة: إن توهما» بكسر إن.

(٥) الضحى/ ٥.

فإذا دخله «قد»، كثر دخول لام الابـتداء عليه، نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ﴾[(١)]، و: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾[(٢)]، وذلك لأنهـا تقرِّب الماضى مـن الحال، فتصـيِّر الماضى كالمـضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن فى «قد»، أيضًا، معنى التحقيق والتأكيد.

وتدخل، أيضًا، لام الابتـداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقـع المبتدأ، أى تقدَّم عليه نحو: لَقائم زيد، ولَفى الدار زيد، وعـلى معمول خبر المبتدأ، أيضًا/ إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لَطعامَك زيد آكـل، ولَفى الدار زيد قائم، بشرط كون الخبر[(٣)] العامل اسمًا كمـا ذكرنا أو فعلاً مضارعًا نحو: لَطعامَك زيـدٌ يأكل؛ أو ماضيًا مع «قد» نحو: لَطعامَك زيد قد أكل، ولا يقال: لَطعامَك زيد أكل.

٢/ ٣٣٩

ولا تدخل علـى غير ما ذكرنا، من حرف الـشرط وغيره؛ وإنما تدخل عـلى نِعم وبئس، وإن كانا فى الأصل ماضيين بلا «قد» لما ذكـرنا فى بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك: لنعم الرجلَ زيد، كقولك: لَحَسَنٌ زيدٌ.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إنّ» جاز وقوعها فى غير هذه المواقع أيضًا نحو. خبر المبتدأ المؤخر، نحو: إن «زيدًا لقائمٌ كما يجىء فى باب إنَّ.

واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جوابًا لقسم مقدر، خلافًا للكوفية، بل هى لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدَّرة إمَّا[(٤)] بما معملةً عند أهل الحجاز، مهملةً عند غيرهم أو بلا التـبرئة، على اختلاف أحوالها، نـحو: والله لازيد فيهـا ولا عمرو، و: والله لا رجلَ فى الدار، و: والله لا فيها رجل ولا امـرأة؛ وإمَّا مصدَّرة بإنْ نحو: والله إنْ زيد قائم.

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مـضارعًا مثبتًا، فالأكثر تصديره باللام

(١) آل عمران / ١٨١ (٢) سبأ/ ١٠.

(٣) كلمة: «الخبر» سقطت من ب ٤/ ٣١٠.

(٤) كلمة: «إمّا» سقت من ط، وب ٤/ ٣١١.

وكَسْعُه[١] بالنون نحو: لأَضـربَنَّ، الاَّ أن تدخل اللام على متعلق لـلمضارع مقدَّم عليه. كقوله تعالى: ﴿ولَئِن مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّه تُحْشَرُون﴾[٢]؛ فإن فيـه اللام فقط؛ وكـذا إن دخل على حرف الـتنفيس، نـحو: والله لسوف أخرج، فـلا يؤتى بالنون اكتفاءً بإحدى علامتى الاستقبال عن الأخرى.

وقلَّ خلّو المضارع عن اللام، استغناء[٣] بالنون، وقد جاء:

وقتيلُ مرَّةَ أثأرَنَّ فإنه فِرْغٌ وإنّ أخاهُم لم يُقْصَدِ[٤] =١٠٣٢

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا فى الضرورة. والكوفيون أجازوه بلا ضرورة.

ويحكى عن أبى على موافقتهم فى تجويز التعاقب بين اللام والنّون، قال:

تألَّى ابنُ أوس حَلْفة لَيَرُدُّنى إلى نِسوةٍ كأنهن مفائدُ[٥] =١٠٣٣

---

(١) الأصل فى: «الكسع»: ضرب الـدبر باليد أو بصدر قدمه، وكسعه: كمنـعه وهو كناية عن الإيتان بالنون لتدخل على آخر الفعل المضارع.

(٢) آل عمران/ ١٥٨.

(٣) فى ب فقط ٤/ ١١٣: «اكتفاء» بدل: «استغناء».

(٤) هو الشاهد الثانى عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد بـه على أنه قد يخلو المـضارع عن اللام استغناء بـالنون كما هنا، والأكثـر: لأثأرنّ بهما جميعًا.

والشاهد لعامر بن الطفيل، ديوانه/ ٥٦ من قصيدة مطلعها.

لتسألن أسماء وهى حفيّة نصحاءها أطرِدْت أم لم أُطرَدِ

وروى الضّـبّى: «وقتيـل» بالجر، ورواها الأثـرم: «وقتيـلُ» بالرفع، ورواهـا الحرمازى: «وقتيـل» بالنصب. وروى: «فِرْغ» بالغين وهو بمعنى هدَر. ومن رواها فَرْعٌ بالعين، فإنه أراد به رأس عال فى الشرف. لم يقصد: أى لم يُقْتَل يقال: أقصدت الرجل: إذا قتلته وفى ط: «يضهد» بالضاد مكان: «يقصد» تحريف.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٧٨، وانظر الحماسة بشرح المرزوقى/ ٥٥٨.

(٥) هو الشاهد الثالث عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه استغنى بلام التوكيد عن النّون وهذا ظاهر.

والشاهد لـزيد الفوارس. =

بفتح اللام وضم الدال، ويروى: لِيردَّنى بكسر اللام ونصب الدال.

وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو: والله لِتفعلنَّ.

هذا كله إن كان المضارع استقبالاً، فإن كان حالاً، فالجمهور جوَّزوا وقوعَه جوابًا للقسم، خلافًا للمبرد؛ وذلك لأنه متحقق الوجود، فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مرَّ فى المضارع.

والأولى الجواز، إذ رُبَّ موجود غير مشاهد، يصح إنكاره؛ وأنشد الفراء:

= ١٠٣٤ لئِن تَك قد ضاقتْ عليكُمْ بيوتُكمْ ... لَيعلَمُ ربيِّ أن بيتيَ واسعُ[1]

وتقول: والله لَيصلِّى زيد، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال، كما مرَّ فى المضارع.

وإن كان المضارع منفيًا فنفيه بـ «ما» وإن، ولا، على ما مضى، لكن «ما» و «إن» إذا لم يتقيّدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم فى الأفعال الناقصة؛ فالمبرد لا يجوِّز: والله ما أقوم، وإن أقوم، لكونه، إذن، ظاهرًا فى الحال، ومذهبه أن المقسَم عليه لا يكون حالاً.

= وتألّى بمعنى حلف، و«حلفة» منصوب على المصدريّة من تألى على غير اللفظ: والمفاود: جمع المفأد بكسر الميم وفتح الهمزة، وهى المسعر والسّفود.

ومعنى البيت: حلف هذا الرجل حلفة ليأسرننى، ثم يمن علىّ، فيردّنى إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجدًا بى، وغماً علىّ، ففعلت أنا به مثل ما همَّ به فىّ. وابن قيس: هو قيس بن أوس بن حارثة الطائى المشهور، وكان أقسم ليأخذن زيد الفوارس أسيرًا فى قصة جرت له منه، فقتله زيد، وقيل: أسر.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٧٧، والمقرّب ١/ ٢٠٦، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٥٥٧.

(١) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المضارع الواقع جوابًا لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام كما هنا، فإن المعنى ليعلم الآن ربى.

والشاهد نسبه الفراء فى معانى القرآن للكميت بن معروف، وهو شاعر إسلامى.

من شواهد: معانى القرآن للفراء ١/ ٦٦، ٢/ ١٣١، والتصريح ٢/ ٢٤، والأشمونى ٣/ ٢١٥، ٤/ ٣٠، والعينى ٤/ ٣٢٧.

ولا يجوز نفى المضارع بلَم، ولَن، فى جواب القسم، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار- كما يجىءَ - والعامل الحرفى لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل لم يتعيَّن النافى المحذوف.

وإن كان الفعل ماضياً مثبتًا فالأولى الجمع بين اللاّم وقد نحو: والله لقد خرج».

وأمَّا فى نعم وبئس، فباللام وحدها، إذ لا يدخلهما «قد» لعدم تصرفهما، قال:

*يميناً لنعم السيدان وُجدتما *[1] =١٠٣٥

وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما، قال تعالى فى الاستطالة: ﴿وَالشَّمْسِ/ وَضُحَاهَا﴾ إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[2] فلم يأت باللام ٣/ ٣٤٠ للطول، وقال الشاعر:

حلفت لها بالله حلْفة فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صالِ.[3] =١٠٣٦

ويجب تقدير «قد» بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المجرد كما مرّ، والاقتصار على اللام أكثر من العكس.

وأمَّا نحو قوله:

---

(١) هو الشاهد الحادى والستون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/٩٥٨.
واستشهد به على أنّ نعم إذا وقعت جواب قسم لا يربطها بالقسم إلاّ اللام وحده كما هنا.

(٢) الشمس ١-٩.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن قوله: «لناموا» جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير قد لضرورة الشعر، ويجب تقدير قد بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المجرد. والشاهد لامرىء القيس، ديوانه / ٣٢
من شواهد : الأزهية /٤١، وابن يعيش ٩/ ٢٠، ٢١ ,٩٧، والمقرب ١/ ٢٠٥، ورصف المبانى / ١١٠، والمغنى /١٨٨-٧٠٨، والهمع والدرر رقم / ٤٢٧ -١١٨٥.

=١٠٣٧ وأقسم أن لو التقينا وأنتُمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ[١]

فمذهب سيبويه: أنَّ «أنْ» موطئة كاللامِ فـي : لئن جئتنى لأكرمنَّك، فاللام فى : لكان، إذن، جواب القسم، لا جواب «لو» فيكون جواب القسم فى قوله:

=١٠٣٨ وأقسم لو شيء أتانا رسولُه سواكَ، ولكن لم نَجِدْ لك مَدْفعَا[٢]

محذوفًا، وسيجئ الكلام عليه فى حروف الشرط.

وإن كان الماضى منفيًا فـ «بما» نحـو: والله ما قام، وأمَّا إن نُفِى بلا، وإن انقلب إلى معنى المستقبل كما ذكرنا فى باب الماضى قال:

=١٠٣٩ حَسْبُ المحبِّين فى الدّنيا عذابُهُمُ تالله لا عَذَّبَتْهُمْ بعدها سَقَرُ[٣]

أى لا تعذِّبهم، فلا يلزم تكرير «لا» كمـا لا يلزم تكريرها إذا كانت فى الماضى

---

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد الثّمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ «أن» عند سيبويه موطئة كـاللام فى :لئن جئتنى لأكرمنَّك. فاللام فى «لكان» إذًا جواب القسم لا جواب لو.
من شواهد : سيبويه ١/٤٥٥، وابن يعيش ٩/٩٤، والمغنى/٣١، والتصريح ٢/٢٣٣.
والشاهد من أبيات للمسيَّب بن علَس يخاطب بها بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة.

(٢) هو الشاهد السابع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الجواب فيه محذوف، وهو جواب الـقسم لا جواب «لو» عملاً بمقتضى الضابط فى اجتماع قسم وشرط.
والشاهد لامرئ القيس/ ديوانه.١٥١ برواية: وجدك« مكان، «واقسم»
والمقسم بـه محذوف أى، وأقسم بما يـقسم به، و«شىء» بمعنـى: أحد، تريد: لو أن إنسـانًا أتانا رسوله سواك ما أتيته، ولكن لم نجد لك مدفعًا تدفعك به عنا. . وجملة «أتانا رسوله» صفة «شىء» و«سواك» إمّا ظرف متعلـق بمحذوف، وإما اسم خارج عن الظرفية صفة ثـانية لشىء. ويجوز أن يكون حالاً من الهاء فى رسوله.
من شواهد: ابن يعيش ٩/٧-٩٤.

(٣) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الستمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧٧٧.
واستشهد به على أن الفـعل الماضى إذا نفى بلا فى جواب القسم، انقلب معـناه إلى الاستقبال كما هنا، فيكون ماضيًا لـفظًا مستقبلاً معنى، لأنه حـلف على نفى تعذيب النار، وذلك مـتوقع بدليل تعلق الظرف به وهو بـعدها أى بعد الدنيا، فعلى هذا يجوز أن يـقال: والله لا قام زيد، نصّ عليه ابن السّراج.

الذى للدعاء نحو: لا رحمه الله، وذلك لأن الماضى فى الموضعين، بمعنى المستقبل، وفى غيرهما يجب تكريرها، نحو: «فلا صدَّق ولا صلى»[١].

وربَّما جاءت فى الشعر غير مكررة، كقوله:

وأيُّ أمرٍ سيِّيء لا فَعَلَهْ[٢]

=١٠٤٠

وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[٣] فإنما لم يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة، وهو قوله: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[٤] إلى آخره، فكأنه قال: لا فكَّ رقبة ولا أطعم مسكينًا.

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم قرنت أداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة تسمَّى مُوَطِّئة، أى: ممهِّدة، ومعيِّنة لكون الجواب للقسم. لا للشرط، نحو قولك: والله لئن أتيتينى لآتينّك، ويجوز: والله إن أتيتنى لأتينّك بلا لام.

فإن حذف القسم وقدِّر، فالأكثر: المجىء باللام الموطئة، تنبيهًا على القسم المقدَّر من أول الأمر.

وقد يجىء من غير لام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٥].

(١) القيامة/ ٣١.

(٢) هو الشاهد الثامن عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة. واستشهد به على أن عدم تكرّر «لا» فى الماضى خاص بالشعر، بدليل أنه لا يجوز فى غير الدعاء والقسم: لا قام زيد.

والرجز منسوب لشهاب بن العيّف. وقبله:

لا هُمَّ إن الحارث بن جَبَلَه … زنّا على أبيه ثم قتله

وقوله: «زنا» إلخ، قال ابن الشجرى فى أماليه: يروى بتخفيف النون وتشديدها فمن رواه مخففًا فمعناه: زنى بامرأته، ومن رواه مشدّدًا، فأصله: زنأ، مهموز، ومعناه: ضيق عليه.

وأى «امر سىء» من السوء، ومعناه: ما ترك أمرًا ذميمًا إلا ارتكبه.

من شواهد: إصلاح المنطق / ١٥٣، والإنصاف/ ٧٧، وابن يعيش ١/ ١٠٩، ٨/ ١٠٨، والمغنى / ٢٦٨.

(٣) البلد / ١١

(٤) البلد / ١٣.

(٥) الأنعام / ١٢١.

وإن تقدم القسم على الشرط الماضى، وهو ما يكون بلَوْ، فسيجىء حكمه فى حروف الشرط.

ويجوز حذف النافى من المضارع الذى هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضى والاسمية، سواء كان المضارع: لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال:

١٠٤١ = * فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً *(١)

وقال:

١٠٤٢ = تالله يبقي علي الأيام ذو حَيَدٍ بمشمخرٍّ به الظَّيَّان والآسُ(٢)

وإنما لم يحذف من الاسمية، لأنهما أقل استعمالاً فى جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف.

وحُذِفَ من المضارع دون الماضى، لكونه فى القسم أكثر استعمالاً منه، مع أنَّ

(١) هو الشاهد ٨٠٩ وسبق ذكره فى هامش ٥٥ _ ٦٥ من هذا الجزء، ولم يرد في ط والمخطوطات وإن ورد فى نسخة أشير إليها فى هامش ط.
واستشهد به على أنه يجوز حذف حرف النفى من المضارع الواقع جواب القسم كما هنا، وأصله: لا أبرح، فحذف «لا»، وأما حذف النافى من الماضى وهو الجملة الاسمية، فغير جائزًا اطّرادًا، وقل الحذف منهما.

(٢) هو الشاهد التاسع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه حذف من «يبقى» «لا» والتقدير: تالله لا يبقى.
والشاهد عزى إلى مالك بن خالد الخناعى، وقيل: لأبى ذؤيب، وقيل لأمية بن عائذ.
وقيل: لعبد مناف الهذلى من قصيدة أولها:
يا ميّ إن تَفْقدى قومًا ولدتِهِمُ أو تُخلسيهم فإن الدهر خلاسُ
و«الخلس: أخذ الشىء بسرعة:
وذوحَيَد فى الشاهد: هو الوعل وقال المبرد: «الحيد» بفتحتين: والمشهور حِيَد بكسر الحاء وفتح الياء جميع حِيْدَة، كحِيَض جميع حَيْضة، فمن رواه بفتح الحاء فهو اعوجاج فى قرن الوعل ومن رواه بكسر الحاء فهو نتؤءات، والوحدة: حَيْدة، «والمشمخر» الجبل الطويل والباء بمعنى فى، والظيان: ياسمين البر، والآس هو الريحان.
من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٤، وابن الشجرى ١/ ٣٦٩، وابن يعيش ٩/ ٩٨، والمغنى ١/ ١٧٩، وشرح شواهد المغنى للسيوطى / ٥٧٤، والهمع والدرر رقم ١١١١، والأشمونى ٢/ ٢١٦، وانظر تفسير القرطبى ١١/ ٢٩٧.

لفظ المضارع أثقل، ومن ثَمَّ جاز حذف حرف النفى فى غير القسم من: لا يزال وأخواته، قال:

تنفك تسمع ما حييـ ت بها لك حتي تكونه[1] =١٠٤٣

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفى إياها فلا يلتبس بالإيجاب.

وأما قوله:

* فلا وأبى دهماء زالت عزيزة *[2] =١٠٤٤

فلم يحذف النافى، بل فُصِل بينه وبين الفعل، كما مرَّ فى الأفعال الناقصة

وإنما جاز حذف علامة النفى فى المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون فى الأغلب علامتين: اللام والنون- كما ذكرنا- فحذف إحداهما يستلزم حذف الأخرى، فيكثر الحذف.

وإنما حُكِم بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً فى نفى المضارعَ من «ما».

قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض ، أو تقدم ما يدل عليه».

أى إذا اعترض القسم، أي توسَّط الكلام، نحو: زيد والله قائم، و:قام والله زيد، وفى نهج البلاغة : «قد والله لَقُوا الله».

قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه» نحو: زيد قائم والله / و: قام زيد والله ٣/ ٣٤١ وهذا الكلام الذى توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى

---

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد السبعمائة، وتقدم ذكره رقم ٩٢٧.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة. وسبق ذكره رقم٩١٦

واستشهد به على أن أصله: فو أبى دهماء لا زالت عزيزة، ففصل بين لا النافية وبين زالت بالجملة القسمية، أعنى قوله: وأبى دهماء .

أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، وليس فيه حذف «لا» خلافًا للفراء فى زعمه ذلك ولا «ما» خلافًا لابن عصفور فى دعواه.

وعجز الشاهد :

* على قومها ما فتّل الزّند قادح*

جـواب القســم(١)، وهو كـالعوض مـن ذلك الجواب مثـل جواب الشـرط فى : أُكرمُك إن تأتنى - كما مرَّ فى بابه.

وقد يجىء بعد الجمـلة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فـيحذف، وليست من حيث المعنى كالمذكورين، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٢) ، أى : ليُؤخذُنَّ، وليعاقَبنَّ، لدلالة قوله:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾(٣) الآية، عليه .

وقد تحذف الجملة القسمية، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابًا، دالاً عليها، نحو: لا أفعله عَوضُ، وعوضَ العائضين، وإنما كان كذلك لكثرة استعمال «عَوضُ» مع القسم، مع أنّ معناه: أبدًا، والبتَّة، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم.

ولأجل إفادَته فائدَته قد يقدَّم على عامله قائمًا مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترنًا بحَرف يمنع عمله فيما تقدمه، كنون التوكيد و«ما» فيقال: عوضُ لآتينك، وعوضُ ما آتيك لغَرَض سدِّه مسدَّ القسم، كما يجىء فى حروف الشرط نحو: أمَّا يوم الجمعة فإن زيدًا قادم.

وقد يستعمل فى غير القسم كقوله:

١٠٤٥= هذا ثنائى بما أوليتَ من حَسَنٍ ... لا زلت عوضُ قريرَ العين محسودًا(٤)

---

(١) العبارة فى المخطـوطات : « هو من حيث المعنى جواب الـقسم فى الحقيقة، لكن لما لم يقع موقع الجواب لم يكن معه حروف الجواب التى يتلقى بهـا القسم فهو مثل جواب الشرط سواء كما مضى فى بابه» وقد يجىء إلخ.

(٢) الفجر : ١ ، ٢.

(٣) الفجر/ ٦.

(٤) هو الشاهد العشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن :«عوض» قد لا يستعمل فى القسـم كما هنا، وهو هنا ظرف بمعنى أبدًا متعلق بلا زلت والشاهد من قصيدة عدّتها أربعة عشر بيتًا لربيعة بن مقروم الضّبى.
وانظر المفضليات/ ٤٤٥

ويقوم مقام الجملة القسمية، أيضًا، بعض حروف التصّديق، وهو: «جَيْر» بمعنى نعم. والجامع أنّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: جَيرِ لأفعلن، كأنك قلت: والله لأفعلن، وهى مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيفَ، وليست اسمًا بمعنى «حقًا» خلافًا لقوم، وبناؤها[١] عندهم، لموافقة «جير» الحرفية لفظًا ومعنى، ولا يكفى فى البناء: الموافقة اللفظية، ألا ترَى إعراب «إلى» بمعنى النعمة.

وقد يؤتى بها دون قسم ، قال:

وقُلْنَ على الفِرْدَوْس أوّلُ مشرب أجلْ جَيرِ إن كانت أُبيحت دعاثره[٢] =١٠٤٦

وربما نوِّنت ضرورة، قال:

وقائلةٍ أسِيتَ فقلت جيرٍ أسيٌّ، إننى من ذاك، إنّهْ[٣] =١٠٤٧

(١) فى ب ٤/٣١٧: «وبناؤهما» على التّثنية، تحريف.

(٢) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «جير» قد تستعمل فى غير القسم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم.

من قصيدة لمضرِّس الأسدىّ.

والفردوس: «ماء لبنى تميم عن يمين الحاج من الكوفة . . و«دعاثره» جمع دُعْثور وهو الحوض المتثلّم، وقياس جمعه: دعاثير، إلا أنه حذف الياء ضرورة.

وقوله: إن كانت أبيحت دعاثره من باب التنازع، فإن رفعت «دعاثره» بـ «أبيحت» فاسم كان ضمير الدعاثر أى هى، وإن رفعته بكانت ففى أبيحت ضميرها، وجملة أبيحت على الوجهين خبر كان.

وقوله: «وقلن» يعنى النساء يعنى أنهن قلن: إن ارتحلنا عن هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس.

ويفنّد البغدادى نسبة هذا الشاهد إلى مضرِّس، وإنما الرواية فى شعر مضرّس كذا:

وقلن ألاَ الفردوس أول مَحضَرٍ من الحىّ إن كانت أبيرت دعاثره

وهذا ليس فيه أجل جير، والذى فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوى:

وقلن ألا البردى أول مشرب أجل جير إن كانت رواءً أسافله.

من شواهد: ابن يعيش ٨/١٢٢-١٢٤، والمغنى /١٢٨، والعينى ٤/٩٨ والهمع والدرر رقم /١٥٦٣، وانظر ديوان طفيل الغنوى/ ٨٤ .

(٣) هو الشاهد الثاني والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة، ونسب لأعرابى من بنى أسد واستشهد به على أنه استدل مَن ذهب إلى اسمية جير بالتنوين اللاحق له كما هنا وعند الرضى: هى حرف، والتنوين للضرورة : وبعده:

=

وبه استدلَّ من ذهب إلى اسميته.

قال عبد القاهر: هو اسم فِعل، بمعنى أعترِف، ولا يتعذَّر ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق.

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله:

١٠٤٨= * وأقسم لو شيء أتانا رسوله...*[1]

أى : أُقسم بما يُقسَم به.

ويُستغنى، كثيرًا، عن القسم بجوابه، إن أُكِّد بالنون، نحو: لأضربنَّك، لأن النون لها مواضِع، كما يجىء ، ولا تجىء فى الخبر الصِّرف، نحو: تضربنّ زيداً، وأمَّا﴿لقَدْ سَمِعَ اللَّه﴾[2] ولزيد قائم فلم يقم دليل على أنهما جوابى القسم خلافًا للكوفيين كما تقدم.

وقد يقوم مقام القسم حقًا ويقينًا وقطعًا وما أشبهها نحو: حقًا لأفعلنّ ، وكذا إذا لم يكن ردعًا نحو: نحو : ﴿كَلاَّ لَيُنبَذَنَ﴾[3].

وكذا الالتزام، إما نذر نحو: «لله على» كذا لأفعلنّ، أو عهد نحو: عاهدت الله.

= أصابهم الحِما وهمُ عُواف ... وكُنّ عليهمُ تعسًا لَهُنّه
فجئت قبورهم بدءًا ولمّا ... فناديت القبور ولم يُجبنه
وكيف تُجيب أصداء وهامٌ ... وأبدان بدِرْن وما نَخِرْنَهْ

وعلق أبو على على يعقوب بن السكيت حينما ذكر أنها مخفوضة غير منونة فاحتاجَ إلى التنوين قائلاً: هذا سهو منه، لأن هذا يجرى مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها منوّنه إلا ما خفى منها بعلة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكّرته نوّنته.

وانظر قضية هذا الشاهد فى الأشباه والنظائر بتحقيقى فى الشاهد رقم /٦٣٩، وانظر هامشه أيضًا فى معانى كلمات هذه الأبيات، وانظر أيضًا معجم الأدباء لياقوت ٧/ ٢٤٢ وما بعدها.

من شواهد: المغنى ١/ ١٢٨، وشرح شواهد المغنى السيوطى / ٣٦٢.

(١) هو الشاهد ٨١٧ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٠٣٨

(٢) آل عمران/ ١٨١ .

(٣) الهمزة/ ٤ .

[معنى عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا وعدا وخلا]

(ص): « وعن للمجاوزة، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول «من» والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسمًا، ومذ ومنذ للزّمان: للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر، نحو: ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا، وحاشا وعدًا وخلا للاستثناء».

[عن]

(ش): قوله: « وعن للمجاوزة» أي لبُعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدّى بها، نحو: رميت عَن القَوس، أي: بَعُد السهم عن القِوس بسبب الرَّمْي، وكذا، أطعمه عن الجوع بسبب/ الإطعام، وكذا أديت الدّين عن زيد، ٣/ ٣٤٢ وقوله: رويت عنه علمًا، وأخذته عنه مجاز، كأنك نقلته عنه.

وقولك: جلست عن يمينه، أي: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس ، وقوله تعالى: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[1] مضمَّن معنى: يتجاوزون، و: ﴿طَبَقًا عَن طَبَق﴾[2] أي طبقًا متجاوزًا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله، وقوله: عن طبق، صفة «طبقًا» وليس المراد: طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبَّيك، وقوله تعالى: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾[3] والمراد في الكل : التكثير والتكرير، فاقتصر على أقلِّ مراتب التكرير وهو الاثنان، تخفيفًا، وكذا قولهم:

* ورث السيادة كابرًا عن كابر *[4] =١٠٤٩

---

(١) النور/ ٦٣. (٢) الانشقاق/ ١٩.

(٣) الملك/ ٤. (٤) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن تقديره: كابرًا متجاوزًا في الفضل كابرًا عن كابر آخر.

وقال بعضهم: أى بعد كابر.

وعجز الشاهد:

إن الخيار هُم بنو الأخيار

والشاهد لكعب بن زهير من أبيات أولّها:

من سرّه كرمُ الحياة فلا يزل في مقْنب من صالحى الأنصار

قال البغدادى: واختلف في معنى كابر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه بمعنى كبير. ثانيها: أنه=

أي: كابراً متجاوزاً فى الفضل عن كابر آخر، وقال بعضهم: أى كابراً بعد كابر، والأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن.

وقوله:

١٠٥٠ = لاه ابنُ عمك لا أفْضَلْت فى حسب   عنِّى ولا أنت ديَّانى فتخزوني[١]

ضمِّن فيه «أفضلت» معنى: تجاوزت فى الفضل، و[أن تجعل عن بمعنى على][٢].

قال أبو عبيدة فى : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[٣] أى بالهوى، والأولى أنها بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أى : نطقًا صادراً عن الهوى، فـ «عن» فى مثله تفيد السببيّة، كما فى قولك: قلت هذا عن علم، أو عن جهل، أى قولاً صادراً عن علم..،

وقوله:

=اسم جمع. ثالثها: أنه للمغالبة أى من كابرته فكبرته أى غلبته فى الكبر، فأنا كابر. وكابر منصوب بنزع الخافض والتقدير : من كابر.

ثم اختلفوا : فمنهم من قال: كابراً عن كابر جملة حالية نصب صدرها مثل كلمته فاهُ إلى فىّ ومنهم من قال: كابراً مفرد وقع حالاً، أى ورثوه كابرين أو صاغرين. وأفرد لكونه بمعنى جمعاً كابراً.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أفضلت» ضُمِّنتْ معنى تجاوزت فى الفضل، فلهذا تعدى بعن.

والشاهد لذى الأصبع العدوانى.

من شواهد: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشجرى ٢/١٣، ٢٦٩، وابن يعيش ٨/٥٣، ٩/١٠٤ والمقرب ١/١٩٧، والمغنى رقم ٢٦٠، والتصريح ٢/١٥، والأشمونى ٢/٢٢٣ والعينى ٣/٢٨٦.

وفى العينى: «لاه ابن عمّك» أى لله درّ ابن عمك.

وقوله: «ولا أنت ديّانى» قال ابن السكيت: أى ولا أنت مالك أمرى فتسوسنى بقال: خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره؛ وأمّا الخزى فهو من خزى يخزى خِزياً: إذا ذلّ وهان. وقد سبق ذكره رقم ٦٣٣

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، وب ٤/ ٣٢٠.

(٣) النجم/٣.

=١٠٥١

* تصدُّ وتُبدى عَن أسيل * (١)

ضمَّن تبدى معنى تكشف، أى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل.

[على]

قوله: «وعلى للاستعلاء» إمَّا حقيقة نحو: زيد على السطح، أو مجازاً نحو: عليه دَيْن، كما يقال: ركبه دَين، كأنه يحمل ثقل الدَّين على عنقه أو على ظهره، ومنه: عليَّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾(٢) تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً فى الاستعمال فى شىء(٣): لم يُراعَ أصل معناه، نحو: ما أعظم الله.

ومنه: توكَّلت على فلان[كأنك تحمل ثقلك عليه، ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكلت على الله] (٤)واعتمدت عليه .

وأما قوله:

---

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن «تبدى» ضمن معنى تكشف فى تعديته إلى المفعول الثانى بـ «عن» وأما المفعول الأول فهو محذوف كما أشار إليه الشارح .

والشاهد من معلقة امرئ القيس والبيت بتمامه:

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى ... بناظرة من وحش وجرة مطفل

و«الناظرة» فيها قولان: قيل: أراد العين، وقيل: أراد بقرة ناظرة فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه و«الوحش»: واحده وحشي مثل: زنج وزنجي. ووجرة» موضع بين مكة والبصرة، و«مطفل» : ذات طفل، وخصّ المطفل، لأنها تحنو على ولدها، وتخشى عليه القناص فتكثر التلفت والتشوف، فذلك أحسن لها فى المنظر.

من شواهد : أدب الكاتب /٥٠٩، والأزهية /٢٨٩،ورصف المبانى/٣٦٩.

(٢) مريم /٧١.

(٣) فى ط: «إذا صار الشىء مشهوراً فى الاستعمال فى شىء».

وعبارة المخطوطات أوضح.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٣٢١.

=١٠٥٢ *إذا رضيت عليَّ بنو قشير*(١)

فلحمل «رضيت» في التعدِّى على ضدِّه، أى سَخِطت، كما حُمل بِعتُ منه، على اشتريت، وقربت منه على انفصلت منه.

وقوله:

=١٠٥٣ * رعتْهُ أشهراً وخلا عليها *(٢)

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه إنما تعدى «رضى» بـ«على» مع أنه يتعدّى بـ«عن» لحمله على ضده، وهو سخط، فإنه يقال: سخط عليه، وهم قد يحملون الضد على الضد، كما يحملون النظير على النظير.
والشاهد للقحيف العقيلى، وتمامه:
* لعمر الله أعجبنى رضاها*
من شواهد الخصائص ٢/ ٣١١، والأزهية/٢٨٧، وابن يعيش ١/ ١٢٠ والنوادر لأبى زيد/ ٤٨١، وابن الشجرى ٢/ ٢٦٩، والمقتضب ٢/ ٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٢، والجنى الدانى / ٤٧٧، والأشباه والنظائر/ ١٦٠، والهمع والدرر رقم ١٠٨٦.
(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «على» فيه ليست بمعنى اللام كما يقول الكوفيون وابن قتيبة: لأنه يقال: خَلا له الشيء بمعنى: تفرغ له.
و كان الوجه أن يقال: وخلالها، ولكن قوله: «وخلا عليها» يفيد ما يفيده قوله: «إنه وقف عليها فـ «خلا» ضمن معنى وقف وحبس عليها. والشاهد للراعى، ديوانه / ١٤٢، وتمامه:
* فطار النَّيُّ فيها واستغارا *
من قصيدة مدح بها سعيد بن عبد الرحمن بن عتّاب بن أسيد ومطلعها
ألم تسأل بعارمة الديارا عن الحىِّ المفارق أين سارا
قال البغدادى: رعته» أى رعت الناقة ذلك النّبات أشهرا، وتخلت به لم يرعه غيرها، وطار النّيّ أى ارتفع الشحم، و«استغاراً» أى هبط فيها
وقال ابن السيد فى شرحه : وصف ناقة فقال: رعت هذا الموضع أشهر الربيع، وخلالها فلم يكن لها فيه منازع فسمنت. . . ومعنى طار: أسرع ظهوره وفى و«ط»، والمخطوطات : «وحلا عليها» بالحاء ونقد البغدادى رواية الشارح : «وحلا عليها» فإنه تحريف لكلمة «خلا» المعجمة بحلا المهملة بجعله من الحلاوة ، وليست الرواية كما توهمه.
من شواهد : أدب الكاتب / ٥١١، اللسان: «خلو» .

أى: على مذاقها، كأنه مَلَك مذاقها وتسلَّط عليه فهى تميل إليه وتتبعه.

وقولهم: «فلان على جلالته يقول كذا» أى: معها، وكأنَّ المعنى أنه يلزمها لزومَ الراكب لمركوبه من قولهم: ركتبه الديون أى لزِمته.

ومنها: سِرْ على اسم الله ، أى ملتزمًا به، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك، ومنه قولهم: مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفَوق، بخلاف معنى: مررت به.

وقوله:

إنَّ الكريم وأبيك يَعْتملْ   إن لم يجد يوماً على من يتكل[1]   ١٠٥٤

«على» ليست فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله: إن لم يجد يومًا، مَن يتّكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مرَّ فى باب الموصولات ، فقُدِّم على «عَلى من يتكل» فصار : على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه، بيتكل صريحًا [لأن المانع من النصب الصريح كان الحرف الجار][2].

قوله: «وقد يكونان» أى عَن ، وعلى اسمين، فلا يستعملان إلا مجرورين، بمن، وإنما تتعيَّن ، إذن، اسميتهما، لأن الجرَّ من خواص/ الأسماء.   ٢/ ٣٤٣

قال يصف قطاة:

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «على» ليست زائدة وإنما هى مقدمة من تأخير، والأصل: إن لم يجد يومًا من يتكل عليه، فقدمت «على» على «من» فانتصب الضمير بالفعل، ثم حذف.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٣، وأمالى الزّجاجىّ / ٢٣٤-٢٣٥، والخصائص ٢/ ٣٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، وابن الشجرى ٢/ ١٦٨، والمغنى رقم / ٢٥١، والتصريح ٢/ ١٥، والأشباه والنظائر رقم / ٨٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٢٢ ، وفى حاشية الصبان على الأشمونى : يعتمل: أى يعمل بالأجرة ، وقيل: إن مفعول يجد محذوف، أى إن لم يجد شيئًا، ثم استأنف استفهامًا إنكاريًا فقال: على من يتكل؟

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، والتصويب من المخطوطات.

١٠٥٥= غَدَت مِنْ عليه بعد ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مَجهل[١]

وقال:

١٠٥٦= ولقد أراني للرّماح دَرِيئةً مِنِ عن يمينى مرةً وأمامي[٢]

فيبنيان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنى ، فيلزم «عن» الإضافة، ومعناه: جانب، بخلاف «على» قال:

١٠٥٧= باتت تنوش الحوض نوشًا من عَلاَ نوشًا به تقطع أجْواز الفلا[٣]

أى: من فوق

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن «على » يتعين أن يكون اسمًا إذا دخل عليه حرف جر كما هنا، وانقلاب ألفها مع الضمير ياء كانقلاب ألف لدى معه.
والشاهد لمزاحم بن الحارث العقيلى ، من قصيدة شبه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراخها .
والضمير فى «عليه» للفرخ، و«ظمؤها» بالكسر: مدة صبرها عن الماء، و«تصل» تصوّت أحناؤها من اليبس، والقيضْ: قشر بيضها وفى رواية : «بزيزاء» بدل «ببيداء» والزيزاء : ما ارتفع من الأرض. وقيل: ما غلظ منها، ومجهل لا يهتدى فيها.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٣١٠، وابن يعيش ٨/ ٣، والمغنى ١/ ١٥٦ ، ٢/ ٥٨٧، والتصريح ٢/ ١٩، والأشباه والنظائر رقم ٢٨٨، والهمع والدرر رقم ١١٣٥، والأشمونى ٢/ ٢٢٦، والمقتضب ٣/ ٥٣، والكامل ٢/ ١٠٠١، والجمل للزجاجى٦١، والمقرب ١/ ١٩٦، وأدب الكاتب / ٥٠٤، والأزهية/ ٢٠٣.

(٢) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «عن» اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها. واستشكل هذا بأن الكلمة إنما تعدّ حرفًا واسمًا إذا اتحد أصل مَعْنَيَيهما والجانب ليس بمعنى المجاوزة.
وأجيب بأن الزمخشرى بين أن معنى عن يمينه: جلس متراخيًا عن بدنه فى المكان الذى بحيال يمينه. . فيكون المراد بالجانب الجهة المجاورة لبدنه، لا مطلق الجهة «فيتحد أصل معنى عن .
والشاهد من أبيات أربعة لقطرى بن الفجاءة.
من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٠، وأوضح المسالك رقم / ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى / ٤٣٨ والهمع والدرر رقم / ٦١١، والتصريح٢/ ١٩، والأشمونى ٢/ ٢٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقى / ١٣٦.

(٣) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد السبعمائة ، وسبق ذكره رقم: ٩٧٥ واستشهد به على أن «علا» الاسمية لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف عن فإنها تلزمها.

[الكاف]

قوله: «والكاف للتشبيه» ودليل حرفيته، وقوعه صلة فى نحو: جاءنى الذى كزيد، فهو مثل: الذى فى الدار.

فإن قيل: لم لا يجوز كونه بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف ، أى: الذى هو كزيد، أى مثل زيد؟

قلت: قد تقدم فى باب الموصولات: أن حذف المبتدأ فى صلة غير «أى» إذا لم تطل، فى غاية القلة كما قرىء فى الشّواذ.[تماماً على الذى أحسنُ «بالرفع»[1] واستعمال نحو: الذى كزيد : شائع كثير.

وتتعين اسميتها إذا انجرّت، كما فى قوله: =١٠٥٨

يَضْحَكْنَ عَنْ كالبرَد المُنْهَمّ[2]

وإذا ارتفعت، كما فى قوله:

أتنتهون، ولن ينهَى ذوى شططٍ كالطّعن يذهب فيه الزّيتُ والفُتُل[3] =١٠٥٩

(١) ما بين معقوفين ساقط من ط ، وب ٤/ ٣٢٣.[الأنعام/ ١٥٤] وهى قراءة الحسن ـ الأعمش ـ يحيى بن يعمر ـ ابن أبى إسحاق. انظر قراءة رقم ٢٤٠٤ معجم القراءات.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف يتعين اسميتها إذا انجرّت كما هنا فالكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف أى عن ثغر مثل البرد

والرجز منسوب للعجاج، وليس فى ديوانه تحقيق الدكتور عزة حسن وقبله:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ

وقوله: «بيض» هو خبر مبتدأ محذوف أى هنّ والضمير للنساء، ولم يتقدم لهن ذكر فى الرجز لعلمهن ذهنًا

و«النعاج» جمع نعجة، وهى البقرة الوحشية، شبه النساء بها فى العيون والأعناق.

و«جم» جمع جماء، ، وهل التى لا قرن لها صفة النعاج، و«البرد»: حب الغمام ، و«المتهم» الذائب

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٤، والمغنى ١/ ١٥٤، والعينى ٣/ ٩٩٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٥٠٣، والتصريح ٢/ ١٨ والأشمونى ٢/ ٢٢٥، والهمع والدرر رقم / ١١٠٣.

(٣) هو الشاهد السادس والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٩٧٨.

واستشهد به على أنه يتعين فيه اسميّتها أيضًا إذا طلبها عامل رفع كما هنا، فإنها اسم بمعنى مثل، وقعت عاملة لينهى.

أو علـى الابتداء، نـحو: كذا عـندى درهمًـا، على مـا قال بعـضهم، واسـتدلَّ بقولهم: «إنَّ كذا درهـمًا مالكُ »برفع: مالك؛ والأولى أن يُدَّعَى تـركيب كذا كما مرَّ فى باب الكنايات.

وما ذكره من رفع مالك، غير دالٍّ على مدَّعاه، وسـيبويه لا يحكم باسميتها إلاّ عند الضرورة، وأما الأخفش فيجوِّز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولى.

وتكون أيضًا، زائدة، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما فى قوله:

=١٠٦٠ لواحقُ الأقراب فيها كالمقَقْ(١)

أى فيها المقَق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخـولها على «مثل»، فى نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٢)، أو دخول مثل، عليها، كقوله:

=١٠٦١ فصُيِّروا مِثْلَ كعصفٍ مأكولْ (٣)

---

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف فيه زائدة

والشاهد لرؤبة. ديوانه/ ١٠٦

واللواحق: جمع لاحقة، اسم فاعل من لَحِق كسمع لحوقًا: ضمر وهَزُل.

والأقراب: جـمع قُرْب بضـمة فسـكون، وبضمـتين: الخاصـرة و«المقق: الـطول. وقيل: الـطول الفاحش.

من شواهد: المقتضب ٤/٤١٨، وسر الصناعة ١/٢٩٢ - ٢٩٥ - ٨١٥ والأشمونى ٢/٢٢٥.

(٢) الشورى/ ١١.

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

استشهد به على أنه يُحْكم بزيادة الكاف عند دخول: «مثل» عليها

والشاهد لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه/ ١٨١، وقيل: لحميد الأرقط وقبله:

ولعبت طيرٌ بهم أبابيل

والعصف: زرع أُكِلَ حبه، وبقى تبنه. وصف قومًا استؤصلوا فشبههم بالعصف الذى أكل حبه.

من شـواهد: سيـبويـه ١/٢٠٣، والمغنـى ١/١٥٤، وأوضح المسـالك رقـم/ ١٨٤، والتصـريح ١/٢٥٢، والهـمع والدرر رقـم/ ٥٨٧، والأشمـونى ٢/٢٥، ورصف المـبانى/ ٢٠١، والـعيـنى ٢/٤٠٢، والمقتضب ٤/١٤١، واللسان: «عصف»، وسر الصناعة ١/٢٩٦.

إذ الغرض أنه لا يشبه بالمشبه، فلابد من زيادة إحدى أداتَى التشبيه وزيادة ما هو على حرف أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف فى الأغلب والحكم بزيادة الحروف أولى.

وأمَّا إذا اجتمع الكافان، نحو قوله:

=١٠٦٢ وصالياتٍ ككما يُؤْثَفَيْنْ [(١)]

فإمَّا أن يكون من باب التوكيد اللفظى، فهما إمَّا اسمان أو حرفان كقوله:

=١٠٦٣ *ولا للما بهم أبداً دواء*[(٢)]

وإمَّا أن تكون إحداهما زائدة، فتكون تلك الزائدة حرفًا، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إمَّا الأولى، مثل قوله: «ليس كمثله شىء»[(٣)]، وإمَّا الثانية، فهو كقوله: مثل كعصف، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين، وإحداهما زائدة.

فإن قلت: لفظ مثل، لابدَّ له من اسم مجرور [والكاف الاسمية مثله][(٤)] فكيف حكمت بزيادة الكاف فى: مثل كَعَصْف[(٥)]؟

قلت: لا يمتنع منع الاسم عن الجرّ، عند الضرورة، وإن كان لازمًا للإضافة، لأن عملَه الجرّ، ليس بالأصالة. ويجوز أن يكون «مثل» مضافًا إلى مقدر مدلول عليه بعطف الظاهر كما قلنا فى:

=١٠٦٤ *يا تيم تيم عدي*[(٦)].

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٤٢.

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزنة وسبق ذكره رقم ١٤١.
وصدره:

فلا والله لا يُلفى لما بى

(٣) الشورى/ ١١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٣٢٥.

(٥) فى المخطوطات: «فكيف حكمت بحرفية الكاف فى مثل: كعصف، وجوزت اسمية الأولى وحرفية الثانية فى «ككما».

(٦) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ١٩٣.
وتمامه:

... لا أبا لكم لا يُلفينَّكُم فى سوءة عمرُ

فعلى هذا لا تكون الكاف زائدة فكأنه قال:

مثل عصف، كعصف، وكذا الكلام فى: «ككما».

ويجوز فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]: ألاَ يُحكم بزيادة الكاف، بل يكون على طريقة قوله:

١٠٦٥= *ولا ترى الضّبّ بها ينجحرْ*[2]

وقولك: ليس لأخى زيد أخ، أعنى نفى الشىء بنفى لازمه، لأن نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه، لأنه لابدَّ لأخى زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم، أى: ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ، هو زيد.

فكذا هنا: نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفى مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله.

والكاف لا يدخل على المضمر خلافًا للمبرد[3]، إذ لو دخله لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب، فطرد المنع فى الكل.

---

(١) الشورى/ ١١.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ النفى فيه منصب على مثل مثله، وعلى مثله جميعًا، فليس لله سبحانه وتعالى مثل حتى يكون لمثله شىء يماثله.

فالنفى المثل، ومثل المثل جميعًا.

وصدر الشاهد:

لا تُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها

لم يرد الشاعر أن بها أرانب لا تفزعها أهوالها، ولا ضبابا غير منجحرة ولكنه نفى أن يكون بها حيوان.

والشاهد لابن أحمر، ديوانه/ ٦٧، من قصيدة مطلعها.

قد بكرت عاذلتى بكرة تزعم أنى بالصِّبا مشتهِرْ

من شواهد: الخصائص ٣/ ١٦٥، ٣٢١، وابن الشجرى ١/ ١٩٢.

(٣) فى المخطوطات: خلافًا للمبرد. «وإنما لم يدخل عليه، لأنه كان يؤدىّ إلى اجتماع الكافين نحو: «كك» ومؤنثة، ومثنيهما، ومجموعهما، فطرد المنع فى الكل» وقد دخل فى الشعر إلخ.

وقد دخل فى الشعر على المنصوب المنفصل، قال:

فأَجْمِل وأَحْسِن فى أسيرك إنه ضعيفٌ ولم يأسِرْ كإيَّاك آسرُ[١] =١٠٦٦

بإقامة بعض الضمائر مقام بعض؛

وعلى المجرور أيضًا، قال:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كَهُ ولا كهنَّ إلا حاظلاً[٢] =١٠٦٧

وقال:

وأمَّ أوعالٍ كهأ أو أقربا[٣] =١٠٦٨

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد بـه على أن الكاف قد تدخل عـلى الضمير المنصوب المـنفصل لضرورة الشعـر كما هنا.
والشاهد قائله مجهول.
من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٠٢، ومجالس ثعلب ١/١٣٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الكاف قد تدخل أيضًا على الضمير المجرور فى ضرورة الشعر.
والشاهد لرؤية ابن العجاج، ديوانه/ ١٢٨، وقبله:

تحسبه إذا استتب دائلا كأنه يُنْحي هجارًا مائلاً.

والرجز فى وصف حمار وأتنه، والهاء فى تحسبه ضمير العيْر وهو الحمار.
واستتب اجدّ فى عدوه حـتى انقطع. و«دائلا» حال مؤكدة لعاملهـا وهو من الدأَ لان، وهو العدْو.
«وينحى»: يعتمد. و«الهـجار». حبل يشد به وظيف البعير، يريد أنه يـعدو فى شق، فكأنه مشدود بهجـار، وجملة كأنمـا ينحى مفـعول ثان لـ «حـسب» و«كه»: صفة لـبعل أى لا ترى بعـلاً كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الأتن إلا مانعاً لها عن أنْ يقربها غيره من الفحول، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر.
و«الحاظل» قال الأعلم: هو والعاضل سواء وهو المانع.
وقوله: كه ولا كهن، أى مثله ولا مثلهن.
من شواهد: سيبـويه ١/٣٩٢، والعينى ٣/٢٥٦، والهمع والدرر رقـم/ ١٠٩٩، والتصريح ٢/٤، والأشمونى ٢/٢٠٩.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به لما تقدم قبله.
والشاهد من أرجوزه للعجاج مطلعها:

ما هاج دمعًا ساكنًا مستكبِا مِّن أن رأيت صاحبيك أكْأبا

أى دخلا فى الكآبة والحزن.. إلى أن قال.

نحّى الذّنابات شمالاً كَثَبا وأمّ أوعال كها أو أقربا
ذات اليَمين غير ما إن ينكُبا

=

وقد يدخل فى السعة على المرفوع نحو: أنا كأنت.

وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف؛ فيكون لـ: كَمَا، ثلاثة معانٍ:

أحدها: تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى، كما كانت قبل الكفّ لتشبيه المفرد[1] بالمفرد، قال تعالى: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[2]، وقال:

١٠٦٩= فإن الحُمْرَ من شرِّ المطايا كما الحبَطاتُ شرُّ بنى تميم[3]

= والذِّنابات: هو جمع ذنابة بكسر الذال، وهى آخر الوادى، ينتهى اليها السيل. وقيل: اسم موضع. و«الكثب»: القرب، وأراد القريب، وهو صفة الشمال. «وأم أو عال»: هضبة فى ديار بنى تميم و«الوعل»: كبش الجبل.

وقوله: «كها»، الضمير للذنابات، وام أو عال مبتدأ و«كها» هو الخبر وقوله: غير ما أن ينكبا بنصب «غير» على الاستثناء و«ما» زائدة و«أن» ناصبه، وفاعل «ينكب» ضمير الجار.

وقد بحثْت فى ديوان العجاج المحقق فلم أجد هذا الشاهد، وكذلك فى ديوان رؤبة .

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٩٢، وابن يعيش ٨/١٦، ٤٢، ٤٤ .

وشواهد الشافية/ ٣٤٥، والتصّريح ٢/ ٣، والأشمونى ٢/ ٢٠٨.

(١) فى ط: «المرد» مكان: «المفرد»، تحريف واضح.

(٢) الأعراف/ ١٣٨ .

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف المكفوفة بـ«ما» قد تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة آخرى، ومضمون الأولى: كون الحمر من شرّ المطايا ومضمون الثانية كون الحبطات شرّ بنى تميم، فشبه ذلك الكون بهذا الكون وهو مضمون الجملتين، ووجه الشبة الحصول فى الوجود .

والبيت من ثلاثة أبيات لزياد الأعجم، وهى:

وأعلمُ أننى وأبا حُميد كما النّشوانُ والرجل الحليمُ

أريد حِباءه ويريد قتلى وأعلم أنه الرجل اللئيم

فإن الحمر من شر . . . إلخ

كما أوردها العينى، ولم ينبه على أن البيت الأخير فيه إقواء.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢٣٥، والأزهية/ ٧٤، و«الحُمْر»: جمع حمار، والمطايا: جمع مطية. «والحبطات بفتح الحاء وكسرها هم بنو الحارث بن عمرو من تميم.

وقال صاحب الصحاح: الحبط بالتحريك: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها، ولا يخرج عنها ما فيها. وقبل للحارث الحَبِط، لأنه كان فى سفر فاصابه مثل ذلك، وولده يسمّون الحبطات من بنى تميم، والنسبة حَبَطِيّ.

فلا يقتضى الكاف ما يتعلَّق به، لأن الجارَّ إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولاً، وذلك لأن حروف الجر موضوعة، كما ذكرنا، لأن تفضى بالفعل القاصر عن المفعول به إليه، والمفعول به لابدَّ له[1] من فعل أو معناه، فإذا لم تجرَّ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً.

ومعنى: كن كما أنت: كُنْ فى المستقبل كما أنت كائن الآن، فأنت: مبتدأ محذوف الخبر، فأنت تشبِّه الكون المطلوب منه، بالكون الحاصل له الآن؛ ومنه قوله عليه اسلام: «كما تكونون يُولَّى عليكم»، شبَّه التولية عليهم المكروهة، بكونهم المكروه، أى بحالتهم المكروهة.

وثانيها: أن يكون «كَمَا» بمعنى لعلَّ» حكى سيبويه عن العرب: «انتظرنى كما آتيك» أى لعلَّما آتيك؛ قال رؤبة:

لا تشتُمِ الناس كما لا تُشْتَمُ[2] =١٠٧٠

فيكون قد تغيرّ معنى الكلمة بالتركيب، وذلك كما يجىء «مما» بمعنى: «ربما» قال:

وإنى لَمِمَّا نضرب الكَبْش ضَرْبةً على رأسه تُلْقِى اللِّسانَ من الفمِ[3] =١٠٧١

---

(١) «له» سقطت من ط.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «كما» أصلها كاف التشبيه المكفوفة بـ «ما» قد تغير معناها بالتركيب، فصارت بمعنى لعلّ، أى لعلك لا تشتم، وهى مهملة لا تعمل شيئًا، ولا يلزم من كونها بمعنى لعلّ أن تعمل عملها.

والشاهد من أرجوزة لرؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه/ ١٨٣

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٥٩، والعينى ٤/ ٤٠٩ والإنصاف/ ٥٩١، ورصف المبانى/ ٢١٤، والهمع والدرر رقم/ ١١٦٠، والأشمونى ٣/ ٢٨٢.

(٣) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «من» الجارّة لما كُفّتْ بـ «ما» تغيِّر معناها وصارت بمعنى ربمّا مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلاف فى مدلولها والشاهد لأبى حيّة النِّميرى.

من شواهد: المغنى ١/ ٣٤٤ - ٣٥٧، والهمع والدرر رقم/ ١١٢٩ وسيبويه ١/ ٤٧٧، والمقتضب ٤/ ١٧٤، وابن الشجرى ٢/ ٢٤٤، والأشباه والنظائر رقم/ ٣٥١، والتصريح ٢/ ١٠.

والكبش فى الشاهد هو: السيِّد.

أي: ربّما، وتقول: إنى لِممَّا أفعل، أي: ربَّما أفعل.

وقال بعضهم: إنّ «بِما» يجيء، أيضًا بمعنى «ربَّما»، نحو: إنى بِمَا أفعل، أى ربَّما.

وثالثها: أن تكون بمعنى قِران الفعلين فى الوجود، نحو: ادخل كما يسلِّم الامام، و: كما قام زيد قعد عمرو.

وجوَّز الكوفية نصبَ المضارع بعد «كما» يعنى «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفًا؛ ولم يَدفعوا الرفع؛ ولم يُثبت البصرية لا إفادة «كما» للتقليل، ولا نصب الفعل بعده.

واستحسن المبرد القولين، وأنشد الكوفية:

١٠٧٢= لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا[1]

والبصرية ينشدونه على الإفراد،

لا تظلِم الناسَ كما لا تظلمُ

أي: لعلَّما.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريَّةً، أيضًا، نحو: كما تدين تُدان، و: افعل كما أفعل.

ويجوز أن يكون القسم الأوَّل، أعنى نحو: كن كما أنت، وقوله: «كما تكونون يولَّى عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم لأول؛ أي: تكون «ما» كافة/ . ٢/ ٣٤٥

وأمَّا «ما» التى بعد «رُبَّ»، فمن قال إن «ربَّ» حرف، فهى تكفها عن العمل، فلا تطلب متعلّقًا كما ذكرنا فى «كما»، وتبقى «رُبّ» للتقليل أى تقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها.

---

(١) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٨١٠.

واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على أن «كما» تنصب الفعل كما هنا، وأن أصلها: «كيما».

ومَن قال: إنها اسم، فهى كافة له أيضًا عن طلب المضاف إليه.

و«ما» التى بعد كَثُر، وقلَّ، وطال، نحو: قلّما، وكُثر ما، وطالما: إمَّا كافة للأفعال[1] عن طلب الفاعل، وإمَّا مصدرية، والمصدر فاعل الفعل؛ وقال بعضهم: هى فى قوله:

صَدَدْتَ فأطوَلْتَ الصُّدودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصُّدودِ يدوم[2] =١٠٧٣

زائدة، ووصالٌ فاعل «قلَّ»، وهى عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ.

★ ★ ★

[مذ ومنذ]

قوله: «ومذ ومنذ إلى أخره»، قد مضى شرحه فى الظروف المبنية.

[حاشا . خلا . عدا]

قوله: «حاشا وخلا وعدا للاستثناء»، مضى شرحها فى باب الاستثناء.

واعلم أنه إذا أمكن فى كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المعدَّى به معنىً من المعانى يستقيم به الكلام [3] فهو الأولى، بل الواجب؛ فلا نقول: إن «على» بمعنى «من» فى قوله تعالى: «إذا اكتالوا على الناس»[4]، بل يُضمَّن «كالوا» معنى تحكَموا فى الاكتيال وتسلطوا. ولا يحكم بزيادة «فى»، فى قوله:

(١) فى ب فقط ٤/ ٣٢٩ «للفعل».

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» فى: «قلما» عند بعضهم زائدة، و«وصال» فاعل «قلما»، وهى عند سيبويه كافة، ووصال مبتدأ.

والشاهد نسب فى بعض نسخ سيبويه إلى عمر بن أبى ربيعة ونسبه الأعلم إلى المرار الفقعسى.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٢، ٤٥٩، والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩ والمحتسب ١/ ٩٦، وابن الشجرى ٢/ ١٣٩، والانصاف رقم/ ٨٨، وابن يعيش ٤/ ٤٣، ٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٧٦، والمغنى رقم/ ٥٧٣، ٩٩١، ١٠١٠، والتصريح ١/ ٢٦٩، والهمع والدرر رقم ١٤٠٢ - ١٨١٥، والأزهية/ ٩٠، والممتع/ ٤٨٢.

(٣) فى المخطوطات. بعد قوله: «الكلام»: فلا يحكم باشتراك الحروف».

(٤) فى ب ٤/ ٣٢٩: «إذا كالوا» تحريف واضح. سورة المطففين/ ٢

=١٠٧٤ *يَجْرَحْ في عَراقِيبها نَصْلي*(١)

بل يضمَّن «بجرح» معنى يؤثر بالجرح.

[وكذا قوله: * تبدى عن أسيل* كما تقدّم](٢)

وقد مضى كثير من ذلك فى أماكنه.



[الحروف المشبّهة بالفعل]

(ص): «الحروف المشهبة بالفعل: إنَّ، وأَنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى أنّ، فهى بعكسها. وتلحقها «ما»، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال.

(ش): إنما سُمِّيت الحروف المذكورة: الحروفَ المشبهّة بالفعل، بخلاف «ما»، لأنها تشبه «ليس» الذى هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرِّف المتعدِّى، وأيضًا؛ «ما» الحجازية تشبه «ليس معنىً لا لفظًا، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنىً كما يجىء ولفظًا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا.

وأمَّا فتحة أواخرها، فإن لم نَقُل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا: هى لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء فى «ليت»، فهى جهة أخرى بها تشابه الماضى، فتعمل عمل الأفعال؛ وإن قلناَ إنها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذًا، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعطِيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية؛ إن قلنا: إنها لحفظ فتحتها، فقط، كما تحفظ سكون «مِن»، و«عن»، فهى من جهات المشابهة، وإن قلنا: هى لأجل المشابهة، فلا.

(١) هو الشاهد الثالث بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٠٩ وهو قطعة من بيت، وهو بتمامه:

وإن تعتذر بالمحْل من ذى ضروعها إلى الضيف يَجْرَحْ فى عراقيبها نصلى

فاعل تعتذر ضمير الإبل، والمحْل: انقطاع المطر. و«بذى ضروعها»: اللبن، والنصل: حديدة السيف، ومعنى اعتذارها للضيف أن لا يرَى فى ضروعها لبن.

يريد إن عُدِم لبنها عرقبتها بالسيف، وأطعمت لحمها للضيوف بدل لبنها.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٤/ ٣٢٩.

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظًا بما ذكرنا، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية، فجُعل عملها أقوى، بأن قدِّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأن عمل الفعل الطبيعى أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعى، فهو تصرُّف فى العَمَل.

وقيل: قدِّم المنصوب على المرفوع قصدًا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التى هى أصلها من أوَّل الأمر، أو تنبيهًا بجعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا للفعل؛[١] وهاتان العلتان ثابتتان فى «ما» الحجازية، ولم يقدّمْ منصوبها على مرفوعها؛ فالعلة هى الأُولَى.

ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إن: فى: «إنَّ، وأنَّ» معنى حقَّقت وأكدت وفى «كأن» معنى: شبهت.

قال الزجاج: هى للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا، نحو: كأنَّ زيدًا أسد؛ وللشكّ، إذا كان صفة مشتقة، نحو: كأنك قائم، لأن الخبر هو الاسم، والشىء لا يشبَّه بنفسه.

والأوْلى أن يقال: هى للتشبيه أيضًا، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر؛ إلاَّ أنه لما حذِف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه، وجُعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير فى الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول:

[كأنى أمشى، وكأنك تمشى، والأصل: كأنى رجل يمشى، وكأنك رجل يمشى][٢].

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «فروعا للفعل» «ولا تطرد العلّتان فى «ما» الحجازية، مع أنها أيضًا فرع الفعل، فالعلة هى الأولى ثم نقول: مشابهتها معنى للفعل المتعدّى بما ذكرناه، وهو اقتضاؤه الجزأين» ومشابهتها معنى إلخ.

(٢) ما بين معقوفين مكانه فى المخطوطات: «كأنى مِتّ، وكأنك تموت، والأصل: كأنى رجل يموت، وكأنك رجل يموت».

وقيل: هى للتحقيق فى نحو: «كأنَّك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل»[(١)] وكأنك بالليل قد أقبل.

وأبو على يعتقد فى مثله زيادة الاسم وحرف الجرّ حتى يبقى كأن للتشبيه، أى كأنّ الدّنيا لم تكن.

والأولى أن نقول ببقاء «كأنّ» على معنى التشبيه، وألاَّ نحكم بزيادة شىء، ونقول: التقدير: كأنك تبصر بالدنيا، أى تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ﴾[(٢)]، والجملة بعد المجرور بالباء: حال، أى: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غيرَ كائنة؛ ألاَ ترى إلى قولهم: كأنى بالليل وقد أقبل، وكأنى بزيد وهو مَلك، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف [فتبين ضعف قول الفَارسّى][(٣)].

وفى «لكنَّ» معنى استدركت، ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولَّد منَ الكلام السابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء، ومن ثمَّ قدِّر الاستثناء المنقطع بلكنَّ؛ فإذا قلت: جاءنى زيد، فكأنه تُوهِّم أن عمرًا جَاءك لما بينهما من الأُلفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: لكن عمراً لم يجىء.

وفى «ليت» معنى تمنيت، وفى «لعلَّ» معنى ترجَّيت، وماهية التمنى غير ماهية الترجِّى، لا أنَّ الفرق بينهما من جهة واحدة، وهى استعمال التمنى فى الممكن

---

(١) ذكر السيوطى هذا القول فى الفن السابع: مسائل نحوية من كتابه الأشباه والنظائر بتحقيقى ٧/٥٨، وعقد له بحثا استغرق عشر صفحات وبين فيه أنه اختلف فى قائل هذا القول على قولين: أحدهما: أن النبى ﷺ وآله وسلم.

والثانى: أنه الحسن البصرى- رحمه الله- وقد جزم بهذا جماعة منهم الشيخ محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى شرح المفصل، وأبو حيّان المغربى فى شرح التسهيل، ومن أراد الزيادة فى تحقيق هذا القول، والمسائل التى دارت حوله فليرجع إلى الأشباه والنظائر فى الموضع المشار إليه آنفًا.

(٢) القصص/ ١١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٤/ ٣٣٢.

والمحُال. واختصاص الترجّى بالممكن؛ وذلك لأن ماهية التمنى: محبَّة حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو، لا، والترجِّى: ارتقاب شيء لا وُثوق بحصوله؛ فمن ثَمَّ، لا يقال: لعلَّ الشمس تغرب، فيدخل فى الارتقاب: الطمع والإشفاق فالطمع: ارتقاب شيء محبوب، نحو: لعلك تعطينا، والإشفاق: ارتقاب المكروه، نحو: لعلك تموت الساعة.

وقد اضطرب كلامهم فى «لعلَّ» الواقعة فى كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى.

فقال قطرب وأبو على؛ معناها التعليل، فمعنى: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[١] أى لتفلحوا[٢].

ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٣]، إذ لا معنى فيه للتعليل.

وقال بعضهم: هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها؛ ولا يطَّرد ذلك فى قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[٤]، إذ لم يحصل من فرعون تذكُّر.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾[٥]، فتوبةُ يأس لا معنى تحتها، ولو كان تذكُّرًا حقيقيًا لقُبِل منه.

والحق ما قاله سيبويه، وهو أن الرجاء أو الإشفاق، يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأن الأصل ألاَّ تخرج الكلمة عن معناها بالكلية؛ فلَعلَّ، منه تعالى: حملٌ لنا على أن نرجو أو نشفق، كما أنَّ «أو» المفيدة للشك، إذا وقعت فى كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الإبهام، لا للشك؛ تعالى الله عنه.

(١) الحج/ ٧٧، وفى ط والنسخ المخطوطة: «ترحمون» مكان: «تفلحون» وهو تحريف.
(٢) فى ط والمخطوطات: «لترحموا» مكان: لتفلحوا.
(٣) الشورى/ ١٧.
(٤) طه/ ٤٤.
(٥) يونس/ ٩٠.

وقيل:إنَّ لعلَّ، تجيء للاستفهام، تقول: لعلَّ زيدًا قائم،؟ أى هل هو كذلك.

وأخبار هذه الحروف، عند الكوفيين، مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر «لا» التبرئة.

ومذهب البصريين: عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معًا، لطلبها لهما معنى[(١)].

ويجوز، عند الفراء، نصب الجزأين بليت، نحو: ليت زيدًا قائمًا، لأنه بمعنى: تمنيت، ومفعوله: مضمون الخبر مضافًا إلى الاسم، أى: تمنيت قيامَ زيد، فنصبت ٢/ ٣٤٧ الجزأين، كما ذكرنا فى علة نصب أفعال/ القلوب لهما؛ ومِن ثَمَّ جاز: ليت أن زيدًا قائم، كما جاز: علمت أنَّ زيدًا قائم؛ فهى، عنده، كأفعالِ القلوب فى العمل، سواء.

واستشهد الفراء بقوله:

١٠٧٥= *ياليت أيامَ الصِّبا رواجعا*[(٢)]

والبصريون يحملون «رواجعًا» على الحالية[(٣)] وعامله: خبر «ليت» المحذوف، أى: يا ليت أيام الصبا لنا، رواجعَ.

والكسائى، يقدر «كان»، أى: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع؛ وهو ضعيف، لأن «كان» و «يكون»، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلا عليهما، كما فى قولهم: «إن خيرًا فخير».

(١) فى ط وب ٤/ ٣٣٤: «معًا» مكان: معنًى».

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفرّاء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بـ «ليت». وزعم ابن سلام أن نصب «ليت» للجزأين لغة رؤبة وقومه

وفى الخزانة، والدرر أن البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلوها وقد نص الأمير فى حاشيته على المغنى ١/ ٢٢٢ أنه للعجاج.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٤، وابن يعيش ٨/ ٨٤، والمغنى/ ١/ ٢٢٢، والأشمونى ٢/ ٢٧٠، والهمع والدرر رقم/ ٥٠٣. والأشباه والنظائر رقم/ ٣٩٢.

(٣) فى المخطوطات بعد «الحالية»: «إنه حال من خبر ليت».

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء: نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضًا كما رَوَوا عنه عليه الصلاة والسلام: «إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفًا»[(١)]، وأنشدوا:

=١٠٧٦ كأن أُذْنَيْهِ إذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفا[(٢)]

وذلك أن اسم كان مشبه، وخبره مشبّه به، فهما مفعولان لشبهّت، الأول مفعول بلا جار، والثانى مفعول بحرف جرّ.

وليس ما قالوا بمشهور، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح: الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوَّفا قادمة..

فنقول: إنَّ «ليت» متضمنة معنى يالفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونهما[(٣)] مفعول فعل تضمَّنه «ليت».

وأمَّا نحو قوله:

=١٠٧٧ يا ليت أنِّى وسُبَيعًا فى غَنَمْ والخُرْج منها فَوْق كرَّازٍ أَجمّ[(٤)]

(١) فى رواية مسلم: «إن قعر جهنم لسبعون خريفًا»
وعلى هذه الرواية، فلا يصح الاستشهاد بهذا الحديث.
انظر صحيح مسلم، كتاب: «الإيمان» والجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ١٩٢٧٤.

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن أصحاب الفراء جوّزوا نصب الجزأين، الأول: أذنيه والثانى: قادمة.
والعامل فى «إذا» ما فى كأن من التشبيه، والظرف والمجرور يكتفيان برائحة الفعل. و«تشوف»: نصب أذنيه للاستماع. و«القادمة»: إحدى قوادم الطير، وهى مقاديم ريشه فى كل جناح عشرة و«المحرّف»: المقطوط، لا على جهة الاستواء.
والشاهد نسب للعمانى وهو لقب، واسمه محمد بن ذؤيب، من مخضرمى الدولتين، عاش مائة وثلاثين سنة، وقيل: إنه لأبى نخيلة.
من شواهد: الكامل للمبرد/ ١٠٤٦، وسمط اللآلىء/ ٨٧٦ والخصائص ٢/ ٤٣٠، وزهر الاداب/ ٣٠٧، والمخصص ١/ ٨٢، والمغنى ١/ ١٦٤، والأشمونى ١/ ٢٧٠٠. والهمع والدرر رقم/ ٥٠١.

(٣) فى ب: فى ب فقط ٤/ ٣٣٥ «مضمونها».

(٤) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة. =

فأنَّ، مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين(١) لا أنها مفعول تمنيت.

وينبغى، على ما ذهب إليه الأخفش فى نحو: علمت أنَّ زيداً قائم، من تقدير المفعول الثانى: أن يقدِّر، أيضًا، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفش قياس «لعلَّ»، فى مجىء «أنَّ» المفتوحة بعدها على: «ليت»، نحو: لعلَّ أن زيداً قائم؛ ولم يثبت.

وأمّا نصب باقى أخوات ليت للجزأين فممنوع، والمروى: «إن قعر جهنم لسبعون خريفًا»(٢) وأما قوله: «كأن أذنيه» البيت فقد ذكرنا أنه خطىء فيه.

قوله: «لها صدر الكلام»؛ كل ما يغيِّر معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه، وكان حرفًا فمرتبته الصدر كحروف النفى، وأمَّا «لا» و «لم» و «لن» فقد مرّ فى المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأمَّا الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثَّرت فى مضمون الجملة، فلم تلزم التصدر(٣) إجراءً لها مجرى سائر الأفعال.

وإنما لزم تصدير المغيِّر، الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبنى السامع ذلك الكلام من أوَّل الأمر، على ما قَصَد المتكلم، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغيِّر من أول الأمر على كون

= واستشهد به على أنّ «أنّ» مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، وهذا مما انفردت به ليت.

و«الخُرْج»: الوعاء من صوف أو أدم أو كتان، والجمع: أخراج وخِرَجة و«الكرز»: الجوالق الصغير».

وإنما نسمّى الكبش كرّازًا، لأنه يحمل خُرْج الرّاعى بزاده، وحجارته وزناده. والخرج والكرز واحد.

و«الأجمّ»: الذى لا قرن له، و«سبيع» اسم رجل وجمع الكرز: كِرزة مثل جُحر وجحرة.

يقول: يا ليتنى وهذا الرجل فى غنم نسوقها، وقد علّقت على كبش منها خُرجًا فيه زادى.

من شواهد: اللسان: كرز، وسبع.

(١) فى ط فقط: «المفعولين» مكان: «المعمولين».

(٢) أشرت إلى هذه الرواية فيما سبق.

(٣) فى ب فقط ٤/ ٣٣٦: «الصدر» بدل: «التصدّر».

مضمونه خاليًا عن جميع المغيِّرات، لتردَّد ذهنه فى أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذى حمله على أنـه خال عن جميع التغيرات[١]، أو أن المتكلم يـذكر بعد ذلك المغيِّر كلامًا آخر يؤثر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى فى حيْرةَ.

وكل واحـدة من هذه الأحرف تـدل على قسـم من أقسام الـكلام[٢]، بخلاف «إنَّ» المكسورة، فإنها تؤكـد معنى الجملة فقط، والتوكيد: تقويـة الثابت، لا تغيير للمعنى، إلاَّ أنها، مع ذلك حرف ابتداء، كاللام، فلذلك وجَب تصديرها كاللام.

وأمَّا «أنّ» المفـتوحة، فلـكونها مـع جزأيها فى تـأويل المفرد لـكونها مـصدرية وجَب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تتصدَّر، وإن كانت فى مقام المبتدأ الذى حقه الصدر/ لما ذكرنا فى باب المبتدأ. ٢/ ٣٤٨

فلـيت، ولعـلّ، وكأن، وأنَّ المفتـوحة، لا تدخـل على مـبتدأ فى خـبره معـنى الطلب، سواء كان ذلك الخبر مفردًا أو جملة.

أمَّا «ليت ولعل»، فلأنهما لطلب مضـمون الخبر، فلا يتوجَّه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد.

وأمَّا «كأنَّ»، فلأن خبرها، أبدًا، مفرد، لأنه مـشبَّه به، كما ذكرنا، وهو إمَّا ذات مذكورة شبِّه الاسم بها نحو: كأن زيدًا أسد، أو مـقدرة، قامت الصفة مقامها نحو: كأنك قائم، وكأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو فى الدار، كما ذكرنا.

والمفرد المـتضمن لمعـنى الطلب فى كـلامهم: اسم الاستـفهام فقط، فـلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليه، فتسقط، إذًا عن مرتبة التّصدّر الواجب لها، والصفة القائمة مقام ذلك الخبـر المفرد لا تكون إلا خبرية، لأن النعت كما مرَّ فى بابه لا يكون طلبيًا، ومِن ثمَّ أُوِّل نحو قوله:

---

(١) فى ب فقط٤/ ٣٣٦: «المغيرات».

(٢) أى أن أقسام الكلام: الاسم، والفعل، والحرف.

=١٠٧٨ جاءوا بَمذْقٍ هل رأيت الذِّئب قط(١)

وأمَّا «أن» المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها فى تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه.

فتبيَّن بهذا أنَّ «أنْ» فى نحو قوله: أمرته أن قم، لا يجوز أن تكون مصدرية، على ما أجاز سيبويه، وأبو على، كما تقدم فى نواصب المضارع.

وأمَّا «إنَّ، ولكنَّ»، فلا يمكن كون خبرهما مفردًا متضمنًا لمعنى الطلب لما مرَّ فى «كأن».

وأمَّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهى والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنّى، ونحو ذلك فلا أرى منعًا من وقوعها خبرًا لهما، كما فى خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً، نحو: أن زيدًا لا تضربْه، وإنك لا مرحبًا بك، وإن زيدًا هل ضربته، واضرب زيدًا ولكنَّ عمرًا لا تضربه، وقال:

=١٠٧٩ ولو أرادتْ لقالت وهى صادقةٌ إنّ الرياضة لا تُنْصِبْك للشيِّب(٢)

(١) هو الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة وسبق ذكره رقم ١٠٢.
واستشهد به على أن جملة: «هل رأيت» فى موضع الصفة لمذق بتأويل، وهو أن تكون محكية بقول محذوف هو الوصف.
والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت إلخ.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الجملة الطلبيّة يجوز أن تقع خبرًا لـ «إنّ» كما هنا، وإن جملة النهى «لا تنصبك» خبر إنّ.
من قصيدة عدّتها اثنا عشر بيتًا للجُمَيح الأسدى، ذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله.
و«الرياضة» فى الشاهد: تهذيب الأخلاق النفسيّة..
و«تنصبك» مضارع أنصبه إنصابًا أى أتعبه.
و«للشيب» متعلق برياضة، وهو جمع أشيب على غير قياس، ولا يقال: امرأة شيباء، وإن قيل: شاب رأسها. وقال الأصمعى: قوله: «لا تنصبك للشيب» نهاه عن «رياضة المسانّ يقول: لو اصابت الصّواب، ووفقَتْ له لقالت للرجل الذى أمره بمضارّتى: لاجعلك الله ممن ينصب برياضة المسانّ، فإن رياضتك إياهم عناءٌ عليك، وتعب لا يجدى عليك شيئًا.
عن شواهد: الأشباه والنظائر رقم/ ٦٥٠، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢ ورصف المبانى/ ١٢٠ =

قوله: وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح»؛ إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل، وأن تُلغى، ورُوى قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصْفُه فقَدِ[1] =١٠٨٠

رفعًا، ونصبًا، والإلغاء أكثر، لأنها تخرج بـ «ما» عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألاَّ تعمل كما تقدم فى «ما» الحجازية، وإذا أهملت فما، كافة.

ومذهب الجمهور أن «ما» الكافة حرف؛ وقال ابن درستويه: إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسمًا والجملة بعدها خبرها.

وإذا أُعملت، فـ «ما» زائدة حرفية كما فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2].

ورَوَى أبو الحسن وحده فى: إنّما وأنّما: الإعمال والإلغاء، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لامعنى آخر متجدّد.

وعدم سماع الإعمال فى: كأنما، ولعلَّما، ولكنما، وقياسها فى الإعمال على: ليتما، سائغ عند الكسائى وأكثر النحاة، إذ لا فرق بينها وبين ليتما؛ وإذا سمع فى: إنما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب «ما».

[وسيبويه يمنع الإعمال فى غير «ليتما» للسّماع المشهور فيه دون غيره][3].



= برواية: «للكذب» مكان: «للشيب وهى رواية محرفة. وانظر شرح المفضليات لابن الانبارى/ ٢٦.

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ليت إذا اتصل بها «ما» جاز أن تعمل وأن تُلْغى..
والشاهد للنابغة الذبيانى من قصيده يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه. انظر ديوانه/ ٢٢٧.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٢، والإنصاف/ ٤٧٩، وابن يعيش ٨/ ٥٨، وأوضح المسالك رقم/ ١٣٨، وشواهد المغنى للسيوطى/ ١/ ٢٠٠، والهمع والدرر رقم ١٧٦ ـ ٥٤٢.

(٢) آل عمران/ ١٥٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٣٣٩، صوابه من ط والمخطوطات.

[معانى الحروف الستة]

[إنَّ وأنَّ]

(ص): «فإنَّ، لا تغيِّر معنى الجملة، وأنَّ مع صلتها فى حكم المفرد، ومن ثمَّ وجَب الكسر فى موضع الجمل، والفتح فى موضع المفرد، فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول؛ وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومضافًا إليها، وقالوا: لو لا أنك، لأنه مبتدأ، ولو أنك، لأنه فاعل، فإن جاز التقديران، جاز الأمران، مثل مَن يكرمنى فإنى أكرمه، و: *إذا أنَّه عبد القفا واللهازم*

٢/ ٣٤٩ وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم/ المكسورة لفظًا أو حكمًا بالرفع دون المفتوحة: مثل: إن زيداً قائم وعمرو.

ويشترط مُضِىّ(١) الخبر لفظًا أو تقديراً، خلافًا للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنيًّا، خلافًا للمبرّد والكسائى فى مثل: إنك وزيد ذاهبان و«لكن» كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفى «لكن» ضعيف.

وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ خلافًا للكوفيين فى التعميم.

وتخفَّف المفتوحة فتعمل فى ضمير شأن مقدّر، فتدخل على الجمل مطلقًا. وشذّ إعمالها فى غيره. ويلزمها مع الفعل السّين أو سوف أو قد أو حرف النفى».

(ش): قوله: «فإن، لا تغيِّر معنى الجملة»، أخذ فى تفصيل معانى الحروف الستة؛ فإنَّ، موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيِّرة لها، وأنَّ المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها، فمعنى، بلغنى أن زيداً قائم: بلغنى قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو بلغنى أنك زيد، أى:

(١) فى ب فقط: «معنى الخبر» بدل: «مضى الخبر» وهو تحريف انظر ٤/ ٣٤٠.

زيديَّتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسـم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفَرَسيّة، والضاربيَّة والمضروبيَّة؛ وكذا بلغنى أن زيداً فى الدار، أى: حصولُ زيد فى الدار، لأن الخبر فى الحقيقة: حاصل المقدَّر.

قوله: «ومن ثمَّ وجَب الكسر»، أى من جهة عدم تـغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد.

قوله: «فكسرت ابتداءً» أى مبتدأً بها، سواء كان فى أول كلام المتكلم نحو: إن زيداً قـائم، أو كان فى وسـط كلام، لكنـه ابتداء كلام آخـر، نحو:أكرم زيـدًا، إنه فاضل، فقولك: إنه فاضل، كلام مستأنف، وقـع علة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(١)

وكذا تكسـر بعد القول، إذا قصـدتَ به الحكاية، لا الاعتـقاد، الشامل للـعلم، والظن، فإنـها تفتح، إذن، كما تـفتح بعد الظن والعـلم؛ وإنما كسرتها بـعد القول بمعنى الحـكاية، لأنه ابتداء الكلام المحـكىّ؛ وكسرت بعد الموصـول، لأن الصّلة لا تكون إلا جملة، نحو: أكرمـتُ الذى إنه فاضل قال تعالى : ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾(٢).

وكذا كسرت فى جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: بالله إنك قائم.

وقد تفتح «إنّ» فى جواب القسم عند المبـرد والكوفيين إذا لم يكن فى خبرها اللام، ولعلّ ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أى أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جوابًا للقسم.

وتكسر أيـضًا، إذا كانت حالاً، نحو: لـقيتك وإنك لراكب، قـال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾(٣)، لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها فى تأويل المفرد، كما مرَّ.

(١) يونس/ ٦٥.

(٢) القصص/ ٧٦.

(٣) الفرقان/ ٢٠.

فإن قلت: أفتحها لتكون بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضًا، يقع حالاً؟

قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤوَّل به.

وتكسر أيضًا، إذا كانت فى موضع خبر عن اسم عين، نحو: زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدآت، فى تأويل المفرد.

وأمَّا إذا كان المبتدأ حَدَثًا، جاز فتح «أن» فى الخبر، نحو: مأمولى أنك قائم.

وتكسر أيضًا إذا دخلت فى مبتدأ، فى خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلا المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإن المكسورة، فهما سواء فى المعنى.

قوله: «وفتحت فاعلة»، نحو: بلغنى أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلا مفردًا، وكذا المفعول به نحو: علمت أنك قائم، أى: علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو: عندى أنك قائم، وكذا المضاف إليه، نحو: فعلت هذا كراهية/ أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجرّ نحو: عجبت من أنك قائم.

قوله: «وقالوا لولا أنك»، هو جواب سؤال مقدر، وهو: أن لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأيها، كما تقدم فى باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إنَّ»، لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أن» مع جزأيها فى موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

وأمَّا على مذهب الفراء، ومذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد «لولا» كما ذكرنا فى باب المبتدأ، ففتح «أن» ظاهر.

قوله: «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعنى أن «لو» حرف شرط، فلابدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إن»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز، ففتحناها

لتكون مع ما فى حيِّزها فاعلَ فِعل مقدَّر، وهو ثبت، كما مَّر فى باب الفاعل، وسيجىء فى حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما» التوقيتية، نحو: اجلس ما أنَّ زيدًا قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية، كما يجىء، فالتقدير: ما ثبت أن زيدًا قائم، كما فى: لو أنك قمت سواء.

قوله: «فإن جاز التقديران»، أى تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أى فتح «أن» وكسرها، وذلك فى مواضع:

بعدَ فاء الجزاء، نحو: مَن يكرمْنى فإنى أكرمه، الكسر بتأويل فأنا أكرمه، والفتح على أنّ (أنّ) مع ما فى حّيزها مبتدأ محذوف الخبر، أى فإكرامى له ثابت.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة كقوله:

وكنْتُ أرى زيداً كما قيل سيِّداً   إذا أنَّه عبدُ القَفَا واللَّهازم[١]   =١٠٨١

أى: انه عبد قفاه، أى لئيم القفا، يعنى «صفعان»[٢]، واللهزمتان: عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنيين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقولك: جُبَّت مذاكيره؛ فالكسر على تأويل: إذا هو عبدالقفا، والفتح على تأويل: فإذا عبودية قفاه ثابتة.

وكذا إذا وَلِيت «إن»: الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريرًا للكلام السابق،

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز كسر إنَّ وفتحها بعد إذا الفجائية. قال الأعلم: ومعنى عبدالقفا واللهازم؛ أن من ينظرهما يتبين عبوديّته ولؤمه، لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللّكز مصدر لكزه لكزًا من باب قتل: إذا ضُرِبَ بجمْع كفّيه، يقال: ضربه بجُمْع كفهّ أى مقبوضة، وليس للإنسان إلا لهزمتان، فجمعهما بما حولهما باعتبار أجزائهما. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٧٢، والخصائص ٢/٣٩٩، وابن يعيش ٨/ ٦١ وابن عقيل ١/ ١٣٢، وشرح شذور الذهب/ ١٨٤، والهمع والدرر رقم/ ٥١٦ والأشمونى ١/ ٢٧٦.

(٢) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «الصّفْع: كلمة مولّدة، والرجل صفعان (أى يصفعه الناس).

قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ﴾(١) فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و «أنَّ» عطف على هـذا الخبر، أي: الأمر ذلك، والأمر أيـضًا أن الله موهن، وإن كسرت، فـعلى عطف «إن» مع جزأيها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأيها، قال:

١٠٨٢ = إنـــّى إذا خَـفـيـتْ نـارٌ لـمُـرملـةٍ أُلْفَى بـــأرفع تَلٍّ رافعًا نـــاري(٢)
ذاك، وإني علَى جاري لَذو حَدَبٍ أحنـو عليه بما يُحْنى علـى الجار

فهو مثل قـوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ﴾(٣) الآية، فالجملة الـقسمية(٤) فى الآية عطف على الجملة المتقدمة.

وكذا إذا وليت نحو: أولّ قولى أو أول كلامى فـالفتح على أنّ «قولى» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المـقول، والتقدير: أوّل قولى، أى أقوالى حمد الله فلم يـجمع لأن المصـدر لا يجمع إلا مع قـصد الاختلاف؛ فـيكون قد أخـبر عن المصدر بالمصدر(٥).

والكسر على أن «قولى» بمعنى «مقـولى» أى أول مقولاتى، فلم يجمع مع أنه بمعنـى المفعول، مـراعاة لأصل المصـدر، والمعنى: أول مـقولاتى هذا المـقول وهذا الكلام وهو: إنى أحمد الله، فيكون قد قال كلامًا أوله: إنى أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كـما تقول أول الـسورة(٦): ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾(٧)، وقال علـيه الصلاة والسلام «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى: لا إله إلاَّ الله».

---

(١) الأنفال/ ١٨.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «إن» فى هذا البيت ليس فيها إلا الكسر.
والشاهد للأحوص، انظر شعر الأحوص الأنصارى/ ١٠٧ وقبلهما:
عوّدت قومى إذا ما الضيف نبهّنى عَقْرَ العِشار على عُسْرى وإيسارى
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٣.

(٣) الحج/ ٦٠.

(٤) فى ب فقط «الاسمية» ٤/ ٣٤٣ مكان «القسمية»، تحريف. والجملة القسمية قبلها: لَيُدخلَنَّهم مَدْخلاً يرضَونه.

(٥) فى ب فقط ٤/ ٣٤٥: «أخبر بالمصدر عن المصدر».

(٦) فى ب فقط ٤/ ٣٤٥: «كما تقول فى أول السورة» والصواب: حذف «فى» كما فى المخطوطات.

(٧) النمل/ ٣٠.

ولا يكون قوله: إنى أحمد الله، معمولاً للفظة قولى؛ كيف، وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول[١]، فهو كقولك: مضروبى زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبى.

وقال/ أبو على: قولى مصدر مضاف إلى الفاعل، و: إنى أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أى: أول قولى ونطقى بهذا الكلام: ثابت. ٢/ ٣٥٢

ورده المصنف أحسنَ ردّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقه بهذا الكلام أجزاء: أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث: تلفظه بلفظ «إنى»، وباعتبار الحروف: تلفظه بهمزة «إنى»، فيكون المعنى: إذا صرَّحنا به: تلفظى بأنى، أو بهمزة إنى: ثابت، وهو خلْف[٢] من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أمَا»، فإن فتحت، فأمَا بمعنى: حقًا، تقول: أحقًا أنك قائم، فأن، فاعل، أى: أحَقَّ ذلك حقًا، أو نقول: حقًا، فى معنى الظرف، أى: أفى حقّ، فيكون «أنّ» إمّا فاعلاً أو مبتدأ على المذهبين كما مرّ فى باب المبتدأ.

قال:

١٠٨٣= *أحقًا أنَّ أَخطلَكُم هجاني*[٣]

ودليل كونه فى معنى الظرف قوله:

(١) فى ب فقط ٤/ ٣٤٥: «المقول» مكان: «المفعول».

(٢) فى القاموس: «الخَلْف» بسكون اللام: الردىء من القول.

(٣) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حقًا» فى معنى الظرف، و«أن» مع معموليها مؤولة بمصدر فاعل لثبت محذوفًا أو فاعل للظرف على الخلاف فى نحو: أعندك زيد، أو مبتدأ مؤخر، والظرف قبله خبر وإنما قال وفى معنى الظرف، لأنه ظرف مجازىّ مشتمل على المحقّق كاشتمال الظرف على المظروف والدليل على أنه جار مجرى الظرف وقوعه خبراً عن المصدر دون الجثة كما أن ظرف الزمان كذلك.

والشاهد للنابغة الجعدى، ديوانه/ ١٦٤ من قصيدة مطلعها:

فمَنْ يَكُ سائلاً عنى فإنى ... من الفتيان فى عام الخُنان

=١٠٨٤ أفي حقٍّ مواساتى أخاكمْ بما لى ثم يَظْلِمُنى السَّريس[١]

فهو كقوله:

=١٠٨٥ *أحقًا بنى أبناء سلمى بن جَندل*[٢]

فى هامش الديـوان: عن الأصمعى: كان الخنان داء يـأخذ الإبل فى مناخرها، وتمـوت منه، وكان ذلك فى أيام المنذر بن ماء السماء فجعلوه تاريخا لهم.

وصدره:

* ألا أبلغْ بنى خلفٍ رسولاً*

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١٩٣، وسيبويه ١/٤٦٩، والأشمونى ١/ ١٨٥.

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن مجىء «فى» مع «حق» يدل، علـى أن حقًّا إنما نصـب على الظرف بتـقدير «فى»، وهذا ظاهر

والشاهد من قصيدة لأبى زبيد الطائى. . انظر ديوانه/ ١٠.

من شواهد: شرح الحماسة للمرزوقى/ ٩٨٣

وأول قصيدته:

ألا أبلغ بنى عمرو بن كعب بأنى فى مودّ تِكُم نفيس

ومنها:

وما أنابالضعيف فتظلـمونى ولاحظّى اللّفاءُ ولا الخسيسُ

و«نفيس»: راغب فيه لنفـاسته. واللّفاء بفتح اللام: هو الخسيس من الشـىء، وكل شىء حقير فهو لفاء، ويقال: رضى فلان من الوفاء لّلفاء. و«السريس»: الـعنّين، يريد أن الذى كلمه ليس بكامل من الرجال.

وفى ط والمخطوطات: «مواتاتى» بدل: «مواساتى»، وعلق الشـريف عليها بقولة: قوله: «مواتاتى»، يقال: أتيته مواتاة، أى وافقته، وطاوعته.

(٢) هو الشاهد الرابع والستون فى الخزانة

وتمامه:

* تهددّكم إياى وسط المجالس *

واستشهد به على أنه مثل قوله:

* أفى حق مواساتى أخاكم *

فى أن تهـدّدكم فاعل: «أحقـا» أو مبتدأ، وأحقًّـا ظرف، وقع خبَرالـه، وكذلك مواساتـى فاعل، والظرف قبله خبره.

والشاهد سبق ذكره رقم ٦٧.

وإن كسرت، فأما، حرف استفتاح، كألاً، تقول: أمَا إنك قائم، قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾(١)، وتقول أيضًا، أمَا والله أنه ذاهب بالفتح(٢) أي: أفي حق والله أنه ذاهب، أي ذهابهُ، و: أمَا والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب.

و«حتى» إن كانت ابتدائية، وجب كسر «إنَّ» بعدها، وإن كانت جارَّة، أو عاطفة للمفرد فالفتح، نحو: عرفت أمورَك حتى أنك صالح، وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخر.

ولا يجوز كسر «إن» بعد مذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو: ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعًا وجرًا، لأن الجملة بعدهما مضاف إليها، كما مرّ في الظروف المبنية .

[فهي في تقدير المفرد، ألا ترى أنّ ريث وآية يضافان إلى الجملة، لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجيء أن بعدهما مفتوحا كما مرّ في الطروف المبنية](٣).

والغالب بعد «لا جَرَم»: الفتح، قال تعالى: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾(٤)، فـ«لا»، إمَّا رَدٌّ للكلام السابق، على ما هو مذهب الخليل، أو زائدة، كما في: لا أقسم، لأن في جَرَم معنى القسم.

وجَرَم، فعل ماض عند سيبويه والخليل، وقال سيبويه، معنى جرم: حقَّ، فـ«أنّ» فاعله؛ واستشهد بقوله:

ولقد طعنْتُ أبا عُيَينة طعنةً جَرَمت فزارةُ بعدها أن يغضبوا(٥) =١٠٨٦

(١) هود/ ٦٠.

(٢) «بالفتح» سقطت من ب ٤/٣٤٦.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٣٤٦ صوابه من ط والمخطوطات.

(٤) النحل/ ٦٢.

(٥) هو الشاهد الخمسون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه قال: «جرم» في البيت فعل ماض بمعنى: حق و«فزارة» فاعل، وأن =

برفع فزارة، وأن يغضبوا: بدل اشتمال منها؛ أي: حقَّ غضب فزارة بعدها.

وقال الفراء: بل الرواية: جَرَمت فزارةً بنصب فزارة، أي: كسَبت الطعنةُ فزارة الغضبَ، أي: جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾[1]، أي: لا يجرمنَّ لكم، وبمثله فسرَّ بعضهم الآية، أي: جَرَم كفرهم: أن لهم النار، فأن مفعول جرَم.

وقال الفراء: هي، أي لا جَرَم، كلمة كانت في الأصل بمعنى: لابدَّ، ولا محالة، لأنه يُروى عن العرب: لاَ جُرْم، والفَعَل والفُعْل يشتركان في المصادر، كالرَّشَد والرُّشْد، والبَخَل والبُخْل

والجَرْمُ: القطع، أي: لا قطع من هذا، كما أن: لابدَّ، بمعنى: لا قطع فكثرت وجَرَت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم لتأكيد الذى فيها، فلذلك تجاب بما يُجاب به القسم فيقال: لا جَرَم لآتينَّك، ولا جرم لقد أحسنت[2]، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح فللنظر إلى أصل لاجرم كما تقول: لابد أن تفعل كذا أى من أن تفعل، ومن أنك تفعل. ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لاجرم.

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير: لا جَرَ بإسقاط الميم، و: لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و: لا ذا جَرَ، بغير ميم، و: لا أَن ذا جرم، و: لا عن ذاجرم وأن: زائدة وعين «عَن» بدل من الهمزة كما فى قوله:

١٠٨٧= *أعَن ترسَّمت من خَرْقاء منزلة*[3]

= يغضبوا بدل اشتمال أى حقَّ غضبُ فزارة بعده.

والشاهد لأبى أسماء بن الضّريبة، وقيل: بل هو لعطية بن عُفيف من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٩، والمقتضب ٢/ ٣٥١، واللسان «جرم»، وتفسير الطبرى ٦/ ٤٢، وتفسير القرطبى ٦/ ٤٤.

(١) المائدة/ ٢- ٨.

(٢) فى ط: «أحصنت» بالصاد، تحريف.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن: «عن» أصلها «أن» فأبدلت الألف عينًا وتمامه.

* ماء الصّبابة من عينيْك مسجومُ* =

وتقول: شـدَّ ما أنك ذاهب، وعـزَّ ما أنك قائـم، بالفتـح، فشدَّ، وعزَّ، فـعلان مكفوفان بما، كقلَّـما، وطالما؛ وهما بمعنى «حقًا»، فمعنى شـدَّ، وعزَّ، لكونهما فى الأصل فعلين.

ويجوز أن يـكون «ما» اسمـا معرفة تـامَّة، كما هـو مذهب سيـبويه فى: نـعمًا صنيعُك، وبئسمـا عملُك، أى: نعم الصنيع صنيعك، وبئـس العمل عملك، وقد ذكرنا أن جميع باب فَعُل مضموم العين، يجوز استعمالُه استعمالَ نعم وبئس.

وتقول: زيد فاسق، كمـا أنَّ عمرًا صالح، ليس «ما» ههنا كافـة، كما كانت فى قولك: زيد صديقـى، كما عمرو أخى، ولو كانت كافـة، لو جَب كسر «انَّ»، ولا يجوز إلا الفتح.

فقال الخليل: «ما» زائدة، و «أنَّ» مجرور بالـكاف، ودليل زيادتها قولهم: هذا حق مثل ما أنـك ههنا؛ لكنهم ألـزموا الكاف مع أنَّ هذه الزيادة كـراهة أن يجىء لفظها مثل «كأنَّ».

ومعنى زيد فاسق كما أن عمرًا صالح، أى هذا صحيح كصحّة ذاك.

وتقول: حقًا أنك ذاهب، وجهد رأيى أنك قائم، بالفتح لا غير، لأن المعنى: فى حق، وفى جـهد رأيى. وإذا جئت بـأمَّا فقلت: أمَّا حـقًا فإنك ذاهب، وأمَّـا جَهْدَ رأيى فإنك قائم، فالكسر هو الوجه، لأنك لـم تضطّر مع «أمَّا» إلى جعل الظرفين خبريـن لأنَّ، كما كنت مضـطرًا إليه من دون أمَّـا، وذلك لأن معمول ما فـى حيِّز

= والهمزة للاستفهام، و«عن مصدرية»، واللام مقدّرة قبلها علة للمصراع الثانى.

و«ترسّمـت» الدار: تأملت رسمـها، والتاء للـخطاب، وخرقاء: اسـم امرأته معشوقـة ذى الرمّة.

و«مسجوم» «مـن سجمت العينُ الـدمّع أى أسالته، والتقـدير: ألأجْل ترسُّمِك ونظـرك دارها التى نزلَتْ فيها بكت عينُك

والشاهد لذى الرّمة وهو مطـلع قصيدته التى بلغت فى الديوان أربعة وثمانـين بيتًا. انظر الديوان/ ٦٥١.

من شواهـد: مجالس ثـعلب ١/ ٨١، والخصائـص ٢/ ١١، وسرّ الصنـاعة/ ٢٢٩ - ٧٢٢، وابن يعيـش ٨/ ٧٩ - ١٤٩، ١٠/ ١٦، والمقرب ٢/ ١٨١ والممـتع/ ٤١٣، والمغنـى ١/ ١٦٠، وشرح شواهد الشافية/ ٤٢٧، ورصف المبانى/ ٢٦، ٣٧٠.

«إن» يتقدم عليها مع «أمَّا» ـ لما يجىء فى حروف الشرط ـ نحو: أمّا يومَ الجمعة فإنك سائر، وأمَّا زيداً فإنك ضارب ولا يتقدَّم عليها من دون «أمَّا»، فاضطررت إلى فتح «أن» مبتدأ(١) وجَعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه: يجوز: أمَّا فى رأيى فأنك ذاهب بالفتح؛ والوجه الكسر، لأنك غير مضطر إلى فتحها.

وتقول: أمَّا فى الدار فإنك قائم بالكسر، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل فى الدار، وأمَّا إن أردت أنّ فى الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح.

والتعريف المذكور، أعنى: الفتح فى مواضع المفردات، والكسر فى مظانّ الجمل، أَولى مِن تعريف أبى على: «كلّ موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر، وكل موضع تعيَّن لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾(٢)، ولا يتعيَّن الكسر فيه وأيضًا ما بعد إذا المفاجأة يتعيَّن للاسم ولم يتعيَّن فيه الفتح.

[العطف على اسم إنّ]

قوله: «ولذلك جاز العطف.. إلى آخره»، يعنى: ولأجل أن «إنّ» المكسورة لا تغيِّر معنى الجمل، كان اسمها المنصوب فى محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.

ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم فى ذلك؛ يقول بعضهم، كما قال المصنف: يعطف على اسم «إن» المكسورة بالرفع. وبعضهم يقول: على موضع «إن» مع اسمها، كما قال الجزولى.

وكأنَّ الأوَّل نظر إلى أن الاسم هو الذى كان مرفوعًا قبل دخول «إنَّ»، ودخولها عليه كلا دخول، فبقى على كونه مرفوعًا، لكن محلاً، لاشتغال لفظه

(١) كلمة: «مبتدأ» سقطت من ب ٤/ ٣٤٩.

(٢) المائدة/ ٩٥.

بالنصب، فانَّ، كاللام فى: لَزيـدٌ، ولا شك أن المرفوع فيه هو زيد وحده، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغى أن يكون الأمر مع «إن».

ومَن قال: عـلى موضعها مـع اسمها نظر إلـى أن اسمها لو كان وحـده مرفوعَ المحل/ لكـان وحدَه مبتـدأ، والمبتدأ مـجرد عن العـوامل عندهـم، واسمها لـيس بمجرد. ٢/ ٣٥٣

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن «إنَّ» كالـعدم، باعتباره، وإنما يُعتدُّ بها إذ اعتبرت الـنصب، ويشكل عـليه، بأن «إنَّ» مع اسمـها، لو كانت مرفـوعة المحل، لكـانت مع اسـمها مبـتدأة، والمبـتدأ: هو الاسـم المجرد على مـا ذكرنا، وهـى مع اسمها، ليست اسمًا[١].

فالأولـى أن يقال: العـطف بالـرفع، على اسـمها وحـده؛ وقد ذكرنا فـى باب الابتداء طَرَفًا من هذا.

قوله: «لفظًا أو حكمًا» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظًا نحو: إن زيدًا قائم وعمرو، والمفتـوحة التى فى حكم المكـسورة، نحو: علمت أن زيدًا قـائم وعمرو، فأنَّ، ههـنا مع اسمـها وخبرهـا، وإن كانت فى تـقدير المفـرد من جهة أن المـعنى: علمت قيام زيد، لـكنها فى تقدير اسمين، إذ «أن» مع اسمهـا وخبرها سادة مسدّ مفعـولَى علمـت، كما أن «إن» المكـسورة مع جزأيهـا بتقديـراسمين، أى المـبتدأ والخبر، فحـكم المفتوحة بعـد فعل القلب: حكم المـكسورة فى قيامهـا، مع ما فى حيِّزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق الـبالغ، والتدقيق الكامل نظر، وذلك لأنا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما فى حيزهـا، بتقدير اسمين، نقول: إن ذينك الاسمين بتقديـر المفرد، فعلمت أن زيـدًا قائم، بتقدير: عـلمت زيدًا قائمًا، وعـلمت زيدًا قائمًا بتقدير: علمت قيام زيد، كما مرَّ فـى أفعال القلوب؛ فكونها بتقدير اسمين،

(١) فى ب فقط: «اسما مجردا» بزيادة كلمة: «مجردًا».

لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، [هذا مع أن الحق أنّ «أنّ» مع ما فى حيزها ليست بتقدير اسمين، بل هى من أول الأمر بتقدير اسم مفرد][١] أعنى المصدر الذى ذانك الاسمان المنصوبان مؤوَّلان به.

وإنما دعَا المصنف إلى هذا التكلف: أنه رأى سيبويه مستشهداً على العطف على محل اسم «إن» المكسورة بقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٢]، و:أذانٌ، بمعنى: إعلام.

وكذا استشهد سيبويه بقوله:

=١٠٨٨ وإلاَّ فاعْلموا أنّا وأنتمْ بُغاةٌ ما بقينا فى شقاق[٣]

على العطف على محل اسم المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنّا وأنتم بغاة، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب فى حكم المكسورة لما صحّ منه الاستدلال المذكور.

وبعض النحاة، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إن المفتوحة حكمها مطلقًا حكم المكسورة، فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع، لأنهما

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٥١/٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) التوبة/ ٣ والتكملة: «إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله. والتكملة ليست فى ط والمخطوطات، وذكرت فى ب فقط ٣٥١/٤.

(٣) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به سيبويه على العطف على محلّ اسم إنّ المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: إنا بغاة وأنتم بغاة.

والشاهد لبشر بن أبى حازم الأسدى، من قصيدة يهجوبها أوس بن حارثة مطلعها:

أهمّتْ منك سلمى بانطلاق وليس وصالُ غانية بباق

انظر ديوانه/ ١١٤، وروايته: «ما حيينا» مكان: «ما بقينا».

من شواهد: سيبويه١/ ٢٩٠، والإنصاف/ ١٩٠، وابن يعيش ٦٩/٨، ودلائل الإعجاز/ ٣٢، والتصريح ٢٢٨/١، وتفسير القرطبى ٢٤٦/٦.

حرفان مؤكدان، أصلهما واحد، فيجوِّز العطف بالرفع فى نحو: بلغنى أن زيداً قائم وعمرو.

والسيرافى، ومَن تابَعه، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقًا، إذ لم يَبق معها الابتداء، بل هى مع ما فى حيِّزها فى تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور ـ كما ذكرنا ـ فاسمها كبعض حروف الكلمة.

ونظُر أبى سعيد: صحيح، فنقول: إن قوله تعالى: «ورسوله» عطف على الضمير فى «برىء»، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل، لقيام الفصل بقوله: من المشركين[1]، مقام التأكيد؛ أو نقول: رسوله مبتدأ خبره محذوف أى: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة؛ ونقول فى قوله:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم   بغاة ما بقينا فى شقاق[2]

إن: ما بقينا فى شقاق. خبر «أنا» وقوله: وأنتم بغاة، جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله:

ولا أنا ممَّن يزدهيه وعيدكمْ   ولا أننى بالمشى فى القيد أخرقُ[3]   =١٠٨٩

---

(١) فى ط فقط: «من الله» بدل «من المشركين» تحريف.

(٢) الشاهد السابق رقم/ ١٠٨٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تخريج البيت السابق، وهو جعل جملة: «وأنتم بغاة» اعتراضًا بين أنّا وخبره، وهو قوله: ما بقينا فى شقاق لابتمشّى مثله هنا، لأن قوله.

ولا أننى بالمشى فى القيد أخرق

عطفُ على أنى نخشعت، فلو جعل قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيُدكم

جملة اعتراضية لكان «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوزّ ذلك إلا المبرّد.

ولوروى: ولا إنّنى بالمشى» بالكسر لارتفع الإشكال، وكان قوله:

«ولا أنا ممّن يزدهيه» مستأنفاً، و«لا» مكرّرة.

والبيت مَن أبيات سبعة لجعفر بن علبة الحارثى، وأولها.

هواى مع الركب اليمانين مُصْعِدٌ   جنيبٌ وجثمانى بمكة موثَقُ

انظر شرح الحماسة للمرزوقى/ ٥٤.

بعد قوله:

فلا تَحْسَبِى أنى تَحَشَّعْتَ بَعْدَكُمْ لشيء ولا أَنِّى مِن الموت أَفْرَقُ

لأن قوله:

ولا أننى بالمشْى فى القيد أخرق

عطف على «أنى تخشّعت» فلو جعلنا قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم

جملة اعتراضية لكان «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير.

ولو رُوِى: ولا إننى بالمشى فى القيد بالكسر لارتفع الإشكال وكان قوله: ولا أنا ممَّن يزدهيه، مستأنفًا، و «لا» مكررة.

[العطف على اسم لكنّ]

وحكم «لكنَّ» فى جواز العطف على محل اسمها: حكم «إن» المكسورة، خلافًا لبعضهم، قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم «إن» بالرفع: لكنَّ، الثقيلةُ فى جميع الكلام بمنزلة «إن»، يعنى فى جواز العطف المذكور، وتفارقها فى أن اللام لا تدخل على ما فى حيِّزها، دون «إنّ» ـ كما يجىء.

وإنما كانت «لكن» مثل «إنَّ»، يعنى فى جواز العطف المذكور، وتفارقها فى أن اللام لا تدخل على ما فى حيِّزها، دون «إنّ» كما يجىء.

وإنما كانت «لكن» مثل «إنَّ»، لأن معنى الابتداء بعدها لم يَزُلْ، لأن الاستدراك فى الحقيقة معنىً راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق، نفيًا كان، أو إثباتًا، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكنَّ، فقولك، ما قام زيد لكنَّ عمرًا قائم، حَفِظت فيه عدم القيام عما تُوهِّم مِن دخول عمرو فيه، وكذا فى: قام زيد، لكنَّ عمرًا لم يقم.

وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم «كأنَّ»، و«ليت»، و«لعلَّ» أيضًا، لكونه فى الأصل مبتدأ، ومنعه غيره، لخروجه عن معنى الابتداء، بما أوردت فيه الحروف من المعانى؛ وهو الحق.

والوصف، وعطف البيان، والتوكيد، كالمنسوق عند الجرَمىّ، والزجاج، والفراء، فى جواز الحمل على المحلّ، ولم يذكر غيرهم فى ذلك لامنعًا ولا إجازة، والأصل الجواز، إذ لافارق.

قال الزجاج: قوله تعالى: ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ فى قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[1]، صفة ربِّى، ويحتمل رفعه وجوهًا أُخر.

ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع فى جواز الرفع، تقول: إن الزيدَين استحسنتهما شمائلهما [2] [بالرفع، كما جاز ذلك فى اسم «لا» التبرئة المشبَّهة بإنَّ، نحو: لا غلام رجل فى الدار إلا زيد[3].]

فلا يُحمل على المحلّ، عند البصريين إلا عند مُضِىّ الخبر، فلا يجوز، عندهم، أن زيداً وعمرو قائمان، وأجازه الكسائى.

وإنما منعوا من ذلك لأن العامل فى خبر المبتدأ عند جمهورهم: الابتداء، والعامل فى خبر «إنَّ»: إنَّ، فيكون قائمان خبراً عن زيد وعمرو معًا، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان فى العمل، رفعًا واحدًا فيه، وذلك لا يجوز، لأن عامل النحو، عندهم، كالمؤثر الحقيقى ـ كما ذكرنا فى صدر الكتاب ـ والأثر الواحد الذى لايتجزَّأ: لا يَصدر عن مؤثرين مستقلَّين فى التأثير، كما ذكرنا[4] فى علم

---

(١) سبأ/ ٤٨، وفى ب ٤/ ٣٥٤: «قل ربى» تحريف قرآنى.

(٢) فى المخطوطات: «أعجبانى شمائلهما».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى المخطوطات: «كما ذكر».

الأصول، لأنه يُستغنى بكل واحد منهما عن الآخـر، فيلزم من احتياجه إليهما معًا: استغناؤه عنهما معًا(١).

ولو فرّق الخبران بالـعطف نحو: إن زيدًا وهندٌ: قائم وخارجـة لم يأت الفساد المذكـور. فيجـب جوازه، ويكـون الكلام مـن باب الـلفّ كقـوله تعـالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾(٢).

فإذا قدَّمت الخبر علـى العطف، فإما أن تأتى للمعطوف بـالخبر ظاهرًا نحو: إن زيدًا قائم وعمـرو كذلك، أو تحذفه وتقدره، والأكثر الحذف، نـحو: إن زيدًا قائم وعمرو، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عـطف المفرد، لأن «قائم» لا يكون خبرًا عن الاسمين.

وإنما أجاز الـكسائى نحو: إن زيـدًا وعمرٌو قائمـان، لأن العامل عنده فـى خبر «إن»: ما كان عاملاً فى خـبر المبتدأ، لأن «إنَّ» وأخواتها، لا تعمل عنـد الكوفيين فى الخبر، فالعامل فى خبر «إن» اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين.

٢/ ٣٥٥ والفراء، توسَّط مـذهبى سيبويه والكسائـى، فلم يمنع رفع المعطـوف مطلقًا /

(١) بعد قوله: «استغناؤه عنهما معا» ورد فى المخطوطات النّص التّالى: «ولا يقال: ففرق الخبرين حتى يسلم الكلام من الفـساد كما تقول: إن زيدًا وهند قائم وخارجة لأن حكم المـعطوف حكم المعطوف عليه فيجب أن يكون خارجة خبرًا عن زيد كقائم.

ولا يجوز التفريق بلاعطف أيضًا كأن تقول: إن زيدًا وهند قاعد خارجة لأنك تفصل بقولك: وهند بين اسم إن وخبرها، وهو اجنبى منهما، وبقولك: قاعد، وهو أجنبى بين المبتدأ وخبره، فلم يبق إذًا إلاّ تقديم الخبر على ما ذكره البصريون نحو: إن زيدًا قائم وهند خارجة أو إن زيدًا قائم وهند، وخبر هند فى الثانى محذوف استغناء عنه بخـير زيد، أى وهند قائمة، فتكون الواو فى الثانى أيضًا عاطفة جملة على جملة، فإذا ثبت ذلك قلنا: إن الرفع الذى هو الألف فى: إن زيدًا وعمرو قائمان أثرٌ واحد غير متجزىء، فلا يصدر عن مؤثرين مستقلين» إلى قوله: وإنما أجاز الكسائى إلخ.

(٢) القصص/ ٧٣.

ولم يجوِّزه مطلقًا، بل فصَّل وقال: إن خفـى إعراب الاسم بكونه مبنيًا، أو معربًا مقـدَّر الإعراب: جاز الحـمل علـى المحل قبـل مضى الخـبر[١] نحـو: إنك وزيـدٌ قائـمان، وإن الـفتى وعـمرو قاعـدان، وإلاَّ، فلا، لأنـه لا يُنكـر فى الظـاهر كـما استنكر[٢] مع ظـهور الإعراب فـى المعـطوف علـيه، وذلك لأنَّ خـبرًا واحـدًا عن مختـلفين ظـاهرى الإعراب مسـتبدَع، ولا كذلـك إذا خفى إعراب المتبوع؛ ولا يلزمه، أيـضًا، توارد المستقـلَّين على أثر واحـد لأن مذهبه فى ارتفـاع خبر «إن»: مذهب الكسائى.

وأمَّا قوله تـعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ﴾[٣]، فَعَـلَى أنَّ الـواو فى ﴿وَالصَّابِئُون﴾، اعتراضيـة لا للعطف، وهو مـبتدأ محذوف الخبر ، أى: والصابئون كذلك، لسـدِّ خبر «إن» مسدَّه ودلالته عليه، كما فى: * يا تيم تيم عدىّ[٤] * على مذهب المبرد، ومنه قوله:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رحلُه ... فإنْى وقيَّارٌ بها لغريب[٥] =١٠٩٠

(١) فى ط: «جاز الحمل على المحل قبل المحل قبل الاسم» العبارة محرّفة. صوابه من المخطوطات.

(٢) فى ط: «كما أنكر» مكان: «كما استنكر».

(٣) المائدة/ ٦٩. وفى ب ٤/ ٣٥٥: إن الذين أمنوا والذين هادوا من آمن» تحريف.

(٤) جزء من بيت سابق تقدم ذكره رقم ٣٥٢.

(٥) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أن قوله: «قيّار» مـبتدأ حذف خبره، والجمـلة اعتراضية بين اسـم إنّ وخبرها، والتقدير: فإنى وقيار بها كذلك لغريب.

والشاهد أول ابيات لـضابىء بن الحارث البرجمى، قالـها وهو محبوس فى المدينة فـى زمن عثمان رضى الله عنه، وبعده ثلاثة أبيات، وهى:

وما عاجلاتُ الطيرتُدنى من الفتى ... نجاحًا ولاعـــن ريثهن بخيبُ
ورب أمـور لا تضيـرك ضيـرة ... وللقلـب مـن مَخشـاتهن وجيـب
ولا خـير فيمـن لا يـوطـن نفسه ... علـى نائبات الدهـر حين تنوبُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٨، والمغنى ٢/ ٩٥، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٦٧٦، ١٦٧٧، والأشباه=

أى: فإنى، وقيار كذلك بها لغريب.

وسمع سيبويه قبل الخبر رفع[1] توكيد اسم «إن» المبنىّ، وكذا المعطوف غير منوى الخبر، نحو: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، و «ذاهبان» خبر عنهما بلا شك، وسهَّل ذلك وجوَّزه بعض التجويز: بناء الاسم.

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أوَّل مفعولَى: ظن وأخواته، إن خفى إعراب الثانى، نحو: ظننت غلامَك زائرِى وعمرو؛ وليس بشىء، لأن «ظن» عامل قوى، أثَّر فى الاسمين اللذين بعده، بأن صار به مضمونهما مفعولاً به؛ وإذا منعوا ذلك فى ليت ولعلَّ، لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثانى، ليكون المفعولان فى الظاهر كاسم «إن» وخبرها، فتقلُّ الشناعة.

قوله: «خلافًا للمبرد والكسائى»، الظاهر أن هذا مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائى، كما هو مذكور فى كتب النحو.

قوله: «ولكنَّ كذلك» أى فى أحكام الحمل[2] على المحلّ.

قوله: «ولذلك دخلت اللام»، أى: ولأجل كون المكسورة، مع جزأيها فى تقدير الجملة.

قوله: «دونها»، أى دون المفتوحة.



= والنظائر رقم/ ٣٥، ونوادر أبو زيد/ ١٨٢ ومعانى الفراء ١/ ٣١١، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٢ والكامل للمبرد ١/ ٤١٦ والإنصاف/ ٩٤، وابن يعيش ١/ ٩٣ / ٨ / ٦٨.
وانظر تفسير القرطبى ١/ ٣٧٤، واللسان: «قير».

(١) كلمة: «رفع» سقطت من ب ٤/ ٣٥٦ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب ٤/ ٣٥٦: «الجمل» بالجيم مكان: «الحمل» بالحاء.

[لام الابتداء]

اعلم أن هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة فى جواب القسم، وكان حقها أن تدخل فى أوَّل الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى «إن» سواء، أعنى التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخَّروا اللام وصدَّروا «إن»، لكونها عاملة، والعامل حَرِىّ بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفًا، إذ هو ضعيف العمل. وراَعوا مَع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقع بينهما فصل، لأن المكروه هو الاجتماع؛ والآخر: أنها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام، أعنى المبتدأ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدم، كما مضى فى جواب القسم، نحو: لزيد قائم، ولَقائم زيد، ولَطعامَك زيد آكلٌ، لا تدخل بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو: «إن مِن الشعر لحكمة» وإن زيدًا لقائم، وإن زيدًا لفى الدار قائم.

ولا تدخلِ على متعلَّق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال: إن زيدًا قائم لَفى الدار، لئلا يُبخس حقها كلَّ البخس، بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأَى الكلام اللذين هما العمدتان.

وإنما تدخل على الاسم إذا فُصل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾[١]، أو بظرف متعلق بالخَبر نحو: إن فى الدار لزيدًا قائم، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقِّه فى التصدر.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٢]، الأولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسم محذوف، والجملة/ القسمية صلة مَن، أو صفته. ٢/٣٥٦

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضيًا مجرَّدًا عن «قد»، فلا يجوز: إن زيدًا لقام، كما يجوز: ان زيدًا ليقوم، بل تقول: ان زيدًا لقد قام ـ كما مضى فى شرح جواب القسم ـ ويجوز فى نعم وبئس، نحو: إن زيدًا لَنِعم الرجل ـ كما مرَّ هناك ـ

---

(١) الليل/ ١٢. (٢) النساء/ ٧٢.

وإذا كان الخبر مضارعًا مصدَّرًا بحرف التنفيس، جاز دخول هذه اللام عليه؛ نحو: إن زيداً لسوف يقوم، خلافًا للكوفيين[١] ـ كما مرَّ فى باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللام فى حروف النفى، كما مرَّ فى جواب القسم، ولا فى حرف الشرط، فلا تقول: إن زيداً لَئن ضربتَه يضربْك، ولا على اسم فيه معنى الشرط، لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إن زيداً مَن يضربه لأضربْه؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنبارى.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إنَّ كلَّ رجل لَوَضَيْعتُه، لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه؛ وقد ذكرنا مواضعها، وأجازه الكسائى، نظراً إلى سَدِّها مسدَّ الخبر.

وإذا وقعت الاسمية خبر «إنَّ»، فالوجه دخولها على الجزء الأول، نحو: إن زيداً لأبوه قائم، وقد حُكِى: إن زيداً وجهه لحسن، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر، على ما أجازه ابن الأنبارى وكلاهما ضعيف، لأن حقها، لما سقطت عن التصدُّر: ألاَّ تتأخر عن الاسم، وعن أوَل أجزاء الخبر.

وإذا أردتَ إدخالها فى خبر «إن» الذى فى أولها لام القسم، وجَب الفصل بينهما، لكراهة اجتماع اللامين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[٢] فصل بينهما بـ «ما» الزائدة كما قلنا فى قولك: زيد صديقى كما أن عمراً أخى.

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضيًا مجرَّداً عن «قد» نحو: إن زيداً لَطعامَك آكلٌ، وإنى لَبك واثق، ولا تقول: ان زيداً لفى الدار قام، كما ذكرنا فى جواب القسم، وأجازه الأخفش.

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «خلافًا للكوفيين» وردت العبارة التالية: «وذلك أن اللام للابتداء، ومعناها التأكيد، ولا تفيد الحالية كما توهموه حتى تتناقض هى وحرف التنفيس، كما مر فى المضارع ـ وشرط الخبر أن يكون مثبتًا لأن لام التأكيد لا يجامع حرف النفى ـ كما ذكرنا فى جواب القسم».

(٢) هود/ ١١١.

وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة، وهو الفصل المسمَّى عماداً كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[١]، وذلك لوقوعه موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر، مع أن كل فصل فى مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده.

وقد تُكرَّر اللام فى الخبر وفى متعلقه المتقدم عليه، نحو: إنَّ زيداً لَفيك لَراغب، وهو قليل، منع منه المبرد، وأجازه الزجاج قياساً.

وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرَّداً من «إنَّ» نحو قوله:

أمُّ الحُلَيس لعجوز شَهْرَبه[٢] =١٠٩١

وقدَّر بعضهم: لهى عجوز، لتكون فى التقدير داخلة على المبتدأ، كما شذ فى خبر «أنَّ» المفتوحة، على قراءة سعيد بن جُبير: ﴿إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٣]، وكذا قرىء فى الشواذ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤] بالفتح كما جاءت فى الخبر معمولاً لأضحى، نحو: أضحى زيد لمنطلقًا، ولأمسى، قال:

مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبُكم   قال الذى سألوا أمسى لمجهودا[٥] =١٠٩٢

(١) هود/ ٨٧.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرّدًا من إنّ. وقدر بعضهم: لهى عجور، لتكون فى التقدير داخلة على المبتدأ
والشاهد لرؤبة، ملحق ديوانه/ ١٧٠.
و«أم الحليس»: كنية امرأة، والعجوز من النساء.
و«شهربه»: العجوز الكبيرة، و«من» بمعنى بدل، يعنى أنها خرفت، لأن لحم الرقبة مرذول عندهم.
والبيت نسب أيضًا إلى عنترة بن عروس مولى ثقيف بهجوبه امرأة يزيد بن ضبّة الثقفى.
من شواهد: المغنى ١/ ١٩١، والهمع والدرر رقم/ ٥٢٥، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، ٧/ ٥٧، ٨/ ٢٣ ورصف المبانى/ ٣٣٦، واللسان: «شهرب»، والتصريح ١/ ١٧٤.

(٣) الفرقان/ ٢٠. انظر معجم القراءات قراءة رقم/ ٦٠٠١.

(٤) الأنفال/ ٤٢، وقارئها مجهول. انظر معجم القراءات ٢/ ٤٥٣. ولم ترد هذه القراءة إلا فى شرح الرضى

(٥) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن دخول اللام على خبر «أمسى» شاذٌّ.
والشاهد قائله مجهول.
و«الذى» فى الشاهد فاعل: «قال»، وسألوا صلته، والعائد محذوف ضرورة أى سألوا عنه، وجملة: «أمسى لمجهودا» مقول القول، واسم «أمسى» ضمير الصاحب، يريد أن المريض نفسه أجابهم على طريق الغيبة.
من شواهد: الخصائص ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٨٢، وابن يعيش ٨/ ٨٧، وابن عقيل ١/ ١٣٤، والعينى ٢/ ٣١٠، والأشمونى ١/ ٢٨٠، والهمع والدرر رقم/ ٥٢٦ ورصف المبانى/ ٢٣٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٩.

ولزال، قال:

١٠٩٣= وما زلت مِن ليلى لَدُن أَنْ عرفْتها لكا لهائم المُقْصيَ بكــلِّ مكانِ (١)

ولـ«ما»، فى: ما زيد لقائمًا؛ وقولُه:

١٠٩٤= وأَعلمُ أنَّ تسليماً وتــركا لَلامتشابهان ولا سواءُ (٢)

شاذ، لدخولـها على حرف النفـى؛ وشذ، أيضًا، دخولها عـلى «كأنَّ / ولولا» قال:

١٠٩٥= فـبـادَ حتـــى لـكــأَنْ لــم يكــنْ فاليَوم أَبْكِي ومتى لم يُبْكني (٣)

---

(١) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن زيادة اللام فى خبر «زال» شاذّ.

والبيت لكثير عزة، ديوانه/ ١٨٠ برواية:

ومازلت من ليلى لدنُ طُرّ شاربى إلى اليوم كالمقُصى بكل سبيل

ومطلع قصيدته:

ألا حيّيا ليلى أجدّ رحيلى وآذن أصحابى غدًا بفضول

وروايه ط والمخطوطات: «بكل مكان»، وفى الخزانة - بكل مذاد وفى الهمع والدرر «بكل مرَاد».

و«المذاد» بالذال: مصدر ميمّى بمعنى الذود وهو الطرد.

شبه نفسه فى طـرد ليلى له بالبعير الذى يصيـبه داء، الهيام فيطرد عن الإبل خشيـة أن يصيبها ما أصابه.

و«المراد» بفتح الميم والراء: المكان الذى يذهب فيه ويجاء.

من شواهد: الخصـائص ١/٣١٦، وابن يعيش ٨/٨٧، وابن عقيـل/ ١/ ١٣٤، والعينى ٢/ ٣١٠، والأشمونى ١/ ٢٨٠، والهمعُ الدرر رقم / ٥٢٧.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن دخول اللام على حرف النفّى شاذّ.

والبيت لأبى حزام العُكْلّى، واسمه غالب بن الحارث.

ومعنى البيت أن التسلـيم على الناس وعدمه ليسا متساويين، ولاقريبـين من السَّواء وكان حقه لولا الضرورة أن يقول: للاسواء ولامتشابهان.

من شواهد: أوضح المسالك رقم /١٣٦، وابن عقيل ١/ ١٣٥ والعينى ٢/ ٢٤٤، والهمع والدرر رقم / ٥٢١، والتصريح ١/ ٢٢٢، والأشمونى ١/ ٢٨١.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الثمانائة فى الخزانة.

واشتهد به على أنّ دخول اللام على كأن شاذّ أيضًا. =

وقال:

لَلَــوْلا قــاسِــمٌ ويــدا بَسيــلٍ لقد جرَّت عليك يدٌ غشوم(١) =١٠٩٦

واعلم أن أصل «شـهدت» أن يتعدَّى بالبـاء نحو: شهدت بكـذا، وشهدت بأن زيدًا قائم. ويجوز، مع أَنَّ، حذف الجار، كما هو القياس نحو: شهدت أنك قائم.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾(٢)، فنشهد، محمول على نعلم لأن أصل الشهادة أن تكون عـن علم، ونشهد، معلق، كعلمـتُ، فى نحو: علمت لزيدٌ قائم، إلا أن شهدت، لا يـنصب المفعولين نصبّ علمـت، فلا تقول: شهدت زيدًا قائمًا.

وعلمت، يجرى مجرى القسم على ضعف، فتقول، إذن، علمت إن زيدًا قائم بكسـر إن، وكذا شهدت، تقول، فـى الشعر، أشهـد إنك ذاهب، والمشهور الـفتح فيهما.

وكذا، قد يجىء: أشهـد لقد رأيته كذا، كأنه قيل: والله لقـد رأيته، وكذا: أشهد لأخرجنَّ، قال:

* ولقد علمت لتأتِينَّ منيتي(٣)* =١٠٩٧

= «ومتى لم يُكْنِى» استفهام إنكارى، يريد: أنه يكينى فى جمـيع الأوقات وقال البغدادى: وهذا البيت لم أره إلاَ فـى سرّ الصناعة لابن جنىّ، ولـم أقف على ما قبله، ولا علـى شىء من خبره، وقائله مجهول.

من شواهد: سرّ الصناعة ١/٤٠٨.

(١) هو الشاهد الستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن اللام الداخلة على لولا زائدة.

وأمَا لام «لقد» بدون لولا فالمشهور أنها لام القسم.

و«قاسم» و«بسيل» رجلان، والـبسيل فى اللغة: الكريه الوجه. قـال البغدادى: وهذا لم أره إلا فى «سر الصناعة» ولم أقف له على خبر والله أعلم.

من شواهد: «سرّ الصناعة ١/٤٠٨، ورصف المبانى / ٢٤٨، واللسان: «غشم».

(٢) المنافقون/ ١.

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد السبعمائة فى الخزانة. وسبق ذكره رقم ٨٩٧. =

وقد يقال: ظننت لَتموتَنَّ، لكونه بمعنى علمت، وإجراؤها مجرى القسم ضعيف، كما أن حذف اللام المعلِّقة بعدها ضعيف، كعلمت: زيد قائم، وشهدت: زيد فاضل، كقوله:

١٠٩٨= * إنى وجدت ملاكُ الشيمة الأدب[١] *

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾[٢]، ففى قولك: شهدت أن زيدًا لقائم، وأشهد: لزيد قائم يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلَّقًا كظننت لزيد قائم، ويجوز أن يكون مُجرَى مجرى القسم، واللام، وإنَّ، جوابه، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مُجرى[٣] علمت، نحو: أشهد بأن زيدًا لقائم، لأن حرف الجرّ لا يعلِّق، ولا يجوز: أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم، لعطفك الجملة على المفرد[٤].

واعلم أن مِن العرب مَن يقول: لهنَّك لَرجل صدق، قال:

١٠٩٩= * لَهِنَّا لمقضِيٌّ علينا التَّهاجُرُ[٥] *

= وعجزه:

* إن المنايا لاتطيش سهامُها *

واستشهد به على أن علمت منزل منزلة القسم، وجملة لتأتينّ منيّتى جواب القسم.

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٩٣.

واستشهد به على أن اللام المعلقة بحذفه، والأصل: إنى وجدت لملاك وصدره:

* كذلك أُدّبت حتى صار من خلقى *

(٢) النور / ٦. (٣) كلمة: «مجرى» سقطت من ط.

(٤) فى ط فقط: لعطفك الجملة على الجملة» وما أثبته من المخطوطات.

(٥) هو الشاهد الحادى والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واشتهد به على أن بعض العرب يقول: «لَهِنّـك لرَجلُ صِدقٍ» بلامين. وقد تحذف الثانية، ويقال: لَهنكَ رجلُ صِدق».

كما فى الشاهد. ويريد أن الثانية لام الابتداء التى تكون مع إنَّ.

والشاهد عجز، وصدره:

* أبائنةٌ حُبّى نَعمْ وتماضرُ *

وقائله مجهول.

وحُبّى وتماضر علما أمرأتين.

وقال:

* لَهِنِّى لأشقى الناس إن كنت غارمًا [١] * =١١٠٠

وقد تحذف اللام وهو قليل، كقوله:

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى لَهِنَّك من بَرْقٍ عليَّ كريمُ [٢] =١١٠١

وفيه ثلاثة مذاهب:

إحدها: لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة «إنّ»، كايَّاك وهيَّاك؛ فلما غيِّرت صورة «إن» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع.

والثانى قول الفراء، وهو أن أصله: والله إنك، كما رُوى عن أبى أدهم الكلابى: «لَه ربِّى لا أقول ذلك» بقصر اللام ثم حذف حرف الجر، كما يقال: الله لأفعلنَّ، وحَذف لام التعريف أيضًا كما يقال: لاه أبوك، ثم حذف ألف «فعال»، كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحَصَد، قال:

ألا لا بارك الله فى سُهيل إذا ما اللهُ بارك فى الرجال [٣] =١١٠٢

---

(١) هو الشاهد الثانى والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدّم قبله. والشاهد صدر «وعجزه».
* لدَوْمة بكرًا ضَيَّعته الأراقِمُ *
و«البكرْ»: الفتىّ من الإبل، وهو مفعول: «الغارم».
وجملة: «ضيعته الأراقم: نعت لـ «بكر» أى جعلته ضائعًا.
والأراقم: ستة أحياء من العرب.
وهذا الصدر ذكر البغدادى أنه رآه صدر بيت لثلاثة من الشعراء.

(٢) هو الشاهد الثالث والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه حذف اللام من خبر «لَهِنّك» حيث لم يقل: لعلىّ كريم، والكثير إثباتها.
والشاهد لفتى من بنى نُمير،
من شواهد: الخصائص ١/ ٣٥١، ٢/ ١٩٥، وابن يعيش ١٠/ ٤٢، والمقرّب ١/ ١٠٧، وشرح شواهد المغنى للسيوطى /٦٠٣ واللسان: «لهن». والهمع والدرر رقم / ٥٣٠.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستهشد به على أنه حذف الألف من لفظ الجلالة الأوّل قبل الهاء وهذا الحذف لضرورة الشعر.
من شواهد: الخصائص ٣/ ١٣٤، والمحتسب ١/ ١٨١، والممتع / ٦١١، والمخصّص ٦/ ١٦٠.

ثم حذفت همزة إنك. وفيما قال تكلفات كثيرة.

والثالث: ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم: أن أصله «لله إنك»، واللام للقسم، فعُمل به ما عُمِلَ فى مذهب الفرَّاء؛ وقول الفراء أقرب من هذا، لأنه يقال: لهنَّك لَقائم، بلا تعجُّب.

وأمَّا قولهم: إن زيدًا ليضربَنَّ، بنون التأكيد، وإن زيدًا لقام بدون «قد»، فاللام فيهما جواب قسم مقدَّر، أى: والله ليضر بنَّ، والله لَقام، وإنما[1] جاز حذف «قد» فى الماضى مع لام جواب القسم، دون لام «إن»، وإن كان كلاهما فى الأصل لام الابتداء؛ لأن القسم يحتمل الحذف أكثر، لأن هناك جملتين فى حكم جملة واحدة، ألا ترى إلى تخفيفات: أيمنَ، ووجوب حذف الخبر فى: لعمرك، وأيمن الله، وجواز حذف الجار فى: ألله لأفعلنَّ.

٢/ ٣٥٨ ولا تجىء لام الابتداء، من جملة الحروف الستة، إلا بعد «إن» المكسورة / ، وألحقَ الكوفيون بها «لكنّ» مستدلين بقوله:

١١٠٣ = *ولكنّنى من حبِّها لعميد[2]*

قالوا: إن[3] ذلك لأنها لا تغيِّر معنى الابتداء، كَإنَّ، ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع.

---

(١) وإنما سقطت من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به الكوفيون على جواز دخول اللام فى خبر لكن ومنعه البصريون، وقالوا بأنه إما شاذ وإما أن اصله: لكن أننى.

وهذا الشاهد لايعرف له قائل، ولاتتمة ولا نظير عند البغدادى.

وفى ابن عقيل ١/ ١٣٤ صدره:

* يلوموننى فى حب ليلى عواذلى *

من شواهد: الإنصاف ١/ ٢٠٩، والمغنى ١/ ١٩٢، والعينى، ٢/ ٢٤٧، والهمع والدرر رقم ٥٢٣، والأشباه والنظائر رقم : ٣٦٠، والأشمونى ١/ ٢٨٠، ورصف المبانى / ٢٣٥ - ٢٧٩.

وانظر معانى الفراء ١/ ٤٦٥.

(٣) فى المخطوطات: «قالوا وجه ذلك».

وأمَّا البصريون فقالوا: كان حق اللام ألا تجامع «إنَّ» المكسورة، أيضًا، لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التّصدر[١]، لكن، جازت مجامعتها لها، لشدَّة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد، فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف «لكنَّ»، فإنه لا تناسبها معنىً، فلم يُغتفر معها، سقوطها عن مرتبتها، وما أنشدوه، فإمَّا أن يكون شاذًا كما فى قوله:

* أمّ الحليس لعجوز شَهْرَبه[٢] * =١١٠٤

وإمَّا أن يكون فى الأصل: لكنْ اننى، فخفف بحذف الهمزة ونون «لكن»، كما خففت فى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾[٣]، اتفاقًا منهم، بحذف الهمزة، وأصله: لكن أنا.

واعلم أن «إنَّ» المكسورة ترادف «نَعَمْ»، كما يجىء فى حروف التصديق، فلا تعمل.

وترادف المفتوحةُ «لعلَّ»، فتعمل؛ والمفتوحة لكونها مع جزأيها: اسمًا مفردًا، تقع اسمًا لهذه الأحرف الستة، لكن يجب فصلها عنها بالخبر، كراهة اجتماعهما، نحو: إنَّ عندى أنك قائم، وليت فى قلبك أنك تعطينى، وكذا فى البواقى. ٢/ ٣٥٠

و«أنَّ» مع ما فى حيِّزها: بدل اشتمال من «إحدى» فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[٤]، ومن «كَمْ»، فى قوله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾[٥].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٦] فقوله «مخرجون»، خبر لأنكم الأولى، وانكم الثانية مُعَادة لتأكيد

(١) فى ب فقط ٤/ ٣٦٤: «تسقط بسببها عن مرتبة الصدر».

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثمانمائة، وسبق ذكره رقم ١٠٩١.

(٣) الكهف/ ٣٨.

(٤) الأنفال/ ٧.

(٥) يس/ ٣١.

(٦) المؤمنون/ ٣٥.

الأولى،لـمَّا تراخى ما بـينها وبين الخبر؛ كما كرر «فلا تحسبنـهم» لما تراخى ما بين مفعولَى: «لا تحسبنَّ» فى قوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[١]، ومثلـه قوله تعالى: ﴿وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٢]، وهذا قول الجَرمى، وهو الحق.

وقال المبِّرد: أنكم مخرجون: مبتدأ، خبره: إذا متم، والجملة الاسمية: خبر أنكم الأولى، أى أنكم وقتَ موتكم إخراجكم.

ويجوز وقوع: «إنَّ» المكسورة خبرًا للأحرف الستة، كقوله:

١١٠٥= * إن الخليفةَ، إن الله سرْبله[٣] *

وقوله:

١١٠٦= لقد علِم الحيُّ اليمانُون أننى إذا قلت أمّا بعد: أنّى خطيبُها[٤]

بكسر «إن»، ورُوى: أنـى بالفتح، علـى أن يكون «أنى» تكريـرًا لأننى الأولى، كما قلنا فى الآية الكريمة.

---

(١) آل عمران / ١٨٨ . (٢) يوسف / ٣٧، وفصلت / ٧.

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المكـسورة يجوز أن تقع خبرًا للأحرف لستة فجملـة إن الله سربله خبر لقوله: إن الخليفة، والرابط الهاء فى «سربله» وعجزه:

* لباس مُلْك به تُزْجَى الخواتِيم *

والشاهد لجريز، من قصـيدة، يمدح بها عبد العزيز بن الولِيد بـن عبد الملك، ديوانه / ٤٣١، من قصيدة مطلعها:

أواصلٌ أنت سلمى بعد معتبة أم صارم الحبل من سلمى فمصروم

ورواية الديوان: «ترجى» بالراء لا بالزاى كما فى الخزانة.

من شواهد: معانى الفراء ٢/ ١٤٠ - ٢١٨، وتفسير القرطبى ١٢/٢٣.

(٤) هو الشهد السابع والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد بـه على أنه روى «أنى» الثانيـة بكسر الهمزة وفتحـها، أما الكسر فعلـى أن جملة: إنى خطيبها خبر أننى المفتوحة الهمزة. ولايجوز فتحها لئلا يؤدى إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين. وأما فتحها فعلى أنـها تكرير للأولى على وجه التأكيد، و«خطيـبها» خبر أنّ الأولى، ولا خبر لأنّ الثانية لأنها جاءت مؤكدة للأولى.

والشاهد لسحبان بن وائل.

وفى سرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون/ ٢٥ برواية.

* وقد علمت قيس بن عيلان أننى *

[تخفيف إنَّ المكسورة وحكمه]

قوله: «وتحفف المكسورة.. إلى آخره» إذا خُفِّفت المكسورة، بَطَل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى فى الإعمال: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١). بتخفيف «إن».

ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية رَدٌّ عليهم.

قال المصنف: ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أُعملت أو أهملت، أمَّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المُعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل.

وقال ابن مالك، وهو حَسَن: يلزمها اللام إن خيف التباس(٢) بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنيًا أو معربًا مقصورًا.

وأمَّا إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام؛ وقولهم: أما إن جزاك الله خيرًا لم تدخل فيه اللام، لأن الدعاء لاتدخله «إن» النافية.

فإذا دخلت المخففة على الفعل، لزم عند البصرية/ كونه من نواسخ المبتدأ(٣)، ٢/ ٣٥٩ حتى لاتخرج «ان» بالتخفيف عن أصلها بالكلية.

والكوفيون يُعمِّمون جواز دخولها على الأفعال كلها قياسًا، كقوله:

تالله ربِّك إنْ قَتَلْتَ لَمسلماً وجَبَت عليك عقوبةُ المتعمِّد(٤) =١١٠٧

(١) هود/ ١١١؛ وتخفيف «إنْ» وتخفيف الميم فى هذه القراءة منسوبة إلى نافع وابن كثير، وعاصم، وشعبة، وابن محيصن.
انظر قراءة رقم ٣٦٩٤ فى معجم القراءات.

(٢) فى ب فقط ٤/ ٣٦٦: «التباسها» مكان: «التباس».

(٣) فى ب فقط ٤/ ٣٦٦: «الابتداء» مكان: «المبتدأ».

(٤) هو الشاهد الثامن والستون بعد الثمانمائة فى الخزانة. =

وقوله: «إن يَزِينُك لنفسك، وإن يِشَينكُ لهِيَهْ»(١) وهو عند البصريين شاذ.

واختُلف فى هذه اللام الفارقة: فمذهب أبى على وأتباعه أنها غير لام الابتداء التى تجامَع المشدّدة، بل هى لام أخرى للفرق، إذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى: إن علمت لزيداً قائمًا، ولما دخلت فيما لاتدخله لام الابتداء فى نحو: إن قتلت لمسلما، وإن يزينك لنفسك.

وذهب جماعة: إلى أنها لام الابتداء؛ والجواب عن قولهم: إن علمت لزيداً قائمًا(٢): أن التعليق واجب، لو دخلت على أوَّل مفعولَى أفعال القلوب، إلاَّ أنها لاتدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلا على الجزء الأخير وهو الخبر؛ وتدخل مع المثقَّلة، إمَّا على المبتدأ المؤخر، أو الخبر، أو القائم مقامه.

وفى الأمثلة الواردة في التنزيل: لا تدخل إلا على ما كان خبراً فى الأصل، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٣)، و: ﴿وَإِن كُنتَ من قَبْله لَمنَ الْغَافلين﴾(٤)، و: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسقينَ﴾(٥) و: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمنَ الْكَاذبينَ﴾(٦) ولمَّا نُصب الأوَّل لخلوه عن مانع ومعلق، فلا بدَّ من نصب الثانى، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٧)، و: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتنُونَكَ﴾(٨).

= واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول «إن» المخففة على غير الأفعال الناسخة؛ وهذا عند البصريين شاذ.

والشاهد لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام.

من شواهد: المقرب ١/ ١١٢، والمغنى ١/ ٢٣، والعينى ٢/ ٢٧٨، والتصريح ١/ ٢٣١ والهمع والدرر رقم / ٥٣٣، والأشمونى ١/ ٢٩٠ والمحتسب ٢/ ٢٥٥، وابن يعيش ٨/ ٧١ - ٧٢ - ٧٦، والإنصاف / ٦٤١ .

(١) فى ب ٤/ ٢٦٦: «لهبه» بالباء، تحريف.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «إن علمت لزيداً قائمًا»: «أنّ هذا مثال مخترع مالهم به شاهد من كلام من يحتج بقوله، ويلزم تعليقها لأفعال القلوب، لو دخلت على أول مفعوليها لكنها» لاتدخل الخ.

(٣) البقرة/ ١٤٣.

(٤) يوسف/ ٣.

(٥) الأعراف/ ١٠٢.

(٦) الشعراء/ ١٨٦.

(٧) القلم/ ٥١.

(٨) الإسراء/ ٧٣.

وأمَّا قوله: «إن قتلت لمسلما»، و: «إن يزينك لنفسك»، فشاذ.

وفرق الكسائى بين «إن» مع اللام فى الأسماء، وبينها معها فى الأفعال، فجعلها فى الأسماء: المخففة؛ وأمَّا فى الأفعال فقال: إن، نافية، واللام بمعنى «إلاَّ»، لأن المخففة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن مَعنى النفى راجع إلى الفعل.

وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقًا، دخلت فى الفعل، أو فى الاسم، واللام بمعنى «إلاَّ».

وقال البصريون: لو كانت اللام بمعنى «إلاَّ»، لجاز: جاءنى القوم لَزَيدًا أى: إلا زيدًا؛ ولا يلزم ما قالوا، إذ ربمَّا اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لمَّا» بالاستثناء بعد النفى [أو معنى النفى](١).

ومَنع أبو على فى المكسورة المخففة المهملة، من تقدر ضمير الشّأن بعدها(٢) وجوَّز ذلك بعضهم قياسًا على المفتوحة، وقد مرَّ فى باب الضمائر.

[تخفيف أنّ المفتوحة]

قوله: «وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شأن مقدَّر»، قد مرَّ ذلك فى ضمير الشأن، مع الخلاف فى ذلك. وحكَى بعض أهل اللغة إعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم: أظن أَنْك قائم، وأحسب أنْه ذاهب، وهذه رواية شاذة غير معروفة.

وأمَّا فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط، قال:

فلو أَنْكِ فى يوم الرخاء سألتِنى طلاقك لم أَبخلْ وأنتِ صديق(٣) =١١٠٨

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/٣٦٨.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «من تقدير ضمير الشأن بعدها»: «وخالفه بعضهم فأضمر بعدها ضمير الشأن قياسًا على المفتوحة، والأول أولى لاختصاص المفتوحة بذلك لما مرّ فى قسم الأسماء فى ضمير الشأن».

(٣) هو الشاهد الثامن بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٤٧٤.

واستشهد به على أنّ «أن» المخفقه المفتوحة لاتعمل فى الضمير إلاّ فى الشعر.

وقال:

١١٠٩= بأنْك ربيع وغيث مَريـــع وأنْك هناك تكون الثِّمالا(١)

قوله: «ويلزمها مع الفعل.. إلى آخره»، قد مضى شرحه فى نواصب المضارع.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية، فقد تكون الجملة مجرَّدة، كقوله:

١١١٠= أَنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعل(٢)

وقد تكـون مصدرةً بلاَ، نـحو: علمت أنْ لا شـىء لك، أو بأداة الشـرط، نحو: علمت أنْ مَـن يضربْك أضربْه، أو: يرُبَّ، نـحو: علمت أنْ ربَّ خصـمٍ لى، على مذهب الكوفيين، أو: بكَمْ، نحو: علمت أن كمْ غلاَم لى.

★★★

---

(١) هو الشاهد التاسع والستّون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم قبله.

و«الغيث»: المطر والكلأ ينبتُ بماء السَماء، والمراد به هـذا لوصفه بالمرَيع، وهو الخصيب بفتح الميم وضمها.

وفى القاموس: مرُع الوادى: أكلأ كأمرع، مثلثه الراء، والـثمالا بكسر الثاء هو: الذّخر، وقيل: هو الغياث.

والشـاهد من قصـيدة عدتهـا عشرون بيـتا لجنـوب رثت بها أخـاها عمرًا ذا الـكلب. انظـر زهر الآداب/ ٧٩٥.

من شـواهد: الإنـصاف /٢٠٧، وابـن يعيـش ٨/ ٧٥، والمغـنى ١/ ٢٩، والـتصـريح ١/ ٢٣٢، والأشمونى ١/ ١٩١.

وقبل الشاهد:

وقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرّ أفقٌ وهبّت شَمالاً

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الستّمائة، وسبق ذكره رقم ٧٨٩ وصدره:

* فى فتية كسيوف الهند قد علموا *

[معنى كأنّ ولكنّ، ولعل، وليت شعرى]

(ص): «كأنك، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكنَّ للاستدراك يتوسط بين كلامَين متغايرين معنًى وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيداً قائمًا، ولعلّ للترجِّى، وشذ/ الجرُّ بها». ٢/ ٣٦٠

[كأنّ]

(ش): فى «كأنَّ» قولان، قال بعضهم: إنها غير مركَّبة، لعدم الدليل عليه.

ومذهب الخليل: أن أصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إن زيداً كالأسد، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجَب فتح «إنَّ» المكسورة، رعاية لِلَفظ الكاف، لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظًا، وهى فى المعنى باقية على حالها، لم تَصرْ بالفتح حرفًا مصدريًا، فصار الكاف مع «أنّ» كلمة واحدة، فلا محلّ للكاف، كما كان لها حين كانت فى محل خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا فى كاف «كذا» و«كأيِّن»، ولا تقتضى ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت فى محلّ الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارَّة.

فإذا خففت «كأنَّ» فالأصح إلغاؤها، وقد جاء:

* كأنْ ورِ يديْه رشاءا خُلْبِ[1] * =١١١١

(١) هو الشاهد السبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ إعمال كأنْ المخففة فصيح، والأفصح إلغاؤها، وقد جاء إعمالها فى هذا الشاهد وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظًا.

و«الرشاء» بكسر الراد والمدّ: الحبْل، وجمعه أرشية. وهو فى الشاهد مثنى مرفوع بالألف، وأصله رشاءان بهمزة بين ألفين، وحذفت نونه للإضافة لـ «خُلب»، والخلب بضم الخاء واللام وتسكينها: الليف. وقيل: البئر البعيدة القعر.

والشاهد منسوب لرؤية. انظر ملحقات ديوانه/ ١٦٩.

وذكر البغدادى أنه رأى فى «التخمير» وهو شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء العجم، وتبعه الكرمانى فى شرح أبيات الموشح، وهو شرح الكافية للخبيصى أنه ما قبل هذا البيت:

* ومُعتدٍ فظٌ غليظِ القلب * =

وقال:

١١١٢= وصدرٍ مشــرق اللون كــــأن ثدياه حُقَّان[١]

وإذا لم تعملها لفظًا، ففيها ضمير شأن مقدَّر عندهم، كما فى «أنْ» المخففة.

ويجوز أن يقال: إن ذلك غير مقدرً بعدها لعدم الداعى إليه، كما كان فى «أن» المخففة، لكن لـمَّا لزم الفعلية التى تليها ما لزِم «أن» المخففة من حروف العِوض، قوى إضمار الشأن بـعدها، إجراءً لها مجرى «أن». ولزومُ حرف الـعِوض بعدها فى الفعلية، يُقوِّى كونها مركبة من الكاف وأنَّ.

ويجىء بعد المهملة: اسمية، كقوله:

١١١٣= عَبأْت له رُمحًا طــويلاً وألةً كأنْ قبسٌ يُعلَى بها حين تُشرعُ[٢]

وفعلية، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[٣]، وقوله رضى الله عنه فى نهج البلاغة: «كأن قد وردت الأظعان» وقوله:

= وبعده:

* غادرته مجدّلاً كالكلب *

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٨٠، والإنصاف / ١٩٨ والمقرّب ١/ ١١٠، والعينى ٢/ ٢٩٩، والتصريح ١/ ٢٣٤، واللسان: «خلب».

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم قبله.

وهذا الشاهد قائلة مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨١، والإنصاف ١/ ١٩٧، وأوضح المسالك رقم / ١٥٢، والهمع والدرر رقم / ٥٣٩. وابن عقيل ١/ ١٤١، والأشمونى ١/ ٢٩٣

(٢) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد بـه على أن «كأنّ» المهملة لفظًا يجىء بعدها جملة اسمية خبرًا لها، واسمها المقدرّ هنا ضمير الشأن.

والشاهد من أبيات عشرة لمجمِّع بن هلال

من شواهد: الإنصاف / ٢٠٣، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٧١٨.

(٣) يونس / ٢٤.

أَفِد الترحل غيرَ أن ركابنا　　　لما تَزُل برحالنا وكأنْ قدِ[١] =١١١٤

أي: وكأن قد زالت بها؛ وإن جاء بعدها مفرد كقوله:

تُمشّي بها الدّرْماءُ تسْحبُ قُصبْهَا　　　كأن بطنُ حُبلى ذاتِ أونَيْنِ مُتْئم[٢] =١١١٥

---

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم٦٣٦ .

واستشهد به على «كأن» المهملة لفظًا يجىء بعدها جملة خبرًا وهى هنا محذوفة، والتقدير: قد زالت بها.

وجاز حذفها لدلالة قوله: «لما تزل برحالنا»، واسمها المحذوف عند الشارح ضمير الشأن، والأولى جعله ضمير الركاب لما تقدم، وهى الإبل التى يسار عليها، الواحدة: راحلة، ولا واحد لها من لفظها.

(٢) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «كان» إذا وقع بعدها مفرد فاسمها يكون غير ضمير الشأن، والتقدير: كأن بطنها بطن حبلى، وإنما عدل عن ضمير الشأن، لأن خبره لا يكون ألاّ جملة.

والشاهد ـ كما فى الخزانة - ثانى بيتين أوّلهما:

وخيفاءَ ألقى الليث فيها ذراعه　　　فسرَّتْ وساءت كلَّ ما شٍ ومُصْرِم

تمشى بها الدّرماء.... البيت.

و«خيفاءَ»: روضة فيها رطب ويَبس، وهما لونان: أخضر وأصفر، وكل لونين خيفٌ، وسُمىّ الخَيْفُ خيفًا، لأن منه حجارة سودًا وبيضًا.

وقوله: ألقى الليث فيها ذراعه، يقول: مُطرت بنوء الذرّاع وهى ذراع الأسد فسرّت الماشى أى صاحب الماشية، وساءت المصرم: الذى لامال له، لأن الماشى يرعيها ماشيته والمصرم بتلهف على ما يرى من حسنها، وليس له ما يُرعيها.

وقوله: «تمشّى بها الدّرماء» يعنى الأرنب، وإنما سُمّيّت الدرماء لتقارب خطوها، وذلك لأن الأرانب تدرم دَرْمًا: تقارب خطوها وتخفيه، لئلا يقص أثرها، فيقال: درْماء وكان ينبغى أن يقول: دارمة:

وقوله: «تُسْحِب قصبْها» والقصّب: المِعى مقصور، والجمع أقصاب وإنما أراد بالقصب: البطن بعينه واستعاره.

يقول: فالأرنب قد عظم بطنها من أكل الكلأ وسمنت، فكأنها حبلى. و«الأونان»: العدلان.

يقول: كأن عليها عِدْلين لخروج جنبيها وانتفاجهما، ويقال: أوَّن الحمار وغيره: إذا شربَ حتى ينتفخ جنباه.

و«متئم»: اسم فاعل من أتأمت المرأة كأفعلت: إذا وضعت اثنين فى بطن فهى متئم، فإذا كان ذلك عادتها فهى متآم كمفعال.

والشاهد منسوب إلى ذى الرّمة. انظر ملحقات ديوانه/ ٧٥٩.

من شواهد: الإنصاف / ٢٠٤، واللسان: «أون»، و«مشى» وفى ب فقط ٤/ ٣٧١: «ذات حولين» بالحاء واللام، وتحريف.

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أى: كأن بطنها بطن حبلى، وقوله:

١٠١٦ = ويومـــا تُوافينا بـوجـهٍ مقسَّم كأن ظبيةٌ تعطو إلى ناضر السَّلَمْ[1]

برفع ظبية، يجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة ظبية، واسم كأن محذوف، أى: كأنها ظبية،

ويُروَى: كأن ظبيةً بـالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بـجرِّها على أنَّ «أنْ» زائدة، أى: كظبيةٍ.



(١) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به: على أنه روى برفع «ظبية» ونصبها وجرّها.
و«تعطو» تـتطاول. و«وارق السّلَم»: الذى أخرج ورقـه، و«مقسم»: أى بوجه محسّـن، وأصله من القسمات، وهى مجارى الدموع وأعالى الوجه.
ويروى: «إلى وارق السّلم»، و«السلم»: شجر بالبادية معروف.
والشاهد مـختلف فى نسبـته. قيل: إنه لعلبـاء بن أرقم اليشكرى مـن جملة أبيات قالـها فى شأن امرأته، وقيل: لابن أصرم البشكرى، وقيل: لراشد بن شهاب اليشكرى.
من شـواهد: سيـبويه ١/ ٢٨١، وشـرح شذور الـذهب / ٢٥٢، وقطـر الندى/ ٢١٨، والمـقرّب ١/ ١١١، والمنـصف ٢/ ٢٢١، وابن الـشجـرى ٢/ ٣ وابن يعـيش ٨/ ٧٢، والهـمع والـدرر رقم / ٥٤٠، والأشمـونى، ١/ ٢٩٣، والإنصـاف / ٢٠٢، والمغنى ١/ ٣٢، وأمـالى القـالى ٢/ ٢١٠، والكامل للمبرد ١/ ١١١.

[لكنّ]

قوله: «ولكنَّ»، هي عند البصريِّين مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا» و«إنَّ» المكسورة، المصدَّرة بـالكاف الزائدة، وأصله: لا كإنَّ، فنقلـت كسرة الهمزة إلى الكـاف، وحذفت الهمـزة، فـ«لا» تفيد أن ما بـعدها ليس كـما قبلهـا بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا، و«إن» تحقق مضمون ما بعدها.

ولا يخفى أثر التكـلف فيما قالوا، وهو نوع من علِم الغيـب، وفيه نقل الحركة إلى المتـحرك، وهو كما قـالوا: إنّ «كَمْ» مركـبة من الكاف و«مـا»، والأصل عدم التركيب.

قوله: «بـين كلامين مـتغايرين مـعنىً»، أي: في الـنفي والإثبات، والمـقصود: التغاير المعنوي لا اللفظي، فإن اللفـظي قد يكون نحو: جاءني زيد، لكن عمراً لم يجئ؛ وقد لا يكون؛ كـقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾[1]، أي: ولكن الله لم يُرِكَهُم كثيراً.

وتقول: زيد حاضر، لكن عـمراً مسافر، ولا يلزم التضاد بينهمَـا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما بوجه ما، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ﴾[2]، فإن عَدَم الشكـر غير مناسب للإفضـال، بل اللائق به أن يُشكَر المفُضِل، ومثله كثير.

فإذا خففت ألغـيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مـخففة، ولا أعرف به شاهداً.

ويجـوز دخول الواو عـليهـا مشدَّدة / ومـخففـة، ويجوز كـون الواو عاطـفة ٢/ ٣٦١ للجملة على الجملة؛ وجعلُها اعتراضيةً أظهر من حيث المعنى.

---

(١) الأنفال/ ٤٣.

(٢) البقرة/ ٢٤٣.

وجاءَ في الشعر حذف نون المخففة للساكنين، قال:

١١١٧ = فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ ولاكِ اسْقنى إن كان ماؤكَ ذا فَضْلِ(١)

[ليت]

قوله: «وليت للتمنى.. إلى آخره»، قد مضى شرحه فى أول هذا الباب.

[لعلّ]

قوله: «ولعلَّ للترجى، وشذ الجرّ بها»، فيها إحدى عشرة لغة؛ أشهرها: لعلَّ، وعَلَّ؛ وجاء: لَعَنَّ بعين غير معجمة، و: لغَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون؛ وجاء: رَعَنَّ، ورَغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام، ولأَنَّ، وأنَّ، ولَعَاءَ بالمدّ، قال:

١١١٨ = لعاءَ اللهَ فضّلكم علينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيم(٢)

وقد يقال: لعلَّت، كربُتَّ.

وعقيل: يجرُّون بلعلَّ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وكذا، بِعَلَّ، مكسورة اللام ومفتوحتها؛ قال:

١١١٩ = فقلت: ادْعُ أخرى وارفع الصوت جَهْرَةً لعلَّ أبى المغوار منك قريب(٣)

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن حذف النون من: «لكنْ» لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهًا بالتنوين أو بحرف المدّ واللين، من حيث كانت ساكنة - وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف، كما أن حرف المدّ واللين ساكن، والمدّ فضل صوت والشاهد من قصيدة للنجاشى الحارثى.
من شواهد: سيبويه ١/ ٩، والخصائص ١/ ٣١٠، والمنصف ٢/ ٢٢٩، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، وابن يعيش ٩/ ١٤٢، والمغنى ١/ ٣٢٣ والهمع والدرر رقم ١٧٠٤، والأشباه والنظائر رقم / ٢٤٢ والأزهية / ٣٠٦، والأشمونى ١/ ٢٧١.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «لعاء» لغة فى «لعلّ» كما فى البيت، قال البغدادى: ولم أرمن أنشده كذا إلاّ ابن الأبنارى فى كتاب «الإنصاف».
و«الشريم» وكذلك الشّروم: هى المرأة المفُضاة، وهى التى صار مسلكاها واحدًا.
من شواهد: المقرب ١/ ١٩٣، والعينى ٣/ ٢٤٧، والتصريح ٢/ ٢، والأشمونى ٢/ ٢٠٤.

(٣) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
=

وهى مشكلة، لأن جرَّها، عمل مختص بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال، وكونُ حرف عاملاً عملَ الحروف والأفعال فى حالة واحدة مما لم يثبت.

وأيضًا، الجارّ لابدَّ له من متعلق، ولا متعلَّق لها هنا، لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، فهى مثل «لولا»، الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه: جارَّة لا متعلق لها.

وفى البيت الذى أنشدناه، إن رُوى بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعلَّ، وهو ضمير الشأن، مقدَّر، وأبى المغوار مجرور بلام مقدرة، حذفت لتوالى اللامات، أى: لعله لأبى المغوار منك: جواب قريب.

ويجوز أن يقال: ثانى لامَى لعلَّ محذوف، واللام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنه سَمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونقِل أيضًا، ذلك عن يونس وأبى عبيدة والأحمر.

وإن رُوى بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضًا مقدر، مع حذف ثانى لامَىْ لعلَّ، لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت الأولى، فى لام الجر.

ويجوز فى هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعًا، أى انتعِش، دعاء له، فأدغم تنوينه فى لام الجر.

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة.

١١٢٠ - لعلَّ اللهِ يُمْكِنُنى عليها ... جِهارًا من زُهير أو أُسيدِ[1]

= واستشهد به على أن «لعل» فى لغة عُقَيل جارّة، ولهم فى لامها الأولى الإثبات والحذف، وفى الثانية الفتح والكسر.

والشاهد من قصيدة مرثيّة لكعب بن سعد الغنوىّ.

من شواهد: العينى ٣/٢٤٧، والمغنى ١/٢٢٢، ٢/٧٨، والتصريح ١/١٥٦، ٢١٣، والأشمونى ١/١٢٤، ٢/٢٠٥، والهمع والدرر رقم / ١١٢١ والنوادر لأبى زيد / ٢١٨، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٣٧، ورصف المبانى / ٣٧٥، وأمالى القالى ٢/١٥١.

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه تتعذر هنا تلك التخريجات المتقدمة فى البيت قبله، فيتعيّن كون: «لعل» فيه حرف جر، ولفظ الجلالة مجرورًا به، ولا يصح أن يدّعى أن الأصل: «لعاالله» وهو ظاهرٌ تعالى=

بجرّ «الله».

واللام الأولى فى «لعلَّ» زائـدة عند البصرية، أصلية عنـد الكوفية، لأن الأصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفّة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتّلعب[١] بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سُمِّى بها لـم تنصـرف عند البـصريين، للتركـب والعلـمية، وكذا عـند الكوفيين، لشبه العجمة والعلمية، لأنها ليست من أوزان كلامهم.

[أحوال الاسم والخبر بعد دخول الأحرف الستة]

واعلم أن حـال الاسم والخبر بعد دخـول هذه الأحرف عليهـما كحالهمـا قبل دخولهـا، لكنه يجب تـأخير الخبر ههـنا، إلا أن يكون ظرفًا أو جـارًا أو مجرورًا، فيجـوز توسطه بـين هذه الحروف وأسـمائها، نـحو: ان فى الدار زيـدًا، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة، وجـب تأخيره، نحو: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً ﴾[٢] كما فى المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه فى باب المرفوعات، فى خبر «إنَّ».

ولا يجوز حذف أسـمائها التى لـيست بضمير الـشأن إلا فى الشعر، عـلى قلة وضعف، كقوله:

= الله عن ذلك علوً كبيرًا.

ولا يمكن أن يكون تقديره: لـعلّه لله يمكننى، بتقدير ضمير الشـأن. وجرّ الجلالة إمّا بلام مقدّرة كما قال ابن عصفور، وإمّا باللام المدغمة فى لام لعلّ المخفقة كما قال أبو على سواء كانت لام لعل مكسورة أم مفتوحة فى لعلّ الله، فإن ذلك لاوجه له لامعنىً ولا صناعة.

أما الأول فظاهر، وأمّا الثانى فلأنه لايصح أن يكون: «لله» خبر ضمير الشأن، لأنه ليس بجملة إذا لم يقع خبرًا لمبتدأ.

والشاهد لخالد بن جعفر. وهو جاهلى.

و«أسيد» فى الشاهد هو أخو زهير بن جَذيمة بن رواحة الـعبْسى وضمير «عليها راجع إلى مُقربَة فى البيت السابق للشاهد. وهو:

مُقَرّبةٌ أو اسيها بنفسى وأُلحِفُها ردائى فى الجليد

من شواهد: أمالى المرتضى ١/ ٢١٢، والتصريح ٢/ ٣.

(١) فى ب: «والتلقب بها» صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) المزمل / ١٢.

فلو كنت ضبّيًا عرفت قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ غليظُ المشافر[1] =١١٢١

فيمَن روَى برفع «زنجىّ» أى: ولكنك زنجى، ومَن روَى بنصبه، فالخبر محذوف، أى: ولكن زنجيًا هكذا، لا يعرف قرابتى.

وأمَّا ضمير الشأن فيجوز حذفه فى الشعر كثيرًا، كقوله:

إنَّ من لام فى بنى بنت حسّا نَ، أَلُمه وأعْصِه فى الخطوب[2] =١١٢٢

وقوله:

إن من يدخل الكنيسة يومًا يَلْقَ فيها جآذرًا وظباء[3] =١١٢٣ ٢/ ٣٦٢/

وذلك لأن أداة الشرط، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة.

وأمَّا فى غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً، لكن بشرط ألاَّ يلى الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول: إنّ قام زيد بمعنى إنه قا م زيد.

وحكى الخليل عن بعض العرب: إنَّ بك زيد مأخوذ، أى: إنه، وتقول: إنَّ فى الدار يجلس أخواك، قال:

---

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه لايجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا فى الشعر على قلة وضعف كما فى هذا البيت، والتقدير: ولكنك زنجّى و«المشافر»: جمع مِشْفر بكسر الميم وفتح الفاء، وهو شفة البعير، واستعير هنا لشفة الإنسان لما قصد من بشاعة الخلقة.
والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٤٨١ يهجو رجلاً من ضبّة.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٢، والمنصف ٣/ ١٢٩، وابن يعيش ٨/ ٨١ والمقرب ١/ ١٠٨، والمغنى ١/ ٢٢٦، والهمع والدرر رقم / ٥١٢ ومجالس ثعلب ١/ ١٠٥، والمحتسب ٢/ ١٨٢، وأسرار البلاغة / ٣٦ تحقيق محمود شاكر، والإنصاف/ ١٨٢، والمغنى ١/ ٣٢٣.

(٢) هو الشاهد السابع بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٤٧٣.
واستشهد به على أن ضميرًا الشأن يجوز حذفه فى الشعر كثيرًا بخلاف حذف اسم هذه الحروف، فإنه وإن اختص حذفه فى الشعر، لكنه بضعف وقلة.

(٣) هو الشاهد الثامن والسبعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨١.
واستشهد به على ما استشهد به فى البيت السابق.

١١٢٤ = كـأنَّ علـى عِرْ نينه وجبيـــنهِ أقام شُعاعُ الشَّمس أو طلع البدرُ[١]

وإنما جاز حذف ضمير الـشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيـره، وهو الجملة فهو كالزائد؛ وجاء فى الخبر: «انَّ مِن أشدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون».

وعند الكسائى: «مِن» فيه زائدة، وعند ابن كـيسان الحروف فى مثله غير عاملة لفظًا كالمكفوفة.

وإذا عُلِم الخبر جاز حذفه مطلقًا، سـواء كان الاسم معرفة أو نكرة، والكوفيون يشترطون تنكير الاسم، لكثرة ما جاء كذلك، نحو قوله:

١١٢٥ = إنَّ محــلاً وإنّ مـــرتحـلا وإنّ فى السَّفْر إذْ مضْوا مَهَلا[٢]

أى: ان لنا محلاّ فى الدنيا، ومرتحلاً فى الآخرة، وإن فى رحيل السَّفر إذ مضوا إلى الآخرة مَهَلاً، أى سبَقًا، أى: لا يرجع الراحلون إلى الآخرة.

---

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهـد به على أن حذف ضمير الـشأن فى غير الشعـر يجوز بقلّة إن لم يل هـذه الأحرف فعل صريح كما فى البيت ومثله فى الكلام جائز بقلة نحو: إن بك زيد مأخوذ.
و«العـرِنين» بالـكسر: هو مـن كل شىء أوله، ومـنه عرنيـن الأنف لأوّله وهو مـا تحت مجتـمع الحاجبين، وهو موضع الشمم.
وقائل هذا البيت مجهول.
من شواهد: الهمع والدرر رقم / ٥١٤.

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه إذا اعلم الخبر جاز حذفه سواء كان الاسم نكره أم معرفة، وسواء كرّرت إنّ أم لا؟
فالأول كما فى المصراع الأول من البيت، والتقدير: إن لنا محلاً فى الدنيا ما عشنا، وإن لنا مرتحلاً فى الآخرة.
و«السّفر»: جمع مسافر. والسفْر: الرفاق قد توغلوا فى المضيّ لارجوع لهم - ونحن على أثرهم عن قريب، وقوم سفْر مثل صاحب وصحْب وسُفّار مثل راكِـب وركّاب، والسّفر بفتحتين: قطع المسافة ويقال فى رحيل من رحل ومضى مَهَلٌ أى لايرجع، والمهلُ: السَّبق
والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٧١.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٤، وابن الشجـرى ١/ ٣٢٢، وابن يعيش ١/١٠٣، والهمع والدرر رقم / ٥٠٨، والمقتضب ٤/ ١٣٠ والخصائـص ٢/ ٣٧٣، والمحتسب ١/٣٤٩، ودلائل الاعجاز/ ٢٢٤، والمقرب ١/١٠٩، والمغنى ١/ ٨٧ - ٢٦٣، والأشباه ولنظائر/ رقم / ٢٣٠.

وتقول: إن مالاً وإن ولداً، وإن غيرَها إبلاً أو شاءً، أى: إن لنا ذلك

والفراء يشترط فى جواز حذف أخبارها: تكرير «إن»، كما قيل، إن أعرابيًا قيل له: إن الزبابة الفأرة[1]، فقال: إن الزبابة، إن الفأرة، أى: هما مختلفان.

والردّ على المذهبين: ما رُوى أن المهاجرين قالوا: يارسول الله، إن الأنصار نصرونا ووصلونا، قد فَضَلونا وآوونا وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام: ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا: بَلَى يارسول الله، فقال عليه السلام: إنَّ ذلك؛ أى: إن ذلك كذلك.

وما رُوى من قول عمر بن عبد العزيز، لِمَن مَتَّ إليه بقرابة: «إن ذلك»، أى مصدَّق، ثم ذكر الماتُّ حاجته، فقال عمر: «لعل ذلك»، أى: لعل مطلوبك حاصل.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]، أى: هلكوا، وقيل: الخبر: يصدون، والواو زائدة؛ وقال الشاعر:

خَلاَ أنَّ حيّاً من قريش تفضّلوا ... على الناس أو أنّ الأكارمَ نَهشلا[3] =١١٢٦

قال ابن يعيش: لم يأت خبر «إن» المحذوف، إلاَّ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال: والجيِّد أن يقدَّر فى: إن ذلك، ولعلَّ ذلك: الظرف، أيضًا؛ أى إن لَك ذلك، ولعلَّ لك ذلك.

---

(١) فى هامش ط: الزبابة: فأرة صمّاء، يضرب العرب بها المثل، فيقال: «أسرق من زبابة».

(٢) الحج/ ٢٥.

(٣) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هذا البيت يردّ على الكوفيين فى اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم، وعلى الفراء فى اشتراطه تكرير أنّ، فإنه حذف خبر أن المفتوحة الهمزة الثانية، وبدلالة، ما قبله تقديره: تفضلوا، واسمها معرفة، وهى غير مكرّرة، وأمّا أنّ الأولى المفتوحة الهمزة أيضًا فخبرها مذكور.

و«الأكارم»: جمع أكرم، و«نهشلاً» بدل من الأكارم وهو أبو قبيلة.

والشاهد نسبه ابن يعيش إلى الأخطل وليس فى ديوانه.

من شواهد: المقتضب ٤/ ١٣١، والخصائص ٢/ ٣٧٤، وابن الشجرى ١/ ٣٢٢، وابن يعيش ١/ ١٠٤، والمقرب ١/ ١٠٩.

وأقول: لا مُلجئ إلى جَعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلِمَ نرتكبه؟ بل نقدِّر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفًا كان أولا.

وقد يسدّ مسدَّ الخبر: واو المصاحبة، نحو: إنَّ كلَّ رجل وضيعتُه، والحال نحو: إن ضربى زيدًا قائمًا.

[ليت شعرى]

وأمَّا قولك: ليت شعرى؛ فالشعر بمعنى الفطنة، مصدر من شعرت اشعُر كنصرت أنصرُ، أى فطنت له. قال سيبويه: أصله: ليت شعرتى حذفوا الهاء فى الإضافة كما فى قوله: أبو عُذرها[1]؛ فلعلَّه لم يثبت عنده مَصْدراً إلا بالهاء، كالنِّشدة، والاَّ فلا موجب لجعل المَصدر من باب الهيئة كالجِلْسة والرِّكبة.

والتزم حذف الخبر فى: ليت شعرى؛ مردَفًا باستفهام، نحو: ليت شعرى: أتأتينى أم لا؟ وهذا الاستفهام مفعول «شعرى»، كما ذكرنا فى أفعال القلوب فى نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ أى لَيت علمى بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل.

٢/٣٦٣ وقال المصنف: هذا الاستفهام قائم مقام الخبر، كالجار والمجرور، فى: ليتك فى الدار؛ وفيه نظر، لأن «شعرى» مصدر، معناه متعلق بمضمون / الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول «شعرى»، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه، لأن علمك بالشىء: غير ذلك الشىء.

وقال ابن يعيش: الاستفهام سادٌّ مسدَّ الخبر، كسدِّ جواب «لولا» مسدَّ خبر المبتدأ [الذى بعده][2] وفيه أيضًا نظر[3] لأن محل خبر «شعرى» الذى هو مصدر، بعد جميع ذيوله، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون

(١) العذراء: البكر جمعه: العذارَى، والعذارِى، والعذراوات.
وأبو عذرها أى أول من فصن بكارتها.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٣٧٨.
(٣) كلمة: «نظر» سقطت من ب ٤/٣٧٨.

الاستفهام فـى مقام الخبر، ومقامه بـعده؟ بل هو خبر وجَب حذفـه بلا سادٍّ مسدَّه، لكثرة الاستعمال.

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله:

ليت شعرى مسافرَ بنَ أبى عَمْـــ رٍو ولـــيتٌ يقـولها المحزون[١] =١١٢٧

أى: ليت أنجتمع أم لا؟ ومسافر، منادى.

وقد يخبر هـهنا، بشرط الإفادة، عن نكـرة بنكرة، لأنا ذكرنا فى بـاب المبتدأ، أن التخصيص غير مـشروط فى المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يُـخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لـئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعـرابيهما، وأما ههنا فالإعرابان مختلفان، قال:

فإن شفاءً عبرة مهراقة[٢] =١١٢٨

على ما أنشد سيبويه.

ويجوز أيضًا، الإخـبار عن النكرة بالمعـرفة، نحو: إنَّ كريمًا أبوك، قـال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[٣]، كما قلنا فى باب كان، فى:

* أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ[٤]* =١١٢٩

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الاستفهام بعد: ليت شعرى قد يحذف كما فى البيت، وتقديره: ليت شعرى أنجتمع أم لا؟
والشاهد لابى طالب عم النبى ﷺ رثى بها مسافرًا المذكور.
وهو مطلع قصيدته. انظر غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب/ ١٦٨.

(٢) هو الشهد الحادى والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٢٦.
واستشهد على أنه يجوز فى باب إن الإخبار عن النكره بالنكره وتمام الشاهد:
* فهل عند رسم دارس من معوّل *

(٣) الأنفال/ ٦٢.

(٤) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة. وقد سبق ذكره رقم ٦٣٤.
واستشهد به على أنه يجوز فى باب كان الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وصدر الشاهد:
* فإنك لاتبالى بعد حول *

ويجوز أن يكون «كفافًا» في قوله:

١١٣٠= فليت كفافًا كان خيرَك كلَّه ... وشرُّك عنيّ ما ارتوى الماءُ مرتوي(١)

اسم ليت، والجملة خبره، على أَنْ يُروَى «خـيرك» بالنصب، فيكون اسم كان، أيضًا نكرة، لكونه ضميرًا راجعًا إلى «كفافًا».

وإن رُوى برفعه، فاسم «ليت»، ضميـر شأن محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافًا، خبره.

ولم يُثَـنَّ لكونه مصـدرًا في الأصل، و«عنِّى» مـتعلق بكـفافًا، أي: مكفـوفين عني؛ والماء، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى مرتوٍ من الماء.

وقيل: شرُّك مرتو، بتقدير: مرتويًا: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعني خيـرُك كفافًا، أي: كان خيرُك كفـافًا وشرُّك مرتويًا عني، أي كـافًا، فحذف النصب ضرورة كما في قوله:

١١٣١= * فلو أن واشٍ باليمامة دارُه(٢) *

ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعًا، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماء ريَّان.



---

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز أن يكون «كفافًا» اسم ليت، وجـملة كان خبرها واسمها الضمير المستتر فيها، الراجع إلـى كفاف، وخبرها: «خيرك» بالنـصب، فيكون اسم كان أيضًا نكـرة كاسم ليت لكونه راجعًا إلى كفاف.
والشاهد ليزيد بن الحكم الثّقفي كما في «أمالي ابن الشجري» ٢/ ٢٩٤.
مـن شواهـد: ابن الـشجـري ١/ ١٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، والإنـصاف ١/ ١٨٤، والمـغنـى ١/ ٣٢٠، والأشباه والنظائر رقم / ٧٥٧.

(٢) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة.
واستشهد به على أنه حذف النصب من «واشٍ» لضرورة الشعر، وكان القياس: «فلو أن واشيًا».
والشاهد من قصيدة لمجنون بنى عامر: ديوانه/ ١٢٣، وعجزه.
* وداري بأعلى حضرموت أهتدى ليا *
من شواهـد: ابن يعيش ٦/ ٥١، وشـرح شواهد الشافـية/ ٧١ - ٤٠٥، والمغنى ١/ ٣٢١ والـهمع والدرر رقم / ١١٦، والأشمونى ١/ ١٠٠، وحاشية يس ١/ ٩٠.

[حروف العطف ومعانيها]

(ص): «الحروف العاطفة[١]: الــواو، والفاء، وثُــم، وحتــى، واو ، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكن، فالأربعة الأولى للجمع، فالواو لـلجمع مطلقًا، لا ترتيب فيها، والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه، لتفيد قوّة أو ضعفًا.

(ش): اعلم أن بـعضهم عدَّ «أَيْ» المفسِّرة منها، وعـند الأكثرين: أن ما بـعدها عطف بيان لمـا قبلها، كما قال بعضــهم : إن «بَلْ» التى بعدها مفـرد، نحو: جاءنى زيد بل عمرو، أو: ما جاءنى زيد بل عمرو، ليست منها، لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلهــا، وبدل الغلط بدونها غـير فصيح، وأمَّا معــها ففصيح مطرد ، فــى كلامهم، لأنها موضوعة لتدارُك مثل هذا الغلط.

[الواو]

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: ألاَّ تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ، كما كانت «أو» و«إمَّا» وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل، فى زمان أو فى مكان، فقولك جاءنى زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثُمَّ عمرو، أى حصل الفـعل من كليهــما، بخلاف: جاءنى زيـد أو عمرو، أى حصل الفـعل من أحدهما دون الآخر.

قوله: «فالواو للجمع مطلقًا» ، معنــى المطلق ، أنه يحتمل أن يكون حَصَل من كليــهما فى زمان واحــد، وأن يكون حَصَــل من زيد أوّلاً، وأن يكون حــصل من عمرو أوَّلاً/ فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لادليلَ فى الواو على شىء منها. ٢/ ٣٦٤

هذا مذهب جميع البـصريين والكوفيين، ونقل بعضهــم عن الفراء، والكسائى

(٤) علق الشريف على قوله: «العاطفة» بقوله:
العطف فى اللغة: الإمالة ، والثنى، وإنما سميت حروف الـعطف لإمالتها ما بعدها إلى ما قبلها ، وتشريكها إياه معه، وفى الاصطلاح: ربط لفظ بلفظ بأحد الحروف العشرة.

(شرح الكافية جـ ٦ : ١٠)

وثعلب والرَّبَعى، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء : أنها للترتيب. دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب[نحو المال بين زيد وعمرو، وتقاتل زيد وعمرو](١) وفيما: الثانى فيه قبل الأول، كقوله:

١١٣٢= *أوجَوْنة قُدحَت وفُضَّ ختامها*(٢)

وقوله تعالى : ﴿وَاسْجُدِى وَارْكَعِى﴾(٣) وقوله: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾(٤) والأصل فى الاستعمال: الحقيقة، ولو كانت للترتيب، لتناقض قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾(٥) وقوله تعالى فى موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾(٦) إذ القصة الواحدة [إذ يكون الدخول متقدمًا على القول متأخرًا عنه فى حالة واحدة](٧).

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٣٨٢

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن الواو لا تدل على الترتيب بل تدخل على متقدم على ما قبله كما هنا، فإن فض الختام قبل القدح وصدره:

أُغلى السِّباء بكل أدكنَ عاتقٍ

و«السِّباء»: اشتراء الخمر، ولا يقال فى غيرها، يقال: سبأت الخمر أسبؤها سِباء، بفتح عين الماضى والمضارع أى أدفع الثمن غاليًا.

و«الدكنة» : لون يضرب إلى السّواد، يعنى زِقًّا قد صلح وجاد فى لونه ورائحته لعتْقه، والزّق: الظرف، و«عاتق» بمعنى عتيق صفة أدكن ، و«الجوْنة» : الخابية مطليّة بالقار.

و«قدحت»: غُرِفتْ، والمِقْدحة: المغرفة، و«ختامها» طينها الذى يختم به.

والشاهد من معلقة لبيد : قال الزوزنى: يقول : أشترى الخمر غالية السعر باشتراء كل زق أدكن أو خابية سوداء قد فُض ختامها واغترف منها.

وقوله: قدحت وفض ختامها فيه تقديم وتأخير، تقديره، فض ختامها وقدحت، لأنه ما لم يُكسْر ختامُها لا يمكن اغتراف ما فيها من الخمر.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٩٢، ورصف المبانى / ٤٤١، والعينى / ٤/ ١٢٥.

(٣) آل عمران / ٤٣.

(٤) الجاثية / ٢٤.

(٥) البقرة/ ٥٨.

(٦) الأعراف/ ١٦١.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٣٨٢.

ثم اعلم أن الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، فى فعل واحد ، نحو : قام زيدوعمرو، أى حصل منهما القيام. ومرَّة تجمع الفعلين فصاعداً فى اسم واحد نحو: قام زيد وقعد، أى حصل كلا الفعلين من زيد.

ومرة تجمع مضمونى الجملتين فصاعداً فى الحصول، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، ونحو : زيد قائم وعمرو قاعد[١] .

فإن قلت: لو لَم تجىء بالواو فى عطف الجملة، لَعُلِم، أيضًا، حصول مضمونى الجملتين، فما فائدتها؟

قلنا: بَلَى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحًا: أن يكون الكلام الأول غَلَطًا، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصًا فى حصول الأمرين معًا، ففائدة الواو فى مثله، كفائدة: «لا» فى مثل قولك: ما جاءنى زيد ولا عمرو ـ كما يجىء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدَّه النحاة فى الزوائد.

---

(١) بعد قوله: «وعمرو قاعد» زيادة فى المخطوطات وهى:

«فلولا الواو لجاز توهّم أن الاسم الأول فى الصورة الأولى، والفعل الأوّل فى الثانية: والكلام الأول فى الثالثة والرابعة واقع عن سهو وغلط ، والثانى تدارك له ، أو لجاز توهّم أن المتكلم فى المواضع الثلاثة قصد أحدهما، إذ كثيرًاما يورد الكلام بـ« لا» أو مع القصد إلى معناه كقول الشّاك: كنت آكل تمرًا زبيبًا أى أحدهما، وكذا تقول: خرج زيد دخل عمرو ، فإنه كما يحتمل القطع بوقوع الأمرين كليهما وهو الظاهر يحتمل وقوع أحدهما، فبالواو تصير الجمعيّة نصًا ، كما بـ«أو» يصير معنى أحدهما نصًا، ثم إذا نَفَيْتَ، نحو: جاءنى زيد وعمرو مثلاً، قلت: ما جاءنى زيد وعمرو، فهو نفى لمركب أعنى المجيئين ، والمركب كما ينتفى بانتفاء جزئيه معًا ينتفى أيضًا بانتفاء أحد جزئيه، دون الآخر ، فيحتمل أن يكون معناه انتفاء المجيئين كليهما، وأن يكون المعنى انتفاء أحد المجيئين، فإذا قصدت التنصيص، على المعنى الأول جئت بـ «لا» الزائدة، بعد واو العطف ، فقلت: ما جاء زيد ولا عمرو.

وقد تزاد طردًا حيث لا يمكن نفى أحد الفعلين كما فى قوله تعالى: **﴿وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾** ، **﴿وَمَا يَسْتَوِى الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾** لأن الاستواء بمعنى التساوى، وإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلابد من انتفائها من الآخر أيضًا ، وما قيل: من أن زيادة «لا» لدفع وهم أن المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت لشىء، لأن نفى الشىء مطلقاً وإرادة نفيه مقيدًا خلاف الظاهر، كما تقول : ما جاءنى رجل، وتريد رجل قصير أو نحوه، فإن كرّرت العامل فقلت: ما جاءنى زيد، وما جاءنى عمرو فهو عند سيبويه للمجيئين إلخ.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءنى زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءنى زيد وعمرو، بلا قيد، فهو فى الظاهر نفى للاحتمالات الثلاثة ، أى: لم يجيئا، لا فى وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألاَّ يعطف على المنفى بالواو، إلاَّ وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءنى زيد ولا عمرو، وذلك لأن الواو، وإن كان فى الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع فى وقت، وعلى الترتيب، إلاَّ أنه، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع فى وقت، كما فى المفعول معه، وواو الصرف، ومع العطف أيضًا، نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد، وكل/ رجل وضيعته خيف أن يكون مراد المتكلم : ما جاءنى زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع فى وقت، لا ترتُّب مجىء أحدهما على مجىء الآخر، فجىء بلا، فى الأغلب دفعًا لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفى الاحتمالات الثلاثة. ٢/٣٦٦

وقد تزاد فيما لا يحتمل الترتيب طرداً ، كقوله تعالى: ﴿وَلا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾(١) وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ﴾(٢).

وإن أردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض، فلابدَّ من القيد، نحو: ما جاءنى زيد وعمرو معًا، أو ما جاءنى زيد أوَّلاً وعمرو ثانيًا، أو : ما جاءنى زيد ثانيًا وعمرو أوَّلاً، فينتفى بعد أن تقيِّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران.

وأمَّا لو كررت العامل فقلت : ما جاءنى زيد، وما جاءنى عمرو، فهو، عند سيبويه نفى للمجيئين ، المنقطع أحدهما عن الاخر، كأن المخاطب توهَّم أنه حصل مجىء، كل واحد منهما، لكن منقطعًا عن مجئ الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازنى: هو أيضًا، نفى للاحتمالات الثلاثة، كما كان من دون تكرير

(١) فصلت/ ٣٤.
(٢) فاطر / ٢٢.

العامل، وهذا القول أقرب ، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفى، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو وأكثر.

[فاء العطف]

قوله: «والفاء للترتيب»، اعلم أن الفاء تفيد الترتيب، سواء كانت حرف عطف أو، لا، فإن عطفت مفردًا، على مفرد، ففائدتها: أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى قولك: زيد فعمرو: أى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيدًا فعمرًا، أى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد.

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها، كما كان فى نحو: جاءنى زيد فعمرو، بل فى مصادر تلك الصفات كقولك: جاءنى زيد، الآكل فالنائم، أى: الذى يأكل فينام ، كقوله:

يا لهف زيّابةَ للحارثِ الصا   بح فالغانم فالآيب[1]   =١١٣٣

أى الذى يُصبح فيغنم فيؤوب.

وإن لم يكن الموصوف واحدًا، فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو قولهم فى صلاة الجماعة : يقدَّم الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصح.

وإن عطفت الفاء جملة على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل ، نحو: قام زيد فقعد عمرو.

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل: كون المذكور بعدها، كلامًا مرتبًا على ما قبلها فى الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها فى الزمان، كقوله تعالى:

---

(١) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثلاثمائة وسبق ذكره رقم ٣٩٧.

﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[١] وقوله: ﴿وَأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾[٢] فإن ذكر ذمّ الشيء أو مدحه يَصِحّ بعد جَرْى ذكره.

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل،على المجمل ، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[٣] الآية، وتقول: أجبته فقلت لبيك، وذلك أن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[٤] لأن تبييت البأس تفصل للإهلاك المجمل.

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد ، بمعنى «إلى» على ما حكى الزجاجي تقول العرب : «مُطرنا ما زبالة فالثعلبيّة»[٥] بحذف «بين» مع كونه/ مرادًا، وتقيم ٢/ ٣٦٤ المضاف إليه مقام المضاف، ويعرب بإعرابه، وهذا كما تقول: «هي أحسن الناس ما بين قَرن إلى قدم»[٦]، وما بين قرن فقدم، وما قرنًا فقدمًا، ولا يجوز حذف «ما»، لكونهِ موصولاً فلا تقول: مُطرنا زبالة فالثعلبية، ولا: هي أحسن الناس قرنًا فقدما، وحُكي إجازته عن هشام ومَثلُ قوله:

---

(١) الزمر/ ٧٢.

(٢) الزمر/ ٧٤.

(٣) هود/ ٤٥.

(٤) الأعراف/ ٤.

(٥) ذكر البغدادي: أن الثعلبية بفتح الثاء وسكون العين: هي بئر منسوبة إلى ثعلبة بن مالك بن دودان بن أسد، وهو أول من احتفرها، وهي من أعمال المدينة.

و«زبالة» : من أعمال المدينة، سميت بضبطها الماء ، وأخذها منه كثيراً من قولهم: إن فلانًا لشديد الزّبْل للقرب .

وقال ابن الكلبي عن أبيه سميت بزبالة بنت مسعود من العماليق نزلت موضعها فسمّيت بها.

(٦) مأخوذ من شاهد آخر مجهول القائل وهو:

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ... ولا حبال محبٍّ واصل تصِلُ

انظر الهمع والدرر رقم / ١٥٩٧ .

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقْط اللِّوى بين الدَّخُولِ فحَوْملِ[1] = ١١٣٤
فتُوضِحَ فالمِقراةِ لم يعفُ رسمُها لِمَا نَسَجَتْها من جَنُوبٍ وشَمْألِ

الفاء فيه بمعنى «إلى» ، أى: منازل بين الدَّخول إلى حَومل، إلى توضِح إلى المِقراة.

فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو، إذ الفعل لا يتعلق به حرفا جرٍّ بمعنى واحد، كما مرَّ بلا عطف؟

قلت: يُستعمل فى تحديد الأماكن، نحو قولك: اشتريت ما بين الموضع الفلانى، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفًا، لدلالة الكلام عليه، قال النابغة الجعدي:

---

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى ، أى منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة.
«والسّقط» مثلث الأول: ما تساقط من الرمل، و«اللوى» كإلى : ما التوى من الرمل، والدّخول وحومل فى بلاد أبى بكر بن كلاب أو هما بلدان بالشام.
و«توضح» : موضع ما بين الرمل السَّبَخَة، وأود، : موضع ببلاد مازن و«المقْراة»: حدّ اليمامة، والمِقراة فى غير هذا الموضع : الغدير الذى يجتمع فيه الماء من قولهم: «قريت الماء فى الحوض: إذا جمعته وقوله: «لما نسجتها» تعليل لعدم الإعفاء والإمحاء.
قال الأصمعى: إن الريحين إذا اختلفتا على الرسم لم يعفواه، لأن الرّيح الواحدة تسفى على الرسم فيدرس، وإذا اعتورته ريحان فسفت عليه أحداهما فغطته، ثم هبتّ الأخرى كشقت عن الرسم ما سفت الأخرى .
والشاهد مطلع معلقة امرئ القيس .
من شواهد سيبويه ٢/٢٩٨، ومجالس ثعلب ١/١٠٤، والمنصف ١/ ٢٢٤، ودلائل الإعجاز ٢٥٣، ٢٨٠- ٢٨٥، وابن الشجرى ٢/٣٩ والإنصاف /٦٥٦، وابن يعيش ،٢/ ١٢٨ ، ٤/١٥، ٩/٣٣- ٧٨-٨٩، ١٠/ ٢١، وشرح شواهد الشافية / ٢٤٢، ورصف المبانى /٣٥٣، والمغنى /١/ ١٧٤, ٣٩٤، والعينى ٤/٤١٤، والتصريح ٢/ ١٣٦، والهمع والدرر رقم / ١٥٨٧ - ١٥٩٥.

١١٣٥= أيا دار سَلْمى بالحَرُوريّة اسلمي إلى جانب الصَّمَّان فالمتثلَّم[1]
أقامت به البَرْدَين ثم تذكرت منازلَها بين الدَّخول فجُرْثم
ومسكنُها بين الفُرات إلى اللوَي إلى شُعَبٍ تَرْعى بهنَّ فَعَيْهَمِ

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعنى «إلى» فحذفه مع فاء العطف التى هى بمعناه: أولى، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف.

ويجوز أن يكون المعنى: قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل، فمنازل توضح فمنازل المقراة، وكذا فى غير هذا الموضع.

وأما قوله:

١١٣٦= *يا دارمية بالعلياء فالسند*[2]

---

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يستعمل فى تحديد الأماكن «إلى» محذوفًا منها العاطف كما فى البيت الأخير، فإن واو العطف محذوفة من «إلى» الثانية على خلاف القياس.
وعلق البغدادى على الرّضى بقوله: «وكان ينبغى الاكتفاء بالبيت الثالث لأنه موضع الشاهد، وحذف ما قبله.
وقال البغدادى: «البردين بفتح الموحدة مثنى برد، وأراد به طرفى الشتاء، والبْردان أيضًا: الغداة والعشى، و«جرثم» ماء من مياه بنى أسد.
وفى المخطوطات وط: «العروب» بدل «الفرات» وهو تحريف كما نص على ذلك البغدادى.
و«الشعب» جمع شعبة، وهو مسيل ماء من ارتفاع إلى بطن الوادى، أصغر من التلعة.
و«عيهم»: جبل بالغوْر بين مكة والعراق.
والشاهد للنابغة الجعدى، ديوانه /١٣٧، والأبيات المذكورة مطلع قصيدته فى الديوان، وعدّتها، أربعة عشر بيتًا.
من شواهد: ابن الشجرى١/ ١١٧.

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الفاء فيه لإفادة الترتيب فى الذكر، فتكون عاطفة على معناها، ولم يكن جعلها بمعنى «إلى» كما تقدم فى أول التخريجين فى بيت امرئ القيس لعدم ظهور الغاية.
وعجز الشاهد:

أقوت وطال عليها سالف الأمد.

والشاهد مطلع قصيدة للنابغة الذبيانى، ديوانه / ٣٠. =

فالفاء فيه لإفادة الترتيب فى الذكر، لأنه يذكر فى تعريف الأمكنة : الأخَصّ بعد الأعم، فكأنَّ العلياء موضع وسيع، تشتمل على مواضع منها السَّند ، فهو كقولك: دارى ببغداد فالكرخ.

فإذا نفيت مثلاً ، قولك: جاءنى زيد فعمرو، فقلت: ما جاءنى زيد فعمرو، فأنت ناف لتعقيب مجئ عمرو لمجىء زيد، فيمكن أن يحصل المجيئان فى حالة ، وأن يحصلَ مجئ عمرو قبل مجىء زيد.

هذا الذى ذكرنا كله، حكم فاء العطف .

[فاء السببية]

والتى لغير العطف أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهى التى تسمَّى فاء السببية، وتختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه ومَن جاءك فأعطه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه.

وتعريفه: بأن يصلح تقدير «إذا» الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى فى مثالنا: إذاكان كذا، فأكرمه، وهو كثير فى ا لقرآن المجيد ، وغيره، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الأَسْبَابِ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا﴾[2].

أى: إذا كان عندك هذا الكبْر فاخرج، وقال: ﴿ رَبِّ فَأَنظِرْنِي﴾، أى إذا كنت لعنتنى فأنظرنى، وقال: ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴾[3] أى إذا اخترت الدنيا على

= من شواهد : المحتسب ١/ ٢٥١، وابن الشجرى ١/ ٢٧٤، ٢/ ٨٢ ، والعينى ١/ ١١١، وشذور الذهب / ١٦، والمغنى٢/ ٥، والتوضيح/ ١٧، والهمع والدرر رقم / ٢٥٨، والتصريح١/ ١٤٠، والأشمونى ١/ ٢١٠، ومجالس ثعلب٢/ ٤٣٥.

(١) ص/ ١٠.

(٢) ص/ ٧٦-٨٢.

(٣) الحجر/ ٣٦ ـ ٣٧.

الآخرة فإنك من المـنظرين، ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ﴾ أى إذا أعطيـتنى هذا المراد فبـعزتك ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ .

وكثيرًا ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سببًا[١] لما قبله، كقـوله تعالى: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾[٢] وتقـول: أكرم زيدًا فـإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو شرط فى المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى، وذلـك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكـس فتقول : أكرمه فإنه فاضل.

ثم اعلم أنـه لا تنافى بين السـببية والعاطفة ، فـقد تكون سببيـة وهى مع ذلك عاطفة جـملة على جملـة ، نحو: يقوم زيد فـيغضب عمرو، ولكـن/ لا يلازمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه. ٢/ ٣٦٧

ثم إنه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها موقع الفاء[٣] السببية، وليست بها، بل هى زائدة وفائدة زيادتها : التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، كما تقدم فى الظروف المبنية .

وقد تجيء زائدة فى غيـر هذا الموضع المذكور، نحو: زيدٌ فُوجـد، عند الأخفش وقوله:

١١٣٧= *فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي*[٤]

ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب [بلا مهملة][٥] لا ينافيها كون الثانى المترتب

(١) فى ب فقط ٤/ ٣٨٨ : «مسببًا» بالميم بدل «سببًا».

(٢) الحجر/ ٣٤. (٣) كلمة «الفاء» سقطت من ب ٤/ ٣٨٨.

(٤) هو الشاهد السادس والأربعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧٠ .

واستشهد به على أن إحدى الفاءين زائدة ، ولم يعيّن الزائد وصدر الشاهد:

لا تجزعى إن مُنْفِسٌ أهلكته

وهو للنمر بن تولب الصحابى رضى الله عنه.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب٤/ ٣٨٨.

يحصل بتمامه فى زمان طويل. إذا كان أوّل أجزائه متعقبًا لما تقدم، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١) فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن لا يتم فى مدّة ومهلة، فجيء بالفادنظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: ثم تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار ، جاز، و كذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ نظراً إلى تمام صيرورتها عَلَقة، ثم قال: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ إمَّا نظراً إلى تمام الطور الأخير، وإمَّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة .

[ثم]

قوله: «وثمَّ مثلها بمهلة» أى مثل الفاء فى الترتيب، إلا أنها تختص بالمهلة والتراخى، ومن ثَمَّ قال سيبويه فى : مررت بزيد ثم عمرو: إن المرور: مُروران.

ولا تكون إلا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التامّ، ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء، وقد تجىء فى الجمل خاصة، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾(٣) فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى: فرع التراخى ومجازه. وكذا فى قوله تعالى:﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ ثم قال : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾(٤) فإن الإيمان يعيد المنزلة من فكِّ الرقبة، والإطعام ، بل لا نسبة بينه وبينهما ، وكذا

---

(١) الحج/ ٦٣.
(٢) المؤمنون / ١٣-١٤.
(٣) الأنعام/ ١
(٤) البلد ١١/ ١٧.

قوله: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾(١) فإن بين توبة العبد، وهى انقطاع العبد إليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونًا بعيداً.

وقد تجيء «ثم» لمجرد الترتيب فى الذكر، والتدرّج فى دَرج الارتقاء، وذكر ماهو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخى والبُعد بين تلك الدرج ولا أنَّ الثانى بعد الأول فى الزمان، بل ربَّما يكون قبله، كما فى قوله:

١١٣٨= إنَّ مَن سادَ ثم سادَ أبُوه ثم قد سادَ قبل ذلك جَدُّهْ(٢)

فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدَّه ، لأن سيادة نفسه أخصّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد .

وإن كانت سيادة الأب مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه، فثُمَّ، ههنا، كالفاء فى قوله تعالى: ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾(٣) كما ذكرنا.

وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضًا، لمجرَّد التدرج فى الارتقاء، وإن لم يكن الثانى مترتبًا فى الذكر على الأول، وذلك أن تكرر الأول بلفظه، نحو: بالله ، فبالله، والله ثم والله، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٤) وقوله: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾(٥) .

وأما قوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ /ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾(٦) فأقام

٣٦٨/٢

---

(١) هود / ٣.

(٢) هو الشاهد التسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ثم» منه لمجرّد الترتيب فى الذكر .

والشاهد أول أبيات سبعة لأبى نواس مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبى جعفر ، انظر ديوانه / ٤٩٣ ط بيروت.

من شواهد المغنى ١/ ١٢٥ ، والهمع والدرر رقم / ١٦٠٥ .

(٣) الزمر/ ٧٢.

(٤) الانفطار / ١٧-١٨ .

(٥) التكاثر / ٣, ٤ .

(٦) يونس / ٤٦ .

العلة مقام المعلول، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[١] أي بقي على ذلك الهُدى من التوبة، والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾[٢] أي ابقنا عليه ، فاستعجل ثُمَّ إمّا نظرًا إلى تمام البقاء أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل ، فيكون كما قلنا في قوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾[٣] من الوجهين.

[دخول همزة الاستفهام على الواو، والفاء، وثم]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[٤] الآية، فقوله: أو كلما عطف على ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا﴾ والهمزة لإنكار الفعل[٥].

وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْلا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا ﴾[٦] عطف ﴿لَمْ يَكْفُرُوا﴾ على : ﴿قَالُوا لَوْلا أُوتِيَ﴾ .

وكذا تدخل على فاء العطف ، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾[٧] فقوله : ﴿أَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ عطف على: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ أي بعضهم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة ، أفأنت تسمع هؤلاء الصمم، وكذا قوله : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾[٨] أي ينظر إليك غير مبصر في الحقيقة .

---

(١) طه/ ٨٢. (٢) الفاتحة/ ٦.

(٣) المؤمنون/ ١٤. (٤) البقرة / ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) في المخطوطات: «النبذ» مكان «الفعل».

(٦) القصص/ ٤٨. (٧) يونس / ٤٢.

(٨) يونس / ٤٣.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير، إذا دخلت على النفى ، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّه يَأْتِيكُم بِضِيَاء أَفَلا تَسْمَعُونَ﴾[١] أى إذا كان كذا، فلمَ لا تسمعون؟ وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾[٢] فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ، أو التقرير.

وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثمَّ» المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿ مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾[٣] فثمَّ ، ههنا، مثلها فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[٤] لأن الإيمان بالشىء مستبعد من استعجاله استهزاء ، وهذه الحروف ، ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدَّر، كما يدَّعيه جار الله فى الكشاف، ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها فى أوَّل الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه، ولم تجىء إلا مبنية على كلام متقدم.

[زيادة الواو، والفاء وثم]

هذه الحروف الثلاثة تجىء عند الأخفش زائدة .

والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة للحروف من الزيادة.

أما الواو ، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾[٥] قال البصريون: جواب «لمَّا» محذوف، أى... وتله للجبين ونـاديناه، كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى ، وكذا قوله:

١١٣٩ = *فلما أجزنا ساحة الحى وانتحي* [٦]

---

(١) القصص/ ٧١.

(٢) القصص/ ٧٢.

(٣) يونس / ٥٠, ٥١.

(٤) الأنعام/ ١.

(٥) الصافات ١٠٣ .

(٦) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن الواو فى قوله: =

وأما قوله:

ولمَّا رأى الرّحمنُ أن ليس فيهـــمُ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدر[1] =١١٤٠

وصـــب عليهم تَغْلِبَ بْنَة وائــل فكانوا عليهم مثل راغية البَكْرِ

فالمعنى: غضب عليهم، وصبَّ بحذف المعطوف عليه، وكذا قوله:

فإذا وذلك يا كُبيشَةُ لم يكُن إلا كَلَمَّة حالمٍ بخيَال[3] =١١٤١

= «وانتحى قيل: زائدة، وانتحى جواب لمّا.

وهو قطعة من بيت من معلقة امرئ القيس وهو:

فلما أجزنا ساحة الحىّ وانتحى بنا بطنُ خَبت ذى قِفاف عَقَنْقَل.

قال البغدادى: «أجزنا قطعنا، وجزنا: سرنا فيه» و«انتحى»: اعترض و«البطن المكان المنخفض والخبت، ما انخفض من الأرض، والقفاف: جمع قُفّ وهو ما غلظ من الأرض، «العقنقل: الرمل المتلبد، وأصله من العقل وهو الشد.

من شواهد: معانى الفراء ٢/ ٥٠, ٢١١، والمنصف ٣/ ٤١، والإنصاف / ٤٥٧، والمعلقات.

(١) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن صبّ ليس جواب «لمّا» والواو زائده كما يقول الكوفيون، بل هى عاطفة على الجواب المحذوف كما قدره الشارح المحقق و«البكر الصغير من الإبل، و«الراغية مصدر بمعنى الرغاء وهو صوت البعير.

والشاهد للأخطل، ديوانه / ٤٣٠.

(٢) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الواو ليست زائدة كما يقول الكوفيون بل هى عاطفة على مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا إلمامك، وذلك الإلمام. ويذكر البغدادى، أن هذا البيت لتميم بن أبى مقبل، وأراد: فإذا هذا وذلك ولم يخص واحدًا، لأن كل شيء زائل فهو كالأحلام. ويذكر البغدادى أيضًا أنه لم يحضره الآن ما قبل البيت، ولهذا لم أعرف مرجع الإشارة.

ويبدو أن البغدادى لم يكن لديه نسخة من ديوان ابن مقبل والشاهد فى ديوان ابن مقبل / ٢٥٩ من قصيدة مطلعها:

سائل بكبشة دارس الأطلال قد هيجتك رسومُها لسؤال

وقيل الشاهد فى الديوان:

صدحت لنا جيداءُ تركضُ ساقُها عند الشُّروب مجامع الخلخال

فضُلا تنازعها المحابضُ صوتها بأجشَ لاقَطِع ولامصْحال

وفى هامش الديوان: امرأة جيداء. إذا كانت طويلة العنق حسنة وتركضُ ساقها: أى تركض لساقها ما يلى الخلخال من الثياب

الشروب: القوم يشربون على الشراب.

والفضل: المبتذل فى ثوب واحد. والمحابض: الأوتار، والقطع: الصوت المتقطع، والمصحال من الصحل، وهو انشقاق الصوت. ورواية الديوان: «كحلمة» مكان «كلّمة».

أي: فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

وأما الفاء ففي قوله:

=١١٤٢ أراني إذا ما بِتُّ ، بِتُّ علي هوى فثمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديًا.(١)

قيل: الفاء زائدة ، وقيل: بل الزائد «ثمَّ لحرمة التصدّر.

وأجاز الأخفش: زيدفوجد، وزيد فقائم، قياسًا على زيادة الفاء، مستدلاً بقول الشاعر:

=١١٤٣ وقائلة خولانُ فانكح فتاتَهُم وأُكرومة الحيَّين خِلوٌ كما هيا(٢)

٢/ ٣٦٩ والفاءُ/ في قوله:

=١١٤٤ أبا خراشة أمَّا أَنْت ذا نَفَرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضَّبُع(٣)

زائدة عند البصريين دون الكوفيين، كما مرَّ في بابه.

وأمَّا «ثمَّ» فقال الأخفش: هي زائدة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أولى، وإلاَّ، فليُحكمْ بزيادة الحرف.

وأنشد أبو زيد لزيادة «أم» قول الراجز:

=١١٤٥ يا دهرُ، أم ما كان مَشْيي رَقَصا بل قد تكون مِشْيَتى توقُّصا(٥)

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الستمائة ، وقدسبق ذكره رقم ٨٠٨.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون، وسبق ذكره رقم ٨٠ ـ٢٧٢.
واستشهد به على أن الفاء زائدة.

(٣) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٢٦٧ .

(٤) التوبة/ ١١٨ .

(٥) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

=

[حتى]

قوله: «وحتى مثلها»، يعنى: مثل «ثم» فى الترتيب والمهلة

وقال الجزولى: المهلة فى «حتى»، أقلُّ منها فى «ثمَّ» فهى متوسطة بين الفاء، التى لا مهلة فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمهلة.

والذى أرى: أن «حتى» لا مهلة فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أنَّ المعطوف هو الجزء الفائق، إمَّا فى القوَّة أو فى الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه؛ وقد يكون تعلق الفعل العامل[1] فى المعطوف عليه والمعطوف، بما بعد «حتى» أسبق من تعلقه بالأجزاء الأُخَر، كقولك: تَوَفَّى الله كلَّ أبٍ لى، حتى آدم، وقد يكون تعلقه به فى أثناء تعلقه بالأجزاء الأُخر، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها أيضاً كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهناً، من الأضعف إلى الأقوى، كما فى مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما فى: قدم الحُجَّاج حتى المشاة.



= واستشهد به على أن أبا زيد أنشده، وقال: «أم» فيه زائدة والرجز قائلة مجهول.
و«الرقص» بفتحتى الراء والقاف. هو الخبب فى رأى ابن فارس و«توقصا»: هو تقارب الخطو. وقيل: شدّة الوطء، وكلاهما من فعل الهرم، وهذا شكاية من دهره.
يقول: أنا فى حداثتى وشبابى لم أمش بعافية، بل تكون مشيتى مستمرّة كمشى الشيوخ العاجزين.
من شواهد: المقتضب ٣/ ٢٩٧، والمنصف ٣/ ١١٨، وابن الشجرى ٢/ ٣٣٦.

(١) كلمة: «العامل» سقطت من ب ٤/ ٣٩٥.

[أو، إمَّا، أم]

(ص): «وأو، وإمَّا، وأَمْ، لأحد الأمرين مبهماً، وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويين، والآخَر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثَمَّ لم يجز: أرأيت زيداً أم عمراً، ومن ثمَّ كان جوابها بالتعيين دون «نعم» أوْ «لا»، والمنقطعة، كبَلْ والهمزة، مثل: إنها لإبل أم شاء، و: إمَّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إمَّا، جائزة مع أو».

[أو]

(ش): اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و«أو»؛ و«إمَّا» العاطفتان فى المعنى سواء إلاّ فى شىء واحد، وهو أنّ «أو» تجىء بمعنى «إلى» أو إلاّ.

وتجىء أو أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدها الاَّ الجُمل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف، وإذا كانت حرف عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءنى زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أبالى: أقمت أو قعدت.

وتقول فى الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أى: بل أقيم على كل حال، وهى فى هذه الصورة محتملة للعطف، فتكون على ذلك التقدير متردِّداً بين الخروج والإقامة.

وأمَّا قوله:

١١٤٦= بَدَتْ مثلَ قَرْن الشّمس فى رَوْنَق الضُّحى وصورتِها أو أنْتِ فى العين أملح[1]

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ «أو» فيه حرف استئناف للإضراب ولايحتمل أن تكون عاطفة، إذْ لايصح =

فلا يحتمل العطف إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله: قرن الشمس، كما هو حق المعطوف؛ وكذا فى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(١)، أى: بل يزيدون؛ وإنما جاز الاضراب بَلْ فى كلامه تعالى، لأنه أخبَر عنهم بأنهم مائة ألف، بناءً على ما يحزِرُ(٢) الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالما بعَدَدهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ، تعالى، فى التحقيق، فأضرب عمَّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أى أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾(٣)، بناءً على ما يقول الناس فى التحديد ثم أضرب عمَّا يغلطون فيه، فى هذه القضية / إن قالوا ذلك، وحقق، وقال: «أو هو أقرب»، أى بل هو أقرب. ٢/ ٣٧٠

وقالوا: انَّ لـ: أو، إذا كان فى الخبر ثلاثة معان: الشك، والإبهام، والتفصيل، وإذا كان فى الأمر، فله معنيان: التخيير والإباحة.

فالشك: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب؛ فإذا قلت: جاءنى زيد أو عمرو، ولم تعرف الجائى منهما، فأوِ، للشك، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لبيد:

=قيام الجملة بعدها مقام قوله: «مثل قرن الشمس» كما هو حق المعطوف.

والشاهد لذى الرمّة. انظر ملحقات ديوانه / ٧٤٦.

من شواهد: المحتسب ١/ ٩٩، والخصائص، ٢/ ٤٥٨، والإنصاف/ ٤٧٨، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٧٢، والأزهية / ١٢٨. وانظر تفسير القرطبى ١/ ٤٦٣.

(١) الصافات/ ١٤٧.

(٢) فى القاموس: الحزْر: التقدير، والخرْص كالمَحْزَرة

(٣) النحل/ ٧٧.

١١٤٧= * وهل أنا إلاَّ من ربيعة أو مُضَر[١] *

والظاهر: أنه كـان يعرف أنه من أيِّهما، وقـال الله تعالى: ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾[٢].

والتفصيل: إذا لم تشك، ولم تقصد الإبـهام على السامع، كقولك: هذا إمَّا أن يكون جوهراً أو عَـرَضًا، إذا قصدت الاستدلال على أنه جـوهر لا عَرَض أو على أنه عرض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأمَّا فى الأمـر، فإن حصل للمـأمور بالجمع بيـن الأمرين فضيلـة وشرف، فى الغالـب، فهى للإباحة، نحو: تَعلَّم الـفقه أو النحو، وجالس الحسن أو ابن سِيرين، وإلاَّ فهى للتخيير، نحو: اضرِبْ زيداً أو عمراً.

والفرق بـينهمـا أن الإباحة يجـوز فيها الجـمع بين الـفعليـن والاقتصار عـلى أحدهما، وفى التخيير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع هذا ما قيل.

وينبغى أن تعرف أن جـواز الجمع بين الأمرين فى نحو: تعلَّـم الفقه أو النحو، لم يُـفهم مـن «إمَّا» و«أو»، بل لـيستا إلاَّ لأحـد الشيـئين فـى كل موضـع، وإنما استفيـدت الإباحة مما قبل العـاطفة وما بعدها مـعًا، لأن تعلم العلـم خير، وزيادة

---

(١) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أو» فيه للإبهام على السامع، وقصد به الردّ على الكوفيين فى زعمهم أن «أو» فيه. بمعنى الواو.

والشاهد للبيد، ديوانه/ ٧٩، وهو مطلع قصيدة يخاطب بها ابنتيه لما حضرته الوفاة. وصدره:

* تمنى ابنتاى أن يعيش أبو هما *

من شـواهد: ابن يـعيش ٨/ ٩٩، والمغـنى / ٦٣٠ - ٧٤٦ والهـمع والدرر رقـم / ١٧٦٩، وابن الشجرى ٢/ ٣١٧، والأزهية/ ١٢٢.

(٢) يونس/ ٢٤.

الخير خير[١]، فدلالة «أو» و«إمَّا» فى الإباحة والتخيير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعانى تعرض فى الكلام، لا من قِبَل «أو»، و«إمَّا» بل من قِبَل أشياء أخر؛ فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قَصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة، من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأمَّا فى سائر أقسام الطلب فالاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، لا يعرِض فيه شىء من المعانى المذكورة.

وأمَّا التمنى نحو: ليت لى فرَسًا أو حمارًا، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ فى الغالب من العادات أنَّ مَن يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معًا.

وأمَّا التحضيض، نحو: هلاَّ تتعلم الفقه أو النحو، وهلاَّ تضرب زيدًا أو عمرًا.

والعَرْض نحو:ألا تتعلم الفقه أو النحو، وألا تضرب زيدًا أو عمرًا، فكالأمر، فى الإباحة والتخيير بحسب القرينة.

ولما كثر استعمال «أو» فى الإباحة التى معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال:

وكان سيَّان أن لا يُسرِحوا نَعَمًا أو يُسْرِحوه بها وأغبرَّت السُّوح[٢] =١١٤٨

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: وزيادة «الخير خير» وهى:

«وأما دلالة «أو» فى الإباحة أو فى التخيير على أحد الشيئين فهى على السواء ، بل معانى الشك والإيهام والتفصيل والتخيير والإباحة جميعًا ليست ممّا استفيد من أو، وما دلت عليه، إذ هى لا تدل فى جميع مواقعها إلا على أحدالشيئين، أو الأشياء ، وتلك المعانى المذكورة، تعرض فى الكلام إلخ .

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة ، وسبق ذكره رقم ٤٠٥ .

واستشهد به على أنّ «أو» فيه بمعنى الواو.

وفى ب فقط «غنمًا» مكان «نَعَما».

فإن «سيَّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، وقال:

=١١٤٩ سيَّانِ كسرُ رغيفهِ أو كسر عَظْمٍ من عظامهْ[١]

وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أو «إلاَّ» كما تقدَّم فى نواصب المضارع، وإذا نفيت الخبر، نحو: رأيت زيدًا أو عمرًا، فإن أردت نفى رؤيتهما معًا، قلت: ما رأيت واحدًا منهما، أو ما رأيت أحدهما، أو ما رأيت زيدًا ولا عمرًا.

وإن أردت نفى رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعيَّن عندك ذلك الواحد ، وقصدت تعيينه للمخاطب سمَّيته، نحو: ما رأيت زَيدًا، أو: ما رأيت عمرًا، وإن لم يتعيَّن عندك ، أو تعيَّن لكن[٢] قصدت الإبهام قلت: ما رأيت زيدًا أو عمرًا، فيكون المعنى: ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر.

٢/ ٣٧١ وكذا إن نفيت الأمر وهو النهى، كما إذا قلت مثلاً فى : اضرب / زيدًا أو عمرًا: لا تضرب زيدًا أو عمرًا، فالقياس يقتضى أن يكون المعنى: لا تضرب أحدهما، واضرب الآخر، كما كان فى الأمر معناه: اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر.

فإن قلت: فلا يبقى إذن، فرق بين الأمر والنهى، ولا بين الخبر المثبت والمنفى، فى: رأيت زيدًا أو عمرًا، وما رأيت زيدًا أوعمرًا.

قلتُ: لا يبقى فرق فى أصل الوضع، إلا إذا كان المعدود أكثر من اثنين، فإنك

---

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «أو» فيه بمعنى الواو.
والشاهد نسب إلى أبى محمد يحيى اليزيدى وهو من المحدثين.
والبيت جملة أبيات هجا بها أبا المقاتل وهى:

استبق وُدّ أبى المقا	تل حين تدنو من طعامه
سيّان كسْرُ رغيفه	أوكسرُ عظم من عظامه
ويصوم كَرْها ضيفُه	لم ينو أجرًا من صيامه

(٢) كلمة: «لكن» سقطت من ب ٤/ ٣٩٩

إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى اضرب أحدهم ولا تضرب الباقين.

وإذا قلت: لا تضرب زيداً أو عمراً أو خالداً ، فالمعنى: لا تضرب أحدهم واضرب الباقين ، وكذا فى الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً، وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً ، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع.

ثم بعد ذلك، جرت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدى معناه، فى الإثبات، فمعناه: الواحد فقط ، وإذا استعمل فى غير الموجَب فمعناه، العموم فى الأغلب ، ويجوز أن يُرادَ الواحد فقط، أيضًا.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت فى الموجَب مصرِّحًا بالواحد: رأيت واحداً من زيد وعمرو مثلاً، وكذلك فيما يؤدى معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيداً أو عمراً ، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط.

وإذا قلت فى غير الموجب: ما رأيت واحداً منهما، أو ما رأيت رجلاً منهما أوما رأيت زيداً أو عمراً فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط، فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما، ولقيت الآخر، لكن الأظهر، والأغلب فى الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد؟ أى أن المراد نفى رؤيتهما كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية.

فإن قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدى معناه نحو: لقيت زيدًا أو عمرًا فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أى عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أى غير مَرْئيٍّ.

وأما إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدِّى معناه، وهو: ما لقيت زيدًا أو عمرًا،[1] والأصل عدم الرؤية، ولم يصرَّح فيه إلا بعدم رُؤية واحد منهما، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية أولى، فيكون نفيًا لمطلق الرؤية.

(١) بعد قوله: «ما لقيت زيداً أو عمرًا» زيادة فى المخطوطات: وهى «احتمل أن يكون المعنى : =

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدم الرؤية، كان عليك ألاَّ تأتى بمفعول لرأيت واحدًا ولا أكثر، حين تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جنس الرجال ، فما دعاك إلى تقييد نفى الرؤية بواحد؟

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أن الأصل، أى عدم الرؤية، بقى على حاله، ولم ينْتَفِ بتعلقها بأقل ما يكون أى الواحد، فما زاد.

وإذا تقرَّر هذا ظهر لك علة قولهم: أن النكرة فى غير الواجب تفيد العموم فى الأغلب، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة والوحدة فى غير الموجَب تفيد العموم فى الأغلب، كما مضى.

فإن قصدت التنصيص على العموم [فى ما لقيت رجلاً أو ما لقيت واحدًا](١) قلت: ما لقيت من رجل، ومن واحد، وإذا قلت: ما لقيت رجلين، أو رجالاً ، فالمعنى: ما لقيت مثنى واحدًا من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدة منه، فمع عدَم «من» يحتملان الاستغراق وغيره، ومع «من» يصير الأول نصًا فى استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس، والثانى نصًا فى استغراقه لجميع جماعاته .

٢/ ٣٧٢ فظهر أن معنى: ما رأيت زيدًا أو عمرًا: ما رأيت زيدًا ولا عمرًا، فى الأظهر/ وكذا معنى، لا تضرب زيدًا أو عمرًا [بمعنى: لا تضرب زيدًا لا عمرًا](٢) ويحتمل احتمالاً مرجوحًا: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر.

= ما لقيت واحدًا، فكيف بما زاد؟

وأن يكون: ما لقيت واحدًا ولقيت الآخر، لكن للمعنى الأول ترجيح لأن الأصل كما قلنا عدم الرؤية، ولم يصرّح فى ما لقيت واحدًا منهما برؤية الآخر، فالأولى بقاؤه على أصله من عدم الرؤية له فيكون المعنى: ما رأيت واحدًا فما زاد، فيكون نفيًا لمطلق الرؤية.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٠٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٤٠٠ صوابه من المخطوطات.

ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التى فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[١] إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر، لقرينة الإثم والكفر.

فلفظة «أو» فى جميع الأمثلة، موجبة كانت، أو ، لا، مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء ثم معنى الوحدة فى غير الموجب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع فى الانتهاء، فى نحو: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ عن معنى الوحدة التى هى موضوعة له، والله أعلم.

[إمّا]

وأمَّا «إمَّا» فهى بمعنى «أو»[٢] فى جميع الأحكام المذكورة، إلاَّ أن المعطوف عليه بإمَّا، لابدَّ أن يكون مصدّراً بإمَّا أخرى، نحو: جاءنى إمَّا زيد وإمَّا عمرو، فمبنى الكلام مع «إمَّا» على أحد الشيئين، أوالأشياء، وأمَّا مع «أو» فإن تقدم «إمَّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءنى إمَّا زيد أو عمرو، فالكلام مبنى على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يَعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه ، تقول مثلاً: قام زيد قاطعًا بقيامه، ثم يَعرض الشك، أو قصد الإبهام، فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكًا أو مُبهمًا من أول الأمر، وإن لم يأت بحرف دالٍّ عليه، كما تقول مثلاً: جاءنى القوم، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلاَّ زيداً.

فإمَّا الثانية، فى كل كلام، لابدَّ لها من تقدم « إمَّا»أُخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إمَّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءنى إمَّا زيد أو عمرو ، و: جاءنى زيد أو عمرو.

(١) الدهر/ ٢٤.

(٢) فى المخطوطات بعد بقوله: «فهى بمعنى أو» زيادة وهى:
«فى معنى أحد الشيئين أو الأشياء، وفى عروض معنى الشك، أو الإبهام أو التفصيل له فى الخبر، ومعنى التخيير أو الإباحة فى الأمر، وفى جميع الأحكام المذكورة إلاّ أن «أو» يستعمل بمعنى إلى أو إلاّ دون إمّا، وأيضًا المعطوف بإمّا لابد أن يكون مصدرًا إلخ..

وقد جاءت «إمَّا» غير مسبوقة بإمَّا أخرى فى [الشعر][١] لكنها تقدَّر، حملاً على الكثير الشائع من استعمالها، أنشد الفرَّاء:

١١٥٠ = تُلِمُّ بدارٍ قد تقادم عَهْدُها وإمَّا بأمواتٍ ألَمَّ خيالها[٢]

أى: إمَّا بدار ، وإمَّا بأموات، وقد تخلُف الثانية «إلاَّ» قال:

١١٥١ = فإمَّا أن تكونَ أخى بصدق فأعرفَ منك غثِّى أو سمينى[٣]
وإلاَّ فاطَّرحنى واتَّخذنى عدُوًّا أتَّقِيك وتتَّقِينى

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٠٤.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «إمَّا» قد تجىء بالشعر غير مسبوقة بمثلها فتقدر كما فى البيت الذى أنشده الفراء، والتقدير: تلم إما بدار وإما بأموات

والشاهد للفرزدق ديوانه ٢/ ٧١ من قصيدة يمدح بها سليمان بن بعد الملك، ويهجو الحجاج ، وقبله:

وكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البُرْء من حَوْصاء هيض اندمالها
تلم بدارٍ قد تقادم عهدها . . . .

ونسبهما أبو حيان فى شرح التسهيل لذى الرّمة. انظر ملحق ديوانه/ ٧٥٦.

وذكر البغدادى أن هذين البيتين، قيل: إنهما لذى الرّمة .

ونسبهما البغدادى إلى الفرزدق وهو الصحيح، وقال المرادى فى شرح التّسهيل والعينى : هما لذى الرّمة.

وقوله: وكيف بنفس. أى كيف تأمل بصحة نفس هذه صفتها.

وقيل: الباء زائدة ، ونفس «مبتدأ» ، و«كيف» خبره.

والحَوْصاء، وهى رواية الديوان «من حوصاء» بدل «من دهماء». والحوصاء كما قال العينى، هو فعلاء من الحوص بالتحريك، وهو ضيق فى مؤخرة العين، والدهماء فى الراوية الأخرى : اسم امرأة و«هيض» مجهول هاض العظم يهيضه هيْضًا : إذا كسره بعد الجبْر وقوله: اندمالها أى اندمال جرحها، والاندمال: تراجع الجرح إلى البُرء. يريد: كلما قارب الجرح إلى الالتحام أُصيب بشىء فَدِمىَ فصار جرحًا كالأول أو أشدّ.

من شواهد: المنصف ٣/ ١١٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٤٥، والمقرب ١/ ١٣٢ ، والمغنى ١/ ٦٣، والعينى ٤/ ١٥٠ ، والهمع والدرر رقم /١٦٢٩ ، والأشمونى ٣/ ١١٠ ، وابن يعيش ٨/ ١٠٢ ، وانظر معانى الفراء ١/ ٣٩٠.

(٣) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة. =

وتلزم الثانية الواو، وربَّما تردُ بلا واو، نحو خذ إمَّا هذا، إمَّا ذاك، قال:

يا ليتما أُمَّنا شالت نَعامتُها إمَّا إلي جنَّة، إمَّا إلى نار[١] =١١٥٢

ويُروى : إيما إلى جنة.. وهى لغة فى إمَّا.

وقالوا: إن «إمَّا» لا تستعمل فى النهى، وحكى قطرب فتح همزة «إمَّا» العاطفة.

وهى عند سيبويه: مركبة من : إنْ وما، بدليل حذف «ما» للضرورة قال:

سَقَته الرَّواعدُ مِن صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَما[٢] =١١٥٣

فارتكب الشاعر حذف «إمَّا» الأُولى، وحَذَف «ما» من الثانية.

= واستشهد به على أنه قد تخلف «إمّا» الثانية إلاَّ، وهى إنْ الشرطية المدغمة بلا النافية، أى وإلا تكن أخى بحق فاطرحنى وقد تخلفها أو أيضًا كما قال الشارح.

والبيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى .

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٣٤٤ ، والمقرّب ١/ ٢٣٢، والمغنى ١/ ٦٣، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢/ ١٢ ، والأشمونى ٣/ ١١٠، والهمع والدرر رقم ١٦٣١، والعينى ٤/ ١٤٩، والأزهية/ ١٥٠ .

(١) هو الشاهد الموفى التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «إمّا» الثانية تلزم الواو، وربما ترد بلا واو كهذا البيت وهو غير الغالب.

والشاهد من أبيات لسعد بن قُرْط أحدبنى جَذيمة يهجو بها أمه وكان عاقًا.

و«شالت»: ارتفعت و«النعامة» قيل : باطن القدم وقيل : عظم الساق وقولهم شالت نعامته: كناية عن الموت والهلاك فإن من مات ارتفعت رجلاه وظهرت نعامة قدمه شائلة.

من شواهد: المحتسب ١/ ٤١، ٢٨٤، والمغنى ١/ ٦٢، وابن يعيش ٦/ ٧٥، والعينى ٤/ ١٥٣، والهمع والدرر رقم /١٦٢٨، والتصريح ٢/ ١٤٦، والأشمونى ٣/ ١٠٩.

(٢) هو الشاهد الحادى بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الأصل فيه : سقته الرّواعد إمّا من صيف وإمّا من خريف، فحذف لضرورة الشعر «إمّا» الأولى، و«ما» من «إمّا» الثانية، وكان أصل إمّا: إن ما، فلما حذفت «ما» رجعت النون المنقلبة ميمًا للإدغام إلى أصلها.

والشاهد من قصيدة للنمر بن تولب. انظر شعر النمر بن تولب /١٠٢ وهو من قصيدة مطلعها: =

= سلا عن تذكره تُكْتما وكان رهينًا بها مُغرمًا.

والضمير فى «سقته» يرجع إلى مسجورة فى بيت سابق ، وهى العين المملوءة. والرواعد: جمع راعدة وهى السحابة الماطرة، و«الصيِّف»: المطر الذى يجىء فى الصيف.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٣٥ - ٢٧١، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١١٥ وابن يعيش ٨/ ١٠٢، والمغنى / ٦١، ٦٣، والعينى ٤/ ١٥١ والأشباه والنظائر رقم / ٤٨.

وقال:

١١٥٤ = لقد كَذَبَتْك نفسُكَ فاكذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإن إجمالَ صبر[١]

قال: التقدير : إمَّا تجزع جزعًا..

ولا مِنْع من تغيُّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون: «مِمَّا» بمعنى «رُبّما».

وقال غيره: هو مفرد غير مركب، إذ الإفراد أصل فى الحروف، وتأوَّل البيتين بإن الشرطية، وشرطُها: «كَانَ» المحذوفة، أى: فإن كان جزعًا.

ومنع أبو على، وعبد القاهر من كونها عاطفة، لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شىء، والثانية مقترِنة بواو العطف، فلا تصلحان للعطف.

وشبهة مَن جعلها حرف عطف: كونها بمعنى «أو» العاطفة ، ولا يلزم ذلك، فإن معنى «أنْ» المصدرية هو معنى «ما» المصدرية ، والأُولى تنصب المضارع بخلاف الثانية.

وقال الأندلسى: إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدِّمت تنبيهًا على أن الأمر مبنى على الشك ، والواو جامعة بينهما/ عاطفة لإمَّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معًا، ما بعد الثانية على ما بَعد الأولى. ٢/ ٣٧٣

وهذا عُذر بارِد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف

---

(١) هو الشاهد الثانى بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه قال: الأصل : فإمَّا جزعًا، وإمَّا إجمال صبر، فحذف «ما» منهما، وبقى «إنْ».

من قصيدة لدريد بن الصّمة يرثى بها معاوية أخا الخنساء ، وقتلته بنو مّرة. انظر ديوانه / ٦٨، ومطلع قصيدته:

ألا بَكَرَتْ تلوم بغير قدْرِ فقد أحْفَيْتِنِى ودَخَلْتِ سِتْرى

هذا ورواية الديوان:

* لقد كذبتك نَفسك فاكذبيها*

وهى الرواية التى عوّل عليها البغدادى فى الخِزانة مبيناً أن الخطاب لامرأته، والمصراع الأول جعله خطابا للمذكر من تحريفات النساخ. =

بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة فى كلامهم، فالحق أن الواو هى العاطفة و«إما» مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو فى نحو قوله:

* إمّا إلى جنّةٍ إما إلى نار[1]* =١١٥٥

[أم]

قوله: «وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام.. إلى آخره»

اعلم أن «أم» على ضربين: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء: أحدها: تقدم الهمزة، إمَّا للاستفهام نحو: أزيد عندك أم عمرو، أو للتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[2] وقد يجىء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل «أم» المتصلة فى الشعر، قال:

لعمريَ ما أدري، وإن كنت دارياً بسبعٍ رَمَيْن الجمرَ أم بثمانِ[3] =١١٥٦

وقال:

لعمرُك ما أدرى وإن كنت دارياً شعيثُ ابنُ سهمٍ أم شعيثُ ابنُ مِنْقَرِ[4] =١١٥٧

= من شواهد : سيبويه ١/ ١٣٤، ١/ ٤٧١/ ٢/ ٦٧، والمقتضب ٣/ ٢٨، وابن يعيش ٨/ ١٠١، ١٠٤، والعينى ٤/ ١٤٨، والهمع والدرر رقم / ١٦٣٠ ورصف المبانى / ١٠٢، والكامل للمبرد ١/ ٣٧٨.

(١) سبق ذكره آنفاً رقم ١١٥٢. (٢) المنافقون / ٦.

(٣) هو الشاهد الثالث بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الهمزة قد تحذف فى الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أبسبع رمين الجمر أم بثمان، ولم يرد المنقطعة لأن المعنى على: «ما أدرى أيُّهما كان».

والشاهدُ من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة يتغزل فيها على عائشة بنت طلحة. انظر ديوانه/ ٣١٩.

من شواهد سيبويه: ١/ ٤٨٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والمحتسب ١/ ٥٠، وابن الشجرى ١/ ٢٦٦، ٢/ ٣٣٥، وابن يعيش ٨/ ١٥٤، والمغنى ١/ ٧، والهمع والدرر رقم / ١٦١٠، والأزهية / ١٣٥.

(٤) هو الشاهد الرابع بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به سيبويه لما تقدم قبله.

والشاهد أنشده سيبويه للأسود بن يعفر، وأنشده المبرد فى موضعين من الكامل للعين المنقرى.

من شواهد : سيبويه ١/ ٤٨٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والمحتسب ١/ ٥٠، والمغنى ١/ ٤١، والعينى ٤/ ١٣٨، والهمع والدرر رقم ١٦٠٩ والتصريح ٢/ ١٤٣، والأشمونى ٣/ ١٠١، والكامل للمبرد / ٧٩٣ - ١٠٩٥، والبيان والتبيان ٤/ ٤١.

وقال:

١١٥٨= كَذَبَتْكَ عينُك، أم رأيت بواسطٍ غَلَس الظّلام من الرَّباب خيالاً [(١)]

وليس بكثير

وربَّما تجيء «هـل» قبل المتصلة علـى الشذوذ، نحو: هل زيد عـندك أم عمرو، وإنما لـزمت الهـمزة في الأغـلب ، دون «هل»، لأن «أم» المـتصلـة لازمة لمعـنى الاستفـهام ، وضعًا، وهي، مـع أداة الاستفهام التـي قبلها، بمـعنى : أي الشيـئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضًا عريقة في باب الاستفهام ، وعادلتها حتى كانتا معًا بمعنى: أي ، وأمّا «هل» فإنها دخيـلة في معنى الاستفهام، لأن أصلها قد نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ﴾[(٢)].

وأما المنقطعة ، فقـد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاسـتفهام بالهمزة أو بهل، ولا تقع بـعد غيرهما من أسمـاء الاستفهام، إذا كان الاستفـهام بأمْ عن اسم داخل في عـموم اسم الاستفهـام المتقدم ، وفي الحـكم المنسوب إليـه، لأن أسماء الاستفهـام إذا استفهم بها عمَّـت في الجميع فتغـني عن كل استفهام بـعدها ، فلا تقول: مَن عندك أم عـندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمـرو، مستفاد من قولك: مَن عندك؟

وإذا لـم يكـن داخلاً في عمـوم الاستفهـام المتقدم، نـحو: مَن عنـدك أم عندك

---

(١) هو الشاهد الخامس بعد التسعمائة في الخزانة .

واستشهـد به لما تقدم من أن الهمـزة المعادلة لـ «أم» محذوفة مـنه للضرورة، والتقديـر: أكذبتك عينك أم «رأيت .

والشاهد للأخطل مطلع قصيدة يهجو بها جريرًا، ديوانه / ٣٨٥ .

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٨٤، والمقتضب ٣/ ٢٩٥، والمغنى ١/ ٤٥، والتصريح ٢/ ١٤٤.

(٢) الإنسان / ١ .

حمارٌ، وأين زيد أم عنـدك عمرو، أو فى الحكم المنسوب إليـه نحو: مَن عندك أم ضَربت عمراً، ومَن تضرب أم مَن تشتم: جاز وقوعها بعدها(١).

وثانيها(٢): أنه يجب أن يستـفهم بها عن شيئين أو أشيـاء، ثابت أحدهما ، أو أحدها عند المتـكلم، لطلب التعيـن، لأنها مع الهمزة بمعنى «أيّ» ويـستفهم بأى، عن التـعيين، فـيكون المعـطوف مع المعـطوف عليـه بتقديـر استفهـام واحد، لأن المجموع بمعنى «أيّ» ، فجوابه بالتعين.

وأمّا فى المنقـطعة، فلا يثبت أحد الأمـرين عند المتكلم، بـل ، ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأوّل، وشروع فى استفهام مستأنف، فهى، إذن، بمعـنى «بَلْ» التى تدل على أن الأول وقـع غلطًا فى نحو قولـهم: إنها لإبل، أم شـاءٌ، أو بمعنى «بـل» التى تكـون للانتقـال من كلام إلى كـلام آخر، لا لتدارك الغلط ، كمـا فى قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾(٣) ، وقوله: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾(٤) .

وفيها مع معنى «بل» معنى / الهمـزة الاستفهامية فى نحو: إنها لإبل، أم شاءٌ، والهمزة الإنكارية فى نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾. ٢/ ٣٧٤

---

(١) فى هامش ط علق الشريف على ذلك بقوله :

«قال أكمل الديـن فى «شرح المفصل» : مقصود هـذا الفصل تعريف موضـع استعمال «أو» و«أم» والضابط فيه أنك إذا عرفت كون أحد المسئول عنـه، وأردت تعينه فاستعمل «أم»، وجوابه تصريح اسمه، لا بـ«نـعم» و«لا» كقولك: أزيد عندك أم عـمرو ؟ معناه : أعرف وجود أحدهـما عندك يقينًا ولا أعرفه بعينه فأجبنى بتسميته، فجوابه تقول: «زيد» إن كان زيدًا»، و«عمرًا» إن كان عمرًا، وإن لم تعـرف كونهما عـنده، بل تشـك فى أن أحدهما عـنده، أو لم يكن واحـد منهمـا عنده فاستـعمل أو، وجوابـه: «نعم» أو «لا» كقولـك: أزيد عندك، أو عمـرو فجوابه نـعم إن كان أحدهما موجودًا عنده، وجوابه «لا» إن لم يكن واحد منهما موجودًا عنده».

(٢) أى الأمر الثانى من الأمور التى اختصت بها أم.

(٣) السجدة / ٣ وغيرها.

(٤) الزخرف/ ١٦ .

وقد تجىء بمعنى «بل» وحدهـا، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾(١) إذ لا معنـى للاستفهـام ههنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾(٣): وقوله:

١١٥٩= أم كيف ينفعُ ما تُعْطى العَلوقُ به رِئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن(٤)

---

(١) الزخرف / ٥٢.

(٢) الرعد / ١٦.

(٣) الملك/ ٢٠.

(٤) هو الشاهد السادس بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أم» فيه بمعنى بل وحدها بدون همزة الاستفهام ، إذ الاستفهام موجود، فلا وجه لجمع استفهامين إلا على وجه التأكيد، ولا يضطر إليه مع إمكان التأسيس.

وفيما ذهب إليه مخالفة للبصريين، وميل لقول الكوفيين لقوّته.

والشاهد آخر أبيات تسعة لأُفْنون التّغلبى

و«العلوق» من الإبل التى لا ترأم ولدها ولا تدرّ عليه .

جعلها ها هنا مثلاً و«رئمانها»: عطفها ومحبّتها.

يقول: فأنتم تحسنون القول، ولا تعطون شيئًا فكيف ينفعنى ذلك ؟.

وقال الزجاجى فـى أماليه: وأصله أن العلـوق هى الناقة التى تفـقد ولدها بنحر أو موت، فـيسلخ جلده، ويحشى تبنا أو حشيشًا ويقدم إليها لترأمه، فهى تشمه بأنفها، وينكره قلبها فتعطف عليه، ولا ترسل اللبن فشبه ذلك بهذا.

وهذا ثمل يضرب لكل من يعد بلسانه كل جميل ولا يفعل منه شيئًا.

كأنه قيل: كيف ينفعنى قولك الجميل إذا كنت لاتفى به

وفى رئمان ثلاثة أوجه: الرفع على الرّدعلى «ما» لأنها فى موضع رفع بـ «ينفع» والنصب بـ«يعطى» والجرّ على الردّ على الهاء التى فى «به».

منه شـواهد : ابن الشـجرى ١/ ٣٧، والأشباه والـنظائر رقـم ١٧٧ ، والهمع والـدرر رقم ١٦١٩ ، والمغـنى ١/ ٤٥، والـكامل لـلمـبرد / ١٤٠ ، وأمالـى الزجـاجى / ٥١ ، وأمالـى القـالى ٢/ ٥١ ، والخصائص ٢/ ١٨٤ ، وابن يعيش ٤/ ١٨ ، وانظر شرح المفضليات / لابن الأنبارى / ٥٢٥.

وقبل الشاهد :

أنىّ جَزَوْا عامراً سوءى بفعْلِهِم أم كيف يجزوننى السوءى من الحَسَن

أم كيف ينفع ....

فهى فى مثله بمعنى «بل» وحدها، والمقصود: أن الكلام معها على كلامين، دون المتصلة ولهذا سمِّيت منقطعة، وسمِّيت الأولى متصلة، لكونهما مع الهمزة التى قبلها، كأىّ

وجواب المنقطعة: لا، أو: نَعَمْ، لأنه استفهام مستأنف.

وثالثها: أنه يليها المفرد والجملة، بخلاف المنقطعة ، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة. الجزأين نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو،؟ أو مقدّرًا أحدهما نحو: إنها لإبل أم شاء، أى أم هى شاء.

قال جار الله: لا يجوز حذف أحد جزأى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز فى الخبر إذلا يلتبس(١).

ثم اعلم أنه إذا ولَى المتصلة مفرد، فالأولى أن يَلِى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء، لتكون «أم» مع الهمزة بتأويل «أى»، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه «أى» ، فنحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى: أيُّهما عندك، و: أفى السّوق زيد أم فى الدار، بمعنى: فى أىّ الموضعين هو؟

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: أعندك زيد أم عمرو، و: أزيد عندك أم فى الدار، و: ألقيت زيدًا(٢) أم عمرًا، جوازًا حسنًا كما قال سيبويه، لكن المعادلة أحسن.

وإن ولَى «أم» والهمزة، جملتان مشتركتان فى أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل ، نحو: أقمت أم قعدت، و: أنام زيد أم انتبه، فهى متصلة. ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام زيد أم تكلَّم ؟ وإن كانتا فعليتين متساويتى النظم، مشتركتين فى الفعل، نحو: أقام زيد أم قام عمرو؟ أو اسميتين كذلك مشتركتين فى جزء، نحو: أزيد قائم أم

(١) فى المخطوطات «إذ لا يلتبس بالمتصلة» ثم اعلم.
وفى ط: «إذ لا يلتبس أقول: إذا كان الاستفهام المقدّم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة» ثم اعلم، وفى عبارة ط لعدم ذكر جواب إذا.
(٢) فى ب ٤٠٧/٤ : «زيدٌ» بالضم، تحريف

هو قاعد؟ و: أزيد أخى أم عمرو هو؟ فالأولى أن «أم» فى الصور الثلاث منقطعة ، لأنك كنت قادرًا فيها[١] على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال، والمفرد أدَلُّ على كونها متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام واحد[٢]، فلو أردت الاتصال قلت فى الأولى، أزيد قام أم عمرو؟ وفى الأخيرتين[٣] أقائم زيد أم قاعد؟ و: أزيد أخى أم عمرو؟ فعُدولُك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال.

وأمَّا فى الفعليتين المشتركتين فى الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما، لأن كل فعل لابدَّ له من فاعل.

وأمَّا إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء، نحو: أزيد قائم، أم عمرو قاعد، و: أقائم زيد أم قاعد عمرو، و: أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا: أضرب زيد عمرًا أم قتله خالد، لأن المشترك فيه فضلة لا جزء جملة، فالمتأخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف والأندلسى، جوَّزا الأمرين، فإن كانت متصلة فالمعنى: أيُّ هذين الأمرين كان؟

وليس ما ذهبا إليه ببعيد، بَلَى ، إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إمَّا بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: أقام زيد أم عمرو قاعد، أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأخرى نحو: أقائم زيد، أم عمرو، قاعد.

٢/ ٣٧٥ [وكذا فى المشتركتين فى جزء إذا لم يتساوى نظمهما/ نحو أزيد عندك أم عندك عمرو][٤] وأبكر قائم أم قائم عمرو[٥] فالظاهر فيها الانفصال بلا خلاف.

---

(١) كلمة «فيها» سقطت من ب ٤/ ٤٠٧ .

(٢) بعد قوله : «كلام واحد» فى المخطوطات: «بأن تقول فى الفعليتين» المشتركتين فى الفعل أزيد قام أم عمرو».

(٣) فى المخطوطات: «وفى الاسمين المشتركين فى جزء» مكان: «وفى الأخيرتين».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٠٨ .

(٥) فى ط : هل زيد قائم عمرو » بسقوط «أم» تحريف .

أما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[١] فجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة ، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظًا، وتقديرًا ، فهى متصلة قولاً واحداً ، وقبلها الهمزة فى الأغلب لفظاً وتقديراً، وإن كان بعدها جملة فإن لم يكن قبلها الهمزة لاظاهرة ولامقدرة فهى منقطعة قولاً واحداً، إلا فى الشاذ القليل، نحو: هل زيد قائم أم عمرو؟ وإن كان قبلها الهمزة مُيِّزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن .

وقال سيبويه: «أم» فى قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة ، كان عند السائل أنَّ زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن فى أنه ليس عنده فقال: أم لا. وإنما عدّها منقطعة ، لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك لَعلم المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك، فلا بدَّ أن يكون لقوله : أم لا فائدة مجدَّدة، وهى تغيُّر ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

★★★

(١) الأعراف / ١٩٣

[همزة التسوية وأم التسوية]

وأمَّا همزة التسوية وأم التسوية ، فهمـا اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي، ومتصرفاته، نحو: قولك : سـواء عليَّ أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد، فعند النحاة: قولهم أقمت أم قعدت، جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي سواء عليّ قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، وسواءٌ خبر مقدم.

وقد أجاز أبو على أيضًا ، أن يكون «سـواء» مبتدأ، و: أقمت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فعلين، قال أبوعلى : إنما جُعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف، لأن ما بعد همزة الاستفهام ، وما بعد عديلتها مستويان في عـلم المستـفهم، لأنك إنمـا تقول: أقـمت أم قعدت؟ إذا استوى عندك قـيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال : التعـيين، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعديلتـها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما : قيامك وقعودك، وهذا كـما أقيم لفظ النداء مقام الاختصـاص في : أنا أفعل كذا أيها الرجل، لجامع الاختصاص، فكل منادى مختص، ولا ينعكس، وكل استفهام أم المتصلة تسوية، ولا ينعكس .

والذى يظـهر لى أن «سواء» فى مـثله، خبر مبـتدأ محذوف، تقـديره: الأمران سواء عليّ ، ثم بيّن الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت؟

وهذا كمـا فى قوله تـعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾[1] أى: الأمران سواء.

وسواء ، لا يثَّنى ولا يجـمع، وكأنه فى الأصل مصدر، وحكى أبو حـاتم تثنيته وجمعه، وردَّه أبو على .

وقولـك: أقمت أم قـعدت بمـعنى: إن قـمت وإن قعـدت، والجمـلة الاسمـية

---

(١) الطور / ١٦ .

المتقدمة ، أي : الأمران سواء، دالة على جزاء الشرط، أي: إن قمت ، وإن قعدت فالأمران سواء عليّ، ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالي، معنى الشرط، ولذلك استهجَن الأخفش ، على ما حكى أبو على عنه في الحجة : أن يقع بعدها الابتدائية، نحو: سواء عليّ، أو :ما أبالي: أدرهم مالك أم دينار، ألا ترى إلى إفادة الماضى فى مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلاَّ لتضمنه معنى الشرط.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[1] فلتقدم الفعلية، وإلاَّ لم يجز.

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾[2]، أي: فلتستووا / لتقدم الاستفهام الدال عليه، ومن ذلك قوله: ٢/ ٣٧٦

لو بغير الماء حلقى شَرِقٌ كنت كالغصَّان بالماء اعتصارى[3] =١١٦٠

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: سواءٌ علىَّ أتقوم أم تقعد، وما أبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضى معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه .

قال أبو على : ومما يدل على ما قال الأخفش: أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو، جاء على مثال الماضى ، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾[4]. و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾[5]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[6].

وقال:

---

(١) الأعراف / ١٩٣. (٢) الروم/ ٢٨.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستمائة ، وسبق ذكره رقم ٨١٣.

(٤) إبراهيم / ٢١.

(٥) المنافقون / ٦.

(٦) البقرة / ٦.

١١٦١= سواءٌ عليك اليومَ، أنصاعَتِ النَّوى بخرقاءَ ، أم أنحى لك السَّيْفَ ذابحُ[١]

وقال:

١١٦٢= ما أبالى أنَبَّ بالحَزن تَيْسٌ أم جفانى بظهر غيبِ لئيمُ[٢]

وأما قوله:

(١) هو الشاهد السابع بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الفعل بعد همزة التسوية و«أم» يستهجن ألا يكون ماضيًا كما فى البيت، ومن المستهجن وقوع الجملة الاسمية كقول الشاعر:

والشاهد لذى الرمّة، من قصيدة مطلعها:

أمن دمنةٍ جرّتْ بها ذيلها الصَّبا لصيداء مهلاً ماء عينيك سافحُ

انظر ديوانه /١٣٦ برواية «بصيداء» مكان « بخرقاء» و «انصاعت النوى» : أى انشقت وذهبت بها النيَّة إلى مكان بعيد .

وقوله: أم انحى لك السّيف ذابح» يريد أم قصد لك بالسيف ذابح فهو سواء عليك.

وانصاع: أى انفتل راجعًا ومرّ مسرعًا، وانصاعت بفتح همزة الاستفهام، وأصله: أانصاعت، فحذفت الثانية لكونها همزة وصل والنّوى والنّية، الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد

وصيداء : اسم امرأة شبب بها ذو الرمّة.

من شواهد : المقتضب ٣/٢٩٨.

(٢) هو الشاهد الثامن بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به لما تقدم قبله على أن «أم» فى البيت واقعة فى موقعها، ولا يجوز «أو».

والشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت قالها فى غزوة أحد ، من قصيدة مطلعها فى ديوانه /٢٢٦.

منع النومَ بالعِشاء الهمومُ وخيال إذا تَغُور النُّجومُ

ونَبِيب التيس: صوته عند هياجه، و«الحزْن» ما غلظ من الأرض وخصّه لأن الجبال أخصب للمعز من السهول.

وعلق البغدادى على «لا أبالى» بقوله: قال المرزوقى: هو مفاعلة من البلاء، أى لا أحتفل حتى أُعادَّ بلائى وبلاءه وأفاخره. وحكى سيبويه: ما أباليه بالة كحالة، وأصله: بالية، فحذفت ياؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أى أكاثر من قولهم: فلان كثير البوْل أى الولد.

وفى النهاية لابن الأثير: ويقال: ما باليته، وباليت به، أى لم أكترث به.

من شواهد: سيبويه ١/٤٨٨، والمقتضب ٣/٢٩٨، وابن الشجرى ٢/٣٣٤، والعينى ٤/١٣٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٦٨٢، والأزهية/ ١٣٣ .

وفى ط والمخطوطات: «جفانى» مكان: «لحانى» التى وردت فى الخزانة.

فإنك لا تبالى بعد حول أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ[١] =١١٦٣

فقد مرَّ فى بـاب كان، أن تقديره: أكان ظبى كـان أمك، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢].

وإنما أفـادت الهـمزة فـائدة «إن» الـشرطـية، لأن «إنْ» تـسـتـعمـل فى الأمـر المفروض وقوعه، المجهول فى الأغلب ، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يـستعمل فيما لـم يُتَيقَّن حصوله، فـجاز قيامها مقامـها، فجرِّدت عن معنى الاسـتفهام، وكذا «أم» جرّدت عن معـنى الاستفهام، وجعلـت بمعنى «أو»، لأنها مثلها فى إفادة أحد الشيئيـن أو الأشياء، فمعنى سواء علىّ أقمت أم قعدت: إن قمت أو قـعدت. ويُرشدك إلـى أن «سواء» سادّ مسـدَّ جواب الشرط، لا خـبر مقدَّم: أن معـنى سواء أقمت أم قَعدت، ولا أبـالى أقمت أم قعدت، فى الحـقيقة، واحد، و: لا أبالـى، ليس خبـراً لمبتدأ، بـل المعنى: إن قـمت، أو قعدت فـلا أبالى بهما، وقولُ ابن سينا.

سيَّانِ عندى إن برُّوا وإن فَجَرُوا فليس يجرى على أمثالهمْ قَلَمُ[٣] =١١٦٤

يقِّوى ذلك؛ وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مَرضيًا.

وأمَّا مجـيء الهمزة وأم، أو الهـمزة وأو، بعد بـاب: دَرَيت وعلمت، نـحو: ما أدرى أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عنـدك أم عمرو، فليس من هذا الباب، إذ لا معنى للشرط فيه، كما فى الذى نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية فى الشرط فى غـير لفظَىْ سواء وما أبالى، فالغالب التصريح بأو فى مـوضع أم، بلا همزة استفهام قبلها، نحـو: لأضربنّه قام أو قعد،

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم. ٦٣٤

(٢) التوبة/ ٦

(٣) هو الشاهد التاسع بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «سيان» عندى دليل جواب الشرط الذى بعده، أى ان بروا، وإن فجروا فهما سيّان.

والمعنى ذاك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلأ ضربنَّه، أي قيامه وقعوده مستويان عندى، لا يمنعنى أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم»، لأن المراد: التسوية فى الشرط بين شيئين أو أكثر، فلا يجوز: ما أبالى قام، ولا: لأضربنه قام.

وإنما غلب فى سواء وما أبالى: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط، لأنَّ بين لفْظَىْ: سواء، ولا أبالى وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبة، وهو التسوية، فهى التى جوَّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أبالى: أن تأتى بأَوْ، مجرَّداً عن الهمزة نحو: سواء علىَّ قمت أو قعدت، ولا أبالى قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال:

١١٦٥= ولستُ أُبالى بعد آل مُطرِّفٍ حُتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلَّت[(١)]

وقال أبو على: لا يجوز «أو» بعد سواء، فلا تقول: سواء علىَّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواء علىّ أحدهما [ولا يجوز ذلك][(٢)].

ويَرد عليه أن معنى «أم»، أيضاً، أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء علىّ أقمت أم قعدت: سواء/ علىّ أيّهما فعلت، أى الذى فعلت من الأمرين، لتجرُّد «أى» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد. ٢/ ٣٧٧

وإنما لزمه ذلك فى أو، وفى أم، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدَّ جواب الشرط.

---

(١) هو الشاهد العاشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز الإتيان بـ «أو» مجـرّداً عن الهمزة بعد «سواء» و«لا أبالى» بتقدير حرف الشرط كما فى البيت، فإن «أو» لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلّت فلست أبالى.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٩٠، والأزهية/ ١٣٥.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤١٣.

وجوَّز الخليل في غير سواء؛ ولا أبالي: أن يجرى مجراهما فيذكر بعده «أم» والهمزة، نحو: لأضربنَّه: أقام أم قعد، مستدلاً بصحة قولك: لأضربنَّه: أيُّ ذلك كان، وهو بمعنى أقام أم قعد، وليس ما قال ببعيد، لأن معنى التسوية مع غيرهما، أيضاً ظاهر، أى قيامه وقعوده مستويان عندى، لا يمنعنى أحدهما من ضربه، كما تقدم ذكره، قال:

إذا ما انتهى عِلْمى تناهيْتُ عنده أطال فأَمْلى أم تناهَى فأَقْصرا[١] =١١٦٦

رُوى: أو تناهى، فالهمزة فى «أطال» ليست استفهاميّة، بل: أطال، ماضٍ من الإطالة، ورُوى: أم تناهى، فالهمزة استفهامية، وطال: ماضٍ من الطول.

ولا تجىءْ بالهمزة قبل «أو»، فلا تقل: لا أبالى أقمت أو قعدت، ولا: لأضربنه أقام أو قعد، لأنك إنما جئت بالهمزة مع أم» وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا؛ وليس فى الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولُك: لأقتلنّه كائناً مَن كان، ولأفعلنّه كائناً ما كان، «كائناً» فيهما، حال من المفعول، و «مَن» و «ما» فى محل النصب على أنهما خبران لكائناً، وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أى: كانه، وفى «كائناً» و «كان» ضمير راجع إلى ذى الحال، أى: كائناً أىَّ شىءٍ كانه.

---

(١) هو الشاهد الحاد عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه روى بـ «أو» وبـ «أم» فعلى الأول: «أطال» الهمزة للصيرورة، ومصدره الإطالة، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام لقول الشارح المحقق: ولا تجىء بالهمزة قبل «أو».

والشاهد لزيادة صاحب هدْبة، وهو أول أبيات أربعة، وبعده

ويُخبرُنى عن غائب المرء هديُه كفى الهدْىُ عما غيّبَ المرءُ مُخْبِرا
ولا أركب الأمر المدوِّىَ سادرًا بعمياء حتى أستبين وأُبصرا
كما تفعل العشواءُ تركب رأسها وتبرز جنبا للمعادين مُعْوِرا

و«ما» بعد إذا زائدة.

وفى ط: «تناسيت» مكان: تناهيت.

وزيادة بن زيد شاعر إسلامى من بادية الحجاز من بنى عذرة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٩٠، والمقتضب ٣/ ٣٠٢. والأشباه والنظائر رقم/ ٣٦٩، وانظر البيان والتبيين ٣/ ٢٤٤.

قال المصنف: كل موضع قدرت فيه الجملتان، أى المعطوفة إحداهما على الأخرى: بالحال، فأو، نحو: لأضربنّضه قام أو قعد، إذ المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قدِّر الكلام بالتسوية من غير استفهام، فـ«أم»، نحو: ما أبالى أقمت أم قعدت. هذا كلامه.

ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو؛ وقد ذكرنا أن كل موضوع يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أن الفرق بين «أو» و «أم» المتصلة، فى الاستفهام: أن معنى قولك:أزيداً رأيت أو عمراً: أأ حدَهما رأيت؟ وجوابه: لا، أو نعم، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عمراً؟ أيَّهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عمراً، فالسؤال بـ «أو» لا يمكن أن يكون بعد السؤال بـ «أم»، لأنّك فى «أم» عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم؟.

وتقول: أزيد أفضل أم عمرو، أى: أيُّهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضول معنىً.

ولو قلت: أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلاّ إذا كان المفضول معلوماً للمخاطب، إذ المعنى: أأ حدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً، شخص: عندى رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول: أزيد، أو عمرو أفضل، أى: أ أحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و «أم» المتصلة [فى الاستفهام][1] فقدِّر «أو»، بـ «أحدهما» و «أم» بـ «أيُّهما»؛ تقول: آلحسن أو الحسين أفَضل، أم ابن الحنفية، والمراد: أأحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى: أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

قوله: «ومن ثَمَّ لم يجز: أرأيت زيداً أم عمراً»، أى لأنه لم يَلِهما المستويان إذ

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤١٥.

أحدهما فعل والآخر اسم، وقد تقدَّم أن سيبويه قال: إن مثل هذا جائز حَسَن إلاَّ أن نحو: أزيداً رأيت أم عمراً، أحسن وأولى.

قوله: «ومن ثَمَّ كان جوابها: التعيين»، أى لكونها لطلب التعيين.

[معنى: لا وبل، ولكن]

(ص): «ولا، وبل، ولكن، لأحدهما/ معيَّناً، ولكن لازمة للنفى». ٢/ ٣٧٨

[لا]

(ش): اعلم أن «لا» لنفى الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجىء إلاَّ بعد خبر موجب، أو أمر، ولا تجىء بعد الاستفهام والتمنى والعَرْض والتحضيض ونحو ذلك. ولا بعد النهى[1]؛ تقول: ضربت زيداً لا عمراً، واضرب زيداً لاعمراً.

ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضى على الماضى فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليل، نحو: أقوم، لا أقعد، والمجوِّز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لاقاعد.

ولا يجوز تكريرها، كسائر حروف العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواو فى المكرر، فقلت ولا بكر ولا خالد، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحَّض لتأكيد النفى، لدخول العاطف عليها؛ وهذه الزائدة لا تدخل على العَلَم؛ تقول أنت غير قائم ولا قاعد، وغير القائم ولا القاعد؛ ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مرَّ هذا فى قسم الأسماء.

ومنع الزجَّاج من مجىء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضى، ورُدَّ عليه بقول امرىء القيس.

---

(١) فى المخطوطات بعد: «بعد النهى»: «بل بعد الخبر المثبت والأمر».

=١١٦٧ كأن دِثاراً حلّقتْ بلَبونه عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القواعلِ[١]

«تنوفى»: ثنية. و «القواعل»: صغار الجبال.

وقال بعضهم «ليس» أيضاً تكون عاطفة، كلاً، قال:

=١١٦٨ *إنما يجزى الفتى ليس الجملْ*[٢]

والظاهر: أنها على أصلها، والخبر محذوف، أى: ليس الجمل جازياً.

[بل]

وأمَّا «بَلْ»، فإمَّا أن يليها مفرد، أو جملة، وفى الأول هى لتدارك الغلط، ولا يخلو أن تكون بعد نفى أو نهى، أو بعد إيجاب أو أمر.

---

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فيه ردًا على الزجاجى فى منعه مجىء «لا العاطفة» بعد الفعل الماضى.

والشاهد لامرىء القيس، ديوانه/ ١٩٥، من قصيدة مطلعها.

دعْ عنك نَهْباً صِيح فى حَجَراته ولكنْ حديثاً ما حديثَ الروّاحل

والحجرات: النواحى والجوانب ومفردها: حَجْرة و «الرواحل»: النّوق وفى هامش الديوان، يقول: دع عنك حديث إبلى التى سطا عليها اللصوص، ولكن حدثنى عن ذهاب - رواحلى، وكيف مكنتهم من أخذها يا سيىء الجوار.

وفى الخزانة: وهذا البيت صار مثلاً يضرب لمن ذهب من ماله شىء ثم ذهب بعده ما هو أجلّ منه.

و«دثار» فى البيت الشاهد هو راعى امرىء القيس. و«حلقت»: من التحليق، وهو ارتفاع الطير فى الجو. و «اللبون» من الإبل والشاء: ذات اللبن. و«تنوفى»، قيل: إنه جبل مشرف. وقال ابن جنّى: هو موضع ببلاد طيىء، وقال ابن جنى: هو عقبة مشهورة، سميت بالنوف وهو ما علا من الأرض.

و«القواعل»: موضع فى جبل. وفى الخزانة المحققة ضبطت كلمة : «عقاب» بالفتح ولا وجه له.

من شواهد: مجالس ثعلب ٢/٣٩٨، والخصائص ٣/١٩١، والمغنى ١/٢٦٧، والعينى ٤/١٥٤، والتصريح ٢/ ٢٥٠، والأشمونى ٣/ ١١١.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٩٣٢ واستشهد به على أن بعضهم قال: «ليس» فيه عاطفة، والظاهر أنها على أصلها، أى ليس الجمل جازياً.

وصدره:

فإذا أقْرضْت قرضاً فاجزه

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر، نحو: قام زيد، بـل عمرو، فهى لجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى الـتابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطاً، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت ببَلْ أن تـلفّظَك بالاسم المعطوف عليه، كان غلطاً، عن عَمد، أو عَن سبق لسان.

ونقل صاحـب المغنى[١] عن الـكوفيـين: أنهم لا يـجوِّزون العـطف ببَلْ، بـعد الإيجاب؛ والظـاهر أنه وهم من النـاقل، فإنهم يجـوّزون عطف المفرد بلـكن بعد الموجَب حملاً على «بل»؛ كما نقل عنهـم ابن الأنبارى والأندلسىّ، فكيف يمنعون هذا؟

وإذا عطفـت ببَلْ مفرداً بـعد النفى أو الـنهى، فالظـاهر أنها للإضـراب أيضاً، ومعنى الإضراب: جَعل الحكم الأوَّل، موجَباً كان أو غير موجَب: كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المـعطوف عليه، ففى قولك: ما جاءنـى زيد بل عمرو أفادت «بل» أن الحكم على زيـد بعد المجىء كالمسكوت عنـه يحتمل أن يصح هذا الحـكم، فيكون غير جاء. ويحتمـل ألاَّ يصح فيكون قد جاءَك، كما كان الحكـم على زيد بالمجىء فى: جاءنى زيد بل عمرو، احتمل أن يكون صحيحاً وألاَّ يكون.

وهذا الـذى ذكرنا: ظاهـر كلام الأندلـسى. وقال ابـن مالك: بل، بـعد النـفى والنهى، كلكن، بعدهما؛ وهذا الإطلاق مـنه يُعطى أن عدم مجىء زيد فى قولك: ما جاءنى زيد بل عمرو، متحقق بـعد مجىء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك فى: ما جاءنى زيد لكن عمرو بالاتفاق، وبـه قال المصنف، لأنه قال فى: ما جاءنى زيد بل

(١) علق السيد الشريف على هذا بقوله: «ليس هو ابن هشام كما توهمّ، فإنه متأخر عن المصنف» وفى كتابى: «المدرسة النحـوية فى مصر والشام فى القرين السابع والثامـن من الهجرة/ ٣٧٨ بينت أن هناك كتبا حملت اسم المغنى قبل مغنى ابن هشام وهى:

أ- مغنى تقى الدين منصور بن فلاح اليمنى، وتوفى ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ.

ب ـ مغنى فخر الدين أحمد بن الحسن الجار بردى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ.

حـ- مغنى محمد بن إسحاق بن أسباط الكندى، أخذ عن الزجاج.

وانظر كشف الظنون، نهر ١٧٥، ١٧٥٣، وبغية الوعاة/ ٢١.

عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أوّلاً.

وهذا كله حكم «بل» بالنظر إلى ما قبلها.

وأمّا حكم ما بعد «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، فعمرو؛ جاءك/ في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء؛ قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت، حكمهم بامتناع النصب في: ما زيد قائما بل قاعد، ووجوب الرفع كما مرَّ في بابه.

٢/ ٣٧٩

وعند المبِّرد: أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسندا إلى الثاني.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرب زيداً، لا بل عمراً، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدّم لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو «نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبتَّه لعمرو بِبلْ، ولو لم تجيء بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه. يحتمل أن يثبت [وألاَّ يثبت][1]، وكذا في الأمر، نحو: اضرب زيداً، لا بل عمراً، أي: لا تضرب زيداً، بل اضرب عمراً، ولولا «لا» المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وألاَّ يكون مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكّدة لمعناهما، وما بعد لابل إذاً باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

ولا تجيء «بل» المفردة[١]، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم فى الاستفهام، لا بحصول شيء، ولا بتحصيله، حتى يقع غلط فيتدارك.

وكذا قيل: إنها لا تجيء بعد التحضيض والتمنى والترجِّى والعَرْض؛ والأَولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهى، كالتحضيض والعرض.

وأمَّا «بل» التى تليها الجُمل، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى، أهمَّ من الأولى، وقد تجيء للغلط، والأُولى تجيء بعد الاستفهام أيضا كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[٢] إلى قوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٣] والتى لتدارك الغلط نحو: ضربت زيداً، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد؛ وقد تشترك الجملتان فى جزء، وقد لا تشتركان.

[لكن]

وأما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها، نفياً وإثباتاً، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، كما مرَّ فى المثقَّلة؛ فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون فى ذلك المفرد معنى النفى، لأن حروف النفى إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفى، لتغايُر ما بعدها لما قبلها، نحو: ما جاءنى زيد لكن عمرو؛ وقد مرَّ معنى الاستدراك فى المشدَّدة، فعدم مجيء زيد، باق بحاله[٤]، لم يكن الحُكْم به منك غلطاً، وإنما جئت بـ«لكنّ» دفعاً لتوهم المخاطَب أن عمراً أيضاً لم يجيء كزيد،

---

(١) أى التى لا تكون معها «لا»

(٢) الشعراء/ ١٦٥.

(٣) بعد قوله: بل أنتم قوم عادون» زيادة فى المخطوطات وهى: «وإذا اوليها الجمل فقد تكون لتدارك الغلط كما فى المفرد، سواء اشتركت الجملتان فى جزء نحو: ضربت زيداً بل أكرمته أولا نحو: خرج زيد بل دخل خالد.
وقد تكون للانتقال من كلام إلى كلام أهمّ من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول، وجعله فى حكم المسكوت عنه كما يجيء فى الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: بل هم فى شك منها بل هم منها عمون» [النحل/ ٦٦] ومثله كثير وأما لكن إلخ.

(٤) فى ب فقط ٤/ ٤١٩ باق على حاله» بوضع «على» مكان الياء.

فهى فى عطف المفرد نقيضة[١] «لا» لأنها للإثبات للثانى بعد النفى عن الأول، و «لا» للنفى عن الثانى بعد الاثبات للأول.

وأجاز[٢] الكوفيون مجىء «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجَب أيضاً، نحو: جاءنى زيد لكن عمرو حملاً على «بل»، وليس لهم به شاهد، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك، إلاَّ أَن: لا يُسلِّموا هذا الوضع.

وإذا وليها جملة، وجب، أيضاً: المغايرة المذكورة، كما ذكرنا فى المشدَّدة.

وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام والترجّى والتمنى والعَرْض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونس إلى أنها فى جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها، ففى المفرد يقدر العامل بعدها / .

٢/ ٤٠

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرور بلا جارّ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو؛ فالأولى، كما قال الجزولى: إنها فى المفرد عاطفة إن تجرَّدت عن الواو، وأمَّا مع الواو فالعاطفة هى الواو، و «لكن» لمجرَّد معنى[٣] الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة، صحبتها الواو أو، لا، لموافقتها الثقيلة فى مجىء الجملة بعدها، وهى مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً، وأمَّا المجرَّدة عنها فإن وليها المفرد فعاطفة، خلافاً ليونس، وإن وليها جملة فقيل عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشرى، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجزولى، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف ابتداء.

★★★

---

(١) فى ط: «نقصة «لا» تحريف.

(٢) فى ط: «أجاز» بدون واو.

(٣) كلمة: «معنى» سقطت من ب ٤/ ٤٢٠.

[حروف التنبيه]

(ص): «حروف التنبيه: ألاَ وأَما، وها».

[ألا، أما، ها]

(ش): اعلم أن «أَلاَ» و «أمَا»، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفى، والإنكار نفى، ونفى النفى إثبات، رُكِّب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إنَّ»، إلاَّ أنهما غير عاملين؛ يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنِّياً، أو غير ذلك.

وتختصان بالجملة بخلاف «ها»، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأً به، وقد نُسِب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنف فى هذا الكتاب.

وتدخل «ألا» كثيراً على النداء، و «أما» كثيراً على القسم، وقد تبدل همزة «أما» هاء، وعيناً، نحو: هَمَا، وعَمَا، وقد تحذف ألفها فى الأحوال الثلاث، نحو: أمَ، وهَمَ، وعَمَ.

وقد تجىء «أَلاَ» عند الخليل حرف تحضيض أيضاً كما ذكرنا عنه فى قوله:

=١١٦٩ *ألاَ رجلاً جزاه الله خيراً*(١)

وقد جاء «أما». بمعنى: حقاً، فيفتح أنّ بعدها كما مّر فى باب «إنَّ».

---

(١) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على «ألا» قد تجىء عند الخليل حرف تحضيض لأنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُرونني رجلاً جزاه الله خيراً. وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطراً.

والمحصلة: المرأة التى تحصل الذهب من تراب المعادن وتخلّصه منه، فطلبها للمبيت.

وعجزه:

* يدل على محصلة تبيتُ *

وخبر تبيت فى بيت بعده، وهو.

ترجّل لِمّتى وتَقُمّ «بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيتُ

وقد سبق ذكره رقم ١٧٤

وأمَّا «أمَا» و «ألاَ» للعَرْض، فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك فى كونهما، إذن مركبين من همزة الإنكار وحرف النفى، وليستا كحرفى الاستفتاح، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية بلا خلاف، واللتان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح، كما قال الأندلسىّ.

وأجاز المصنف دخولهما على الاسمية أيضاً، كما مرَّ فى باب «لا» التبرئة.

وأمَّا «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيراً، لما ذكرنا فى بابها؛ ويفصل كثيراً، بين أسماء الإشارة وبينها، إمَّا بالقسم نحو: ها الله ذا، وقوله:

=١١٧٠ تعلَّمَنْ ها لعمْرُ الله، ذا قسماً فاقصد بذرعْك وانظر أين تنّسلك(١)

وإمَّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: ﴿هَا أَنتُمْ أُوْلاء﴾(٢) [وهو أكثر](٣) وبغيرهما قليلاً، نحو قوله:

=١١٧١ ها إنّ تا عِذْرةٌ إن لم تكن نفعتْ فإن صاحبها قد تاه فى البلد(٤)

وقوله:

=١١٧٢ *فقلت لهم هذا لَهَا، هَا وَذَاليا*(٥)

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٤٧٨واستشهد به على تقديم «ها» التى للتنبيه على «ذا» وقد حال بينهما بقوله: «لعمر الله»، والمعنى: لعمر الله هذا ما أقسم به، ونصب «قسماً» على المصدر المؤكد لما قبله، لأن معناه: أقسم، فكأنه قال: أقسم لعمر الله قَسماً، فـ «ذا» عند الخليل هو المحلوف عليه، فكأنه قال: والله الأمر هذا، فحذف الأمر، وقدم «ها». وعند غيره المعنى: هذا ما أقسم به.

(٢) آل عمران/ ١١٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٢٢.

(٤) هو الشاهد الثالث عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٧٩ واستشهد به على أن الفصل بين «هاوبين تا» بـ «إن» وهى غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل.
و«تا» مبتدأ و«عذرة» خبرها، وهى بكسر العين اسم للعُذر بضّمها يريد: إن لم تقبل عذرى وترْض عنى فإنى اختل حتى إنى أضلّ فى البلدة التى أنا فيها لعظم الخوف الذى حصل من وعيدك.

(٥) هو الشاهد الرابع عشر بعد الأربعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٤٨٠ وصدره:
ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

أى: وهذا ليا.

ومذهب الخليل أن «هـا» المقدمة فى جميع ذلك، كانت متـصلة باسم الإشارة، أى كان الـقياس: الله هـذا، ولعمـرك هذا قسـماً، وانتـم هؤلاء، وإن هاتـا عذرة؛ والدليل علـى أَنه فصَل حرف التنبـيه عن اسم الإشارة ما حكى أبـو الخطاب َعمَّن يُوثَق به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل فى موضع: ها أنا ذا أفعل.

وحدَّث يونس: هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنـه ليس المراد بقـولك: ها أَنذا أفعـل: أن تُعرِّف المخاطب نـفسَك وأن تُعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بـل المعنى فيه وفى: ها أنت ذا تقول، وها هوذا يفعل: استغـراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسـم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغـائب، كأنَّ معنى: هـا أنت ذا تقول، وها أنت ذا يَـضربك زيد: أنت هذا الذى/ أرى لا مَن كنا نتوقع منه ألاَّ يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: تـقول، وقولك: يضربك زيد: الذى استغربتـه ولـم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُوْلاءِ تُحبُّونَهُم﴾[1]، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة، لبيان الحالة المستغربة، ولا محلَّ لها، إذ هى مستأنفة. ٢/ ٣٨١

وقال البصريون هى فى محل النـصب على الحال، أى: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحال ههنا لازمـة، لأن الفائدة معقودة بها، والـعامل فيها حرف التـنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد: أنت المشار إليه فى حال قولك.

وجوَّز بعـضهم أن تكون «ها» المـقدَّمة فى نحو: هـا أنت ذا تفعل: غيـر منوى دخولها على «ذا»، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾[2] ولو كانت هى التى كانت مع اسم الإشارة، لم تُعد بعدَ «أنتم».

(١) آل عمران/ ١١٩.

(٢) آل عمران/ ٦٦ وغيرها

ويجوز أن يُعتَذر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّهُم﴾ لبُعد قوله تعالى ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾[١] وأيضاً قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾[٢]، دليل على أن المقدم[٣] فى ﴿هَا أَنتُمْ هأُولاءِ﴾[٤] هو الذى كان مع اسم الإشارة، ولو كان فى صدر الجملة من الأصل لجاز من غير اسم الإشارة نحو: «ها أنت زيد».

وما حكى الزمخشرى من قولهم: ها إن زيداً منطلق، وها افعَلُ كذا، مما لم أعثر له على شاهد.

فالأولى أن نقول: إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل منه كما مرَّ، ولم يثبت دخوله فى غيره، من الجُمل والمفردات.

وقد عدَّ ابن مالك «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمر، نحو: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾[٥] أو تمنٍّ نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُم﴾[٦] أو تقليل نحو:

=١١٧٣ *ما ويَّ يا ربَّتَما غارةٍ*[٧]

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجُّب.

ومَن جعلها حرف نداء فقط، قدَّر فى جميع هذه المواضع منادًى، بخلاف مَن جعلها حرف تنبيه.

---

(١) فى ط والمخطوطات: «ولا يحسبن الذين يبخلون» وهذه الآية غير مرادة، وإنما المراد آية ١٨٨ من سورة آل عمران.

(٢) البقرة/ ٨٥، وفى ب ٤/ ٤٢٣: «ها أنتم تقتلون».

(٣) فى ب ٤/٤٢٣: «المقصود» مكان: «المقدّم».

(٤) آل عمران/ ١١٩

(٥) النمل/ ٢٥.

(٦) النساء/ ٧٣.

(٧) هو الشاهد الستون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٩٥٥ واستشهد به على أن «يا» فيه عند ابن مالك للتنبيه لدخولها على ما يفيد التقليل، وهو: «رُبّ»، والشاهد قطعة من بيت وهو:

ما ويَّ يا ربّما غارةٍ شعواء كاللَّذعة بالمِيسَمِ

ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، كما تقدم، إلاَّ «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا فى الأول، أو الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة.



[حروف النداء]

(ص): «حروف النداء، يا: أعمها، وأيا، وهيا، للبعيد، وأَىْ والهمزة للقريب.

[ياء. أيا. هيا. أى. الهمزة]

(ش): وقد تنوب «وا» مناب «يا» فى النداء، والمشهور استعمالها فى الندبة.

وقد جاء «آ» بهمزة بعدها ألف، و: «آى» بهمزة بعدها ألف، بعدها يا ساكنة. فيَا: أعمُّها، أى ينادى بها القريب والبعيد.

وقال الزمخشرى: هى للبعيد، قال: وأمَّا يا الله، ويارَبِّ، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حَبل وريده؛ فلاستصغار الداعى لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعّو تعالى.

وما ذكره المصنف: أولَى، لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء، ودَعوى المجاز فى أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل.

وأيا، وهيَا وآ، وآىْ، ووَا، فى البعيد، وأَىْ، والهمزة، فى القريب.

[حروف الإيجاب]

[نعم. بلى. أى. أجل. جير. إنّ]

(ص): «حروف الإيجاب: نَعَمْ، وبلَى، وإى، وأَجَلْ، وجَيْرِ، وإنَّ فَنَعَم مقرِّرة لما سبقها.

[وبلَى، مختصة بإيجاب النفى، وإى، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم وأَجَلْ، وجير، وإنَّ، تصديق للمخبر][1] [2].

---

(١) فى ب: «للخبر».

(٢) وما بين معقوفين سقط من ظ.

(ش): قوله: مقررة لما سبقها»، أى مثبتة لما سبقها من كلام خبرى سواء كان موجَباً نحو: نعم فى جواب مَن قال: قام زيد، أى: نعم قام، أو منفياً، نحو نعم، فى جواب مَن قال: ما قام زيد، أى: نعم ما قام؛ وكذا تقرَّر ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كان نحو نعم فى جواب مَن قال أقام زيد؟ أى نعم قام، أو منفياً نحو نعم فى جواب من قال ألم يقم زيد؟ أى: نعم، لم يَقم.

٢/ ٣٨٢ فنعم، بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر/ فالأولى أن يقال: هى بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفياً كان أو إثباتاً، ومن ثمَّ قال ابن عباس رضى الله عنهما: لو قالوا فى جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾[1] : نعم، لكان كُفراً، فيصحّ بهذا الاعتبار، أن يقال لها حرف إيجاب، أى إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر فى الاستعمال أن يقال: الإيجاب فى الكلام المثبت، لا المنفى. والمستفهم عنه.

وجوَّز بعضهم إيقاع نَعَم موقع بَلَى، إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفى لفائدة التقرير، أى الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقال فى جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾ و: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2]: نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفى فأفادت الإيجاب، ولهذا عُطِف على: ألم نشرح قوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾، فكأنه قال: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فتكون «نعم» فى الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤوَّل به الاستفهام مع النفى؛ لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته؛ بل هو كما لو قيل: قام زيد بالإخبار، فتقول: نعم، مصدقاً للخبر المثبت فالذى قاله ابن عباس رضى الله عنهما[3]، مبنى على كون «نعم» تقريراً لما بعد الهمزة،

(١) الأعراف/ ١٧٢.

(٢) الشرح/ ١.

(٣) فى ط: «رضى الله عنها»، تحريف.

والذى جوَّزه هذا القائل، مبنى على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفى، فلا يتناقض القولان.

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل، قول الشاعر:

أليس الليل يجمعُ أمَّ عمرٍو وإيَّانا فذاك بنا تَداني[1]
نَعَم، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

=١١٧٤

أى: أَنَّ الليل يجمع أمَّ عمرو وإيَّانا، نعم، وقد اشتهر فى العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك: أليس لى عليك دينار؟ فقلت: نعم، لزمت بالدينار بناءً على العُرف الطارىء على الوضع.

وفى «نعم» أربع لغات: المشهورة، فتح النون والعين. والثانية: كسر العين، وهى كنانية[2]. والثالثة كسر النون والعَين. والرابعة: نَحَم، بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاءً، كما قلبت الحاء عيناً فى «حتى».

وتقع «نعم» فى جواب الأمر، نحو: نعم لمن قال: زرنى، أى: أزورك، وتقول نعم لمن قال: لا تضربنى، أى: لا أضربك، ولو قلت نعم، فى جواب التحضيض نحو: هلاَّ تزورنى، كان المعنى: الإيجاب، أى نعم، أزورك، وكذا فى جواب العَرْض نحو: ألاَ تزورنا.

قوله: «وبَلَى مختصَّة بإيجاب النفى»، يعنى أن «بَلَى» تنقُض النفى المتقدم، سواء كان ذلك النفى مجرَّداً، نحو: بَلَى فى جواب من قال: ما قام زيد، أى: بَلَى،

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «نعم» هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفى، فكأنه قيل: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم، فإن الهمزة إذا دخلت على النافى تكون لمحض التقرير، أى حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه، وهى فى الحقيقة للإنكار، وإنكار النفى إثبات

والشاهد لجحدر بن مالك الحنفى من قصيدة قالها، وهو فى سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة.

من شواهد: أمالى القالى ١/ ٢٨٢، والسمط/ ٦١٧، والمقرب ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، والمغنى/ ٣٨٣.

(٢) فى ط: وهى والثانية كسر العين كناية» تحريف صوابه من المخطوطات.

قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[١] أى بَلَى أنت ربنا.

وزعم بعضهم أن «بَلَى» أى بَلَى أنت ربنا.

وزعم بعضهم أن «بَلَى» تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

١١٧٥= وقد بَعُدت بالوصْل بينى وبينها بَلَي، إنَّ مَن زار القبورَ لَيَبْعُدا[٢]

أى: ليبعُدنْ، بالنون الخفيفة؛ واستعمال «بَلَى» فى البيت لتصديق الإيجاب: شاذ.

وزعم الفرَّاء أن أصلها «بَلْ» زِيدت عليها الألف للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النفى، كما كانت «بل» لِلرجوع عن الجحد فى: ما قام زيد، بل عمرو؛ والأولى كونها حرفاً برأسها.

ولا يجاب بـ «نعم» و«بلى» ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام الإ ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل.

---

(١) الأعراف/ ١٧٢.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعضهم زعم أن «بلى» تستعمل بعد الإيجاب كما فى البيت وهو شاذ. وكان القياس نعم

وعلق البغدادى على الشاهد بقوله: «وإنما قال شاذ» ولم يقل ضرورة، لأنه جاء مثله فى الحديث الصحيح، أخرج البخارى فى كتاب «الأيمان والنذور» من صحيحه عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال بينما رسول الله ﷺ مُضيفٌ إلى قبة من أدمٍ يمانٍ إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى - قال: أفلم ترضَوْا أن تكونوا ثلثَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى، قال: فو الذى نفس محمد بيده إنّى لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة.

وقوله: «مضيف» أى مسند ظهره الشريف. وبلى الأولى أجيب بها الاستفهام المجرد على النفى، وهو موضع نعم.

وذكر البغدادى أن هذا البيت لم يعرفه، ولم ينظره إلاّ فى شرح الرضى والله أعلم وجاء فى شعر الطُّهوى عجزه:

فلا تَبْعَدَنْ يا خير عمرو بن جُندب بلى إنّ من زار القبور ليبعدا.

وقد سقطت كلمة: «ليبعدا» من ط.

وأمَّا الأسماء الاستفهامية، فانَّ جواب «مَـن»: ما هو أخصُّ منه، فلو قلت فى جواب، مَن جـاءك؟ شخص أو إنسان، لم يـجز، لأن الأول أعمّ، والثانـى مساو، فلـم تعرِّف الـسائل مـا لم يعـرفه، بـل تقول إمَّـا: رجلٍ، أو: زيد، وكـذا/ «مَن» ٢/ ٣٨٣ الداخلة على الاسم، كما يقال: مَن الرجل؟ فتقول: زيد، أو: واحد من بنى تميم.

وأمَّا جواب «ما»، فإن كان سؤالاً عن الماهيـة، فنحو: إنسان، أو فرس، أو بَقر، أو غير ذلك من الأنواع.

وإن كان سؤالاً عـن صفة الماهيـة، نحو: ما زيـد؟ فنحو: عالـم، أو ظريف، أو فارس، كما تقدم فى الموصولات.

وجواب «أى» المضـاف إلى المعارف: معـرفة نحو: زيد أو عـمرو، أو: أنا، أو: ذاك، فى جواب[1]: أىّ الرجال فعل ذلك؟ أو نكرة مختصة بالوصف، نحو: رجل رأيته فى موضع كذا.

وجواب «أىّ» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصـفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو كاتب، فى جواب: أىُّ رجل؟ أو نكرة مخصَّصة بالنَّعت.

وجوابِ «كيف»، لا يكونِ إلا نكرة، وجواب «كم» تعيين العدد، معرفة كان أو نكرة؛ ومَنَع ابن السرَّاج كونه معرفة.

وجواب «مـتى» و «أيَّان»: تعـيين الـزمان دون المبـهم منه، وجـواب «أين» و «أَنَّى»: المكان الخاص، وجـواب الهمزة مع «أم» الاسم، وجواب الهـمزة وحدها، أو مع «أو» وجواب «هل»: نعم أو: بَلَى أو: لا.

قوله: «وإى، إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم».

لا شك فى غـلبة استـعمالهـا مسبوقـة بالاستفـهام. وذكر بعـضهم أنهـا تجىء لتصـديق الخبر أيـضاً؛ وذكر ابن مـالك أن «إى» بمعنـى «نَعَم» فإن أراد أنـه يقع

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٢٩: «فى جواب من قال: أى «الرجال» بزيادة: «من قال».

مواقع نعم، فينبغي أن يقع بعد الخبر مُوجباً كان أو منفياً فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم، سواء؛ يقال: لا تضربني فتقول: إي والله لا أضربك، وكذا يقال: ما ضرب زيد فتقول: إي والله ما ضرب، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف، أعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات.

وإن أراد أنه للتصديق مثل «نعم»، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق. ولا يستعمل بعد «إي» فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربيِّ، ولا يكون المقسَم به بعدها، إلا الربّ، والله، ولَعَمري؛ تقول: إي والله، وإي اللهَ بحذف حرف القسم ونصب «الله» وإي ها الله ذا، وإي وربي، وإي لعمري.

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها» نحو: إي، ها الله ذا، فقد مرَّت الوجوه الجائزة فيه في باب القسم؛ ويجب جر «الله» إذن، لنيابة حرف التنبيه عن الجارّ.

وإن تجرَّدت عن «ها»، فالله، منصوب بفعل القسم المقدر.

وفي ياء «إي» ثلاثة أوجه؛ حذفها للساكنين، وفتحها، تبييناً لحرف الإيجاب؛ وإبقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخِره عن التحريك والحذف، وإن كان يلزم ساكنان على غير حدِّه، لأنهما في كلمتين، إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة. كالضالّين، وتُمُودَّ الثوب؛ كما في: ها الله، وهذا، أيضاً من خصائص لفظة «الله»

قوله: «وأجل وجير وإنَّ تصديق للخبر»، سواء كان الخبر موجباً أو منفياً، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب، كالاستفهام والأمر وغيرهما.

وحكى الجوهريّ عن الأخفش أن «نعم» أحسن من «أجل»، في الاستفهام، وأجَلْ، أحسن من نعم في الخبر، فجوَّز مجيئها على ما ترى في الاستفهام[1] أيضاً.

(١) في ب فقط ٤/ ٤٣١: «فجوز على ما ترى مجيئها في الاستفهام».

وأما «جَيْر» فقد مضى شرحها فى القَسَم فى حروف الجرّ.

وأمَّا «إنَّ» فقال سيبويه: هى فى قول ابن قيس الرقيَّات:

ويقُلْنَ شيبٌ قد علا ك، وقد كبِرتَ فقلت: إنَّه[1] =١١٧٦

والهاء للسكت.

وقيل: إن «إنَّ» فيه للتحقيق، والهاء اسمها والخبر محذوف، أى: إنه كذلك.

٢/ ٣٨٤

وقول ابن الزُّبير. لفضالة بن شريك حينَ قال له: لَعَن الله ناقة/ حملتنى إليك: إنَّ وراكبها، نصٌّ فى كونها للتصديق.

لكنه يدل على أنها تجىء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف من أنَّ ثلاثتها، لتصديق الخبر.

[حروف الزيادة]

(ص): «حروف الزيادة: إنْ، وأنْ، ومَا، ولاَ، ومِن، والباء، واللام؛ فإن مع ما النافية، وقلَّت مع المصدرية، ولَمَّا، وأنْ، مع لَمَّا، وبين لو والقسم، وقلَّت مع الكاف؛ وما مع إذا ومتى، وأىّ، وأينَ، وإنْ شرطاً وبعض حروف الجرّ وقلَّت مع

---

(١) هو الشاهد الخامس عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه قال: «إنّ» فيه حرف تصديق للخبر بمنزلة: «أجل، والهاء للسّكت.

والشاهد لعبيد الله بن قيس الرّقيات/ ديوانه ٦٦ بن قصيدة مطلعها:

بكرتْ علىّ عواذلى يلحَيْننى وألومُهنّه

وبعده:

إن العواذل لُمنَنى ولن أطيع أمورهنه

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٧٥، وابن يعيش ٨/ ٧٨، ١٢٢، ١٢٥ والمغنى ١/ ٣٧، ٢/ ٧٢٣، واللسان: «أنن» وانظر تفسير القرطبى ١١/ ٢١٨، ورصف المبانى. ١١٩ ،- ١٢٤ -٤٤٤

المضاف؛ ولاَ، مع الواو بعد النفى، وبعد أنْ المصدرية، وقلَّت قبل القسم، وشذَّت مع المضاف؛ ومِنْ والباء، واللام تقدم ذكرها».

(**ش**): قيل، فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب: إمَّا معنوية، وإمَّا لفظية؛ فالمعنوية: تأكيد المعنى، كما تقدم فى «من» الاستغراقية، والباء فى خبر مَا، وليس.

فإن قيل: فيجب ألاَّ تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.

قيل: إنما سِّميت زائدة، لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً، لَّما لم تغاير فائدتها العارضة: الفائدةَ الحاصلة قبلها.

ويلزمهم أن يَعدُّوا، على هذا، «إنَّ»، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماءً كانت، أو لا: زوائد، ولم يقولوا به[1].

وبعض الزوائد يعمل، كالباء، ومن، الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو: «فيما رحمة».

وأمَّا الفائدة اللفظية، فهى تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كونُ الكلمة أو الكلام، بسببها مُهَيَّأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحُسْن السّجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلاَّ، لَعُدَّت عبثاً، ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء، ولا سيَّما فى كلام البارى تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهم السلام.

وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى.

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «ولم يقولوا به»: «وأما التأثير اللفظى فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء ومن الزائدتين، وبعضها لا يؤثر نحو فبما رحمة».

وإنما سمِّيت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسميت، أيضاً: حروف الصلة لأنها يُتوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك.

[إنْ]

أمَّا «إنْ» فتزاد مع «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفى، وتدخل على الاسم والفعل.

نحو:

وما إن طِبنُّا جُبنٌ(١) =١١٧٧

ونحو قوله

ما إنْ جزِعْتُ ولا هَلَعْتُ ولا يَرُدُّ بكايَ زَنْداً(٢) =١١٧٨

وقلَّت زيادتها مع «ما» المصدريَّة نحو: انتظرنى ما إن جَلَس القاضى، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾(٣)، وكذا بعد «ألاَ» الاستفتاحية، نحو: ألاَ إن قام زيد، وكذا مع «لمَّا» بل زيادة «أَنْ» المفتوحة

---

(١) هو الشاهد السبعون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٩٢.

واستشهد به على أن «إن» تزاد بعد «ما» النافية.

(٢) هو الشاهد السادس عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم قبله. ومثل بمثالين، إشارة إلى أنها تزاد بعد «ما» النافية مطلقاً سواء كانت الداخلة على الجمل الاسمية، وتكفّها عن عملها عمل ليس، وتسمى إنْ الزائدة الكافة أم كات الداخلة على الجملة الفعلية كما فى هذا البيت، وتسمى إنْ الزائدة فقط.

والشاهد من قصيدة لعمرو بن معد يكرب، ديوانه/ ٦٥ ومطلع قصيدته:

ليس الجمال بمنزر فاعلم وإنْ رُدِّيت بردا

إن الجمال معادن ومناقبٌ أورثنْ مجدا

والزّنْد يستعمل فى معنى القلّة. والمعنى لا يغنى بكاى شيئاً.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى/ ١٧٩.

وفى ط: «بكائى زيدا» مكان: «بكائى زندا»، تحريف

وفى ب ٤/ ٤٣٤: «هَلَعْت بفتح اللام تحريف والصواب الكسر لأنه من باب فرح.

(٣) الأحقاف / ٢٦.

بعدها، هى المشهورة، تقول: لما أن جلستَ جلستُ؛ فتحاً وكسراً، والفتح أشهر.

[أنْ]

وأمَّا «أَنْ»، فتكثر زيادتـها بعد لَمَّا، نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرِ﴾[١]، وبين «لو» والقَسَم، وقد مرَّ فى القسم أَن مذهب سيبويه كـونها موطئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئـة قبل «إنْ» وسائر كلـمات الشرط، كقولـه تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[٢] الآية ـ ويجىء الكلام فيه.

وقد تزاد فى الإنكار، نحو: أنا أَنيه، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو:

١١٧٩= *كأَن ظبيةٍ تعطو*[٣]

بالجـر، وليست فـى قوله تعـالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾[٤]، و: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾[٥]، و: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾[٦]: زائدة، كما توهم بعضهم بل: الأُوليان مخففتان، والثالثة مفسِّرة، كما تقدم فى نواصب الفعل.

[ما]

وأمَّا «ما» فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة إذا أفادت معنى الشرط نحو: إذا ما تكرمنى أكرمُك بـغير الجزم، ومتى ما تكرمنى أكرمك بمعـنى متى تكرمنى، ولا تفـيدها «مـا» معنـى التكـرير، ولو أفـادته لم تـكن زائدة؛ فـمَن قال:إن «مـتى» للتكرير، فمتى مـا، مثله، ومَن قال ليست للتكرير، فكذا: مـتى ما/ ٢/ ٣٨٥ وأيّا ما تفعل

(١) يوسف/ ٩٦.

(٢) آل عمران/ ٨١.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة. وسبق ذكره رقم١١١٦ ـ١١٧٩ واستشهد به على أنّ «أنْ» زائدة بين الكاف ومحرورها، وهو طبية

(٤) الأعراف/ ١٨٥.

(٥) الجن/ ١٦.

(٦) يونس/ ١٠٥.

أفعل، وأينما تكن أكن، و: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[١]، وقد تدخل بعد «أيَّان» أيضاً، قليلاً، ويجيء حكم «ما» مع أن، في نوني التوكيد.

قوله: «شرطاً»، تقييد لجميع ما ذكر من: إذا، ومتى، وأيّ، وأين، وإنْ، لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط؛ وزيادة «ما» فيها مختصة بحال الشرطية.

ولم يَعدُّوا «ما» الكافة، وإن لم يكن لها معنىً، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله.

وعلى مذهب من أعمل «ليتما»، وإنما، وأخواتهما؛ تكون «ما» زائدة. وليست في: حيثما، وإذا ما، زائدة، لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما أيضاً عن الإضافة.

وينبغي ألاَّ تعدَّ في نحو: «بعين ما أرينَّك»، و:

من عِضَةٍ ما يَنبتَنَّ شكيرها[٢] =١١٨٠

زائدة، لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها، وقد مضى الخلاف في مثل: ﴿مَثَلاً مَّا﴾[٣] في الموصولات.

وقد تزاد بعد بعض حروف الجر، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٤]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٥]: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[٦]، وزيد صديقي كما عمرو أخي.

وقيل إنها بعد حرف الجر: نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منها، وكذا قيل في: لا سيَّما زيدٍ، بالجّر، كما مرَّ في باب الاستثناء، و«ما» في هذه اللفظة: لازمة.

---

(١) الزخرف/ ٤١.

(٢) هو الشاهد الحادي والخمسون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٢٦٩.
وفي ب ٤/ ٤٣٥: «سكيرها» بالسين مكان: «شكيرها» بالكاف تحريف.

(٣) البقرة/ ٢٦.

(٤) آل عمران/ ١٥٩.

(٥) المؤمنون/ ٤٠.

(٦) نوح/ ٢٥.

وقلَّت زيادتها بعد المضاف، نحو: مِن غير ما جُرمٍ، و: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْت﴾(١) و: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُون﴾(٢) وقيل فيها أيضا، إنها نكرة، والمجرور بدل منها.

[لا]

وأمَّا «لا»، فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي، وقد مرَّ ذكرها في باب حرف العطف، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وهي، وإن عُدَّت زائدة، لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر، كما مرَّ في حروف العطف.

والعَجَب، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًّا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في «لا» هذه، وفي «مِن» الاستغراقية: مانعاً من كون الحروف زائدة، ويَرون تأثيرها تأثيراً لفظياً، ككونها كافة: مانعاً من زيادتها.

وتزاد بعد «أن» المصدرية، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُد﴾(٣)، و: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَاب﴾(٤)، وجاءت قبل المقسَم به كثيراً، للإيذان بأن جواب القسم منفي، نحو: لا والله لا أفعل، قال:

١١٨١= لا وأبيكِ ابْنَةَ العامر يِّ لا يدَّعي القوم أنِّي أفِرّ(٥)

(١) القصص/ ٢٨.
(٢) الذاريات/ ٢٣.
(٣) الأعراف/ ١٢.
(٤) الحديد/ ٢٩.
(٥) هو الشاهد السابع عشر بعد التسعمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن «لا» تجيء كثيراً زائدة قبل المقسم به للإعلام بأن جواب القسم منفي»، فإنْ الواو حرف قسم، وجملة: «لايدعي القوم» جواب القسم، وهي منفية، فأتى بالنافي قبل القسم للإشعار ابتداء بأن جوابه منفيّ.
والشاهد مطلع قصيدة لامرئ القيس، ديوانه/ ١١.
من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٧٣، والمغني ١/ ٢٧٦، وتفسير الكشاف ٤/ ٦٥٨ وتفسير القرطبي ١٩/ ٩٠.

وجاءَت قبل «أقسم» قليلاً، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَة﴾(١) وشذت بعد المضاف نحو:

فى بئر لا حورٍ سَرَى وما شعر(٢) =١١٨٢

والحور: الهَلَكة.

وأمَّا «مِن»، والباء، واللام، والكاف، فقد تقدم ذكرها فى حروف لجر.

★★★

(١) القيامة/ ١.

(٢) هو الشاهد الستون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٢٧٨.

واستشهد به على أن زيادة: «لا» بين المتضايفين شاذّة.

والأصل: فى «بئرحور» فزيدت «لا» بينهما لفظاً ومعنى أى سرى فى بئر هلاك وما شعر لسقوطه فيها.

(شرح الكافية جـ ٦ : ١٤)

[حرفا التفسير: «أىْ»، و«أنْ»]

(ص): «حرفا التفسير: أَىْ، وأَنْ، فأَن مختصة بما فى معنى القول».

(ش): اعلم أن الفرق بين أَىْ» و «أَنْ»: أنَّ «أىْ»، يُفسَّر بها كل مبهم، من المفرد، نحو جاءنى زيد أى أبو عبدالله، والجملة نحو: هُرِيق دمه أى مات، قال:

١١٨٣= وترمينَنِي بالطَّرف أيْ أنتَ مُذنبٌ وتَقْلِيننى لكن إيَّاكِ لا أقْلي[١]

و «أن» لا تفسر إلا «مفعولاً» مقدَّر اللفظ، دالٍّ على معنى القول، مؤدٍّ معناه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيم﴾[٢] فقوله: يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر، أى ناديناه بشىء، وبلفظ هو قولنا يا إبرهيم، وكذلك قولك كتبت إليه أن قم، أى: كتبت إليه شيئاً هو: قُمْ؛ فأَنْ، حرف دالٍّ على أنَّ «قم» تفسير للمفعول به المقدر لكتبت.

وقد يفسِّر المفعولَ به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفيه﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِه أَنِ اعْبُدُوا اللَّه﴾[٤]، فقوله: اعبدوا الله، تفسير للمضمر فى «به»، وفى أَمرت معنى القول، وليس مفسِّراً لـ«ما»، فى قوله: ما أمرتنى، لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوَّز بعضهم/ ذلك، مستدلاً بهذه الاية، ولا استدلال[٥] بالمحتمل؛ وأجيب بأنَّ «أنْ» ٢/ ٣٨٦

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ «أى» فيه حرف تفسير للجملة قبله.
والشاهد قائله مجهول.
من شواهد: ابن يعيش ٨/ ١٤٠، والمغنى ١/ ٧١، ٢/ ٥٧ ـ ٨٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٢٣٤، والهمع والدرر رقم ٩٦٨.

(٢) الصافات/ ١٠٤.

(٣) طه / ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) المائدة/ ١١٧.

(٥) فى ط: «والاستدلال» تحريف طاهر.

مصدرية، وذلك على مذهب من جوَّز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية، وعند صاحب هذا المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسِّرة: مصدرية، إذا دخلت على أمر أو نهى متصرف، لأنَّ له، إذن مَصدراً.

واستدلَّ سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها فى نحو: أَوعَزت إليه بأن قم؛ ويجوز أن يقال: هى زائدة، لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعزْ إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن «أَنْ» فى قوله ﴿أَنِ اعْبُدُوا﴾: زائدة؛ والأصل عدم الحكم بالزيادة. ما كان للحكم بالأصالة مُحتمَل.

وتمسَّك المجيز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾(١) قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا.

وأجيب: إمَّا بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤوَّل بالقول فى عدم الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه؛ أو بأن: انطَلق الملأ بمعنى: انطلقوا فى القول وشرعوا فيه.

وينبغى أن تعرف أنَّ ما بعد «أن» المفسِّرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يُحتاج إليه إلاَّ من جهة تفسير المبهم المقدّر فيه، فقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢)، ليست «أن» فيه مفسِّرة، لأن قوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خبر المبتدأ المتقدم.

ولا مَنع، لو ارتكب مرتكب أنّ المسمَّاة بالمفسِّرة: زائدة فى مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمره أن قم: أى قال له قم، بتأويل أمَرَ بـ «قال»، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور فى أفعال القلوب، و «أن» زائدة، وهذا يطرد فى جميع الأمثلة.

(١) ص/ ٦.
(٢) يونس/ ١٠.

[حروف المصدر]

(ص): «حروف المصدر: ما، وأنْ، وأَنَّ؛ فالأوَّلان للفعلية وأنَّ للاسمية.

[ما]

(ش): أمَّا «ما» فتُوصَل بالفعل المتصرف، إذ الذى لا يتصرَّف لا مصدَر له، حتى يؤَوَّل الفعل مع الحرف به؛ ولا تُوصل بالأمر، لأنه ينبغى أن يفيد المصدر المؤوَّل به «أن»، مع الفعل، ما أفاد «أنّ» مع ذلك الفعل(١)، وإلاَّ فليسا مؤوَّلَين به، ألا ترى أن معنى: ﴿بِمَا رَحُبَت﴾(٢) وبرحبها، شىء واحد، وكذا معنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامك: شىء واحد، والمصدر المؤوَّل به «أن» مع الأمر، لايفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه أن قم: ليس بمعنى القيام(٣)، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أن قم.

ويتبيَّن بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو على، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً، لجاز ذلك فى صلة «أنَّ» المشدَّدة، و «ما» و «كى» و «لَو»، ولا يجوز ذلك اتفاقاً.

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوَّل هى وصلتها، به، نحو: لا أفعله ما ذرَّ شارِق، أى مدَّةَ ما ذرَّ، أى مدَّة ذرُور؛ وصلتها إذن فى الغالب فعلٌ ماضى اللفظ مثبت، كما ذكرنا، أو منفى بلم، نحو: تُهدِّدنى(٤) ما لم تلقنى، ومعناهما الاستقبال كما مرّ فى باب الماضى، ويقلّ كونها فعلا مضارعاً.

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه، إلا فعلية. وجوَّز غيره أن تكون

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٤٠ : «أن يفيد المصدر المؤول به «ما» مع الفعل ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل.

(٢) التوبة/ ١١٨.

(٣) فى ط «بمعنى بالقيام» بزيادة الياء.

(٤) فى ط: «تهددّينى»، تحريف.

اسميـة، أيضاً، وهو الحقّ، وإن كان ذلـك قليلاً، كما فـى نهج البلاغة: «بَـقوا فى الدنيا، ما الدنيا باقية». وقال الشاعر:

أعَلاقةً أمَّ الوُلَّيد بعدما أفنانُ رأسكَ كالثَّغام المُخْلسِ[1] =١١٨٤

وأجاز ابن جنى، كون صلتها جارّاً ومجـروراً، فيجوز على مذهبه/ ما خلا زيد ٢/ ٣٨٧ وما عدا زيدٍ، بالجر، و «ما» مصدرية.

[أنْ]

وأمَّا «أن» المـصدرية، فلا تـدخل إلا على الـفعل المـتصرف، وهو إمَّـا ماض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، أو مضارع، ولـها فيه خاصةً تـأثيرانً آخران: نصبه، وتخصيصه بالاستقبـال؛ أو، أمر أو نهى، على مذهب سيبويه، كما مرَّ.

وتميم، وأسد، يقلبون همزتها عيناً، وينشدون:

أعَن ترسَّمت من خرقاء منزلة ماءُ الصّبابة من عينيكَ مسَجْوم[3] =١١٨٥

---

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» فيه مصدرية على قول بعضهم خلافاً لسيبويه فإنه جعل «ما» كافة لـ «بعد» عن الإضافة.

والشاهد للمرّار الفقعسيّ.

وصف الشاعـر كِبَره، وأن الشيب قد شـمله، فلا يليق به الـصّبا واللهو و «أفنـان الرأس» خصل شعره، وأصل الفنن: الغصن. و «الثغام»: شجر إذا يبس ابيض، ويقال: هو نبت له نور أبيض، فشبه بياض الشيب فى سواد الشعر ببياض النّوْر فى خضرة النبات.

و«المخْلس»: ما اختلط فيه البياض بالسواد، والخليس من النيات: ما كان فيه لونان.

و«العلاقة والعلق»: أن يعلق الحب بقلبه.

وصغر الوليد ليدل على سن المرأة، لأن صغر ولدهـا لا يكون إلا فى عصر شبابها، وما يتصل به من زمان ولادتها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٦٠ ـ ٢٨٣، وابن الشجرى ٢/ ٢٤٢، وابن يعيش ٨/ ١٣١ ـ ١٣٤، والمغنى ٢/ ١٠، والهمـع والدرر رقم ٨١٢ والمقتـضب ٢/ ٥٣، والأزهية/ ٨٨، والمـقرب ١/ ١٢٩ ورصف المبانى/ ٣١٤.

(٢) القصص/ ٨٢.

(٢) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة، وهو لذى الرمة. وسبق ذكره رقم ١٠٨٧.
واستشهد به على أن «عن» أصلها «أن» قلب بنو تميم وبنو أسد همزتها عيناً.

[أنَّ]

وأمَّا «أنَّ» المشدَّدة، فتُوصَل بمعموليها إذ كانت عاملة، وإذا كُفَّت، فبالجملة الاسمية أو الفعلية.

[كى]

ومن الحروف المصدرية «كى»، إذا دخلتها لام التعليل؛ ، نحو: لكى تخرج، وهى بمعنى «أن» وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها، فى نواصب الفعل المضارع فمَن حتّم كونها حرف جرٍّ، لم يجعلها فى مثالنا مصدرية، بل قدَّر «أن» بعدها.

[لو]

ومنها «لو» إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾(١)، وقال:

١١٨٦= *عَلَيَّ حِراصاً لو يُسِرُّون مَقْتَلي*(٢)

وصلتها كصلة «ما» إلاَّ أنها، لا تنوب عن ظرف الزمان.

وقد يُستغنى بلَو، عن فعل التمنى، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو: لو كان لى مال فَأحُجَّ، أى أتمنى وأودّ لو كان لى مال؛ قال تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(٣).



(١) القلم/ ٩.

(٢) هو الشاهد العشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «لو» فيه مصدرية.
وصدره:

تجاوزت أحراساً إليها ومعشّرا

والشاهد من معلقة امرىء القيس المشهورة
و «أحراساً» جمع حرس كحجر وأحجار، وحرس: جمع حارس كخدم جمع خادم
من شواهد: رصف المبانى/ ٢٩٢، والمغنى ١/ ٢٩٤، ٢/ ٥٧٦.

(٣) الزمر / ٥٨.

[حروف التحضيض ولزومها الفعل]

(ص): «حروف التحضيض: هلاَّ، وألاَّ، ولولا، ولوما، لها صدر الكلام، وتلزم الفعل لفظاً أو تقديراً.

(ش): اعلم أن معناها إذا دخلت فى الماضى: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها فى المضارع: الحضُّ على الفعل والطلب له، فهى فى المضارع بمعنى الأمر.

ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات، إلاَّ أنها تُستعمل كثيراً فى لَوم المخاطب على أنه ترك فى الماضى شيئاً، يمكنه تداركه فى المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيض على فعل مثل ما فات.

وقلَّما تستعمل فى المضارع، أيضاً، الاَّ فى موضع التوبيخ واللَّوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يُطلب منه.

فإن خَلاَ الكلام من التوبيخ، فهو العَرْض، فتكون هذه الأحرف للعَرْض.

وتستعمل فى ذلك المعنى: «أَلاَ» مخففة، أيضاً، و «لو» التى فيها معنى التمنى، نحو: لو نزلت فأكلت، و «أما» نحو: أما تعطف علىَّ.

قوله: «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو: ﴿لَوْلا أَرْسَلْتَ﴾[1] و: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾[2] أو تقديراً نحو قوله:

تَعُدُّون عَقر النِّيب أفضلَ مجدِكْم بَنى ضَوْطَرَى، لولا الكميُّ المقنَّعا[3] =١١٨٧

(١) طه/ ١٣٤.

(٢) الحجر/ ٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم. ١٧٥
واستشهد به على أن الفعل مقدّر بعد لولا التحضيضية أى لولا تعدون و«الكمى» الشجاع، مفعول أول لهذا المقدّر بتقدير مضاف، والمفعول الثانى محذوف والتقدير: لولا تعدّون عقر الكمىّ أفضل مجدكم.
و«المقنع»: الذى وضع على رأسه البيْضة والمغفر، وبنو ضوطرى منادى وهى كلمة سب وشتم.

ويجوز: هلاَّ زيداً ضربته.

وجاءت الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر، نحو قوله:

١١٨٨ = يقولون ليلى أرسلت بشفاعة   إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعهُا[١]

وإذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى بعده، لا بمقدر قبله، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ﴾[٢]، لأن الظرف يُتّسع فيه، وأمّا إذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف، نحو: هلاَّ زيداً ضربت فهو على الخلاف الذى مضى؛ ولزومها صدر الكلام لما مرَّ قبل.

وقد تجىء الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضيَّة، قال:

١١٨٩ = ألا زعمتْ أسماءُ أن لا أحِبُّها   فقلت: بَلَى لولا ينازعنى شُغلي[٣]

فتؤوَّل بلو لَم، فهى، إذاً «لو» التى هى لامتناع الثانى لا متناع الأول؛ وقيل: هى «لولا» المختصة بالاسمية، والفعل صِلة لأَنْ، المقدَّرة، كما فى قولهم: تسمعَ[٤] بالمعيدى، لا أن تراه.



(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة فى الخزانة، واستشهد به على أن مجىء الجملة الاسمية بعدها ضرورة.

(٢) الكهف/ ٣٩.

(٣) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة. واستشهد به على أنه قد تجىء الجملة الفعلية بعد لولا غير التحضيضية، وإنما كانت هنا غير تحضيضية، لأن الحضّ طلب «حثٌ وإزعاج والشاعر لم يرد أن يحث نفسه على منازعة الشغل، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبتها بهذا المانع، وهو مجاذبته الشغل.
والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى.
من شواهد: ابن يعيش ٨/١٤٦، والمغنى ١/ ٢١٧، والهمع والدرر رقم ٩٢١ وانظر ديوان الهذليين/ ١٣٤، وشرح أشعار الهذليين للسكرى ١/٨٨.

(٤) ضُبطت «تسمع» فى ب٤/ ٤٤٤ بالضم، وهو تحريف فى هذا الموضع، والصواب: «تسمع» بالفتح لنصبه بـ «أن» المقدّرة.

[حرف التوقع قد]

(ص): «حرف التوقُّع: قد [وهى فى الماضى للتقريب][1] وفى المضارع للتقليل».

[قد]

(ش): هذا الحرف إذا دخل على الماضى أو المضارع فلابدَّ فيه من معنى التحقيق، ثمّ إنه ينضاف فى بعض المواضع/ إلى هذا المعنى، فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع أى يكون مصدره متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب؛ كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب..، أى: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة. ٢/ ٣٨٨

ففيه، إذن، ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق: التقريب فقط، ويجوز أن تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه.

ولا تدخل على الماضى غير المتصرِّف، كنعم وبئس وعسى وليس، لأنها ليست بمعنى الماضى حتى تقرِّب معناها من الحال.

وتدخل، أيضاً، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فينضاف[2] إلى التحقيق فى الأغلب: التقليل، نحو: إن الكذوب قد يصدق، أى، بالحقيقة يصدر منه الصدق، وإن كان قليلاً.

وقد تستعمل للتحقيق مجرَّداً عن معنى التقليل، نحو: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[3].

وتستعمل، أيضاً، للتكثير فى موضع التمدُّح، كما ذكرنا فى «ربَّما» قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾[4]، وقال:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.
(٢) فى ط: «مضاف» مكان: ينضاف».
(٣) البقرة/ ١٤٤.
(٤) الأحزاب/ ١٨.

=١١٩٠ *قد أترك القرِنَ مُصْفرّاً أناملُه*(١)

ولا تفصل من الفعل، إلا بالقسم، نحو: قد والله لَقُوا الله، وقد لعمرى قال كذا؛ وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها، قال:

=١١٩١ *لما تَزُل برحالنا وكأن قد*(٢)

[حرفا الاستفهام: الهمزة وهل]

(ص): «حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل، لهما صدر الكلام تقول: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟ وكذا هل، والهمزة أعمّ تصرّفا تقول: أزيداً ضربت؟ و: أتضرب زيداً وهو أخوك؟ وأزيد عندك [أم عمرو]؟(٣) و: «أثُمَّ إذا ما وقع» و: أفمن كان؟وأمن كان دون هل».

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «قد» مع المضارع تكون للتكثير فى مقام التمدّح والافتخار: وعجزه:

كأن أثوابه مُجَّت بفِرْصاد

انظر شعر عبيد بن الأبرص / ٥٨ من قصيدة يرثى بها نفسه مطلعها:

طاف الخيالُ علينا ليلة الوادى من أمّ عمرو ولم يُلْمِمْ لميعادى

ومنها:

هل نحن إلا كأرواح تمر بها تحت التراب وأجساد كأجساد

ومنها:

لا أعرفنّك بعد الموت تندبُنى وفى حياتى ما زوّد تنى زادى

ومنها:

الخير أبقى وإن طال الزمان به والشرُّ أخبثُ ما أوعيْت من زاد

والفِرصاد: ماء التوت، بريد أن الدّم على ثيابه كماء التّوت

من شواهد: سيبويه ٢/٣٠٧، والمقتضب ١/٤٣، وابن الشجرى ١/ ٢١٢ وابن يعيش ٨/١٤٧، والمغنى ١/ ١٥٠، والهمع والدرر رقم/ ١٣٥٠ والأزهية/ ٢٢١، ورصف المبانى/ ٣٩٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة، وسبق ذكره رقم/٦٣٦.

وصدره:

* أزف الترحل غير أن ركابنا*

واستشهد به على أنه قد يحذف الفعل بعد «قد» لدليل، والتقدير: وكأن قد زالت، وكسرت الدال من «قد» للقافية.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٤٤٦.

(ش): قوله: «لهما صدر الكلام»، لِما مرَّ فى باب «إنَّ».

قولـه: «أزيد قائم؟ و: أقـام زيد؟ وكذلـك هل» يعـنى تدخلان عـلى الجمـلة الاسمية والفعلية، إلاَّ أن الهمزة تدخل علـى كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف «هل» فإنها لا تدخل على اسـمية خبرها فعل نحو: هل زيد قام؛ إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها: أن تكون بمعنى «قد»، فقيل: أهل، قال:

أَهَلْ عَرَفْت الدار بالغَرِيَّيْنْ(١) =١١٩٢

وكثر استعمالها كـذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، اسـتغناء بها عنها وإقامة لـها مقامـها، وقد جاءت عـلى الأصل نحـو قوله تعـالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ﴾(٢)، أى: قد أتى.

فلما كان أصـلها «قد» وهى من لوازم الأفعـال، ثم تطفلت على الـهمزة، فإن رأت فعلاً فى حيِّزها، تذكرت عُهوداً بالحِمى، وحنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره فى حيِّزها تَسَلَّت عنه ذاهلة.

ومع وجود الـفعل، لا تقنـع به مفسِّراً أيضـاً، للفعل المـقدر بعدها، فـلا يجوز اختياراً: هل زيداً ضربته، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «والهمزة أعمّ»، يعنى أنها تستعمل فـيما لم تستعمل فيه «هل»؛ منها: أنه

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشـهد به على أن «هل» فـى الأصل بمعنى «قد»، فـكون «قد حرف استـفهام إنما تكون بـهمزة الاستفهام، ثم حذفت الهـمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مقامهـا، وقد جاءت على الأصل فى قوله تعالى: «هل أتى على الإنسان» أى قد أتى.

والشاهد من قـصيدة لخطام المجاشعى، تـقدم شرح أبيات منها فـى الشاهد الخامس والثلاثـين بعد المائة. وهذه القصيدة مـن بحر السريع، وليست من الرجز لا يكون فيـه معولان، فيرد إلى فعولان و«الغريان»: موضع بالكوفة نحو فرسخين عنها، وهو مثنى الغَرِىّ بفتح الغين وكسر الراء.

من شواهد: اللسان: «غرا».

(٢) الدهر/ ١

لا يقال: هل زيد خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر، ولا يقال: هل زيداً ضربت على أن زيداً منصوب بما بعده، ولا بمقدر، ولا يقال: هل زيداً[1] ضربته على أن زيداً منصوب بمقدر، كل ذلك لما تقدم.

ومنها: أن الهمزة تستعمل فى الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضاً، قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[2]، وقال الشاعر:

١١٩٣= *أطَرباً وأنت قِنَّسْرِيُّ*[3]

ومن ذلك: أزيدنيه، فى الإنكار، ولا تستعمل «هل» للإنكار؛ وإذا دخلت الهمزة على النافى، فلمحض التقرير، أى حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[4]و: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾[5]، و: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾[6] وهى فى الحقيقة للإنكار، وإنكار النّفى إثبات/ . ٢/ ٣٨٩

وأمَّا «هل» فلا تدخل على النافى أصلاً.

ومنها: أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إلا شاذاً كما مرَّ.

---

(١) فى ط: «هل زيد ضربته» برفع زيد، تحريف.

(٢) الأعراف/ ٢٨.

(٣) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن همزة الاستفهام فيه للإنكار.

والشاهد للعجاج، ديوانه/ ٣١٠، وبعده:

والدهر بالإنسان دوّاريّ

والقنسّرى: الشيخ، وهو معروف فى اللغة، ولم يسمع إلا فى هذا البيت وحده.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧٠-١٨٥، والإيضاح للفارسى/ ٢٩٢ والمغنى ١/ ١٦، والمقتضب ٣/ ١٧٩، والهمع الدرر رقم ٧٤٨ والمخصص ١/ ٤٥، والمقرب ٢/ ٥٤، والأشمونى ٤/ ٢٠٣، واللسان: «قسر»، و«قنسر».

(٤) الشرح/ ١.

(٥) الضحى/ ٦.

(٦) القيامة/ ٤٠.

وتختص «هل» بحكمين دون الهمزة، وهما:

كونها للتقرير في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾(١) ، أي ألم يثوّب، وقولهم «هذه بتلك» و«هل جزيتك يا عمرو». وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يجيء بعدها «إلاَّ» قصداً للإيجاب، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾(٢) [أي: ما جزاء الإحسان](٣)، وقال:

وهل أنا إلاَّ من غزيَّة إن غوتْ غويت، وإن ترشُد غزية أرشُد(٤) =١١٩٤

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثمَّ، كما تقدم في حرف العطف، ولا تدخل «هل» عليها، لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف(٥) تصرُّفها.

وهذه الحروف تدخل على «هل» ولا تدخل على الهمزة، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدر، قال تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٦)، وقال الشاعر:

وهل أنا إلا من غزية البيت*

وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمني، ولا تقول: فأتكرمني كما مرَّ في الجوازم، وتقول: أُسلِّم عليه ثم هل يلتفت إليَّ.

ولا تجيء الهمزة بعد «أم» ويجوز ذلك في «هل» وسائر كَلِم الاستفهام،

---

(١) المطففين/ ٣٦. (٢) الرحمن/ ٦٠.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٤٨.

(٤) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «هل» هنا استفهام صوريّ بمعنى النفي.

والشاهد لدريد بن الصّمّة من قصيدة يرثي بها أخاه عبدالله بن الصّمة، ديوانه/ ٤٧.

ومطلع قصيدته

أرثّ جديد الحبْل من أم معبد بعاقبةٍ وأخلَفتْ كل موعد

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقي/ ٨١٥

و«غزية»: رهط دريد.

(٥) في ط فقط: «قد تصرف» بدل: «فلا تتصرف» تحريف.

(٦) هود/ ١٤.

لعروض معنى الاستفهام فيها، كما تبيَّن من مذهب سيبويه، أعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا يُجمع بين حرفى استفهام، قال:

١١٩٥= أم هل كبيرٌ بكى لم يَقْض عَبْرَتَهُ إثْر الأحبّة يومَ البين مشكُومُ(١)

وقال الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾(٢)، وقال الشاعر:

١١٩٦= * أم كيف ينفع ما تُعطِى العلوق *(٣)

وغير ذلك.

وإذا جاءت أم» بعد اسم الاستفهام، فلابدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: مَن يطعمنى، أم مَن يسقينى؟، و: أين آكل أم أين أشرب؟ إذا قصدوا إشراك ما بعد أم، فيه، فلا يجوز: مَن يطعمنى أم يسقينى؛ وإن لم يقصد إشراكه فيه، نحو: من يطعمنى أم يسقينى زيد، جاز.

---

(١) هو الشاهد السادس والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تأتى «هل» بعد «أم»

وليس فيه جمع استفهامين، فإن «أم» عند الشارح مجرّدة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام، حرفاً كانت أم اسماً.

وأم المنفطعة عند الشارح حرف استئناف بمعنى بل فقط

والشاهد من قصيدة طويلها عدتها سبعة وخمسون بيتاً لعلقمة الفحل من قصيدة مطلعها:

هل ما عَلِمتَ وما استُوْدِعْتَ مكتومُ إذ حبلها إذْ نأتك اليوم مصروم

انظر ديوانه/ ١٧.

و «المشكوم»: المجْزىّ، وقد شكمته أشْكُمه شكْماً من باب نصرته نصراً والاسم الشُكْمة بالضم، وهو المكافأة بحسن الصنيع.

من شواهد: سيبويه ٤٨٧/١، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ـ ١٦١٣ ـ ١٦١٤، والأشباه والنظائر رقم / ٦٨١.

(٢) النمل/ ٦٢.

(٣) هو الشاهد السادس بعد التسعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١١٥٩.

واستشهد به على أن الاستفهام بجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام كما ذكرنا.

وإنما وجب إعادته مع [قصد][١] الإشراك فيه، لأن «أم» منقطعة، إذ المتّصلة لا بدَّ لها من تقدم الهمزة، وأم المنقطعة حرف استئناف وهى بمعنى «بل» وساذج الاستفهام الذى هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأن معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام، فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأن المنقطعة حرف استئناف، كما ذكرنا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بدٌّ من التصريح بها بعد «أم».

وأما «هل»، فيجوز فيها ترك الإعادة، لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً بأخواتها الاسمية فى عدم العَراقة وقد جمعهما الشاعر فى قوله:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم =١١٩٧

أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم[٢]

وربَّما أبدلت هاءُ «هل» همزةً.

ومن خواص الهمزة: جواز ذكر المفرد، بعدها، اعتماداً على ما سبق من ذكر مايتم به ذلك المفرد فى كلام متكلم آخر، نحو قولك منكراً، أو مستفهماً: أزيدٌ، أو: أزيداً، أو: أبزيد لمن قال: جاءنى زيد، أو: رأيت زيداً، أو: مررت بزيد؛ ولا تقول: هل زيدٌ، وهل زيداً، وهل بزيد.



(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٤٩.

(٢) سبق ذكره آنفاً رقم ١١٩٥.

[حروف الشرط]

(ص): «حروف الشرط: إن، ولو، وأمَّا، لها صدر الكلام، فإن للاستقبال، ولو للمضى، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً، ومن ثمَّ قيل: لو أنك بالفتح، لأنه فاعل، وانطلقت، بالفعل موضع: منطلق، ليكون كالعوض/ وإن كان جامداً جاز لتعذره». ٢/ ٣٩٠

(ش): «إنما كان لها صدر الكلام، لما تقدم فى باب «إنّ».

قوله: «فإن، للاستقبال، يعنى سواء دخلت على المضارع أو الماضى، وكذا لو، للمضىّ، على أيهما دخلت، قال تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ﴾(١).

هذا وضعهما ـ كما مرّ ـ فى الظروف المبنيّة، ومرّ فيها طرف من أحوالهما.

ومذهب الفراء: أن «لو» تستعمل فى المستقبل، كإن، وذلك مع قلّته، ثابت لا ينكر، نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

ثم ان النحاة قالوا: إنّ «لو» لامتناع الثانى لامتناع الأول(٢). وقال المصنف: بل هى لامتناع الأول لامتناع الثانى، قال: وذلك لأن الأول سبب والثانى مسبَّب، والمسبَّب قد يكون أعمَّ من السبب، كالإشراق، الحاصل من النار، والشمس، قال: فالأَولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثانى، لأن انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب.

وفيما قال نظر؛ لأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم، سواء كان الشرط سبباً كما فى قولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، أو شرطاً، كما فى قولك: لو كان لى مال لحججت، أو، لا شرطاً ولا سبباً، كقولك: لو كان زيد أبى لكنت ابنه، ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة.

---

(١) الحجرات/ ٧.

(٢) فى ط فقط: «لولا متناع الأول»، والصواب من المخطوطات.

والصحيح أن يقال كما قال المصنف: هى موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثانى، أى أن امتناع الثانى دَلَّ على امتناع الأول، لكن لا للعلة التى ذكرها، بل لأن «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدَّر الوجود فى الماضى، والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه.

وقد يجىء جواب «لو» قليلاً، لازم الوجود فى جميع الأزمنة فى قصد المتكلم، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب، وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم فى الظاهر أنه لازم للشرط الذى نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه، فيلزم وجوده أبداً، إذ النقيضان لا يرتفعان؛

مثاله: لو أهنتنى أكرمتك، إذ استلزم الإهانة الإكرام، فكيف لا يستلزم الإكرام، والإكرام؟

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[1]، أى: لبقيت ، وقول عُمر رضى الله عنه «نعم العبد صُهَيب لو لم يخف الله لم يعصِه»[2] أى: لو أمِن لأطاع، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[3].

ولكون «لو» بمعنى الماضى وضعاً لم يُجزم بها إلا اضطراراً، لأن الجزم من خواص المعَرب والماضى مبنى، قال:

لو يشأْ، طار به ذو ميَعة[4] =١١٩٨

(١) لقمان/ ٢٧.

(٢) فى ط: «لو لم يَخفْ لم يعصه».

(٣) الأنفال/ ٢٣.

(٤) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة. =

وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات.

قوله: «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً»، أمَّا فى نحو: «لو ذات سوار لطمتني»[(١)] ولو زيداً ضربته، فلا كلام فى تقدير الفعل؛ وأمَّا فى نحو: لو زيداً ضربت، فينبغى أن يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى: إن زيداً ضربت.

وجاء فى الضرورة، شرطها: اسميةً، قال:

=١١٩٩ *لو بغير الماء حلقي شرِق*[(٢)]

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما فى قوله:

= واستشهد به على أن الجزم بلو ضرورة، لان «لو» موضوعة للشرط فى الماضى
نسب إلى امرأة من بنى الحارث بن كعب. وتمامه:

لاحق الأطال نهدٌ ذو خُصَلْ

وبعده:

غير أن اليأس منه شيمة وصروف الدهر تجرى بالأجلْ

ونسب إلى علقمة الفحل، وليس فى ديوانه.
و «الميعة»: النشاط، وأول جرْى الفرس، وأول الشباب والآطال: الخواصر، واحدها: إطْل.
ومعنى لاحق الأطال: أى قد لصقت إطله بأختها من الضمر.
و«النّهد» من الخيل: الجسيم المشرف. والخصل: جمع خُصله-، وهى لفيفة من الشّعر.
من شواهد: المغنى ١/ ٣٠٠، ٢/ ٧٧٩، والهمع والدرر رقم/ ١٣١٦ والأشباه والنظائر رقم/ ٩١، وابن الشجرى ١/ ١٨٧، ٣٣٣، والأشمونى ٤/ ١٤ ـ ٤٢.
وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك/ ١٩ وقد أورده شاهداً على الجزم بـ «لو» حملاً على «إنْ». هذا وبعض المصادر روت «بها» مكان: «به» كرواية السّيوطى فى الأشباه وعلق الصبان على رواية «بها بقوله ـ والذى رأيته فى المغنى، وشرح شواهده للسيوطى: «طار به» بضمير مذكر يرجع إلى الفارس.
قال السيوطى: أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة إلخ. وانظر الحماسة بشرح المرزوقى/ ١١٠٨.
(١) انظر كتاب الأمثال لابى عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨.
ومعنى المثل: لو كان هذا الذى لطمني نداًّ لى، وكان له شرف وقدر احتملته، ولكنه ليس بكفء، فهو أشدّ علىّ.
وفى الهامش: وقيل: لو لطمتنى حرّة، لأن العرب قلما تلبس الإماء السّوار أى لو كانت اللاطمة حرّة لكان أخفّ علىّ»
(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستمائة، وسبق ذكره رقم/ ٨١٣.

=١٢٠٠ *فهلاَّ نفس ليلى شفيعها*(١)

قوله: «ومِن ثمَّ قيل: لـو أنك بالفتـح، لأنه فاعل»؛ هـذا مذهب المبـرد، أعنى تقدير الفعل بعد لو التى تليها «أنَّ».

وقال السيرافى: إن الـذى عندى: أنه لا يحتاج إلى تقديـر الفعل، ولكن «أَنَّ» تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد «لو»، لأن/ خبر «أَنَّ» إذاً، فعل، ينوب ٢/ ٣٩١ لفظه عن الفعل بعد «لو»، فإذا قلـت: لو أنَّ زيداً جاءنى، فكأنك قلت: لو جاءنى زيد.

قوله: «انطلقت موضع منطـلق»، يعنى أنَّ «أنَّ» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المقدر، لا بدَّله من مفسِّر، و «أنَّ» لكونها دالة على معنى التـحقيق والثبوت: تدل على معنى «ثبت» فألزم(٢) أن يكون خبر «أن» فعلاً ماضياً، لا اسم فاعل، ليكون كالعوِض من لفظ الفعل المفسر، وأمَّا المعنى فقد ذكرنا أنّ «أنَّ» دلت عليه.

وإن لم يكن مـشتقاً، جاز، للـتعذر، كقوله تـعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾(٣)، وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُون﴾(٤)، فلأن «لو» بمعنى «أنْ» المصدرية، وليست بشرطية، لمجيئها بعد فعل دال على التمنى.

ومنهم مَـن لا يشترط مجىء الفعـل فى خبر «أنَّ» الواقعة بـعد «لو»، وإن كان مشتقاً أيضاً، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود بن يعفُر:

=١٢٠١ هما خيّبانى كلَّ يومِ غنيمةِ وأهلكتهُمْ لو أن ذلك نافِعُ(٥)

---

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١١٨٨ والبيت بتمامه:
يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إلىّ فهلا نفس ليلى شفيعُها.

(٢) فى ب فقط ٤/ ٤٥٣: «فلزم» بدل «فألزم».

(٣) لقمان/ ٢٧.

(٤) الأحزاب/ ٢٠.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة. =

وقال كعب:

=١٢٠٢ أكرم بها خُلّةً لو أنها صدقتْ موعودَها أو لو انَّ النُّصحَ مقبولُ[١]

ومع هذا، فلاشك أن استعمال الفعل فى حيِّز خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أكثر وإن لم يكن لازماً.

وإذا حصل الفعل، فالأكثر كونه ماضياً، لكونه كالعِوض من شرط «لو»، الذى هو الماضى، وقد جاء مضارعاً، قال:

=١٢٠٣ تَمُدُّ بالأعناق أو تَلْويها وتشتكى لو أننا نُشْكِيها[٢]

= واستشهد به على أنّ خبـر أنّ الواقعة بعد لو قد يجىء بقلة وصفاً مشـتقاً، ولم يشترط أن يكون فعلاً، وإنما الفعل أكثر

والشاهد من قصيدة للأسود بن يعفر فى فُرْحة الأديب، ومطلعها:

أتانى ولم أخشَ الذى ابْتُعِثا به خفيرا بنى سلمى حُرَيرٌ ورافع

هما خيّبانى . . . إلخ

ولهذه القصيدة قصة ساقها البغدادى فى الخزانة.

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله، والشاهد فى «لو» الثـانية فإنَّ خبر أنّ بعدها وصف مشتق لافعل بخلاف «أنّ» الأولى بعد لو، فإن خبرها فعل ماض مع فاعلـه. وفى هذا أيضاً لايتعيّن أن تكون شرطيّة بل يجوز أن تكون «لو» فى الموضعين للتمنى فلا جواب لـها فلا تكون مِمّا الكلام فيه والشاهد لكعب بن زهير.

انظر شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصارى.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد بـه على أن مجىء المضارع خبر «أنَّ» الواقـعة بعد «لو» قليل، والكثـير الماضى، وجواب «لو» محذوف دلّ عليه: «تشتكى»

وبعده:

مسّ حوايا قلّما نُجْفيها

وصف إبلاً قد أتعبها، فهى تمدّ أعناقها، والإبل إذا أعيَتْ ذلّتْ ومدّتُ أعناقها أو لوتْها.

و«الحوايا» جـمع حويّة وهـى كساء محشُـوّ حول سنام الـبعير وهو الـسّوية، والحويـة لا تكون إلا للجمال، والسوية قد تكون لغيرها وقائل الرجز مجهول.

وتقول: أشكيت الرجل: إذا أتيت إليه ما يشكو منه وأشكيته: نزعت عنه شكابته.

من شـواهد: الخـصائـص ٣/٧٧، وسرّ الـصنـاعة ١/٣٨، والـلسـان: «شكـا» والأضداد لابـن الأنباري/٢٢١.

وجواب «لو» إمَّا فعل مجزوم بلَم، نحو: لو ضربتنى لمْ أضربك، أو ماضٍ فى أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلاً.

وإن وقعت «لو» مع ما فى حيِّزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو: جاءنى الذى لو ضربته شكرنى، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا نَفِدَت﴾[1]، ولا يكون جواب «لو» اسمية، بخلاف جواب «إنْ»، لأن الاسمية صريحة فى ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» منتف ممتنع، كما ذكرنا.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[2]، فلتقدير القسم قبل «لو»، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب «لو»، كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾[4] وجواب القسم ساد مسدّ جواب لو.

وذهب جار الله: إلى أن الاسمية فى الآية جواب «لو»، قال: إنما جعل جوابها اسميّة للدلالة على استقرار مضمون الجزاء.

★★★

(١) لقمان/ ٢٧.
(٣) البقرة/ ١٠٣.
(٣) الأنعام/ ١٢١.
(٤) التكاثر/ ٥، ٦.

[اجتماع الشرط والقسم]

(ص): «وإذا تقدم القسَم أوَّل الكلام على الشـرط، لزمه الماضى لفظاً أو معنىً، وكان الجواب للقَسـم لفظاً، مثل: والله إن» أتيتني أو إن لم تـأتنى لأكرمنّك؛ وإن توسط بـتقدم الشرط أو غيـره جاز أن يعتبر، وأن يـلغى كقولك: أنـا والله إنْ تأتي آنك، وإن أتيتنى لآتيتـك، وإن أتيتنى فوالله لآتينّك» وتقدير الـقسم كاللفظ به، مثل: «لئن أخرِجوا»، و : «إن أطعتموهم».

(ش): اعلم أن الـقسَم إذا تقـدم على الشرط، فـإمَّا أن يتقـدَّم على القـسم، ما يطلب الخبر، نحو: زيد والله إن أتـيته يأتك، وإنْ زيداً والله إن أكرمته يُجازِك، أو لا يتقدم.

والأول قد يجىء الـكلام عليه فى قولـه: وإن توسط بتقدم الـشرط... وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خَبَر، بدليل قوله: أوَّلَ الكلام.

فنقول:

إذا تقدم القسم أوَّل الكلام، ظاهراً أو مقـدراً، وبعده كلمة الشرط، سواء كانت «إن» أو «لو» أو «لولا»، أو أسماء الـشرط؛ فالأكثر والأولى: اعتبـار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم/ ويُستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه. ٢/ ٣٩٢

أمَّا فى «إن» فكقـوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لا يَنصُرُونَهُم﴾(١)، الآية؛ وأمَّـا فى «لو» فكـقوله تعـالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾(٢)، وقوله تـعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾(٣) وتقول: والله أن لو جئـتنى لجئتك، واللام جواب الـقسم، لا جواب

(١) الحشر/ ١٢.

(٢) البقرة/ ١٠٣.

(٣) التكاثر/ ٥ -٦.

«لو»، ولو كانت جواب «لو»، لجاز حذفها، ولا يجوز فى مثله. وكذا تقول: والله لو جئتنى ما جئتك، ولا تقول: لما جئتك ولو كان الجواب للَو، لجاز ذلك؛

و«أن» التى بين «لو» والقسم عند سيبويه: موطئة كاللام قبل «إنْ» وقبل أسماء الشرط، وعند غيره زائدة.

وأمَّا فى «لولا» فتقول: والله لولا زيد لضربتك، قال:

والله لولا شيخُنا عبَّادُ لكمَرونا اليومَ أو لَكادوا[١] =١٢٠٤

واللام جواب القسم، لا جواب «لولا» ولذا لم يجز حذفها.

وأمَّا فى أسماء الشرط فكقوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[٢]، وقوله: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّم﴾[٣].

ويجوز قليلاً، فى الشعر: اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدُّره، كقول الأعشى:

---

(١) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن اللام فى «لكمرونا» فى جواب القسم لا فى جواب لولا عملاً بالقاعدة، وهى أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب بعدهما للسابق منهما سواء كان أداة الشرط «إن» أم «لو» أم «لولا».

وهذا الرجز مجهول القائل، وبعده:

فَرْشَطَ لما كُرِه الفِرشاطُ بفيشة كأنها مِلطاطُ

وزاد الجواليقى فى شرحه بيتين بعد البيتين الأولين آخرين وهما:

يحمل حَوْقَاء لها أحيادُ لها رثات ولها أكباد

ومعنى: «كمرونا»: غلبونا بعظم الكمرة، والكمر: جمع كمرة، وهى رأس الذكر.

والفَرْشطة والفرشاط: فتح الفخذين. و«الملطاط» شفير الوادى والنهر

وصف قوماً تفاخروا بعظم كمرهم، فكاد المفاخرون لهم يغلبونهم حتى أخرج شيخهم عبادٌ كمرته فغلبهم

و«الحوقاء»: عظيمة الحُوق، والحوُق: حرف الكمرة، وهو إطارها، والأحياد: جمع حيْد، وهو الحرف الناتىء من الشىء نحو: حيود القرْن، وحيْد الجبل.

من شواهد: أدب الكاتب لابن قتيبة/ ٤٩٠، واللسان: «كمر».

(٢) آل عمران/ ٨١. (٣) الأعراف/ ١٨.

=١٢٠٥ لَئِن مُنِيتَ بنا عَن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماء القوم ننتفلُ(١)

وقال:-

=١٢٠٦ لئِن كان ما حُدِّثْته اليوم صادقًا أصُمْ فى نهار القَيْظِ للشّمس باديا(٢)

وقال: -

=١٢٠٧ حَلَفْتُ له: إنْ تدلج اللّيلَ لا يزلْ أمامَك بيتٌ من بيوتيَ سائِرُ(٣)

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعماتة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز بقلة فى الشعر أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، فإن لام لئن موطئة للقسم، وقوله: «لا تلفنا» جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم. وانتفل من الشىء: أى انتفى منه وتنصّل.
والشاهد من قصيدة مشهورة للأعشى، ديوانه/ ٢٨٨ ومطلع قصيدته:
ودع هريرة إن الركب مُرْتحلُ وهل تطبق وداعاً أيها الرجل
من شواهد: العينى ٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧، والأشمونى ٤/ ٢٩.
(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه جاء «أصم» جواباً مجزوماً لـ «إن» الشرطية بعد تقدم القسم المشعربه اللام الموطئة وهو قليل فى الشعر كالبيت الذى قبله. وبعد البيت
وأركبْ حماراً بين سرْج وفروةٍ وأُعرِ من الخاتام صغرى شماليا
وهما منسوبان لبعض بنى عُقيل
وركوب الحمار بين السرج والفروة هيئة من يندّد بـه ويُفضح بين الناس، و«الخاتام» كالخيتام: لغة فى الخاتم بفتح التاء وكسرها وأراد بصغرى شماليا خنصرها، فإن الخاتم يكون زينة للشمال، فإن اليمين لها فضيلة اليمن، فجعْل الخاتم فى الشمال للتعادل .
يقول: إن كان ما نقل يعنى لك من الحديث صحيحا جعلنى الله صائماً فى تلك الصفة، وأركبنى حماراً للخزى والفضيحة والنكال، وجعل خنصر شمالى عارية من حسنها وزينتها بقطعها.
من شواهد: المغنى ١/ ١٩٣، وأوضح المسالك رقم/ ٥١٧ والهمع والدرر رقم ١١٩٢، والعينى ٤/ ٢٣٨. والتصريح ٢/ ٢٠٤، والأشمونى ٤/ ٢٩.
(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه جزم «لايزل» فى ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط وكان القياس أن يرفع، ويجعل جواباً للقسم، لكنه جزم للضرورة، فيكون جواب القسم محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط.
وقاتله مجهول.
وفى ط: «حفلت له أن تدلج ليل»، وهو تحريف واضح.
من شواهد: معانى الفراء ١/ ٦٩، والمقرب ١/ ٢٠٨.

وأمَّا لو عُكِس الأمر، يعنى تقدَّم الشرط على القسم، فالواجب: اعتبار الشرط، ولك بعد ذلك إلغاء القسم نحو: إن جئتنى والله أكرمك، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو: إن جئتنى فوالله لأكرمنَّك.

وتعليل هذه الأحكام مبنى على مقدمة، وهى أن أداتى القسم والشرط: أصلهما التصدُّر، كالاستفهام، لتأثيرهما فى الكلام معنىً، ثم إن كلاً منهما لكثرة استعمالهم له، وبُعدهما عمَّا يؤثِّران فيه، أى جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدُّره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون فى الجوابين علامتاهما، أمَّا الشرط فنحو: آتيك إن تأتنى، وأمّا القسم فنحو: زيد والله قائم، وزيد قائم والله فيضعف أمرهما فلا يكون لهما جواب لفظاً.

وأمَّا من حيث المعنى، فالذى يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلّله القسم، لكن القسم أكثر إلغاءً من الشرط، لأنه أكثر دَوَراناً فى الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلانيَّة، لتمرُّن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً فقال تعالى: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِى أَيْمَانِكُمْ﴾[١].

وأيضاً، تأثيره فى الأصل، فى معنى الجواب: أقل من تأثير الشرط فى جوابه، لأن القسَم مؤكد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد[٢] الذى يتم معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ فى جوابه معنىً لم يكن فيه، وهو التوقيف[٣]، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى، بخلاف الشرط؛ تقول: أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره فتقول: لأكرمنك، ولا تقول: أنا إن لقينى أكرمُك بالرفع على أن «اكرمك» خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: أكرمْك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حُمِل قوله:

---

(١) المائدة/ ٨٩.

(٢) فى ط: «كالزائر» بالراء، تحريف ظاهر.

(٣) المراد به أن جواب الشرط متوقف على حصول الشرط.

=١٢٠٨ * إنك إن يُصرع أخوكْ تصرَعُ *[١]

على التقديم والتأخير لضرورة الشعر.

فإذا تقرَّرت هذه المقدمة، قلنا: إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقَوِّى القسم بالتصدُّر الذى هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط.

٢/ ٣٩٣ ولا / استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول فى باب التنازع أولى، لأن الأوَّل، وإن كان بَعدُ من الثانى، إلاَّ أن هذا البعيد تقوَّى بالتصدر الذى هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذى هو خلاف وضعه وأصله.

وجاز، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسَم فى نفسه ـ كما ذكرنا ـ أن يُرَجَّح الشرط فيعتبر، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسم، كما مرَّ فى قوله:

=١٢٠٩ لئِن مُنِيتَ بنا عَن غِبِّ معركة[٢] ... البيت

وإذا تقدم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقوِّيه بالتصدُّر مع كونه فى الأصل أقوى من القسم؛ ويجوز لك بعد هذا: اعتبار القسم أيضاً[٣] لإمكانه، نحو: إن أتيتنى فوالله لآتينَّك، فالقسم وجوابه: جواب الشرط.

ويجوز إلغاء القسم لتوسطه ـ كما ذكرنا ـ: أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول: إن أتيتنى والله آتك، فآتك جواب الشرط، والشرط وجوابه دالٌّ على جواب القسم وساد مسدَّه.

وأمَّا إذا تقدم «لو» و «لولا» على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية، ولا يصح أن يكون جملة قسمية تقول: لو جئتنى والله لأكرمْتُك[٤]، ولولا زيد والله لضربتك.

(٤) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد السّتمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٧١٠، ٨٥٩، ٨٧٠، ٨٧٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/١٢٠٥.

(٣) كلمة: أيضاً» سقطت من ب ٤/ ٤٥٩.

(٤) فى ب /٤/ ٢٥: لأكرمتك بتشديد الفعل والنون، تحريف.

قوله: «وإن توسط»، أي القَسم. قوله: «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه،

قوله: «أو غيره» يعنى طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تقدم مع الإلغاء فنحو: أنا والله إن أتيتنى آتك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه، فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ، والقسم لغو، كما فى: زيد والله يقوم.

وتقول مع الاعتبار: أنا والله إن تأتنى لآتينَّك، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك: زيد والله ليقومنَّ.

وهذا كله بناءً على ما تقدم من أنه، لضعفه، قد يُلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالب آخر.

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء، فنحو: أنا إن أتيتنى والله آتك ألغيته لتقدم طالبين للجواب عليه، أعنى المبتدأ، والشرط.

وتقول مع الاعتبار: أنا إن أتيتنى فوالله لآتينَّك، جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ.

وإن توسَّط القسم بتقدّم[1] غير الشرط، أى طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملة، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو: أنا والله لأقومنَّ، وأنا والله أقوم.

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: أنا والله قائم.

وعلى هذا، لا يَحسُن إطلاق قول المصنف: وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه.

وطريق الحصر أن نقول:

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٦٠: «بتوسط» بدل: «بتقدّم».

القسم إمَّا أن يتقدم أوَّل الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه.

فإن تقدم، وجب اعتباره، سواء وليَه الشرط نحو: والله إن أتيتنى لآتينَّك، أو، لا، نحو: والله إنّى آتيك.

وإن توسط الكلامَ، فإمَّا أن يتقدَّم عليه الشرط، أو، لا، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر، نحو: أنا إن أتيتنى فوالله لآتينَّك، وأنا إن أتيتنى والله آتك؛ أو لم يتقدم عليه ذلك نحو: إن أتيتنى فوالله لآتينك وإن أتيتنى والله آتك.

وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإمَّا أن يتأخر عنه الشرط أو، لا، فإن تأخر؛ فإن اعتبرت القسم/ ألغيت الشرط، نحو: أنا والله إن أتيتنى لآتينَّك. وإنْ ألغيته اعتبرت الشرط نحو: أنا والله إن تأتنى آتك؛ وإن لم يتأخر عنه الشرط. فإنْ جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه نحو: أنا والله لآتينك وأنا والله آتيك. ٢/ ٣٩٤

وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو: أنا والله قائم وإن تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو: أنا قائم والله، وإن أتيتنى آتك والله.

هذا، وكل موضع قلنا: إنَّ «إنْ» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه ملغاة، أى لا جواب لها ظاهراً، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً فى الشرط أيضاً، كما ذكرناه فى الجوازم، فيقلُّ نحو: أجيئُك إن تجئْنى، ووالله إن تجئنى لأكرمنك.

وقد جاء ذلك فى الشعر، كقوله:

١٢١٠= فإن يَكُ من جنٍّ لأبرحَ طارقاً ... وإن يك إنساً، ماكَهَا الإنسُ تفعلُ[1]

(١) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جواب فى الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى نحو: أكرمُك إن أتيتنى، ومعنىً فقط نحو: أكرمك إن لم تقطعنى.

والشاهد للشنفرى، ديوانه/ ٧١ من لاميتّه المشهورة، ومطلعها

أقيموا بنى أمِّى صدور مطيّكم ... فإنى إلى قوم سواكمُ لأميلُ

وقوله: «فإن يك»: اسم يك «ضمير يعود على الطارق المفهوم من المقام والطارق: الذى يأتى=

وقوله:

فإن تبْتئِس بالشَّنْفَرى أُمُّ قسْطَلِ   لَمَا اغتبطت بالشَّنفرى قبلُ أَطولُ[١] =١٢١١

وقوله:

لئن تَكُ قد ضاقت عليكم بيوُتكُمْ   لَيعلمُ ربِّى أنَّ بيتى واسع[٢] =١٢١٢

وقوله:

إمّا تَريْنا حفاةً لا نعالِ لنا   إنا كذلك ما نَحُفى ونَنْتَعلُ[٣] =١٢١٣

= ليلا. والللام فى «لأبرح» جواب قسم محذوف أى والله لأبرحن، وجوابه أغنى عن جواب الشرط.

و«البرح»: الشدّة، وطارقاً «تمييز، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى «أبرح» وهو الطارق والكاف بجوز أن تكون اسمًا فى موضعها نصب بـ «تفعل» أى ما تفعل الإنس منها، والضمير عائد إلى الفَعْلَة التى وجدت، والإنس مبتدأ، وتفعل خبره.

من شواهد: العينى ٣/٢٦٩، والهمع والدرر رقم ١٠٩٨ وانظر ذيل الأمالى للقالى/ ٢٠٦.

(١) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله من أن وقوع المضارع شرطاً لـ «إن» التى لا جواب لها فى الظاهر ضرورة، والقياس: فإن ابتأسْت فإن جملة: «لما اغتبطت» إلخ جواب قسم مقدر، ولام التوطئة قبل «إن» مقدّرة، والتقدير «فوالله لئن لم تبتئس» وجواب الشرط محذوف وجوبًا مدلول عليه بجواب القسم.

والشاهد للشنفرى، وفى الخزانة أن الشنفرى يراديه الأسد وقيل: الجمل الكثير الشعر، ويجب أن يكون من قولهم: شنفارة إذا كان حاداً.

والقسطل: الغبار. و «أم قسطل»: كنية الحرب سميت به لأنها تثير الغبار وتولده.

والتقدير: لزمن اغتباطها بالشنقرى قبل موته أطول من زمن بؤسها بموته.

انظر ديوان الشنفرى/ ٦٧، وذيل الأمالى للقالى/ ٢٠٥.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ١٠٣٤.

واستشهد به على أن فعل الشرط المحذوف جوابه قد جاء مضارعاً فى ضرورة الشعر.

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن مجىء الشرط فيه مضارعاً كالأبيات التى قبله ضرورة: والقياس: إما رأيتنا، وإما أصله «إن» الشرطية و«ما» زائده، ولام التوطئة مقدّر قبل «إن»، وجملة: إنا كذلك جواب القسم المقدّر، وهو دليل جواب الشرط.

والدليل على أن هذه الجملة جواب القسم عدم اقترانها بالفاء، ولا يحسن جعلها جواب الشرط بادعاء حذفها، لأن حذفها خاص بالشعر. والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٤٨.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٠، والإنصاف/ ١٩٩، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١٢٩،=

فقول المصنف: لزمه الماضى لفظاً أو معنىً ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى، ويعنى بالمعنى، نحو: إن لم تزرنى لأزورنَّك.

وقد تبيَّن، أيضاً، أن قوله: وكان الجواب للقسم لفظاً، ليس بحتم، بل قد يجىء الجواب للشرط [وإنْ قلّ][1] كقوله:

=١٢١٤ *لئن مُنِيت بنا*[2]

ثم أعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على «إن» الشرطية، وما تضمَّن معناها: فعلاً ماضياً، نحو: لفَعل، وما فعل، وإن فعل[3]، فالمراد الاستقبال، لكونه ساداً مسدَّ جواب الشرط، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[4] و: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾[5] و: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً﴾ إلى قوله: ﴿لَّظَلُّوا﴾[6].

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ»، أى القسم المقدر كالملفوظ به، سواء كان هناك لام موطئة، كما فى قوله: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا﴾[7]، أو لم تكن، كما فى قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[8].

وقال بعضهم: إن قوله: «إنكم لمشركونَ» جواب الشرط، والفاء مقدّر، ولم يقدّر قسماً.

=وابن الشجرى ٢/ ٢، وابن يعيش ٨/ ٧٤ والهمع والدرر رقم/ ٥٣٤، والمغنى ١/ ٣٤٨ والأزهية/ ٧٧ ـ ١٥٢.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٦٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ١٢٠٩.

(٣) والمراد بـ «إن» هنا «إنْ النافية».

(٤) البقرة/ ١٤٥.

(٥) فاطر/ ٤١.

(٦) الروم/ ٥١.

(٧) الحشر/ ١٢.

(٨) الأنعام/ ١٢١.

وهو ضعيف، لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[١] =١٢١٥

[تقدم الهمزة على أدوات الشرط]

وأمَّا إذا تقدَّمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كمَن، وما، وأَين، ونحوها، أو حرفاً كإن، ولو؛ فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهام داخل على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملة واحدة، نحو: أَمَن يضربْك تضربْه، يجزم تضرب، وكذا: أَلَوْضَرَبَك لضربته، وكذا: أئِن تأتنى آتك بالجزم.

ويونس يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك فى غير الهمزة من كَلِم الاستفهام، بل يقول: مَن إن أضربه يضربنى، بالجزم لا غير اتفاقاً؛ لأن الهمزة هى الأصل فى باب الاستفهام.

ويقول فى الهمزة: أئِن أتيتنى آتيك، بتقدير: أ آتيك إن أتيتنى، وكذا: أمَن تزره يكرمُك، بالرفع.

والحق هو الأول، أعنى مذهب سيبويه، لأن كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تقدَّم عليها ما يستحقّ الجواب على ما مضى، وها هنا ليس كذلك فالأولى أن يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً كدخول الموصولة عليهما معاً فى نحو: جاءنى الذى إن تأته يشكرْك بجزم: «يشكرك».

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[٢]، والفاء فى «فهم» لجواب الشرط، وفى «أفإن» للسببيَّة، ولو كان التقدير: أَفَهُمُ الخالدون، لم يقل: فإن متَّ، بل كان يقول: أئِن متَّ فهم الخالدون/ أى: أفَهُم الخالدون إن مت؛ ٢/ ٣٩٥ والأَصل عدم الحكم بزيادة الفاء.

---

(١) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة» وسبق ذكره رقم ٨٦٠ ـ ٨٧٤ وتمامه:

والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

(٢) الأنبياء/ ٣٤.

وأمَّا الهمزة الداخلـة على «إذا» فهى فى الحقيقة داخلة عـلى ما هو فى موضع الجزاء، لأنه ليس بجـزاء، كما مضى فى الظروف المبنية، [بـل هو موضوع موضع الجزاء لغَرَض ذكرته هناك، فليست «إذا»، إذن، مع جملتيها، كإن مع جملتيها، بل مرتبـة جزائها الـتقدم، من حـيث المعنـى، على «إذا» لأنه عـاملها، كـما تبيّـن فى الموضع المذكور][١]، فالاستفهام داخل فى الحقيقة عليه.

فمن ثَمَّ لـم تأت الفاء فى قولـه تعالى: ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾[٢]، لأن التقدير: أئنا لفى خلق جديد إذا متنا.

ولهـذا كثيراً مـا يُكرَّر الاستـفهام فـى «إنا» نحو قـوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[٣] لطول الكلام وبُعد العَهد بالاسـتفهام حتى يُعلم أن حقَّ الاستفهام أن يدخل على ما هو فى موضع الجواب، كما كرر قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ بعد قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ لما طال الكلام، والفاء فى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾[٤] زائدة.

والعامل فى «إذا» قوله «لمدينون» مع أنَّ فى أوله همزة الاستفهام، و «إنَّ»، ولا يعمل فـى غير هذا الموضع ما بعـدهما فيما قبلـهما، وذلك للغرض المذكـور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أمّا يومَ الجمعة فـإن زيداً قائم؛ انتصاب «يوم» بقائم، على الصحيح، على ما يجىء مع كونه خبراً لإنَّ؛ لغَرَض اذكره هناك[٥].

[دخول الشرط على الشرط]

ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثانى مع جزائه، جزاءً للأول، فلابدَّ من الفاء فى الأداة الثانية، لما ذكرنا فى الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء فى الجزاء، تقول: إن دخـلت الدار فإن سلَّمت فلك كذا، وإن سألتَ فإن أعطيتك فعلىَّ كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) الإسراء / ٤٩، وفى ظ: «أئذكنا عظاماً ورفاتاً إنا لفى خلق جديد» تحريف قرآنى.

(٣) الصافات/ ٥٣، وفى ب ٤/ ٤٦٤: «أئذا كنا ترابا وعظاماً ائنا لمدينون» تحريف قرآنى.

(٤) آل عمران / ١٨٨.

(٥) سيأتى الحديث عنه في «أمّا».

وإن قصدت إلـغاءً أداة الشرط الـثانى، لتخـلّلها بـين أجزاء الكـلام، الذى هو جزاؤها معنىً، أعنى الشرط الأول مع الجواب[1] الأخير، فلا يكون فى أداة الشرط الثانى فاء، كقوله:

فإن عَثَرْتُ بعدها، إن وَأَلَتْ نَفْسِيَ من هاتا فقولا: لا لَعاً[2] =١٢١٦

فهو بمنزلة: والله إن أتيتنى لآتينَّك، فثانى الشرطين لفظاً: أولهما معنى.

ومثله: إن تُبتَ إن تذنب: تُرحمَ، أى: إن أذنـبت فإن تبت ترحم، وكذا إن كان أكثر من شرطيـن، نحو: إن سألت إن لقيتنى إن دخلـت الدار: أعطيتك، أى: إن دخلت الدار فإن لقيتنـى فإن سألتنى أعطك[3]، فقولك فإن سألـتنى مع الجزاء: جواب: فإن لقيتنى وقولك: فإن لقيتنى. مع جزائه جواب: إن دخلت، وعلى هذا فقِس إن كان أكثر.



(١) فى ب فقط ٤/ ٤٦٥: «الجزاء» مكان: «الجواب».

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا دخل الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الأول مع جوابه جواب الشرط الثانى، والتقدير: إن وألت نفسى، فإن عثرت بعدها فقولا «لالعا».

والشاهد من مقصورة ابن دريد المشهورة وهو من المولّدين لا يوثق بكلامه.

وقوله: «فإن عثرْتُ» سقطت، ومـصدره: العِثار. وأما العثور فهو مصدر عثرت علـيه بمعنى اطلعت عليه.

و «وألت»: نجت وخلصت، وفعله وأل يئل وَألاً من بـاب ضرب والموئل: موضع النجاة، ونفسى فاعل وألت، والضمير فى «بعدها» راجع إلى الهوة فى بـيت قبله، وقيل: راجع إلى العثرة المفهومة من عثرت و«تا» اسم إشارة للمؤنث.

وقوله: «لا لعا». قال الخليل: «لعا»: كلمة تقال عند العثرة.

وقال ابن سيده: لعـا كلمة يدعى بها للعاثر، مـعناها الارتفاع وهو اسم فعل مبنـى على السكون، والتنويـن فيه علامة التنـكير كالتنوين فـى صهٍ ومهٍ. وفى ب فقط ٤/ ٤٦٥: وألت رجـلى مكان: «نفسى».

من شواهد: المغنى ٢/ ٦٨٠.

(٣) فى ب فقط ٤/ ٤٦٥: «أعطيك» بالياء غير مجزومة.

[أمّا]

(ص): «وأمّا: للتفصيل، والتزم حذف فعلها، وعوِّض بينها وبين فائها: جزء مما فى حيِّزها مطلقاً، مثل: أمَّا يومَ الجمعة فزيد منطلق.

وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً.

وقيل: إن كان جائز التقديم[1]، فمِن الأول، وإلاَّ فمِن الثانى».

(ش): اعلم أنَّ «أمَّا» موضوعة لمعنيين.

لتفصيل مجمل، نحو قولك: هؤلاء فُضَلاء، أمَّا زيد ففقيه، وأمَّا عمرو فمتكلم، وأمَّا بشر فكذا؛ إلى آخر ما تقصد؛

ولا ستلزام شىء لشىء، أى أن ما بعدها شىء يلزمه حكم من الأحكام، ومِن ثمَّ قيل: إن فيها معنى الشرط، لأن معنى الشرط، أيضاً، هو استلزام شىء لشىء، أى استلزم الشرط للجزاء، كما ذكرنا فى الظروف المبنيَّة.

والمعنى الثانى، أى الاستلزام: لازم لها فى جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرّد عنه.

وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها، أيضاً فى جميع مواقعها، وحَمَل عليه قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[2]، على معنى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، على معنى: «وأما الراسخون».

٢/٣٩٦ وهذا، وإن كان / محتملاً فى هذا المقام، إلاَّ أن جواز السكوت على مثل قولك: أمَّا زيد فقائم، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها.

وأما بيان معنى الشرط فيها، فبأن نقول: هى حرف بمعنى «إن»، وجَب حذف شرطها لكثرة استعمالها فى الكلام، ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل وهو

(١) فى ظ: «التقدير» مكان: «التقديم».
(٢) آل عمران/ ٧.

مقتض تكررها، كما ذكرنا من قولنا: أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم... فيؤدِّى إلى الاستثقال، لهذا أيضاً.

وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغَرَض معنوى، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم فى جميع الكلام.

تفسير ذلك: أن أصل: أمَّا زيد فقائم: أمَّا يكن من شىء فزيد قائم، يعنى: إن يكن، أى إن يقع فى الدنيا شىء يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، لأنه جَعَل وقوعَ قيامه وحصوله لازماً لوقوع شىء فى الدنيا، وما دامت الدنيا باقية، فلابدَّ من حصول شىء فيها.

ثم لما كان الغَرَض الكلّى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء: لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الذى هو الشرط، أى: «يكن من شىء»، وأقيم ملزوم القيام وهو زيد، مقام ذلك الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأن فاء السببية: ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلّى، وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغَرَض وتحصيله جاز وقوع الفاء فى غير موقعها.

فقد تبيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيئان مقصودان مهمَّان: أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثانى: قيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم، أعنى الشّرط.

وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ما هو المتعارَف عندهم من شغل حيِّز واجبِ الحذف بشىء آخر، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد القسم، لم يُحذف وجوباً إلا مع سدِّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدَّه؛ وحَصَل أيضاً، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية فى أول الكلام.

وكذا، يتقدم علـى الفاء من أجزاء الجزاء: المفعول به، أو الـظرف، نحو: «فأمَّا اليتيم فـلا تقهر»(١)، وأمَّا يـومَ الجمعـة فأنا ذاهب، إذا قـصدت أنهـما ملـزومان لحكم؛ والمعـنى أن عدم القهر ينبغـى أن يكون لازماً لليتيم، وذهـابى: لازماً ليوم الجمعة. وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو: أمَّا مجرَّداً فإنى ضاربك، والمفـعول المطلـق نحو: أمَّا ضـربَ الأمير فإنـى ضاربك، والمفـعول له، نحـو أمَّا تأديباً فأنا ضاربك؛ فلا يستنكر عمل ما بـعد فاء السببية فيما قبلها، وإن كان ذلك ممتنعاً فى غير هذا الموضع، لأن تقـديم المعمولات المذكورة، لأجل الأغراض المهمَّة المذكورة.

ولا تقول، مثلاً: إن جـئتنى زيداً فأنا ضارب، على أن زيـداً مفعول ضارب، إذ لم يحصل بالتقديم شىء من الأغراض.

ثم إنه يجوز التقـديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من الـتقديم غير الفاء. نحو: أما يومَ الجمعة فإنَّ زيداً سائر. وكذا نحو: أمَّا زيداً فما أضرب.

ولا تُقدِّم من أجزاء الجملة شيئَين فـصاعداً، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة، فلا تقول: أما زيدٌ طعامَك فلا يأكل.

وقد تقع كلمة الشرط، مع الشرط، من جملة أجزاء الجزاء، مقام الشرط، كقوله تعالى «فأمّا إن كان من المـقرّبين فروح وريحان(٢)، أى أمّا يكن شـىء ، فإن كان من المقربين فله روح وريحان.

٢/ ٣٩٧ فقوله: فروحٌ، جواب، استغنى به عن جـواب/ «إن»؛ والدليل على أنها ليست جوابَ «إن»: عدم جواز: أمَّا إن جـئتنى أكرمْك، بالجزم، ووجوب أمَّـا إن جئتنى

(١) الضحى/ ٩.

(٢) الواقعة/ ٨٨ ـ ٨٩.

فاكرمُك، مع أنك تجوِّز إن ضربتني أكرمْك بالجزم، أكثر من: إن ضربتني فأكرمُك، قال تعالى: ﴿وأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ﴾(١)، أي: أمَّا يكن من شيء، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وجبت الفاء في جواب «أمّا»، ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً، فلم يجز: أمَّا زيد يقمْ: لأنه لما وجَب حذف شرطها فلم تعمل فيه، قبحُ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، ألاَ ترى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: آتيك إن أتيتني، فالأصلِ ألاَّ تعمل(٢) الأداة في الشرط، فالجزاء، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى، وأمَّا قولهم: افعل وإلاَّ أضربْك، فإنما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا.

و «أمَّا»: بمعنى «إن»، كما ذكرنا، وأمَّا تفسير سيبويه لقولهم: أمَّا زيد فقائم، بمَهْما يكن من شيء فزيد قائم، فليس لأن «أما» «بمعنى» «مهما»؛ وكيف وهذه حرف، و «مهما» اسمٌ، بل قصدُه إلى المعنى البحت، لأن معنى مهما يكن من شيءٍ فزيد قائم: إن كان شيء فزيد قائم، أي: هو قائم البتَّة.

ويجوز أن يكون «أمَّا» عند الكوفيين: «إن» الشرطية ضمت إليها «ما» عند حذف شرطها، على ما بيَّنت من مذهبهم في: أمَّا أنت منطلقاً، انطلقت.

ولا تحذف الفاء في جواب «أمَّا»، إلا لضرورة الشعر، نحو قوله:

=١٢١٧ *فأمَّا الصُّدورُ، لا صدورَ لجعفرِ*(٣)

(١) الفجر/ ١٦.

(٢) في ط فقط: «أن تعمل» بحذف «لا» النافية، تحريف.

(٣) هو الشاهد الأربعون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه لا تحذف «الفاء» من جواب «أمّا» إلا في الضرورة كما هنا، فإن التقدير: فلاصدور لجعفر.

والصدور مبتدأ، وجملة: «لا صدور لجعفر» من اسم لا النافية للجنس وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وعجز الشاهد:

ولكن أعجازاً شديداً ضريرُها

وفي ط والنسخ المخطوطة: «لديكم» بدل لجعفر، والصدود بدل: «الصدور» وقد أشار إلى ذلك=

أو مع قول محذوف يدل عليه محكِّيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِى﴾(١)، أى فيقال لهم: أفلم تكن.

ولا يقع بين «أمَّا» وفائها، جملة تامة مستقلة، نحو: أما زيد قائم، فعمرو كذا؛ لأن الواقع بينهما، كما مضى، جزء الجزاء؛ المقصود كونه ملزوماً للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء، فلا يكون جملة تامة مستقلة.

واعلم أنه يأتى بعد «أمَّا» ، ما يتكرَّر ذكره بعد فائها، وذلك إمَّا مصدر مكرر ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أمَّا سمنًا، فسمين، وأمَّا علما فعالم؛ وإمَّا صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: أمَّا صديقاً مُصَافياً فلَيس بصديق، وأما عالماً فعالم، ونحو ذلك، وإمَّا غير ذلك نحو: أمَّا البصرة فَلا بصرة لك، وأمَّا أبوك فلَا أبا لكَ، وأمَّا العبيدَ فذو عبيد، وأما زيد فقد قام زيد.

فالمنكَّر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبهما، ويختار ذلك بنو تميم، لا إلى حدّ الوجوب؛ والمعرَّف من المصدر، يجب رفعه عند بنى تميم، على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه، والأولى أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه، كما يجىء.

وأمَّا الحجازيون فإنهم يجوزون فيه الرفع والنصب.

والمعّرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف.

= البغدادى بقوله: «وهو تخليط من النساخ»

وقبله

تُزَاحمنا عند المكارم جعفرٌ بأعجازها إذْ أسْلَمَتْها صدورُها.

قال يعقوب بن السكيت: البيتان لرجل من الضبَّاب والمعنى: بنو جعو ضعفاء عن حربنا استعانوا بالنساء، وذلك أن قُطَيّة بنت الحارث تزوجها بشر بن الوليد بن عبدالملك بن مروان، فكان بين الضِّباب وجعفر حرب، فأعانت بنوا أمية بنى جعفر على الضباب. وجعفر أبو قبيلة.

والأعجاز: جمع عجُز، والعجز من كل شىء مؤخره، والعجز من الرجل والمرأة: مابين الوركين وأراد بالأعجاز هنا النساء. والضرير: المضارّة، والضرير أيضا: التحمل والصبر.

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، وسر الصناعة ١/ ٢٦٥

(١) الجاثية/ ٣١، وفى ط والمخطوطات: «فاما الذين» بالفاء، تحريف.

وأمَّا غير المصدر والوصف، فمرفوع عند الجميع معرَّفاً كان أو منكَّراً إلا ما سيجيء؛ فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك، على الابتداء عند الفريقين، وأمَّا النصب، فإن سيبويه ذكر أن ذلك، في المصدر معرَّفاً كان أو منكراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُرَّاح كلامه: وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أمَّا سمَناً فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السِّمَن فهو سمين، وكذا المعرَّف نحو: أمَّا العَلمَ فعالم، أي: مهما يذكر زيد لأجل العلم فهو عالم.

قال سيبويه: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمَّا لم يجيزوا في معرَّف المصدر إلا الرفع، علمنا أن نصب المنكر على الحال، والعامل/ فيه إمَّا محذوف قبله، كما تقول في أمَّا علماً فعالم: مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده أي: عالم، في مثالنا، فيكون حالاً مؤكدة. ٢/ ٣٩٨

قال سيبويه: أمَّا الرفع في المصدر فعَلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوفٌ، فمعنى أمَّا العلمُ فعالم، أي: فعالم به، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[1] أي: لا تُجزى فيه.

أقول: والدليل على أنه يجوز عند بني تميم نَصبُ معرَّف المصدر: أنهم جوَّزوا، على ما حكَى سيبويه عنهم، أمَّا العلمَ فعالمٌ بزيد، أي فهو عالم بزيد العلمَ، فكذا ينبغي أن يجوز عندهم: أمَّا الضربَ فضارب، أي: فأنا ضاربٌ الناسَ، فيكون نصب المصدر المعرَّف، على أنه مفعول مطلق لما بعدَ الفاء.

وأمَّا نصب الوصف المنكَّر، فعلَى الحال عند الجميع؛ والعامل فيه أحد الشيئين المذكورَين في المصدر الواقع حالاً عند بني تميم.

وأقول: كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: أمَّا للسِّمن فسمين، وأما لِلعلم فعالم.

---

(١) البقرة/ ١٢٣ .

والأولى أن يقال: المنصوب عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على أنه حال مما بعد الفاء، وفى المصدر المعرَّف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء[١]؛ وأمَّا المرفوع فعلى أنه مبتدأ، ما بعد الفاء خبره، بلا تقدير ضمير، كل ذلك عند كلا الفريقين.

وكشف القناع عنه أن نقول:

إن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادَّعى شخص ثبوت الأشياء له[٢] أو يُدَّعَى له ذلك، فيُسَلِّم السامع بعضَ تلك الدعاوَى أو يدفع، كما تقول، مثلاً: أنا سمين وأنا عالم، فيقول السامع: أمَّا سمَناً فلستَ بسمين، وأما علماً فعالم؛ فهذا حال، لأن المعنى: أمَّا إذا كنت سميناً، وادَّعيت ذلك فلست بسمين، وأمَّا إذا كنت عالماً، أى أبديت من نفسك العلم وتزيَّنت به وادَّعيت ذلك، فأنت فى الحقيقة كذلك، كما يقال: إذا كنت مؤمناً فكن مؤمناً، وإذا كنت عالماً فأنا عالم لا مثلك[٣]، وإذا كنت فى أمر فكن فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾[٤]، على أحسن التأويلات، أى: يا أيها المدَّعون للإيمان: آمنوا حقيقةً، فالحال، على هذا، ممَّا بعد الفاء، والتقدير: إن يكن شىء فأنت عالم عالماً أى: أنت عالم حقيقة، حين كنت عالماً صورة، وفى زىّ العلماء.

والمصدر المنكر بمعنى الوصف، حال أيضاً، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً، على أن معنى، أمَّا سمَناً فسمين: إن يكن شىء فهو سمين سِمَناً، وكذا فى نحو: أمَّا سِمَنا فلا سِمَن، أىَ: أمَّا يكن شىء فلا سِمَن فيه سمَناً.

وأمَّا المصدر المعرَّف، فمفعول مطلق، لا غير، مما بعد الفاء، فمعنى، أمَّا العلمَ فعالم: أمَّا يكن شىء فزيد عالمٌ العلمَ.

---

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «لما بعد الفا»: «وفى المصدر المنكّر على أنه حال أو مفعول مطلق لما بعد الفاء».

(٢) فى ب فقط ٤/ ٤٧٢: «المذكورة» بدل «له».

(٣) فى ب فقط ٤/ ٤٧٢: «مثلك» بدون: «لا».

(٤) النساء ١٣٦.

وأمَّا الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها فى نحو: أما سِمَناً فما أنت بسمين، أو فإنك سمين[١]، فقد مرَّ أنه للغَرَض المذكور.

وأمَّا الرفع نحو: أما السِّمَنُ فسمين وأما العلمُ فعالم، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدآت لأن التقدير: أما السِّمن فأنت صاحبه، وسمين، وعالم، فى مثله، خبر مبتدأ محذوف، أى: أنت سمين، وزيد عالم، ومعنى سمين وعالم: ذو سِمَن وذو علم، فهو كالظاهر القائم مقام المضمر، نحو:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ[٢] =١٢١٨

وكذا حال الرفع فى غير المصدر، نحو: أمَّا العبيدُ فذو عبيد، أى أنت صاحبهم ولم تَقُل: فذُوهم، لأن «ذو» لا يضاف إلى مضمر.

وكذا الوصف المرفوع، نحو: أمَّا العالم[٣] فعالم، أى: فأنت عالم أى: فأنت هو، وأمّا نحو: أما العلم فلا علم، وأمَّا العالم فلا عالم، فاستغراق: لا علم/ ولا ٢/ ٣٩٩ عالمَ، كالضمير الراجع إلى المبتدأ، وقولك: أما العلمُ، فلَكَ علم، أى لك شيء منه، وأما العالمُ فلست بعالم أى: لست به.

وإنما اكتفوا، مطرداً، فى مثل هذا الخبر [بالظاهر][٤] الساد مسدَّ المضمر، وإن لم يطرد ذلك فى غيره، على الأصح كما مضى فى باب المبتدأ نحو: زيد[٥] ضرب زيد، لأنهم لما غيَّروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر.

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٧٣: فأنت سمين.

(٢) هو الشاهد الستون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٣ وتمامه:

نغّص الموت ذا الغنِى والفقيرا

(٣) فى ب فقط ٤/ ٤٧٣: «أما العلم» مكان «أما العالم».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٧٣.

(٥) كلمة «زيد» سقطت من ظ.

وأمَّا غير المصدر والصفة، نحو: أما العبيد فذو عبيد، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرَّفاً كان أو، لا.

ورَوى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيبويه: هي خبيثة قليلة، قال، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف، إلاَّ إذا كان غيرَ معيَّن، ليكون في موضع الحال، كما في: الجمَّاء الغفير، وأمَّا إذا أردت بالعبيد عبيداً معيَّنة، فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: أما البصرةُ فلا بَصرة لك، وأمَّا أبوك فلا أبا لك.

أقول: أما الحمل على الحال في مثله فضعيف، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء، لأن معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما رَوى الكسائي: أمَّا قريشاً فأنا أَفضلُهم، أي فأنا[1] أغلبهم في الفضل.

وقولهم: أمَّا أن يكون عالماً فهو عالم، «أن» فيه مبتدأ، أي: أمَّا كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول عليه[2]ه ما بعد الفاء، وكذا قولهم: أما أن لا يكون عالماً فهو عالم، أي: أما عدم كونه عالماً فليس بحاصل.

وقال سيبويه: «لا» في: أن لا يكون، زائدة، كما في قوله: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[3].

وفي الصور التي ذكرتها خَبْطٌ كثير للنحاة، وهذا الذي ذكرته أقرب عندي.

وقد تحذف «أمَّا» لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[4]، و: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾[5]، و: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[6] وإنما

(١) كلمة: «فأنا» سقطت من ب ٤/ ٤٧٤.

(٢) كلمة «عليه» سقطت من ن ٤/ ٤٧٤.

(٣) الحديد/ ٢٩.

(٤) المدثر/ ٣ - ٤- ٥.

(٥) ص/ ٥٧.

(٦) يونس/ ٥٨.

يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً[١] به أو بمفسَّر به، فلا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فضربته بتقدير: «أما».

وأما قولك: زيد فوجد، فالفاء يه زائدة؛ وقولُه:

وقائلة خولانُ فانكِح فتاتهمْ[٢] ١٢١٩=

قد ذكرنا فى باب المبتدأ، أنَّ مثله على كلامين عند سيبويه، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش؛ وإنما جاز تقدير «أمَّا» بالقيد المذكور، لأن الأمر، لإلزام الفعل لفعله، والنهى لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسبَا إلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدَّر «أمَّا» قبل المنصوب، وتدخل فاؤها على الأمر والنهى، فإن ما قبل فاء «أمَّا» ملزوم لما بعدها، كما ذكرنا.

وأمَّا قوله تتعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾[٣]، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا﴾[٤] فلإجراء الظرف مُجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، على ما مرَّ فى الجوازم؛ وذلك فى «إذ» مطرد، على ما مرَّ فى الظروف المبنيَّة.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾[٥]، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[٦]، من باب ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[٧] أى: ممَّا أُضمِر فيه «أمَّا».

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٧٤ ـ «منصوب» بالرفع.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٨٠ وتمامه:

* وأكرومة الحيَّيْن خِلْوٌ كما هيا*

(٣) الأحقاف/ ١١، وفى ط: «وإذا»، تحريف.

(٤) المجادلة/ ١٣.

(٥) الكهف/ ١٦.

(٦) المجادلة/ ١٣.

(٧) المدثر/ ٥.

وإنما جاز إعمال المستقبل الذى هو «سيقولون» و«فأْوُوا»، و: «فأقيموا»: فى الظروف الماضية التى هى: إذ لم يهتدوا، و: إذ اعتزلتموهم و : إذ لم تفعلوا، وإن كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محال لما ذكرنا فى نحو: آما زيد فمنطلق من الغرض المعنوى أى قصد الملازمة حتى كان هذه الأفعال المستقبلة وقعت فى الأزمنة الماضية/ وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة. ٢/ ٤٠٠

قوله: «وهو معمول لما فى حيِّزها»، أى: ما بين «أمَّا» والفاء: معمول لما فى حيِّز الفاء، أى لما بعدها، وليس ذلك بمطلق عند المصنف، لأن المبتدأ فى نحو: أمَّا زيد فقائم، خارج عنه، إذ العامل فيه الابتداء عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[1]، خارجة عنه.

قوله: «مطلقاً» أى سواء كان ما بعد الفاء شىء يجب له صدر الكلام كإنَّ، وما، النافية فى نحو: أمَّا يومَ الجمعة فإنك مسافر، أو لم يكن، وذلك للغَرض المذكور.

هذا مذهب المبرد، واختاره المنصنف.

وقال بعضهم: هو معمول للمحذوف مطلقاً، أى سواء كان بعد الفاء شىءٌ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أو، لا.

فنحو أمَّا زيد فقائم، عنده، بتقدير: أمَّا ذكر زيد فهو قائم، وأمَّا يومَ الجمعة، فزيد قائم، أى: أمَّا ذكرت يومَ الجمعة.

وليس ذلك بشىء، إذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو: أمَّا زيد فقائم، على تقدير: أمَّا ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً، ولجاز الرفع فى أمَّا يومَ الجمعة فزيد قائم، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أى قائم فيه.

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب، نظراً إلى أن ما بَعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء فى نحو: أمَّا زيد فقائم.

---

(١) الواقعة/ ٨٨.

ولـم يتنبهوا أن التقديم فى هذا المقام الخاصّ للأغراض المذكورة.

وذهب المازنى إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدُّر كإنَّ، و «ما»، أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله، كـكون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أمَّا زيداً فأنا رجل ضارب؛ أو كون المعمـول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أمَّا درهـماً فـعنـدى عشـرون، أو كـون العـامل مـع نون التـأكيـد نحـو: أمَّا زيـداً فلأضربنَّ[1]َ، أو صلة نحو: أمَّا القميص فأن تلبس خيرٌ لك؛ فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء، وإن كان بعد الفـاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو المقدَّر، وهو معنى قولَه: وإلاَّ فمِن الثانى.

وليس، أيضـاً بشىء، لأنه إذا جاز التقديـم للغرض المذكور مع المـانع الواحد، وهو الـفاء، فلا بـأس بجوازه مـع مانعـين أو أكثـر، لأن الغَرَض مـهم، فيـجوز، لتحصيله، إلغاء مانعين فصاعداً، والدليل على ذلك: امتناع النصب فى نحو: أمَّا زيدٌ فإنـه قائم، ولو كـان معمولاً لـمقدَّر لم يمـتنع تقـدير ناصب، نـحو: ذكرتَ، وغيره.

قال ابن خروف: وقد تبدل الميم الأولى من «أمَّا» ياءً، قال:

رَأتْ رجلاً أيْما إذا الشمس عارضَتْ فيضْحي، وأمَّا بالعشيّ فَيَخْصَرُ[2] = ١٢٢٠

---

(١) فى ب فقط ٤/ ٤٧٧ : «فلأ ضربنه» بالضمير.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ابن خروف قال: قد يبدل الميم الأول من «أما» ياء كما فى البيت.

والشاهد من قصيدة لعمر بن أبى ربيعة، ديوانه/ ١٢١.

وقوله: ويخصر: يبرد، ويقال: خصر الرجل: إذا آلمه البرد فى أطرافه ومعارضة الشمس: ارتفاعها حتى تصير فى حيال الرأس. ومعنى يضحى: يبرز.

من شواهد: المحتسب ١ـ/ ٢٨٤، والمغنى ١/ ٥٣، والأشمونى ٤/ ٤٩.

والهمـع والدرر رقم/ ١٣٢٦، والكـامل للمـبرد / ٩٨ ـ ٣٨٤ ـ ١٥٣ والأزهية/ ١٥٧، والـممتع/ ٣٧٥.

وانظر معانى الفراء ٢/ ١٩٤، وتفسير القرطبى ١١/ ٢٥٤.

[حرف الرّدع كلاّ]

(ص): «حروف الردع: كلاَّ، وقد جاء بمعنى: حقًّا».

(ش): الردع بمعنى الزجر، تقول لشخص، فُلان[١] يبغضك، فيقول: كلاَّ، ردعًا لك، أى: ليس الأمر كما تقول.

وتكون أيضًا: رَدعًا للطالب، كقوله تعالى : ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ﴾[٢] .

وقد يكون «كلا» من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر، فيذكر بعده «كلاَّ» بيانًا لكونه منكرًا، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلاَّ ﴾[٣] .

وقد يكون «كَلاَّ» بمعنى حقًّا» كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾[٤] و: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾[٥] فيجوز أن يجاب بجواب القسم، كما فى الآية، وأن لا يجاب ، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾[٦] و: ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٧] وليس للردع، إذ لا معنى له إلاَّ بالنظر إلى ما قبلها.

وقد تحتمل المعنيين، كما فى قوله: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلاَّ إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾[٨].

---

(١) فى ب : «فلأن» بالهمز تحريف مطبعى.
(٢) المؤمنون / ٩٩-١٠٠
(٣) مريم / ٨١.
(٤) المدثر/ ٣٢.
(٥) العلق / ٦.
(٦) القيامة/ ٢٠.
(٧) القيامة / ٢٦.
(٨) المدثر/ ١٥-١٦.

وإن كانت بمعنى «حقًا» لم / يجز الوقف عليها، لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ٢/ ٤٠١ ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأنَّ الفعل الذى هى من تمامه محذوف ، لأن الحرف لا يستقل، أى: كلاّ لا تقل، أو ليس الأمر كذا.

وإذا كانت بمعنى «حقًا» جاز أن يقال إنها اسم، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقًا لضدِّه، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقًا» أيضًا، لما فَهموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة، كالمقصود بإنَّ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

★★★

[أحكام تاء التأنيث]

(ص): «تاء التأنيث الساكنة، تلحق الماضى لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهرًا، غير حقيقى فمخيَّر، وأمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

(ش): اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند ، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذى بين الفعل ، وهو الأصل فى الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل، حتى سكن اللام من نحو: ضربْت، لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ألا ترى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه فى نحو يضربان، وتضربون، وتضربين، فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقول الحجاج: يا حَرَسىُّ[1]: اضربا عنقه، أى: اضرب اضرب، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[2] أى: ارجعنى، ارجعنى ، أرجعنى[3].

(١) الحرسىّ: واحد الحرس، فهو مفرد.

(٢) المؤمنون: ٩٩.

(٣) فى ظ : «ارجعون» «ارجعون» مرتين.

وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ، لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء ، فنُبِّه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته، ودليل كونها كلام الكلمة : دَوَران الإعراب عليها فى نحو: تاء[١] قائمة.

وتقلب الاسمية فى الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إذ القلب تصرُّف وهو بالمعرب أَوْلى.

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُردَ اللام المحذوفة للساكنين فى : رَمَتا، وغَزَتا، لأن التاء، وإن تحركت لأجل الألف التى بعدها، وهى كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إلا أنَّ أصل التاء[٢] السكون، فالحركة عليها كَلا حركة، بخلاف حركة اللام فى: لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا ، وخَافوا، و: خافى، و: خافنَّ ، وبيعنَّ وقولنَّ، فإن عين الفعل فى هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصل حتى إذا تحرَّك لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام ، وكذا الأمر، أصله المضارع ، والأصل فى، اضرب لتضرب، كما بيَّنا، فأصل لام : لم يخافا ، وخافا ، ولم يقولا وقُولا: هو الحركة، وهى الآن متحركة بحركة كاللازمة لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة، بخلاف نحو: لم يَخف، وخَف الله، ولم يَبع الثوب، وبع الثوب، ولم يَقُل الحق، وقل الحق ، لأن اللام وإن كان أَصلها الحركة، إلا أنها الآن عارضَة ليست كاللازمة ، لأن الكلمة الثانية منفصلة .

وكذا لم تُرَدّ اللام فى : اخشَونَّ، واخشَينَّ ، وإن تحركت الواو، والياء، لأن أصل هذين الحرفين : السكون، كالتاءَ الفعلية .

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء[٣]، لكون الألف كجزء الكلمة ،

---

(١) كلمة «تاء» سقطت من ب ٤/ ٤٨٠ .

(٢) فى ب فقط ٤/ ٤٨٠، «البناء» مكان «التاء».

(٣) بعد قوله: «باعتداد حركة التاء» زيادة فى المخطوطات وهى: «لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعًا متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة، فيقولون: «رماتا وغزاتا» ولا يقولون: رمات المرأة . . . إلخ.

فقالوا: رَماتا وغزاتا، ولا تقول: رمات المرأة، لأن الحركة[١] لأجل كلمة منفصلة، ليست كجزء ما قبلها، إذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير.

قوله: «وأمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف»/ يعني نحو: قاما أخواك، ٢/ ٤٠٢ وقاموا إخوتك، وقُمنَ النساء، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفًامنبئةً من أوَّل الأمر، أن الفاعل مثنى أو مجموع.

ولا تكون أسماءَ ضمائر، لئلا يلزم، إذن، تقدم الضمير على مفسِّره من غير فائدة كما حصلت في: نعم رجلاً، وربُّه عبداً، وفي باب التنازع، ولكونها حروفًا لا ضمائر، جاز استعمال الواو في غير العقلاء، نحو: أكلوني البراغيث، وقيل: إنما فُعِل ذلك، لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء، وجاز استعمال النون في الرجالَ كقوله:

يعصِرن السليط أقاربه[٢]

ويجوز أن يريد بالأقارب: النسوة. =١٢٢١

هذا ما قاله النحاة[٣]، ولا مَنع من جعل هذه الأحرف ضمائر وإبدال الظاهر منها، وأما الفائدة في مثل هذا الإبدال فما مرَّ في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخَّر، والغَرَض كون الخبر مهمًّا.

★★★

(١) في المخطوطات : «لأن الحركة مع عروضها ليست كاللازمة، لأن الظاهر ليس كالضمير في الاتصال» وأما إلحاق علامة التثنية إلخ.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثلاثمائة في باب العلم ومرّ في باب التأنيث أيضًا، وسبق ذكره رقم/ ٤٣٧.

(٣) في ط فقط : « هذا ما قالوا».

[التنوين]

(ص): «التنوين نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل .

وهو للتمكن، والتنكير، والعِوض، والمقابلة، والترنم.

ويحذف من العلم موصوفًا بابن، مضافًا إلى علَم.

(ش) : قوله: «نون ساكنة»[١] يدخل فيه نون «من»، ولم يكن، قوله: «تتبع حركة الاخر» يخرج أمثالها، لأن آخر هذه الكلمات نون ساكنة، لا أنّ نونها تتبع حركة أواخرها[٢].

وقد استفيد منه أنّ التنوين وجوديّ، بعد الحركة ، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تنوين الترنم فى الفعل. كقوله:

١٢٢٢= * وقولى إن أصبت لقد أصابَنْ *[٣]

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يُجعل للتنوين فى الكتابة، فى الرفع والجرّ صورة، لأن الكتابة مبنيَّة على الوقف، والتنوين يسقط فى الوقف رفعًا وجرًا، فلذا كتب فى حال النصب ألفًا، لأنه يقلب ألفًا فيه .

وقد ذكرنا أقسام التنوين فى أول الكتاب.

قوله:«ويُحذف من العَلَم الموصوف بابن مضاف إلى عَلَم» نحو: جاءنى زيد ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفًا، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه.

وخطًا بحذف ألف «ابن»، وكذلك فى قولك: هذا فلانُ بن فلان، لأنه كناية عن العَلَم، وكذا: طامر بن طامر، وهَيّ بن بَيّ، وضُل بن ضُلّ ، لأنه قد يعبَّر به عمَّن

---

(١) فى المخطوطات: «التنوين فى الأصل مصدر» نوّنت» أى أدخلت نونًا» قوله: نون ساكنة إلخ.

(٢) فى ط: «إلا نونها لا تتبع حركة أواخرها» صوابه من المخطوطات .

(٣) هو الشاهد الرابع من باب الإعراب من أول الكتاب.

لا يُعرف ، على إجرائه مجرى العلم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين علَمين، نحو: جاءنى كريمٌ ابن كريم، أو : زيدٌ ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظًا ، ولا الألف خطًا، لقلة الاستعمال.

وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيد ابن عمرو ، على أنه مبتدأ وخبر ، لقلة استعماله أيضًا كذلك ، مع أن التنوين حُذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة فى المبتدأ والخبر.

وحكم «ابنة»: حكم «ابن»، وفى الوصف ببنت، وجهان، كما مرَّ فى باب النداء.

وحذفه فى نحو قوله:

* وحاتمُ الطّائِيُّ وهّاب المِئى *(١) =١٢٢٣

وقوله:

فألفيتُه غير مُستَعتِب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا(٢) =١٢٢٤

---

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسمائة فى باب العدد، وسبق ذكره رقم/ ٣٦٥ ـ ٧١١.

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف التنوين من «ذاكر الله» لضرورة الشعر فإن «ذاكرًا» بالنصب والتنوين معطوف على «غير» ولفظ الجلالة منصوب بـ«ذاكرًا» ولو كان مضافًا إلى الجلالة لكان حذف التنوين واجبًا ولا ضرورة، وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين فى التنكير.

والشاهد لأبى الأسود الدؤلى، ديوانه / ٣٨.

روى أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة يتحدّث إليها وكانت جميلة فقالت له : يا أبا الأسود: هل لك أن أتزوجك ، فإنى صناع الكفّ، حسنه التدبير، قانعة بالميسور؟ قال نعم: فجمعت أهلها وتزوجته ، فوجد عندها خلاف ما قدّره، وأسرعت فى ماله، ومدّت يدها إلى جبايته، وأفشت سرّه فغدا على من كان حضر تزويجه إيّاها فسألهم أن يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم: =

ضرورة، وقرئ فى الشذوذ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾(١).

[نونا التوكيد]

(ص): «نون التوكيد: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة [مع غير الألف](٢) تختص بالفعل المستقبل ، فى الأمر والنهى والاستفهام والتمنى، والعرْض والقَسَم، وقلَّت فى النفى، ولزمت فى مثبت القسم، وكثرت فى مثل: إمَّا تفعلنَّ، وما قبلها، مع ضمير المذكرين، مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عداه مفتوح، وتقول فى التثنية وجمع المؤنث: اضربانِّ واضر بنانّ، ولا تدخلهما ٢/٤٠٣ الخفيفة / خلافًا ليونس وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن ، فكالمتصل ومن ثَمَّ قيل: هل ترَينَّ، وترُونَّ وترِينَّ، واغزوَنّ واغزُنّ واغزِنَّ،

= أرَيْتَ أمرأً كنتُ لم أبلُهُ ... أتاني فقال اتخذني خليلاً.
فخاللْتُه ثم أكرمْتُه ... فلم أستفد من لديه فتيلا
وألفيته حين جربّته ... كذوبَ الحديث سروقًا بخيلاً
فذكّرته ثم عاتبته ... عتابًا رقيقًا وقولا جميلاً
فألفيته غير مُستَعْتِب ... ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً
ألست حقيقًا بتوديعه ... وإتباعِ ذلك صُرْمًا طويلاً

فقالوا له: بلى والله يا أبا الأسود ، فقال: تلك صاحبتكم، وقد طلقتها، وأنا أحب أن أستر ما أنكرته من أمرها، فانصرفت معهم .

من شواهد: سيبويه ١/ ٨٥، والمقتضب ٢/ ٣١٢، والخصائص ١/ ٣١١، والمنصف ٢/ ٢٣١، وابن الشجرى ١/ ٣٨٣، والإنصاف ٦٥٩، وابن يعيش ٩/ ٣٤، والمغنى / ٦١٢، ٧١٦، والهمع والدرر رقم / ١٧٨٦ ، والأشباه والنظائر رقم ١٧٣ ، ٦٤١، وانظر تفسير القرطبى ٢/ ٢١١، ١٥/ ١٧٦.

(١) الإخلاص/ ١ ، ٢ وهى قراءة أبى عمرو، وابن سيرين، والحسن ونصر بن عصم ، وعبد الله بن إسحاق، وأبان بن عثمان، وزيد بن على، وأبى السمال، ويونس، والأصمعى واللؤلىء، وعبيد- وهارون .

وفى هامش ب ٤/ ٤٨٣، ذكر أن القراءة المشار إليها نُسِبت إلى سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما، ومراجع القراءات لاتنصّ على ذلك، وإنما القراءة التى تنسب إلى ابن عباس: «الله أحَدْ» بسكون الدال، وانظر قراءة رقم ١٠٢٣٦ فى معجم القراءات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٨٤.

واغْزنّ والمخففة تحذف للساكنين وفى الوقـف، فيُرَدُّ ما حُذِفَ، والمفتوح ما قبلها تقلَبَ ألفًا».

(ش): «إنما حركت المشددة بالـفتحة لثقلها وخفّة الفتـحة، وكُسرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضـربانِّ واضربنانِّ، تشبيهًا بـنون الإعَراب التى فى المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو : تضربان، وكذا النون فى الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قوله: «تختص بالفعل المستقبـل»، إنما لم تدخل على الحال والماضى، لما مرَ فى باب المضارع، ودخولها فى الأغلب المشهور فى مستقبل فيه معنى الطلبَ، كالأمر والنهى والاستفهـام، والتمنّى والعَرْض. وأمَّا فى المستقبـل الذى هو خبر محض فلا تدخـل إلاَّ بعد أن يدخـل على [أول][1] الفعل مـا يدل على التأكـيد أيضًا، كَلام القسم نحو: والله لأضربَنَّ، و«ما» المزيـدة نحو: إمَّا تفعلنَّ، ليكون ذاك الأوَّل توطئة لدخول نون التأكيد، وإيذانًا به[2].

ثم الطلب على ضـربين: إمَّا طلب وجود الفعل أو عدمه، كـما فى الأمر والنهى والتحضيض والعَرْض والتمنى.

أو السؤال عن حصول الفعل كما فى الاستـفهام، نحو: افعَلنَّ ولا تفعلَنَّ، وهَّلا تفعلنَّ، وألا تفعلَنَّ، وليتك تفعلـنَّ، وهل تفعلَنَّ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفية، قال:

١٢٢٥ـ * أفبعد كندة تمدحنَّ قبيلاً *[3]

(١) كلمة «أول» سقطت من ب ٤/ ٤٨٥.

(٢) بعد قوله: «وإيذانًا به» زيادة فى المخطوطات وهى:

«وأما الطلب فلا يحتاج إلى مثل ذلك، لأن وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب».

(٣) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه أكدّ الفعل وهو : «تمدح» بالنون لوقوعه بعد الاستفهام وهو الهمزة.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من الخمسين التى لا يعرف قائلها.

وفى سيبويه ٢/ ١٥١ نسب للمقنع. =

وتقول كَمْ تمكثنَّ، وانظر متى تَفعلنَّ، قال:

١٢٢٦= فأقبلْ على رَهْطى ورهطك نبتحث   مساعيَنَا حتى تَرى كيفَ يَفْعلا(١)

والخبر المصدَّر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربنَّ، وكذا كل أداة شرط بعدها «ما» الزائدة، سواء جاز حذفها كما فى: إمَّا تفعلنَّ، ومتى ما تفعلنَّ، وأيُّهم ما يفعلنَّ وأيًّا ما تفعلنَّ، وأينما تكوننَّ، أو كانت لازمة لكلمة الشرط، كإذْما، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً فى جواب الشرط أيضًا، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله:

١٢٢٧= فمهما تشأْ منه فَزارةُ تُعْطِكُمْ   ومهما تشأْ منه فَزارةُ تَمْنعا(٢)

= وزعم بعض المعاصرين أن هذا الشطر مطلع مقطعة لامرئ القيس وأن صدره هكذا:

قالت فطيمة حل شعرك مدحه   أفبعد كندة تمدحن قبيلاً

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥١، والعينى ٤/ ٣٢٥، والأشمونى ٣/ ٢١٤، والهمع والدرر رقم / ١٣٧١، والتصريح ٢/ ٢٠٤.

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه أكد الفعل وهو يفعلا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، لوقوعه بعد اسم استفهام وهو كيف.

و«مساعينا» منصوب بنزع الخافض.

وهو مجهول القائل:

يقول لمن فاخرة: أقبل على مفاخر قومك وأقبل على مثل ذلك من قومى، وابحث عن مساعيهما حتى يتبين فضل بعضها على بعض، وترى فعلك فى مفاخرتك وفعلى فى مفاخرتى.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥١، والعينى ٤/ ٣٢٥، والهمع والدرر رقم / ١٣٧١، والأشمونى ٣/ ٢١٤.

(٢) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختياراً فى جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه، وقوله: «تمنعا» جواب الشرط وقد أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف.

والشاهد نسبه سيبويه لعوف بن الخرِع، والصحيح أنه من قصيدة للكميت بن ثعلبة.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٢، والعينى ٤/ ٣٣٠، والتصريح ٢/ ٢٠٦، والأشمونى ٢/ ٢٢٢، والهمع والدرر رقم ١٣٨٢.

وقوله:

نَبتَّم نباتَ الخيزُراني فى الثّرى حديثًا متى ما يأتكَ الخيرُ ينفعا(١) =١٢٢٨

لكنه أقل من دخولها فى الشرط.

وربَّما دخلت فى الشرط بلا تقدم «ما» نحو: إن تفعلَنَّ أفعل، قال:

من نثقفنْ منهمْ فليس بآيبٍ أبدًا وقتلُ بنى قُتَيْبة شافي(٢) =١٢٢٩

وتجئُ النون، أيضًا ، بعد الأفعال المستقبلة التى تلحق أوائلها «ما» المزيدة فى غير الشرط، اختيارًا ، لكـن قليلاً، نحو: بجهد ما يبلغـنَّ، و«بعين ما أرينَّك»(٣)، أي:

---

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله من جواز دخول نون التوكيد اختياراً فى جواب الشرط فإن «ينفعا» جواب الشرط وقد أكد بالنون المنقلبة ألفًا.

والشاهد للنجاشى الحارثى، وهو شاعر فى صدر الإسلام، جلده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ثمانين جلدة لما شرب فى رمضان، وزاده عشرين للانتهاك، هذا ورواية الأشمونى:

* ثبتم ثبات الخيزرانى فى الوغى*

والمناسب للثرى : نبتم، والمناسب للوغى ثبتمّ.

وعلى هذا فرواية الدرر خلط بين الروايتين.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٢، والعينى ٣/ ٣٤٤، والأشمونى ٣/ ٢٢٠، والهمع والدرر رقم ١٣٧٤.

وفى ط: «ينفعها» بدل : «ينفعا» تحريف واضح.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه ربّما دخلت النون فى الشرط بلا تقدّم «ما» الزائدة

والشاهد أحد أبيات ثلاثة لبنت مُرّة بن عاهان الحارثى قالتها لما قتل أبوها وهى:

إنا وباهلةَ بن أعصرَ بيننا داء الضرائر: بِغْضةٌ وتقافى

من نثقفن منهم فليس بآيبٍ أبدًا وقتل بنى قتيبة شافى

ذهبت قتيبة فى اللّقاء بفارسٍ لا طائش رعِش ولا وقّاف

و«التقافى: تفاعل من قفيته أقفيه قَفْياً: إذا ضربت قفاه .

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٢، والمقتضب ٣/ ١٤، والمقرّب ٢/ ٧٤، والهمع والدرر رقم / ١٣٨١، والعينى ٤/ ٣٣، والتصريح ٢/ ٢٠٥.

(٣) هذا مثل: انظر مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٠٠، أى اعمل كأنى أنظر أليك يضرب فى الحث على ترك البطء.

أتحقق[١] الذى أراه فيك، و«بألم ما تُخْتَتِنَّه»[٢] يضرب لمن يطلب أمرًا لا يناله إلا بمشقة،و:

=١٢٣٠ * ومنْ عِضَةٍ ما ينبتَنّ شَكِيرُها *[٣]

يضرب لمن كان له أصل وأمارة تدل على كون شيء آخر، وقلَّما يقولنَّ، وكثر ما يقولنَّ، وربَّما يقولَنَّ .

وإنما كان دخولها مع «ما» التى فى الشرط أكثر منها مع[٤] غيره، لأن الشرط[٥] يشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت ، وأمَّا قوله:

=١٢٣١ رُبَّما أوفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبى شَمالاتُ[٦]

فضرورة، وإنما حسُن لزيادة «ما»ا فى «ربّ» ، وترفعنْ فى حيزها»[٧].

---

(١) فى ط : «أتحق» مكان: «أتحقق» تحريف.

(٢) هذا مثل: انظر مجمع الأمثال ١٠٧/١ ومعناه لا يكون الختان إلا بألم، أى لا يدرك الخير إلا باحتمال المشقة، وهو خطاب للمرأة والهاء للسكت.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائتين فى الخزانة وسبق ذكره رقم / ٢٦٩.
واستشهد به على أنه يجوز فى الاختيار بقلة تأكيد الفعل المستقبل فى غير الشرط إذا كان فى أوله: «ما» الزائدة:

(٤) فى ب فقط ٤/ ٤٨٦: «فى» مكان «مع».

(٥) فى ط : «لأن الشرطية يشبه» صوابه من المخطوطات.

(٦) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن توكيد «ترفع» بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حسّن التوكيد زيادة «ما» فى «ربّ» ووقوع «ترفع» فى حيّز «ربما».
والشاهد لجذيمة الأبرش ملك الحيرة.
و«العلم»: الجبل، و«شمالات»: ريح تهب من ناحية القطب.
من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٣، ونوادر زبى زيد / ٢١٠، والإيضاح للفارسى / ٢٥٣، والهمع والدرر رقم / ١١٥٢، والتصريح ٢/ ٢٢ ، والمقتضب ٣/ ١٥، والأزهية / ٩٢-٢٧٥، وابن الشجرى ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ٩/ ٤٠، والمقرب ٢/ ٧٤، ورصف المبانى / ٣٣٥، والمغنى/ ١٤٣- ١٤٦- ٣٤٣ والأشمونى ٢/ ٢٣١، ٣/ ٢١٧.

(٧) فى ظ: «من جملتها» مكان: «فى حيّزها».

وتجىء النون بعد المنفى بلا، إذا كانت «لا» متصلة بالمنفى، قياسًا عند ابن جنىٍّ، لأنها، إذن، تشبه النهى، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(١) وقيل: إن «لا» فى الاية للنهى .

وقد تجىء مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا فى الدار يضربن زيد، وعند أبى على، لا تجىء بعد النفى اختيارًا لعريه(٢)/ من معنى الطلب، وتجرُّده من «ما» المؤكدة فى الأوَّل .

قال سيبويه: تدخل بعد «لم» تشبيهًا» لها بلاء النهى من جهة الجزم، قال:

يحسبُه الجاهل ما لم يَعْلما شيخًا على كُرسيِّه مُعمَّماً(٣) =١٢٣٢

ورُبَّما لحقت المضارع خاليًا من جميع ما ذكرنا، قال سيبويه: ويجوز فى الضرورة: أنت تفعلنَّ.

قيل(٤): وتدخل اسم الفاعل اضطرارًا، تشبيهًا له بالمضارع، قال:

---

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) فى ط «لعرية» بالتاء تحريف .

(٣) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنّ نون التوكيد تدخل بعد «لم» تشبيهًا لها بـ «لا» النهى عند سيبويه، وأصله: ما لم يَعْلَمن» فقلبت النون ألفًا للوقف.

وهذا الشاهد من قصيدة مرجزة ، قيل: إنها لمساور العبسى، وقيل للعجاج وليست فى ديوان العجاج.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٢، وابن الشجرى ١/ ٣٨٤، وابن يعيش ٩/٤٢، ٢١٤ والمقرب ٢/ ٧٤، والعينى ٤/٣٢٩، والهمع والدرر رقم /١٣٧٦، والتصريح ٢/ ٢٠٥، والأشمونى ٣/ ٢١٨، نوادر أبى زيد / ١٦٤، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥٢، والإنصاف/٦٥٣، ورصف المبانى / ٣٣- ٣٣٥.

(٤) بعد قوله «وقيل» علق السيد الشريف بقوله:

«وقد تدخل على الماضى إذا كان فيه معنى الطلب شذوذًا قال:

دامن سعدك إن رحمْتِ ميتمًا لولاك لم يك للصبابة جانحًا

من شواهد : المغنى ٢/ ٢٢، وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٧٦٠، والعينى ٤/ ٣٤١، والأشمونى ٣/ ٢١٣، والصبان ١/ ٤١، والهمع والدرر رقم/١٣٧٨ .

=١٢٣٣ أريت إن جاءت به أملوداً مرجَّلاً ويلبس البرودا[١]
أقائلنَّ أحضروا الشهودا

[وقال آخر][٢]:

=١٢٣٤ يا ليت شعرِى عنكُمُ حنيفا أشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا[٣]

(١) هو الشاهد الخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة .
واستشهد به على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهًا له بالمضارع .
وهو رجز أورده السكرى فى أشعار هذيل لرجل منهم بلفظ «أقائلون» والأملود: الأملس الناعم.
وأورده ابن دريد فى «أماليه» قال: أتى رجل من العرب أمة له فلما حبلت جحدها، فأنشأت تقول أرأيت. . إلخ، وعلى هذا فلم تلحق النون اسم الفاعل فلا ضرورة فيه.
ولا يجوز أن يكون أصله: أقائل أنا لأنه مقام الخطاب، لا مقام التظلم، وهذا ردّ على الدمامينى الذى يقول: أصله: أقائل: أنا فحذفت الهمزة اعتباطًا ثم أدغم التنوين فى نون «أنا».
من شواهد : المحتسب ١/ ١٩٣، والخصائص ١/ ١٣٦، والمغنى، والعينى ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٤٣٤، والهمع والدرر رقم / ١٣٨٤، والتصريح ٤٢٨- وحاشية يس ١/ ٤٢، والأشمونى ٣/ ٢١٢ وانظر شرح السكرى / ٦٥١، وملحقات ديوان رؤبة / ١٧٣ .
(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٨٨ .
(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدم قبله ، وأصله: أشاهرونَنّ.
وهو رجز أورده ابن دريد فى الجمهرة كذا:

يا ليت شعرى عنكم حنيفًا وقد جدعنا منكم الأنُوفا
أتحملون بعدنا السيوفا أم تغزلون الخُرفُع المندوفا

و«حنيفا» منادى مرخم من حنيفة . . والخرفع هو قطن البردى.
ويذكر البغدادى أن هذا الرجز لم أقف على قائله ونسبه العينى إلى رؤبة بن العجاج ولم أره فى ديوانه.
والحق ما قاله العينى فهو منسوب إلى رؤبة . انظر ملحقات ديوانه/ ١٧٩، وبعد الأبيات التى ذكرها ابن دريد أضاف رؤبة بيتين آخرين وهما:

إن الربيع الجوْد والخريفا يدا أبى العباس والصُّيوفا

والمراد بأبى العباس: السّفاح أول خلفاء بنى العباس، وهذا من عكس التشبيه مبالغة ، لأن الفرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة فى الربيع والخريف والصّيوف .
مدح أبا العباس فجعل يديه لكثرة معروفة كالمطر فى الربيع والصيف والجوْد: أغزر المطر، والربيع هنا: المطر نفسه
من شواهد: العينى ١/ ١٢٢.

وهذا كما شُبِّه به فى دخول نون الوقاية فى قوله:

١٢٣٥= * وليس حاملَنِى إلا ابنُ حمَّال *(١)

ثم إنِ النون تلزم من هذه المواضع المذكورة : المقسَم عليه مثبتًا نحو: والله لأقومنَّ بشرط أن لا يتعلَّق به جارٌّ سابق ، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٢)

وقوله:

١٢٣٦= * ليعلم ربى أنّ بيتى واسع *(٣)

شاذ عند البصريين، كما ذكرت.

وأكثر دخولها فى الأمر والنهى والاستفهام، ومع «إمَّا» وعند الزجاج هى لازمة مع «إمَّا»، خلافًا لغيره(٤) قال:

١٢٣٧= فإما تَرَيْنى ولى لِمَّة ... فإنّ الحوادث أودى بها (٥)

وترك النون معها، جيد عنده غيره، وإن كان الأكثر إثباتها.

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٣٢٥ .

(٢) آل عمران / ١٥٨ .

(٣)هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة، وسبق ذكره رقم ١٠٣٤ وصدره:

* لئن تكُ قد ضاقت عليكمْ بيُوتكمْ *

واستشهد به على أن عدم توكيد ليعلم بالنون شاذ عند البصريين.

(٤) فى ب فقط ٤/٤٨٨ «للمبرد وليست فى ط والمخطوطات.

(٥) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنّ «إنْ» الشرطية المقرونة بـ «ما» الزّائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج،وترك توكيده جيد عند غيره،

والشاهد للأعشى . انظر ديوانه /٦٦ من قصيدة مطلعها:

ألم تنْه نفْسك عمّا بها ... بلى عادها بعض أطرابها

من شواهد : سيبويه ١/٢٣٩، وابن الشجرى ٢/٣٤٥، وابن يعيش ٥/٩٥، ٩/ ٦-٤١، ورصف المبانى /١٠٣-٣١٦ والعينى ٢/٤٦٦، ٤/٣٢٧و التصريح١/٢٧٨ .

قوله : «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضموم»، لأن ضمير المذكرين، أعنى الواو، إمَّا أن ينضمَّ ما قبلها، كانصرُوا واغزُوا، أو يفتح، كاخشَوْا، وارضَوْا، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكنين فى كلمتين، وأولاهما مدَّة، وإن كانت الثانية [١] لشدَّة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأولى، إلاَّ أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقل[٢] حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها ، وعليها دليل إذا حُذفت، وهو ضمة ما قبلها[٣].

قال سيبويه : لو قالوا اضربُونَّ واضربِينَّ، كما قيل: اضربانِّ لم يكن خارجاً عن القياس، كتُمُودَّ الثوب، ومُدَيِّق[٤].

والمفتوح ما قبلها يحرَّك للساكنين بالضم، وإنما لم يحذف[٥] لأنه ليس بمدَّة، كما يجىء فى التصريف فى باب التقاء الساكنين[٦]؛

وإنما ضُمَّ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لما قبل نون التوكيد فى جمع المذكر فى جميع الأنواع، مجرًى واحداً، بالتزام الضمة فيه.

قوله:«ومع المخاطبة مكسور»، لأن ضمير المخاطبة ياء، فإن كان ما قبلها مكسوراً، كاضربى واغزى وارمى، حذفت الياء للساكنين[٧]، كما قلنا فى الواو ؛

---

(١) المراد بالثانية الكلمة الثانية وهى نون التوكيد؛ وفى هامش ط إشارة إلى ذلك.

(٢) فى ظ : «والفعل» مكان « والثقل» تحريف

(٣) فى المخطوطات: «وإذا حذفت فعليها دليل، وهو ضمة ما قبلها، فلا جتماع هذه الأشياء كان الحذف أولى».

(٤) مُدَيق: تصغير مِدقّ

(٥) فى المخطوطات : وإنما لم يحذف كالمضموم ما قبلها، إذ لم يكن قبلها ما يكون خلفا عنها، ودالاًّ عليها، كما كان هناك ضمة. والواو وإن كانت على حرف فهى اسم تامّ، وهو فاعل، فينبغى ألاّ يحذف إلا مع خلف منبّه عليها». وإنما ضمّت ولم يكسر إلخ.

(٦) المراد بالتصريف : شرح الرضى على شافيه ابن الحاجب، وقد حققه الاساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف محمد محيى الدين عبدالحميد.

(٧) فى المخطوطات : «حذفت الياء للساكنين، إن كان فى كلمتين كالكلمة الواحدة لما ذكرنا فى الواو.

وإن كان ما قبلها مفتوحاً حُرِّك بالكسر[١] كاخشَينٍّ وارضَينّ اجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مجرًى واحداً، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل[٢]؛

وقال ابن مالك[٣] :حَذْفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية؛ نحو : ارضَنَّ في: ارضَيْ.

قوله:«وفيماعداه مفتوح» أى فيما عدا المذكور، وما عداه: الواحد المذكر، نحو : اضرِبَنَّ، واغزوَنَّ، وارمِيَنَّ، واخشَيَنَّ؛ والمثنىّ، نحو : اضربانِّ، وجمع المؤنث نحو: اضربنانِّ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بَلَى قبل الألف فتحة، ولعلَّ هذا مراده.

أمَّا فتح ما قبلها في الواحد المذكر، فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح ، لكون النون كجزء الكلمة.

وإنما رُدَّت اللامات المحذوفة للجزم / أو الوقف في نحو : ليغزُوَنَّ واغزوَنَّ، وليرمِينَّ، وارمِيَنَّ، وليخشَينّ [واخشينّ] [٤] لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لاجزمَ ولا وقف. ٢/ ٤٠٥

وهذا الذى ذكرناه من كونه مبنياً على الفتح مذهب سيبويه، والمبرّد، وابى على.

وقال الزجاج والسيرافى ، بل الحركة للساكنين، معرباً كان الفعل أو مبنياً، لأنه بلحاق النون، بَعُد الفعل عن شَبَه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء والأصل في البناء السكون فلزم تحريك للساكنين، فحرِّك بالفتح صِيَانةً للفعل من الكسر أَخِي

---

(١) فى المخطوطات : «حرك بالكسر، نحو : ارضى واخشى، وإنما لم يحذف للساكنين لما قلنا فى الواو وهو أنه يلزم حذف الكلمة الواحدة، ولاسيما وهى الفاعلة بلاخلف عنها، إذْ قبلها فتحة، وإنما كسرت الياء للساكنين ولم تفتح» إجراء لما قبل النون الخ.

(٢) فى المخطوطات : هو الأصل، وأيضاً لو فتحت لا لتبسن بالواحد المذكر، ولو ضُمّت لاستثقل».

(٣) فى المخطوطات: وقال المالكى.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٩٠.

الجرِّ، بلا ضرورة، كما كانت فى : اضربنَّ إلاَّ أنه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة، لكون اللام متحركة فى الأصل أى المضارع ، وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل، لا بالضمير كما فى : اخشونَّ واخشينَّ، بخلاف«الرجل فى: اضرب الرجل، فلكونها كاللازمة ردَّت العين المحذوفة للساكنين فى : قُومَنَّ، ولم تُرَدَّ فى : ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾(١).

هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين إلى بناء ما اتصل به النّون.

وأمَّا على مذهب مَن قال: الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الإعراب أو البناء، فإنه يقول: إنما رُدَّت الّلام، وفتحت فى الناقص، نحو: اغزَونَّ وارمينَّ، إذ لو لم تُرَدَّ، لقيل: اغزُنَّ بالضم، وارمِنَّ بالكسر، فكان يلتبس بالأول: جمع المذكر، وبالثانى: الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النون فى كل واحد مذكر، صحيحه ومعتله(٢)؛ وأمَّا رَدُّ اللام فى : ارضَينَّ واخشَينَّ، فلطرد الباب فقط، إذ لم يكن يلتبس به شىء آخر.

هذا، ولغة طىء على ما حكى عنهم الفرَّاء: حذف الياء(٣) الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المعرب والمبنى، نحو: والله لَيرمِنَّ زيد، وارمِنَّ يازيد، وليخشنَّ زيد، واخشَنَّ يا زيد، وعليه قوله:

١٢٣٨= إذا قال قطْنى قلت بالله حِلفَةً لَتُغْنِنَّ عنِّى ذا إنائكَ أجمعاً(٤).

---

(١) المزمل / ٢

(٢) فى ط: صحيحة معتلة « بالتاء» تحريف .

(٣) فى ب ٤/ ٤٩١ «الباء » مكان « الياء » تحريف.

(٤) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد التسعمائة فياخزانة .

واستشهد به على أن الفراء نقل عن طيئ أنهم يحذفون الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح، فى المعرب والمبنى.

والمعرب هو المضارع، وهو معرب قبل اتصال النون به، ويكون ما قبله الياء فيه مكسوراً نحو: لَيرْمِنّ زيد وكقول الشاعر. ومفتوحاً نحو : ليخْشَنّ زيد. والأصل وهو الكثير الاستعمال: ليِرْمَيَنَّ، ولتغنِيَنّ، ولِيَخْشَيَنَّ، فحذفوا الياء، وبقيت الكسرة والفتحة على حالهما.

وإنما لم تحذف الألف فى : اضربانٍّ وإن التقى ساكنا، كما حذفوا الواو والياء فى : اضربُنّ، واضربِنَّ، خوف اللبس بالواحد، لأن النون إنما كسرت لأجل الألف كما ذكرنا، فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أن الألف أخفّ من الواو والياء؛ وأيضاً ، المدُّ فيه أكثر منه فى الواو والياء، والمدّ يقوم مقام الحركة، والنون كبعض الكلمة، فصار: اضربَانِّ، كالضالِّين.

وأمَّا الألف فى : اضربنانٍّ، فلم تحذف لأنها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه.

وأمَّا حذف النون التى هى علامة الرفع فى الأمثلة الخمسة فلأنَّ الفعل صار مبنياً عند الجمهور، وعند غيرهم لاجتماع النونات.

قوله: «ولاتدخلهما الخفيفة»، أى لاتدخل الخفيفة المثنى، وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه[1]، وأمَّا مع المثقلة فلأن النون المدغمة، وإن كانت ساكنة، فهى كالمتحركة، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعة[2] واحدة، فهما كحرف واحد متحرك.

ولايجوز، عند سيبويه أيضاً إلحاقها فى نحو : اضربانى، بنون الوقاية واضربانْ، نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام فى نون الوقاية ونون

والمبنى هو الأمر، وكذلك يكون ما قبل الياء فيه مكسوراً نحو: ارْمِنّ، ومفتوحاً نحو : اخْشَنّ،والأصل :ارمَينّ، واخْشَينّ فحذفت الياء كذلك. وغير طيىء يبقون الياء على حالته.

والشاهد من قصيدة لحُريث بن عنّاب الطائى.

وفى الخزانة: «قطنى» مكان: «قدنى، وقلت مكان «قال وقطنى وقدنى كلاهما بمعنى واحد.

من شواهد ابن يعيش ٣/٨، ٤٥، المغنى ١/١٧٧، ٢/٦١، والعينى ١/٣٥٤، ٣/ ٣٦٠، والهمع والدرر رقم ١١٦٨. والمقرب ٢/ ٧٧، وانظر مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٨.

(١) فى هامش ب ٤/ ٤٩٢: حدّه هو أن يكون السّاكنان فى كلمة واحدة وأوّلهما مدّة.

(٢) فى ب ٤/ ٤٩٢: أرتفاعه واحدة» بالهاء فى «إرتفاعه». تحريف

نعمان، لأن النونين[١] المدغم فيهما ليستا بلازمتين.

وأمَّا يونس والكوفيون، فجوَّزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنّث، فبعدَ ذلك، إمَّا أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروى عن يونس، لأن الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدَّة، كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٢] أو قراءة أبى عمرو ﴿وَاللاَّىْ﴾[٣] وقولهم : التقت حلقتا البطان [٤]؛ ولا شك أن كل واحد فى مقام/ الشذوذ، فلا يجوز القياس عليه؛

٢/ ٤٠٦ وإمَّا إن تحرَّك بالكسر للساكنين، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[٥]، بتخفيف النون؛

وأعلم أن كلاً من الثقيلة والخفيفة حرف برأسها، عند سيبويه؛ وعند أكثر الكوفيين: المخففة فرع المثقلة.

قوله :«وهما فى غيرهما»، أى النونان فى غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء.

قوله:«كالمنفصل»، أى : كالكلمة المنفصلة، يعنى يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة، من حذف الواو والياء، أو تحريكهما ضماً وكسراً.

---

(١) أى نون الوقاية ونون نعمان.

(٢) الأنعام/ ١٦٥ وفى هامش ب ٤/ ٤٩٢/ ٦٢ تحريف .

وهذه القراءة قرأبها نافع ـ ورش ـ قالون ـ ابو جعفر. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٤٢٨.

(٣) الطلاق/ ٤ بإبدال الهمزة ياء ساكنة مع اشباع المدّ وقرأبها ابو عمرو ـ البزى ـ اليزيدى ـ ورش انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٣٠٤.

(٤) هو مثل يضرب للأمر إذا اشتدّ وانظر كتاب « الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام : /٣٤٣، واللسان: «بطن».

(٥) يونس / ٨٩

وغرضه من هـذا الكلام: بيان الأفعال المعـتلة الآخر عند لحاق النـون بها، وقد بينّا نحن حكم جميعها فى ضمن الكلام السابق.

ومعنـى كلامه: أن النـونين حكـمهما مـع المثنى وجـمع المؤنث مـا ذكر، ومع غيرهـما على ضربـين: إمَّا مع ضميـر بارز وهو شيئـان: جمع المذكر نـحو اغزُوا وارمُوا، واخشَوا، والواحد المؤنث نحو : رَىْ، واغزِى وارمِى واخشَىْ؛

وإمَّا مـع ضميـر مستـتر وهو الـواحد المذكـر، نحوه : رَه، واغـزُ وارمِ واخش فالنون مع الضميـر البارز كالكلمة المنفصلة، فتـقول: اغزُنَّ وارمُنَّ بحذف الواو، كما حـذفتها مع الـكلمة المنفـصلة نحو : اغـزوا الكفار، وارموا الـغرَض، وكذا: اغزِنَّ وارمِنَّ يا امرأة، بحذف الياء كما حذفت فى : اغزى الجيش وارمِى الغَرَض،

وتضم الواوا لمفتوح[1] ما قبلـها نحو: اخشَوُنَّ، كما ضـممتها مع المنـفصلة، نحو: اخشَوُا الرجل،

وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسـرتها مع المنفصلة، تقول: اخْشِينّ كاخْشىِ الرجل.

قوله: «فـإن لم يكن بـارز»، وهوَ فى الواحـد المذكر، نحـو: اغزُ،وارم واخشَ، نالنـون كالمتصـل، أى كالكلـمة المتصلـة، ويعنى بـها ألف التَثنية نـحو : اغزوَنَّ وارمِيَنَّ واخشَيَنَّ، بردِّ اللامات وفتحها، كما قلت: اغُزوَا وارمِيَا واخْشيا.

قال: لما كان النـون بعد الضمير البارز، صار كـالكلمة المنفصلـة، لأن الضمير فاصل، ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل. هذا زُبدة كلامه.

ويَرد عـليه أن المتـصل ليس هـو الألف فقط، بـل الواو والياء فـى : ارضَوُا، وارضَىْ، متصلان أيضاً، وأنت لاتثبت اللام معهـما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله، إذن، فكالمتصل على إطلاقه بصحيح، وأيـضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس

(١) فى المخطوطـات ـ «وتضم الواو المفتوح مـا قبلها فى : اخْشَوُنَّ ، وتـكسر الياء فى «اخْشِـيَنَّ كما فعلت فى : اخشوا الرجل ،واخشى الرجل فقد رأيت كيف: كان النون كالكلمة المنفصلة مع الواو والياء.

النون عليه من المتصل والمنفصل، إذ سئل، مثلاً: لمَ لمْ تُحذَف اللام فى: اخشَيا وارميا واغزُوا كما حذفت فى: اخشَ وارمِ واغزُ؟ ولِمَ ضمَّت الواو فى: ارضوُا الرجل وكَسرت الياء فى : ارضِى الرجل، ولِم تحذفا؛ كما فى: ارمو الرجل وارْمِى الغَرض؟

وكل علة تذكرها فى المحمول عليه فهى مطردة فى المحمول، فما فائدة الحمل؟ وإنما يُحمل الشئ على الشئ، إذا لم يكن المحمول فى ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلّة فى المحمول، كحمل «إنَّ» على الفعل المتعدى وإن لم يكن فى «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت فى المتعدى .

قوله: «والمخففة تحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففة ساكن بعدها، كقوله:

١٢٣٩= لاتُهِينَ الفقيرَ علَّك أن تركع يوماً والدهر قد رفعهْ[1].

حطًا لها عن التنوين، لأن التنوين لازمٌ للاسم المتمكن فى الوصل إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنها قد تترك بلا مانع، وأيضاً

(١) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين والأصل: لاتهينَنْ الفقير، فحذفت النون، وبقيت الفتحة دليلاً عليها لكونها مع المفرد المذكّر. فإن لم تلاق النونُ ساكناً فلا تحذف إلا للضرورة.
والشاهد من أبيات للأضبط بن قُريع السَّعدىّ، وقيلت هذه القصيدة قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لكل هم من الهموم سَعَهْ والمُسْىُ و الصبح لافلاح معه

ومنها:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المالَ غيرُ من جمعه
فاقبل من الدهر ما أتاك به من قرّعينًا بعيشه نفعه

والشاهد من بحر المنسرح، وليس من الخفيف كما قال العينى. انظر حاشية الصبّان ٣/ ٢٢٥.
من شواهد: الهمع والدرر رقم ٤٩٥، ١٣٨٧، وابن الشجرى ١/ ٣٨٥، وابن يعيش ٩/ ٤٣، والعيينى ٤/ ٣٣٤ ، والتصريح ٢/ ٢٠٨، والاشمونى ٣/ ٢٢٥، والإنصاف / ٢٢١،والمقرب ٢/ ١٨، ورصف المبانى ٢٤٩ ـ٣٧٣ـ ٣٧٤ والمغنى / ١٦٦، ٧١٥، وشرح مختصر تصريف العزى/ ٨١

ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على النون اللاحقة للفعل، فالتنوين يحذف/ في الموصوف بابن، وابنة، بالشرط المذكور قياساً، وفي غيره ٢/ ٤٠٧ للضرورة، كقوله:

وحاتِم الطائيّ وهَّاب المئِي[1]. =١٢٤٠

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً.

وقال سيبويه عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في : اضربانْ واضربنانْ، ساكن، تبدلها همزة، نحو : اضرباءً الرجل واضربناءً الرجل.

قال سيبويه: لو جوَّزنا إلحاق الخفيفة بالمثنى، فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردَين:المذكر والمونث ، وجمع المذكر ، فيسقط الألف ، أيضاً، في اللفظ، للساكنين.

وإذا وُقف على فعل في آخره نون خفيفة، فحكمها حكم التنوين، أعني أنه، تقلب المفتوح ما قبلَها ألفاً، نحو : اضربا في : اضربَنْ.

قال سيبويه: وقياس مذهب يونس في : اضربانْ، واضربنانْ، أن تقلب النون الخفيفة ألفاً، فتمدُّ فيها المدة الطولى بقدر ألفين.

وقال الزجاج : لو مُدَّت الألف وطال مدُّها، ما زادت على الألف، لأنها حرف، لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها.

وقال السيرافي: ليس هذا الرأى الذى أنكره الزجاج بمنكر، وذلك أنه يقدَّر أنَّ المدَّ الذى يزاد بعد النطق بالألف الأولى يُرامُ به ألف آخر، وإن لم ينفصل عن الأول ولم يتميزَّ.

وتحذف في الوقف: المضمومُ ما قبلها والمكسور ما قبلها، نحو: اضربُنْ واضربِنْ؛ وكان يونس يقول: أقلبها واواً بعد الضمة في نحو: اخشَوُنْ، وياءً بعد الكسرَة في نحو: اخشَينْ، فأقول: اخشَوُو، واخشيِي، قال الخليل: لَا أرى ذلك إلاَّ على مذهب من قال من أهل اليَمَن: هذا زيدو، ومررت بزيدي؛وهي غير فصيحة؛

---

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسمائة في الخزانة، وتكرر ذكره رقم / ٣٦٥، ٧١١

وأمَّا في نحو : اضربُن واضربِنْ، فيقول يونس: اضربوا واضربى وفاقاً لغيره فى اللفظ، إلاَّ أن الواو والياء، عنده ، عوضان من الـنون، وعند غيره: هما الضميران المردودان بعد حذف النون ـ سكما يجىء.

ويقول فى : هـل تضربُن، وهل تضربِـن : هل تضربو وهل تضـربى ، بلا نون، والواو والياء بدلان مـن النون الخفيفة، وعنـد غيره: هل تضربون وهل تـضربين، والواو والياء ضميران رُدَّا بعد حذف نون التـأكيد مع رد النون التى سقطت لأجل نون التأكيد ـ كما يجىء.

قوله: «فُيَردُّ ماحذف»، يعنى إذا حذفت النـون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل فى الـوصل بسببهـا، من الواو، والياء وحدهـما، كما تقول فـى : اضربُنْ واضربِنْ، واخشَوُنْ واخـشَينْ: اضربوا واضربى، واخشَـوْا واخشىْ؛ أو ، من الواو والياء مع الـنون التى بعدهـما، كما تقول فـى : هل تضربُنْ،وهل تـضربِنْ، وهل تخشوُنْ وهل تخشَيِنْ: هل تضربُونَ وهل تضربِينَ، وهل تخشونَ وهل تخشينَ.

وهذا أيضاً، بـناء على أنهم قدَّروا النـون المخففة، المحذوفة للوقـف: معدومة من أصلها لعَدَم لزومها للفعل، بـخلاف التنوين، فإن الوقف فى : جاءنى قاضٍ، بغير رَدِّ الـياء على الأفصح، لـكون التنوين لازماً، إذ لـم يكن مانع، فكـأنه ثابتٌ أيضاً، مع عُروض الحذف.



هذا آخر شرح المـقدمة[١] والحمد لله عـلى إنعامـه وإفضاله، بـتوفيق إكـماله، وصلواته على محمد وكرام آله؛

وقد تمَّ تمامُـه، وحُمَّ[٢] اختتامـه، فى الحضرة المقدّسـة الغَرَوية ، على مـشرّفها صلوات ربِّ العِزَّة وسلامه فى شوال سنة ست وثمانين وستمائة.

---

(١) بعد أن أنهى الرضى شرح مـقدمة ابن الحاجب أراد أن يختم شرحه بفوائد تتـعلق بهاء السكت، وحرف التذكير والإنكار، وشين الكشكشة ، وسين الكسكة.

[أحكام هاء السّكت وبعض الظواهر اللغوية]

[هاء السكت]

ولنذكر أحكام هاء السكت، وإن كان المصنف ذكر بعضها فى التصريف، وحرف التذكر والإنكار؛ وشين الكشكشة وسين الكسكسة.

أمَّا هاء السكت، فهى هاء تزاد فى آخر الكلمة الموقوف عليها فى موضعين

أحدهما: إذا كان آخرها ألفاً، والكلمة حرف أو اسم عريق البناء، نحو : لا، وذا ، وهناك وذلك لأن الألف حرف خفى[1] إذا جئت بعدها بحرف آخر، وذلك فى الوصل، تبيَّن النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشىء، وذلك فى الوقف، خَفِيت، حتى ظُنَّ أن آخر الكلمة مفتوح.

فلذا وُصلت بحرف، ليُبيِّن جوهرها، واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً، لمناسبتها بخفائها حرفَ اللين، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف، فلا بدَّ من تمكُّن مدِّ الألف، ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين، فتَبِينُ الألف بذلك التمكين والمدّ.

وأمَّا فى الأسماء المتمكنة، نحو : أفعَى وحُبلى، أو العارضة البناء نحو: لا فتَى، فلا تزيد هاء السكت، إمَّا لخوف التباس هاء السكت بها ء الضمير المضاف إليه، فإن الاسم العريق البناء، لايضاف منه إلاَّ« كَمْ» و«لَدُن» و«لَدَى»؛ وإمَّا لكون الإعراب مقدَّراً فى أفعى، وشبه الحركة الإعرابية فى: لا فتى؛ وسنذكر أنها لاتلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.

وأما ألف نحو : هذا، وهؤلاء، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان

(١) فى المخطوطات : لأن الألف حرف خفية، فأريد بيانها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة، فلا بد من مدّ الألف ، فتبين. الخ.

مكان الألف حرف صحيح، أيضاً، لكان محركاً بحركة بنائية نحو : هَو، وهَى، وهؤلاءِ .

ولاتلحق هذه الهاء ساكناً آخر، غير الألف المذكورة ؛ سواء كان واواً أو ياءً، كهمو، وهذى، أو غيرهما، ككَمْ ومَن، وذلك لأن الألف أخفى ، فهى إلى البيان أحوج.

بَلَى، تلحق الألف والواو والياء فى الندبة، نحو : واغلاماه، و: واغلامكموه، و: واغلامكيه؛ وفى الإنكار نحو : آلا ميراه، و: آلأميروه، و:آلاميرِيه، لقصدك إلى زيادة مد الصوت فيهما.

وثانى الموضعين: إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبَّة بالأعرابيَّة، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف.

وإنما لم تبيَّن الإعرابية، لعروضها وسرعة زوالها.

وذلك قولك : هما رَجُلانهْ، وضار بانهْ [ومسلمونَه][1]، وضربتنَّهْ،وهلُمَّهْ، وضَرَبكهْ، وويحكهْ، وثَّمهْ، واَضربنَهْ؛ وانطلقنَه وضربْنَه، وعصايَهْ، وغلاميَهْ، وقاضِيَّهْ،وهوَهْ، وهيَهْ،وأينهْ، وكيفهْ وغير ذلك.

ودخولها قبل آخره ساكن، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك، حتى لايجتمع ساكنان، لو أُسكِن الآخر.

ولم يلحقوها النونات فى الأمثلة الخمسة، نحو : يضربانِهْ، ويضربونَهْ، وتضربينَهْ.. لأن النون علامة الرفع فهى كالحركة الإعرابيَّة.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقنَهْ، وضربْنَهْ لالتباس الأول بضمير

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٩٩ .

المصدر، [وفي رضبتنه المفعول به أيضاً][١].

وليس بشيء، لأن الخليل حكى : انطلقْنَـهْ عن العرب، ولو كان اللبس مانعاً لم يقولوا: أعطيتكهْ، وإنهْ، وليتهْ ولعلَّهْ، واعلمنَهْ.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الألفَ مكان الهاء، لمشابهتها لها وذلك في : أنا، وحيَّهَلا.

ولم يلحقوها آخر نحو : لا رجلَ، ويا زيدُ، ونحو : خمسة عشر، لأن حركة البناء عارضة، فتُشبه، لذلك، الحركة الإعرابيَّة.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرَّد، لأنه إنما حُرِّك، كما ذكرنا في بابه، لمشابهته المعرب، فكأن حركته إعرابيَّة ، فلم يقولوا : ضَرَبَهْ.

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها، جزماً، أو وقفاً، فإن بقيت على حرف واحد، فهاء السكت/ واجبة، نحو: رَه، وقِه، لاستحالة الوقف على المتحرك ٢/ ٤٠٩ والابتداء بالساكن.

وإن كانت على أكثر من حرف نحو : اغزه، وارْمه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشهْ، فالهاء في مثلها ليست بواجبة، لكنها ألزم هـهنا منها في نحو ثُمهْ، ومسلمونه، لأنك إذا لم تأت بها سكَّنت آخرِ الكلمة بعد حذف حرف منها، وهو إجحاف.

وهي في نحو: أعه وأقه، في قولك إن تَعِ أعه، وإن تَق أقهْ، ألزم منها في: اغزه ولم يرمه، لأن الإجَحاف ههنا أكثر لو سكَن العين، وذَلكَ بحذف الفاء واللام وإسكان العين.

وبعض العرب لايلحقون هاء السكت، من المتحرك الآخر، إلا ماحذف من آخره شيء، ولايقفون على ما لم يحذف منه شيء، كأنا، ولعَلَّ وليت، وسائر ما ذكَرنا، إلا بالإسكان.

---

(١) وابين معقوقين سقط من ب ٤/ ٥٠٠، ومكانها في المخطوطات: والثاني بالمفعول به».

ورَوى يونس وعيسى بن عمر: أن بعض العرب يقف على المحذوف الآخِرِ أيضاً، نحو : اغز، وارم، بالإسكان من غيرهاء؛ قال سيبويه : هذه أقل اللغتين.

وإلحاق الهاء فى نحو: عَلاَمَ ، وإلاَمَ، وحتَّامَ؛ وبِمَ، وفيمَ وعَمَّ: أجود من حذفها، لأنه حُذف منها الألف، كما حُذف فى نحو: اغزه، وارمه واخشه : الحرف الأخير. ويجوز إسكانها وإن صارت الميمَ على حرف واحد، لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها، فصارتا معاً، كحُسَام ، لأن الجارَّ لاينفك عن المجرور، وهذا المحرور لكونه على حرف، صار كبعض حروف الجارّ، فالاتصال حاصل من الطرفين.

وإذا وقفت على نحو: مجىءَ مَ جئت، فقلت : مجىء مه، فالهاء لازمة كما فى : قِه ورَه، لأن المضاف لكونه اسماً، لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، فى الدرج كهمزة الوصل، إلاَّ أن يُجرَى الوصل مُجرى الوقف، كقوله تعالى : ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ﴾[1] وصلاً.

وحقها السكون وإن وقعت بعد الألف، لأن اجتماع الساكنين محتمل فى الوقف، ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الألف مجرياً للوصل مجرى الوقف : إمَّا بالضمة، تشبيهاً لها بهاء الضمير، أو بالكسرة للساكنين، وردّ على الوجهين:

=١٢٤١ يامرحباه بحمار عفراءْ[2].

---

(١) الحاقة : ٢٩ـ ٣٠

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه هاء السكت فيه قد روى بالوجهين بالضم والكسر.

والشاهد لعرُوة بن حزام العُذرىّ. وبعده.

إذا أتى قرّبتُه لما شاءْ من الشعير والحشيش والماءْ.

ونظير معناه قول الآخر:

أُحِبّ لِحبْها السّودان حتى أُحِبّ لِحبْها سود الكلاب =

[الكسكسة والكشكشة]

وأمَّا سين الكسكسة، وهى فى لغة بكر بن وائل، فهى السين التى تُلحقها بكاف المؤنث فى الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر،وجعلوا ترك السين فى الوقف علامة المذكر، فيقولون أكرمتكِسْ فإذا وصلوا لم يأتوا بها، لأن حركة الكاف إذاً كافية فى الفصل بين الكافين.

وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث:الشين فى الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغَرَضهم : ما مرَّ فى إلحاق السين، وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شيناً قال:

تَضْحكُ منى أن رأتنى أحترِشْ ولو حَرَشْتِ لكشفتِ عن حِرِشْ[1] =١٢٤٢

وذلك أيضاً ، للغَرَض المذكور، وإنما أبدلوها شينا، لأنها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لأنها ليست حلقية.

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال: إنَّشِ ذاهبة، قال:

فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدُها ولكن عظم السَّاق منشِ دقيق[2] =١٢٤٣

= وذكر البغدادى أنه لم يجد هذا الرجز فى ديوان عروة.

من شواهد : إصلاح المنطق/ ٩٢، والمنصف ٣/ ١٤٢ وابن يعيش ٩/ ٤٦.

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ناساً من تميم ومن أسد يجعلون مكان الكاف المؤنث شيئاً فى الوقف كما فى «حِرِش» وأصله: حِرِكْ.

وقوله : «أن رأتنى» بدل اشتمال من الباء المجرورة بـ « من» والاحتراش: صيد الضبّ خاصّة، وإنما ضحكت منه استخفافًا به لما رأته يصيد الضّب، لأنه صيد العجزة والضّعفاء.

ولو حرشت التفات من الغيبة إلى الخطاب، يعنى لو كنت تصيدين الضّب لأدخلته فى فرجك دون فمك إعجاباً به، وإعظاماً للذته، والحر: فرج المرأة

من شواهد : الشافية/ ٤١٩، وملحقات أمالى الزجاجى / ٢٣٥.

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة وهو آخر الشواهد واستدل به على أنه كان=

[حرف الإنكار]

وأمّا حرف الإنكار، فهو زيادة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءنى زيد، فيقول من يقصد تكذيبك، وأنَّ زيداً لا يأتيك: أَزيدُنِيه، أى : كيف يجيئك، فهذه العلامة بيان أنه/ لايعتقد أنه أتاك ؛ ويقول ذلك: من لايشك أن زيداً جاءك، وينكر أنه لايجيئك، فكأنه يقول: مَن يشك فى ذلك وكيف لايجيئك.

٢/ ٤١٠

= القياس فى هذه الشين المبدلة من كاف المخاطبة أن تحذف فى الدرْج، لكنها أجريت فى حالة الوصل مجرى حالة الوقف

والشاهد للمجنون» ديوانه /٣٨، وقبله:

أياشبه ليلى لاتُراَعِى فإننى ... لك اليومَ من وحشيّة لصديق

تَفِرّ وقد أطلقتها من وَثاقها ... فأنت لليلى إن شكرت طليقُ

فعيناك . . .

وبعده .

وكانت بلاد الله يا أم مالك ... بما رحبت منكم علىّ تضيق

من شواهد: الكامل للمبرد/ ١٠٣٨، والخصائص ٢/ ٤٦٠، وسر الصناعة١/ ٢٠٦، وابن يعيش ٨/ ٧٩، ٩/ ٤٨، ١٠/ ٨، والمقرب/ ١٨١، والممتع / ٤١١.

وهذا الشاهد هو آخر الشواهد فى الخزانة.

وذكر البغدادى فى خاتم خزانته أنَّ «ابتداء التأليف كان بمصر المحروسة فى غرة شعبان من سنة ثلاث وسبعين وألف، وانتهاءه فى ليلة الثلاثاء الثانى والعشرين من جمادى الاخرة ، من سنة تسع وسبعين، فتكون مدة التأليف ست سنين مع ما تخلل فى أثنائها من العطلة بالرحلة، وإنى لما وصلت إلى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة سافرت إلى قسطنطينية فى الثامن عشر من ذى القعدة من سنة سبع وسبعين. ولم يتفق لى أن أشرح شيئاً إلى أن دخلت مصر المحروسة فى اليوم السابع من ربيع الأول من العام القابل، ثم شرعت فى ربيع الآخر، وقد بشر الله التمام وحسن الختام فلله الحمد والمنة، وأسأله أن ينفع به، وأن يختم عملى بكل خير، ويدرأ عنى كل ضير.

قاله بفمه، وزبره بقلمه مؤلفه الفقير إلى الله فى جميع أحواله

عبدالقادر بن عمر البغدادى لطف الله به وبأسلافه وأولاده وأحبائه وجميع المسلمين آمين.

وبهذه الخاتمة أنهى البغدادى شرح شواهد الرضى على الكافية.

قال الأخفش: إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذُكر، فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ماذكر، فهو على وجه الهزء[١] والسخرية، فكأنه يقول: كيف لايجيئك زيد وأنت الجليل العظيم.، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[٢]. هذا قوله، والأولى أن يقال إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر، لا على وجه السخرية.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها، وبين الاسم المذكور.

فإن وصل الاسم بما بعده ، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة، لا على وجه الإنكا، لم تلحق،

وكذا لاتلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو مايفيد فائدته، نحو : أتقول زيد، أو :أتتكلم زيد.

والأغلب، مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابية كانت أوبنائية، نحو : أَذَهبتُوه، لمن قال: ذهبتُ، و:أأنا نيه، لمن قال: أنا فاعل

وربمَّا زيدت مدَّة الإنكار من دون حكاية اللفظ المذكور، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلامك، فتقال لمن قال ذهبتُ : أذهبتاه.

ومنه حكاية سيبويه سمعنا مَن قيل له أتخرج إذا أخصبت البادية؟ فقال : أأنا إنيه، منكراً لرأيه أن يكون على خلاف ذلك، ولوحكى لقال : أتخرجوه.

ثم نقول : آخر الكلمة إمَّا أن يكون ساكناً أو متحركاً، والساكن إمَّا حرف علة أو حرف صحيح، فالأول نحو : جاءنى القاضى، ورأيت المعَلَّى، وزيد يغزو؛

---

(١) فى ط: «الهزم» بدل « الهزء» تحريف.

(٢) الدخان / ٤٩.

وحكمه أن يزادَ على آخـره مثل آخره، فيجتمع ساكنان فتحـذف أوَّلهما فتقول : آلقاضيْه و: آلمعَلّاه، وأيغزوه.

وإن كان السـاكن صحيـحاً، تنويـناً كان أو غيـره، فلا بدَّ من تحـريكه بالـكسر للساكنين فلاتكون زياد ة الإنكار، إذن، إلا الياء، نحو : أزيدنيهْ، و: ألم تضربيهْ.

وإن كان متحركاً فمدَّة الإنكار على وفق تـلك الحركة، بنائية كانت أو اعرابيَّة، فتكون بعد الضـمة واواً، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الكـسرة ياءً، نحو: أزيدوناهْ، و: أزيدينيـهْ، و: آلأ ميروه[1]؛فلـيس مدة الإنكـار، إذن ، كعلامـة الندبة، لأن تـلك يجب كونها ألفاً، إلاَّ عند اللبس.

ويجوز لك أن تلحق مدةالإنكار بإنْ،مزيـدةً بعد المذكور، مدخلاً فى أوله همزة الاستفـهام، فلا تكـون المدة، وإذن، إلا ياءً ، لأنك تـكسر نون«إنْ» لـلساكـنين ؛ وزيادة «إن» للبيان والإيضاح لأن حرف المدّ، والهاء، خفيَّان، فهى زائدة، كما فى: ما إن فَعلَ.

قال المصنف : الظاهر أنهم لم يزيدوا«إنْ»« إلا فـيما اخره ساكن محافظة على ذلك الساكن، لأنه إن لم تزد «إن »تحرك الساكن إن كان صحيحاً، وسقط إن كان مدَّة.

ورُدَّ قوله بمجيئـها بعد المتحرك فى : أأنا إنيه، لأن نون «أنـا» متحركة، وأجاب بأن الزيادة إنما تكون فى حال الوقف، والـوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم يكن فيـه ألف، لمجيىء«إن » بعده، فى حكـم الموقوف عليه بالألـف، ولو لم تزد «إن» لقيل: أآنا[2] بحذف إحدى الألفين.

(١) فى ب وسط ٤/ ٥٠٤«آلاميراه».

(٢) فى ب فقط ٤/ ٥٠٤ «أأناه» بهمزتين من غير مد وبالهاء.

وقياس ما قاله أن يقال : آلمعلىَّ إنيه و: آلقاضى إنيه، وأيغز و إنيه، ان أريد،، وهذا الذى قال، من تخصيص «إن» بالساكن آخره. قياس منه لم يأت فى كلام النحاة.

ثم أعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار وإن كان الكلام وقفاً؛ وأمَّا إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو : أزيداً يا فتى، كما تترك العلامات فى «مَن» حين تقول: مَن يا فتى.

وإنما يجوز إثبات التنوين ههنا فى حال/ الوقف، لقصد الحكاية، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين، ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يستنكر بقاء التنوين فى الوقف .

ومدة الإنكار تقع فى منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف، وغير ذلك؛ نحو : أزيداً وعمرنيه، فيمن قال : لَقِيت زيداً وعمراً، : وأزيداً الطويلاه.

وإذا قال : ضربت عُمَر، قلت أضربت عمراه، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد، وعلى أى قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف الندبة كما مرّ فى المنادى،[ولابد فى حال الوقف من هاء السكت هاهنا](١).

[حرف التذكير]

وأمَّا حرف التذكير، فليس فى كلام فصيح، وإنما يكون ذلك إذا نطق من يتذكر، بكلمة ولايريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخر تلك الكلمة بمدَّة تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول فى : قال، ويقول،ومن العام : قالا، فتمد فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيت وتصله به،ويقولو، ومن العامى ؛ وتصله بياء ساكنة وإن كان الآخر ساكناً صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره، نحو: هذا سيفُنى إذا أردت : سيف من صفته كيت وكيت.

(١) مابين معقوفين سقط من ب ٤/ ٥٠٥ .

وتقول فى : قد فعل ، وفى الألف والـلام فى نحو : الحارث مثلاً : قدري وألي وإن كان آخره ساكـناً حرف مدّ، نحو الـقاضى، والعصا، ويـغزو، ومددت ذلك الحرف إلى أن تتذكر، ولا تجتلب مدة أخرى.

ويجوز أنْ يقال : إنك تجـتلبها وتحذف الأولى، كما قيـل فى مدة الإنكار، ولا تلـى هذه الزيـادة هاء السـكت، بخـلاف زيادة الإنكـار، لأن هذه إنما تـزاد إذا لم تقصد الوقف،

تم الكتاب بحمد الله،وعونه ، وحس توفيقه، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

★★★

تم الجزء السادس بحمد الله ويليه

الجزء السابع إن شاء الله وهو الجزء

الأخير الخاصّ بالفهارس العامّة

خاتمة النسخة المطبوعة المشار إليها بـ «ط».

جاء فى آخر هذه النسخة مانصّه.

لما كان شرح الكافية لنجم الدين الرَّضى الاستراباذى متناً متين المسائل ووثيق الدلائل، ومأخذاً لكل الشروح والحواشى، ومكشفًا لمعانى أسرار التأويل .

وكان مختلف النسخ فى تراكيبه زيادة ونقصانا، وتقديماً وتأخيراً، لتصحيحه وتبييضه مراراً مع تبديل بعض عباراته الوجيزة، ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة ـ طبع باختيارا لنسخة التى قوبلت من النسخة الأخيرة للشارح ومثل فى أطرافها أكثر عبارات النسختين الأوليين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد، ومبيّنة لمعانى الشواهد، وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الأبيات ليزداد شرفاً بين الأنام والأشراف، ونتنشر فوائدها فى كل النواحى والاكناف فى ظل السلطان الأعظم والخاقان الأفخم السلطان بن السلطان (السلطان الغازى عبدالحميد خان) أدام الله وجوده، وأفاض على الكافة بره وجوده فى المطبعة (الشركة الصحافية العثمانية).

وقد صادف ختام طبعه فى أوائل ذى الحجّة الشريفة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من له العز والشرف.



ختام نسخة ب المطبوعة فى ليبيا بقلم أستاذنا الشيخ يوسف حسن عمر .

مانصّه:

هذا ما وفق الله تعالى إليه، وأعان عليه ممّا وسعه الجهد وبلغته المقدرة من إبراز لهذا الأثر النافع فى هذه الصورة التى لم تبلغ الأمل المنشود، ولكنها إن شاء الله قد حققت الانتفاع به، والإفادة منه.

ومازال الرجاء قائماً بأن يهيىء الله تعالى لهذا الكتاب العظيم من يوفيه حقه مما كنت أرجو أن أقوم به.

أعيد ما قلته فى تقديمى لهذا الكتاب : إنه حسبى ممن يطلع عليه فيرضى عنه. دعوة صالحة. وممّن يرى فيه شيئاً من القصور أو التقصير أن يلتمس العذر ويدعو بالمغفرة.

والحمد لله الذى هدانا لـهذا وما كنا لنهتدى لو لا أن هـدانا الله، وله ا لحمد فى الأولى والأخرة وصلى الله على سيدنا محمـد وعلى آل وصحبه أجمعين ، ورحم الله أسلافنا وشيوخنا وكل من له حق علينا، وغفرانه لهم آمين.

يوسف حسن عمر

★★★

خاتمة المحقق

ويقول العبد الفقـير إلى الله تعالى عبدالعال سالم مكرم. إن الـفضل فى تحقيق هذا الكتاب يرجع إلى أستاذنا المرحوم الشيخ حسن عمر حيث ذكر فى مقدمة هذا الكتاب، وفى خاتمته أنه ما يزال الرجاء قائـماً فى أن يهيىء الله تعالى لهذا الكتاب العظيم من يوفيه حقه مما كنت أرجو أن أقوم به.

وكانت هذه الإشارة بداية الطريق فى أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً لرغبة استاذنا من ناحية، وخـدمة لهذا الكتاب العظيم الذى لم تمتـد إليه أيدى المحققين حتى هذه اللحظة من ناحية أخرى.

وهذا الـكتاب مـن أهم كتـب النحـو لما اشتـمل علـيه من تحـليلات رائـعة، ومناقشات جادّه ونقد بناء، وعرض رائع لمسائل النحو وقضاياه.

ولايسعنى إلا أن أسجد لله شكراً حيث وفقنى إلى إتمام تحقيقه بعد رحلة طويلة

من الزمن حيث عايشته فى محرابه،وصاحبته فى قضاياه، وأَنرْت ما غَمُضَ من ألفاظه، وكشفت ما استتر من معانيه.

وكان الفراغ من تحقيقه فى تمام الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد بمنزلى فى زهراء حلوان فى الثالث من شهر شعبان سنة / ١٤١٩هـ وهوا لثانى والعشرون من نوفمبر سنة ١٩٩٨.

وأسأل الله تعالى أن يجعله فى ميزانى يوم لاينفع مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم. والحمد لله على ما أنعم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبدالعال سالم مكرم

٣من شعبان سنة ١٤١٩هـ ـ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٨م.

فهرس شواهد الجزء السادس

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
ألا هل أتاها والحوادثُ جمّةٌ بأنّ امرأ القيس بنَ تَمْلكَ بَيْقرا	٧٩١	٩٩٦	٢٨
فأصبحْن لا يسألنه عن بما به أصعّد في علو الهوي أم تصوّبا	٧٩٢	٩٩٧	٢٩
لــدواللمــوت وابنواللخراب	٧٩٣	٩٩٨	٣٠
فلا والله لا يُلفَي لما بي ولا للما بهم أبدًا دواء	١٣٤	٩٩٩	٣٢
ربّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لففتُ بهَيْضَلِ	٧٩٤	١٠٠٠	٣٤
ماوِيَّ، يا ربّتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم	٧٦٠	١٠٠١	٣٤
فإن تُمس مهجورَ الفناء فربّما أقام به بعد الوفود وفودُ	٧٩٥	١٠٠٢	٣٤
هذا سراقة للقرآن يدرسه	٨٢	١٠٠٣	٣٦
غير مأسوف علي زمن	٥٣	١٠٠٤	٣٧
* يارُبَّ هيْجا هي خير من دَعَهْ*	٧٩٦	١٠٠٥	٣٧
رُبّ رِفدٍ هرَقْتَهُ ذلك اليو م وأسْرى من معشرٍ أقيال	٧٩٧	١٠٠٦	٣٨
وأسري من معشر أقيال	٧٩٧	١٠٠٧	٣٨
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارًا عليك ورُبّ قتلٍ عارُ	٧٩٨	١٠٠٨	٣٩
يارُبّ هيجا هي خير من دَعه	٧٩٦	١٠٠٩	٣٩
وأسري من معشر أقيال	٧٩٧	١٠١٠	٤٠
يارُبّ هيجا هي خير من دَعه	٧٩٦	١٠١١	٤٠
رُبّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ بين بُصري، وطَعْنةٍ نجلاء	٧٩٩	١٠١٢	٤١
ماويّ، يا ربتما غارةٍ شعواء كاللذعة بالميسم	٧٦٠	١٠١٣	٤٢
ربّما الجاملُ المؤبّلُ فيهمْ وعنا جيجُ بينهنّ المهار	٨٠٠	١٠١٤	٤٢
قُتلنْا ونال القتلُ منّا وربّما يكون علي القوم الكرام لنا الظفرْ	٨٠١	١٠١٥	٤٣
فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائح	٨٠٢	١٠١٦	٤٣
ربّما تكره النّفوسُ	٤٣٧	١٠١٧	٤٤
فذلك إن يلق الكريهة يلْقَها حميدًا وإن يستغنِ يومًا فربّما	٨٠٣	١٠١٨	٤٤
وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ	٨٠٤	١٠١٩	٤٤

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
رسمِ دارٍ وقفتُ في طلَلِهْ كدت أقضي الحياة من جَلَلِهْ	٨٠٥	١٠٢٠	٤٥
وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق	٥	١٠٢١	٤٥
فإن أهلكُ فذي حَنَقٍ لظاهُ عليَّ تكاد تَلْتَهِب التهابا	٨٠٦	١٠٢٢	٤٦
بل بلدٍ ذي صُعُد وأصْبابْ	٨٠٧	١٠٢٣	٤٦
وليلةِ نَحْسٍ يصطلي القوسَ ربُّها وأقْطُعَهُ اللاَّتي بها يتنَّبل	٨٠٨	١٠٢٤	٤٦
وقاتمِ الأعماق	٥	١٠٢٥	٤٧
* أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابعُ*	٧٠٦	١٠٢٦	٤٨
أحرف القسم			
تعلَّمنْ ها لعمر الله ذا قسماً	٤١٢	١٠٢٧	٥٢
كلا مَرْكَبيهَا تحت رِجْليْك شاجر	٥١٣	١٠٢٨	٥٦
بدينك هل ضَمَمْتَ إليك لَيْلي	٨١٠	١٠٢٩	٥٩
فَعيدكَ ألاَّ تُسْمعيني ملامةً	٨٥	١٠٣٠	٥٩
لأورثَ بعدي سُنةً يُقتدَي بها وأَجلو عَمَي ذي شُبهةٍ إن توهَّما	٨١١	١٠٣١	٦١
وقتيلُ مرَّة أثأرَنَّ فإنه فرْغٌ وإنّ أخاهُم لم يُقْصَد	٨١٢	١٠٣٢	٦٣
تألَّي ابنُ أوس حَلْفة لَيرُدُّني إلي نسوة كأنهن مفائدُ	٨١٣	١٠٣٣	٦٣
لئِن تَك قد ضاقتْ عليكُمْ بيوتُكمْ لَيَعلَمُ ربيِّ أن بيتيَ واسعُ	٨١٤	١٠٣٤	٦٤
*يميناً لنعم السيدان وُجدتما *	٧٦١	١٠٣٥	٦٥
حلفت لها بالله حَلْفة فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صال.	٨١٥	١٠٣٦	٦٥
وأقسم أن لو التقينا وأنتُمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ	٨١٦	١٠٣٧	٦٦
وأقسم لو شيء أتانا رسولُه سواكَ، ولكن لم نَجدْ لك مَدْفَعا	٨١٧	١٠٣٨	٦٦
حَسْبُ المحبِّين في الدّنيا عذابُهُمُ تالله لا عَذَّبَتْهُمْ بعدها سَقَرُ	٦٢٩	١٠٣٩	٦٦
وأيُّ أمرٍ سيِّيء لا فعلَهْ	٨١٨	١٠٤٠	٦٧
* فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً *	٨٠٩	١٠٤١	٦٨
تالله يبقي علي الأيام ذو حَيَدٍ بمشمخرٍّ به الظَّيَّان والآسُ	٨١٩	١٠٤٢	٦٨

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
تنفك تسمع ما حييـ ت بها لك حتي تكونه	٧٣٤	١٠٤٣	٦٩
* فلا وأبي دهماء زالت عزيزة *	٧٣٣	١٠٤٤	٦٩
هذا ثنائي بما أوليتَ من حَسَنٍ لا زلت عوضُ قريرَ العين محسودا	٨٢٠	١٠٤٥	٧٠
وقُلْنَ علي الفِرْدَوْس أوّلُ مشرب أجلْ جَيرِ إن كانت أُبيحت دعاثره	٨٢١	١٠٤٦	٧١
وقائلةٍ أسِيتَ فقلت جيرِ أسيٌّ، إنني من ذاك، إنَّهْ	٨٢٢	١٠٤٧	٧١
* وأقسم لو شيء أتانا رسوله...*	٨١٧	١٠٤٨	٧٢
معانى حروف الجر			
* ورث السيادة كابراً عن كابر *	٨٢٣	١٠٤٩	٧٣
لاهِ ابنُ عمك لا أفْضَلْت في حسب عنِّي ولا أنت ديَّاني فتخزوني	٥٢٣	١٠٥٠	٧٤
* تصدُّ وتُبدي عَن أسيل *	٨٢٤	١٠٥١	٧٥
إذا رضيت عليَّ بنو قشير	٨٢٥	١٠٥٢	٧٦
* رعَتْهُ أشهراً وخلا عليها *	٨٢٦	١٠٥٣	٧٦
إنَّ الكريم وأبيك يَعْتملْ إن لم يجد يوماً علي من يتكل	٨٢٧	١٠٥٤	٧٧
غدَت مِنْ عليه بعد ما تمَّ ظمْؤُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مَجهل	٨٢٨	١٠٥٥	٧٨
ولقد أراني للرّماح دَرِيئةً من عن يميني مرةً وأمامي	٨٢٩	١٠٥٦	٧٨
باتت تنوش الحوض نوشاً من علاَ نوشاً به تقطع أجْواز الفلا	٧٧٣	١٠٥٧	٧٨
يَضْحكْنَ عَنْ كالبرَدِ المُنْهَمِّ	٨٣٠	١٠٥٨	٧٩
أتنتهون، ولن ينهَي ذوي شططٍ كالطّعن يذهب فيه الزّيتُ والفُتُل	٧٧٦	١٠٥٩	٧٩
لواحقُ الأقراب فيها كالمقَقْ	٨٣١	١٠٦٠	٨٠
فصُيِّروا مثْلَ كعصفٍ مأكولْ	٨٣٢	١٠٦١	٨٠
وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ	١٣٥	١٠٦٢	٨١
ولا للما بهم أبداً دواء	١٣٤	١٠٦٣	٨١
يا تيم تيم عدي	١٣٢	١٠٦٤	٨١
ولا تري الضّبَّ بها ينجحرْ	٨٨٣	١٠٦٥	٨٢

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
فأَجْمل وأَحْسِن في أسيرك إنه ضعيفٌ ولم يأسِرْ كإيَّاك آسرُ	٨٣٤	١٠٦٦	٨٣
فلا تري بعلاً ولا حلائلا كَهُ ولا كهنَّ إلا حاظلاً	٨٣٥	١٠٦٧	٨٣
وأمِّ أوعالٍ كهاً أو أقربا	٨٣٦	١٠٦٨	٨٣
فإن الحُمْرَ من شرِّ المطايا كما الحَبطاتُ شرُّ بني تميم	٨٣٧	١٠٦٩	٨٤
لا تشتُمِ الناس كما لا تُشْتَمُ	٨٣٨	١٠٧٠	٨٥
واني لَمِمَّا نضرب الكَبْش ضَرْبةً علي رأسه تُلْقِي اللِّسانَ من الفم	٨٣٩	١٠٧١	٨٥
لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا	٦٥٧	١٠٧٢	٨٦
صَدَدْتَ فأطولْتَ الصُدودَ وقلّما وصالٌ علي طول الصُدودِ يدوم	٨٤٠	١٠٧٣	٨٧
يَجْرَحْ في عَراقيبها نَصْلي	١٠٣	١٠٧٤	٨٨
الحروف المُشبّهة بالفعل			
ياليت أيامَ الصِّبا رواجعا	٨٤١	١٠٧٥	٩٢
كأن أُذْنَيْه إذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفا	٨٤٢	١٠٧٦	٩٣
يا ليت أنِّي وسُبَيعاً في غَنَمْ والخُرْج منها فَوْق كرّازٍ أَجمّ	٨٤٣	١٠٧٧	٩٣
جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذِّئب قط	٩٦	١٠٧٨	٩٦
ولو أرادتْ لقالت وهي صادقةٌ إنّ الرياضة لا تُنْصِبْك للشيَّب	٨٤٤	١٠٧٩	٩٦
قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلي حمامتنا أو نصفُه فقد	٨٤٥	١٠٨٠	٩٧
وكنْتُ أري زيداً كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القَفا واللَّهازم	٨٤٦	١٠٨١	١٠١
إنـي إذا خَفيتْ نارٌ لمُرملةٍ أُلْفِي بـأرفع تَلٍّ رافعاً نـاري ذاك، واني علي جاري لذو حَدَب أحنو عليه بما يُحْني علي الجار	٨٤٧	١٠٨٢	١٠٢
أحقّاً أنَّ أخطلكَم هجاني	٨٤٨	١٠٨٣	١٠٣
أفي حقٍّ مواساتي أخاكمْ بما لي ثم يَظْلمني السَّريسُ	٨٤٩	١٠٨٤	١٠٤
أحقّاً بني أبناء سلمي بن جَندل	٦٤	١٠٨٥	١٠٤
ولقد طعنْتُ أبا عُيَينة طعنةً جَرَمت فزارةُ بعدها أن يغضبوا	٨٥٠	١٠٨٦	١٠٥
أعَن ترسَّمت من خَرْقاء منزلة	٨٥١	١٠٨٧	١٠٦

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
وإلاّ فاعْلموا أنّا وأنتمْ بُغاةٌ ما بقينا في شقاق	٨٥٢	١٠٨٨	١١٠
ولا أنا ممّن يزدهيه وعيدكمْ ولا أنني بالمشي في القيد أخرقُ	٨٥٣	١٠٨٩	١١١
فمن يكُ أمسي بالمدينة رحلُه فإنْي وقيّارٌ بها لغريب	٨٥٤	١٠٩٠	١١٥
أمُّ الحُلَيس لعجوز شَهْرَبه	٨٥٥	١٠٩١	١١٩
مروا عِجالاً فقالوا كيف صاحبُكم قال الذي سألوا أمس لمجهودا	٨٥٦	١٠٩٢	١١٩
وما زلت مِن ليلَي لَدُن أنْ عرفتُها لكا لهائم المُقْصيَ بكــلّ مكان	٨٥٧	١٠٩٣	١٢٠
وأعلمُ أنَّ تسليماً وتـــركا لَلامتشابهان ولا سواءُ	٨٥٨	١٠٩٤	١٢٠
فـبـادَ حتـــي لـكـأنْ لـم يكـنْ فاليَوم أبْكِي ومتي لم يُبْكني	٨٥٩	١٠٩٥	١٢٠
لَلَــوْلا قـاسِـمٌ ويــدا بَسيــلٍ لقد جرَّت عليك يدٌ غشوم	٨٦٠	١٠٩٦	١٢١
* ولقد علمت لتأتينَّ منيتي*	٧١٦	١٠٩٧	١٢١
* إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدب *	٧١٣	١٠٩٨	١٢٢
* لَهِنَّا لمقضيٌّ علينا التَّهاجُرُ*	٨٦١	١٠٩٩	١٢٢
* لَهِنَّي لأشقى الناس إن كنت غارمًا*	٨٦٢	١١٠٠	١٢٣
ألا ياسنا بَرْقٍ علي قُلَل الحِمَي لَهِنَّك من بَرْقِ عليٌّ كريمُ	٨٦٣	١١٠١	١٢٣
ألا لا بارك الله في سُهيل إذا ما اللهُ بارك في الرجال	٨٦٤	١١٠٢	١٢٣
ولكنّني من حبِّها لعميد	٨٦٥	١١٠٣	١٢٤
* أمّ الحليس لعجوز شَهْرَبه *	٨٥٥	١١٠٤	١٢٥
* إن الخليفةَ، إن الله سرْبله*	٨٦٦	١١٠٥	١٢٦
لقد علم الحيُّ اليمانُون أنني إذا قلت أمّا بعد: أنّي خطيبُها	٨٦٧	١١٠٦	١٢٦
تالله ربِّك إنْ قَتَلْتَ لَمسلماً وجبَت عليك عقوبةُ المتعمِّد	٨٦٨	١١٠٧	١٢٧
فلو أنْكِ في يوم الرخاء سأَلتني طلاقك لم أبخلْ وأنت صديق	٤٠٨	١١٠٨	١٢٩
بأنْك ربيع وغيث مَريــع وأنْك هناك تكون الثِّمالا	٨٦٩	١١٠٩	١٣٠
أنْ هالكٌ كل من يحفي وينتعل	٦٣٩	١١١٠	١٣٠
معنى كأنّ ولكنّ، ولعل، وليت شعري			
كأنْ ورِ يدَيْه رشاءا خُلْبِ	٨٧٠	١١١١	١٣١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
وصدرٍ مشــرق اللون كـــأن ثدياه حُقّان	٨٧١	١١١٢	١٣٢
عبأت له رُمحاً طــويلاً وألةً كأن قبسٌ يُعلَي بها حين تُشرعُ	٨٧٢	١١١٣	١٣٢
أفد الترحل غيرَ أن ركابنا لما تَزُل برحالنا وكأنْ قد	٥٢٥	١١١٤	١٣٣
تُمشّي بها الدّرْماءُ تُسْحبُ قُصْبها كأن بطنُ حُبلي ذات أُونَيْنِ مُتْئم	٨٧٣	١١١٥	١٣٣
ويومـــاً تُوافينا بــوجــهُ مقسّم كأن ظبيةٌ تعطو إلي ناضر السَّلَمْ	٨٧٤	١١١٦	١٣٤
قلــستُ بآتيـــه ولا أستطيعُهُ ولاكِ اسقني أن كان ماؤكَ ذا فَضْلِ	٨٧٥	١١١٧	١٣٦
لعاءَ اللهَ فضّلكم علينا بشيءٍ إنّ أُمّكُمُ شَرِيم	٨٧٦	١١١٨	١٣٦
فقلت: أدْعُ أخري وارفع الصوت جهْرةً لعلّ أبي المغوار منك قريب	٨٧٧	١١١٩	١٣٦
لعلّ اللهَ يُمْكنُني عليها جهاراً من زُهير أو أُسيد	٨٧٨	١١٢٠	١٣٧
فلو كنت ضبّياً عرفت قرابتي ولكنّ زنجيٌّ غليظ المشافر	٨٧٩	١١٢١	١٣٩
إنّ من لام في بني بنت حسّا نَ، ألُمه وأعصه في الخطوب	٤٠٧	١١٢٢	١٣٩
إن من يدخل الكنيسة يوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظباء	٧٨	١١٢٣	١٣٩
كـأنّ علـي عرْنينه وجبيـــنه أقام شُعاعُ الشّمس أو طلع البدرُ	٨٨٠	١١٢٤	١٤٠
إنّ محــلاً وإنّ مـــرتحـلا وإنّ في السّفْر إذْ مضوْا مهَلا	٨٨١	١١٢٥	١٤٠
خلاَ أنّ حيّاً من قريش تفضّلوا علي الناس أو أنّ الأكارمَ نَهشلا	٨٨٢	١١٢٦	١٤١
ليت شعري مسافرُ بنَ أبي عمـــرٍو ولـــيتٌ يقـولها المحزون	٨٨٣	١١٢٧	١٤٣
فإن شفاءً عبرة مهراقة	٧٤١	١١٢٨	١٤٣
* أظبيٌّ كان أمّك أم حمارُ*	٥٢٤	١١٢٩	١٤٣
فليت كفافاً كان خيرَك كلّه وشرُّك عنيّ ما ارتوي الماءُ مرتوي	٨٨٤	١١٣٠	١٤٤
* فلو أن واشٍ باليمامة دارُه*	٨٨٥	١١٣١	١٤٤
حروف العطف			
أوجَوْنة قُدحَت وفُضّ ختامها	٨٨٦	١١٣٢	١٤٦
يا لهف زيّابةَ للحارثَ الصا بح فالغانم فالآيب	٣٥١	١١٣٣	١٤٩
قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل بِسقْط اللّوي بين الدّخُولِ فحوْمل	٨٨٧	١١٣٤	١٥١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
فتُوضحَ فالمقراةِ لم يعفُ رسمُها لِمَا نَسَجَتْها من جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ			
أيا دار سَلْمي بالحَرُوريّة اسلمي إلي جانب الصَّمَّان فالمتثلَّم	٨٨٨	١١٣٥	١٥٢
أقامت به البَرْدَين ثم تذكرت منازلَها بين الدَّخول فجُرْثم			
ومسكنُها بين الفُرات إلي اللوَي إلي شُعَبٍ تَرْعي بهنّ فَعَيْهَمِ			
*يا دارمية بالعلياء فالسند	٨٨٩	١١٣٦	١٥٢
فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	٤٦	١١٣٧	١٥٤
إنَّ مَن سادَ ثم سادَ أبُوه ثم قد سادَ قبل ذلك جَدُّهْ	٨٩٠	١١٣٨	١٥٦
فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي	٨٩١	١١٣٩	١٥٨
ولَمَّا رأي الرّحمنُ أن ليس فيهــمُ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدر	٨٩٢	١١٤٠	١٥٩
وصــب عليهم تَغْلبَ ابْنَة وائـل فكانوا عليهم مثل راغية البَكْرِ			
فإذا وذلك يا كُبيشَةُ لم يكُن إلا كَلَمَّة حالمٍ بخيَال	٨٩٣	١١٤١	١٥٩
أراني إذا ما بتُّ ، بتُّ علي هوي فثمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديًا	٦٥٥	١١٤٢	١٦٠
وقائلة خولانُ فانكح فتاتَهُم وأُكرومة الحيَّين خلوٌ كما هيا	٧٧	١١٤٣	١٦٠
أبا خراشــــة أمَّا أَنْت ذا نَفَرٍ فإن قومَي لم تأكلهمّ الضَّبُع	٢٤٩	١١٤٤	١٦٠
يا دهر، أم ما كان مشيي رَقَصا بل قــد تكون مشْيتي توقُصا	٨٩٤	١١٤٥	١٦٠
بدَتْ مثلَ قَرْن الشّمس في رَوْنَق الضُّحي وصورتها أو أنتِ في العين أملح	٨٩٥	١١٤٦	١٦٢
وهل أنا إلاَّ من ربيعة أو مُضَر	٨٩٦	١١٤٧	١٦٤
وكان سِيَّان أن لا يُسْرِحوا نَعمَا أو يُسْرِحوه بها وأغبرَّت السُّوح	٣٥٥	١١٤٨	١٦٥
سِيَّان كسرُ رغيفه أو كسر عَظْمٍ من عظامه	٨٩٧	١١٤٩	١٦٦
تلمّ بدارٍ قد تقادم عَهْدُها وإمَّا بأموات ألَمَّ خيالها	٨٩٨	١١٥٠	١٧٠
فإمَّا أَن تكون أخي بصدق فأعرفَ منك غَثِّي أو سميني	٨٨٩	١١٥١	١٧٠
وإلاَّ فاطَّرحني واتَّخذنـــي عـــدوًا أتّقيك وتَتّقنـــي			
يا ليتما أُمَّنا شالت نَعامتُها إمَّا إلي جنَّة، إمَّا إلي نار	٩٠٠	١١٥٢	١٧١
سَقَتْه الرَّواعدُ مِن صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَما	٩٠١	١١٥٣	١٧١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
وقد بَعُدت بالوصْل بينبي وبينها بلَي، إنَّ مَن زار القبورَ ليَبْعُدا	٩١٤	١١٧٥	٢٠٠
ويقُلْنَ شيبٌ قد علا ك، وقد كبرتَ فقلت: إنَّه	٩١٥	١١٧٦	٢٠٣
وما إن طبُّنا جُبنٌ	٢٧٠	١١٧٧	٢٠٥
ما إنْ جزِعْتُ ولا هلَعْتَ ولا يَرُدُّ بكايَ زَنْداً	٩١٦	١١٧٨	٢٠٥
كأن ظبيةٍ تعطو	٨٧٤	١١٧٩	٢٠٦
من عِضَةٍ ما ينبتَنَّ شكيرها	٢٥١	١١٨٠	٢٠٧
لا وأبيك ابْنَةَ العامر يِّ لا يدَّعي القوم أنّي أفِرّ	٩١٧	١١٨١	٢٠٨
في بئر لا حورٍ سرَى وما شعر	٢٦٠	١١٨٢	٢٠٩
حرفا التفسير			
وترمِينَني بالطَّرف أيْ أنتَ مُذنبٌ وتَقْلِينَني لكن إيَّاكِ لا أقْلي	٩١٨	١١٨٣	٢١٠
حروف المصدر			
أعلاقةً أمَّ الوُلَيد بعدما أفنانُ رأسكَ كالثَّغام المُخْلس	٩١٩	١١٨٤	٢١٣
أعَن ترسَّمت من خرقاء منزلة ماءُ الصَّبابة من عينيكَ مسجُوم	٨٥١	١١٨٥	٢١٣
علَيَّ حِراصاً لو يُسِرُّون مَقْتَلي	٩٢٠	١١٨٦	٢١٤
حروف التحضيض			
تَعُدُّون عقر النِّيب أفضلَ مجدكُمْ بني ضَوْطَري، لولا الكميُّ المقنَّعا	١٦٤	١١٨٧	٢١٥
يقولون ليلي أرسلت بشفاعة إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلي شفيعهُا	١٦٥	١١٨٨	٢١٦
ألا زعمتْ أسماءُ أن لا أحبُّها فقلت: بلَي لولا ينازعني شُغلي	٩٢١	١١٨٩	٢١٦
حرف التوقع			
قد أترك القِرنَ مُصفَراً أنامله	٩٢٢	١١٩٠	٢١٨
لما تزَل برحالنا وكأن قد	٥٢٥	١١٩١	٢١٨
حرفا الاستفهام: الهمزة وهل			
أهَلْ عرَفت الدار بالغرِيَّيْنْ	٩٢٣	١١٩٢	٢١٩
أطَرباً وأنت قِنَّسريُّ	٩٢٤	١١٩٣	٢٢٠

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
وهل أنا إلاّ من غزيّة إن غوتْ غويت، وإن ترشُد غزية أرشُد	٩٢٥	١١٩٤	٢٢١
أم هل كبيرٌ بكي لم يَقْض عَبْرَتَهُ إثْر الأحبّة يومَ البين مشكوُم	٩٢٦	١١٩٥	٢٢٢
* أم كيف ينفع ما تُعطِي العلوق*	٩٠٦	١١٩٦	٢٢٢
هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم أم هل كبيرٌ بكي لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم	٩٢٦	١١٩٧	٢٢٣
حروف الشرط			
لو يشأْ، طار به ذو ميَعة لاحق الأطال نهدٌ ذو خصل	٩٢٨	١١٩٨	٢٢٥
لو بغير الماء حلقي شرِق	٦٥٩	١١٩٩	٢٢٦
فهلاّ نفس ليلي شفيعها	١٦٥	١٢٠٠	٢٢٧
هما خيّانى كلَّ يوم غنيمةٍ وأهلكتهُمْ لو أن ذلك نافعُ	٢٢٩	١٢٠١	٢٢٧
أكرم بها خُلّةً لو أنها صدقتْ موعودَها أو لو انَّ النُّصحَ مقبولُ	٩٣٠	١٢٠٢	٢٢٨
تَمدُّ بالأعناق أو تَلْويها وتشتكى لو أننا نُشْكيها	٩٣١	١٢٠٣	٢٢٨
والله لولا شيخُنا عبَّادُ لكَمَرونا اليومَ أو لَكادوا	٩٣٢	١٢٠٤	٢٣١
لئن مُنيتَ بنا عَن غبٍّ معركةٍ لا تُلفنا عن دماء القوم ننتفل	٩٣٣	١٢٠٥	٢٣٢
لئن كان ما حُدِّثْته اليوم صادقا أصُمْ في نهار القَيْظْ للشّمس باديا	٩٣٤	١٢٠٦	٢٣٢
حَلَفْتُ له: إنْ تدلجِ اللّيلَ لا يزلْ أمامَك بيتٌ من بيوتي سائرُ	٩٣٥	١٢٠٧	٣٣٣
* إنك إن يُصرعْ أخوك تصرَعُ*	٦٩٢	١٢٠٨	٢٣٤
لئن مُنيتَ بنا عَن غبٍّ معركة	٩٣٣	١٢٠٩	٢٣٤
فإن يَكُ من جنٍّ لأبرحَ طارقا وإن يك إنسا، ماكَهَا الإنسُ	٩٣٦	١٢١٠	٢٣٦
تفعلُ	٩٣٧	١٢١١	٢٣٧
فإن تبْتئس بالشَّنْفَري أمُّ قسْطَلِ لَمَا اغتبطت بالشّنفري قبلُ أطولُ	٨١٤	١٢١٢	٢٣٧
لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوُتكُمْ ليَعلمُ ربِّي أنَّ بيتي واسع	٩٣٨	١٢١٣	٢٣٧
إمّا تَريْنا حفاةً لا نعال لنا إنا كذلك ما نَحفي ونَنْتَعلُ	٩٣٣	١٢١٤	٢٣٨
لئن مُنيت بنا	٦٩١	١٢١٥	٢٣٩

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
من يفعل الحسنات الله يشكرها	٩٣٩	١٢١٦	٢٤١
فإن عَثَرْتُ بعدها، إن وَأَلَتْ نَفْسِيَ من هاتا فقولا: لا لَعاً			
أمّا	٩٤٠	١٢١٧	٢٤٥
فأمَّا الصُّدورُ، لا صدورَ لجعفر	٦٠	١٢١٨	٢٤٩
لا أري الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ	٧٧	١٢١٩	٢٥١
وقائلة خولانُ فانكح فتاتهمْ	٩٤١	١٢٢٠	٢٥٣
رَأَتْ رجلاً أيْما إذا الشمس عارضَتْ فيضْحي، وأمَّا بالعشيِّ فَيَخْصَرُ			
تاء التأنيث	٣٧٦	١٢٢١	٢٥٧
يعصرن السليط أقاربه			
التنوين	٤	١٢٢٢	٢٥٨
* وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ *	٥٤٤	١٢٢٣	٢٥٩
* وحاتمُ الطّائيٌّ وهّاب المئي *	٩٤٢	١٢٢٤	٢٦٠
فألفيتُه غير مُسْتَعتِب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا			
نونا التوكيد	٩٤٣	١٢٢٥	٢٦١
* أفبعد كندة تمدحنّ قبيلاً *	٩٤٤	١٢٢٦	٢٦٢
فأقبلْ علي رَهْطي ورهطك نبتحث مساعينا حتي ترَي كيفَ يَفْعلا	٩٤٥	١٢٢٧	٢٦٢
فمهما تشأْ منه فَزارةُ تُعْطِكُمْ ومهما تشأْ منه فَزارةُ تَمْنَعا	٩٤٦	١٢٢٨	٢٦٣
نَبَتُّم نباتَ الخيزُرانيِّ في الثَّري حديثًا متي ما يأتكَ الخيرُ ينفعا	٩٤٧	١٢٢٩	٢٦٣
من تثقفنْ منهمْ فليس بآيبٍ أبدًا وقتلُ بني قُتَيْبَة شافي	٢٥١	١٢٣٠	٢٦٤
* ومنْ عضَةٍ ما ينبُتَنّ شَكيرُها *	٩٤٨	١٢٣١	٢٦٤
رُبَّما أوفيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ	٩٤٩	١٢٣٢	٢٦٥
يحسبُه الجاهل ما لم يَعْلَما شيخًا علي كُرسيِّه مُعمَّمًا	٩٥٠	١٢٣٣	٢٦٦
أريت إن جاءت به أملودًا مرجَّلاً ويلبس البرودا			
أقائلنّ أحضروا الشهودا	٩٥١	١٢٣٤	٢٦٦

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
يا ليت شعرِي عنكُمُ حنيفا أشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا	٢٩٥	١٢٣٥	٢٦٧
* وليس حاملَني إلا ابنُ حمَّال *	٨١٤	١٢٣٦	٢٦٧
* ليعلم ربي أنّ بيتي واسع *	٩٥٢	١٢٣٧	٢٦٧
فإما تَرَيْني ولي لِمَّة فإنّ الحوادث أودي بها	٩٥٣	١٢٣٨	٢٧٠
إذا قال قطْني قلت بالله حَلفَةً لتُغْن عنّي ذا إنائكَ أجمعاً	٩٥٤	١٢٣٩	٢٧٤
لاتُهِينَ الفقيرَ علّك أن تركع يوماً والدهر قد رفعهْ	٥٤٤	١٢٤٠	٢٧٥
وحاتمِ الطائيّ وهّاب المئِي			
هاء السكت	٩٥٥	١٢٤١	٢٨٠
يامرحباه بحمار عفراءْ			
الكسكسة والكشكشة	٩٥٦	١٢٤٢	٢٨١
تَضْحكُ مني أن رأتني أحترِشْ ولو حَرَشْت لكشفت عن حِرِشْ	٩٥٧	١٢٤٣	٢٨١
فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدُها ولكن عظم السّاق منشِ دقيق			

ا.هـ فهرس شواهد الجزء السادس

الجزء السادس
فهرس الموضوعات

تم فهرست موضوعات الجزء السادس

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

: ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٠١١/٣٣٨٢٤٢